مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الأول / السنة الحادية عشرة - آذار / مارس ١٩٨٣ م

دراسة تقييمية لدور ديوان الوظيفة الكويتي في تطوير الجهاز الإداري للدولة .

د . ناصيف عبد الخالق

نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الإنتاجي في المنشآت الصناعية

د . محمد عطية مطر

أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية .

دكتور
سمير نعيم أحمد

ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية .

جلال معوض

"ندوة العدد"
الملاحة البحرية في الخليج العربي

دكتور
مصطفى النجار

حوادث المرور في الكويت أسبابها وطرق علاجها

د . خير سعيد جدعان

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الأول / السنة الحادية عشرة - آذار / مـارس ١٩٨٣ م

فصلية أكاديمية علمية تختص بالشؤون النظرية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر مادتها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص.ب: ٥٤٨٦ - الكويت

☎ ٥٤٩٤٢١ / ٢٥٠-٢٧٢

الاشتراكات :
للمؤسسات والدوائر الحكومية : في الكويت ١٢ ديناراً
في الخارج ٤٥ دولاراً أو ما يعادلها .
للأفراد : في الكويت ديناران كويتيان ، دينار للطلاب
في الوطن العربي : ديناران ونصف كويتيان أو ما يعادلها ، ديناران للطلاب ، في الدول الأخرى ١٥ دولاراً أمريكيا أو ما يعادلها .

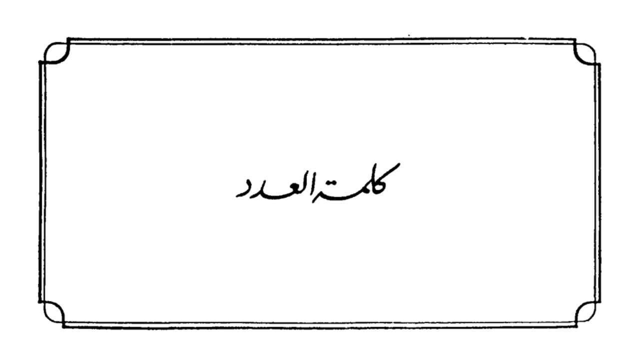
ثمن العدد
الكويت ٣٠٠ فلساً ● الأردن ٢٥٠ فلساً ● البحرين نصف دينار ● قطر ٤ ريالات ● المغرب ٥ دراهم ● تونس ٥٠٠ مليم ● السعودية ٤ ريالات ● الامارات ٤ دراهم ● العراق ٣٥٠ فلساً ● لبنان ٤ ليرات ● الجزائر ٥ دنانير ● ليبيا ٣٥ قرشاً ● سوريا ٤ ليرات ● ج . م . ع . ٢٥ قرشاً ● اليمن الشمالي ٤ ريالات ● اليمن الجنوبي ٢٥٠ فلساً ● السودان ٢٥٠ فلساً ● عمان نصف ريال ● الدول الاخرى ٣ دولار أو ما يعادلها ●

المحتوى

العدد الأول/ السنة الحادية عشرة ـ آذار/ مارس ١٩٨٣

● تقارير

● دليل الرسائل الجامعية



بصدور هذا العدد يكون قد مضى عشرة أعوام كاملة من العمر المديد الذي يتمناه كثيرون لهذه المجلة . والمسألة ، هنا ، ليست مسألة عواطف .

فقد نجحت مجلة العلوم الاجتماعية ، فيما تقرره رسائل الأساتذة والقراء ، في تلبية حاجة قائمة ، وفي مد جسر جديد للعطاء العلمي الهادف . وما كان هذا ليتم لولا تجاوب القراء ، وإسهام الباحثين ، وتشجيع الادارة العليا لجامعة الكويت في المراحل المختلفة ، وجهود العاملين الأعضاء في « أسرة المجلة » .

وليس لدى المشرفين على المجلة من هدية يقدمونها لجمهورها المتسع باضطراد ، بمناسبة مرور حقبة كاملة على بدء رحلتها ، سوى المزيد من العطاء . وفي هذا الصدد ، لن يصل هذا العدد إلى أيدي القراء إلا بعد أن يكون قد سبقه إليهم عددان آخران يصدران قريباً باللغة الانجليزية . وهما عددان إضافيان يصدران علاوة على الأعداد الأربعة الدورية المعتادة والتي درجنا مؤخراً على نشرها باللغة العربية . ثم يتواكب مع ذلك كله إصدار خاص إضافي قام بإعداده « رئيس التحرير الزائر » الدكتور بشارة خضر ويعالج فيه موضوع : « التقسيم الدولي للعمل والعالم العربي » .

آملين أن يكون هذا العدد ـ كما غيره مما سبقه ـ خطوة جديدة في مسيرة أكاديمية واثقة نحو تطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

رئيس التحرير

دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة

دكتور ناصف عبد الخالق *

مقدمة(**) :

تعتمد ادارة التنمية في دولة الكويت اعتماداً كبيراً على الدور الذي يقوم به الجهاز الاداري للدولة في تحقيق أهداف هذه التنمية ، وترتهن كفاءة عملية التنمية بقدرة هذا الجهاز على تنفيذ ومتابعة الخطط الموضوعة .

ولكن الجهاز الاداري الكويتي يواجه في هذا الصدد مشكلة تكمن في الاجابة على سؤالين هما :

ـ كيف يمكن اللحاق بهذه « الفورة » في أماني وتطلعات المواطنين التي صارت تفرض ضغوطاً ثقيلة على امكانات الجهاز الاداري وقدراته ، وهو الجهاز الذي لا يمتد تاريخه الاداري الحديث لأكثر من عشرين عاماً[1] .

ـ كيف يُصلح هذا الجهاز كثيراً من أوضاعه ، ويستكمل مقوماته التي يكشف العمل اليومي عن قصورها والحاجة الى اصلاحها واعادة تنظيمها .

(*) المدرس بقسم الادارة العامة بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الكويت.
ومستشار الشئون الأكاديمية لدى مركز الدراسات المصرفية بالكويت .

(**) توصي بعض الاعتبارات العلمية بذكر الهوامش والمصادر في ذيل صفحات البحث لسهولة الرجوع اليها. إلا أن الاعتبارات العملية التي تطلبها جهات النشر تتجه إلى تجميع هذه الهوامش والمصادر في مكان واحد في نهاية البحث، وقد آثرنا اتباع هذه الطريقة.

وفي مواجهة هذه المشكلة ، وضرورة اصلاح وتطوير الجهاز الاداري للدولة ، تبرز أهمية الحاجة الى وجود جهاز مركزي للاصلاح الاداري ، يختلف في اهدافه وتكوينه ووظائفه عن ديوان الموظفين الذي يعتبر حالياً ، وبمقاييس كثيرة ، جهازاً للخدمة المدنية ، فضلاً عن أن الباحثين لا يرونه حتى في حدود هذه المهمة ـ كجهاز للخدمة المدنية ـ قادراً على الوفاء بهذا الدور .

والصفحات القادمة تظهر كيف خلصت الدراسة الى حتمية ايجاد جهاز مركزي للاصلاح الاداري وتوضح أهمية وكيفية تطوير الأوضاع الحالية لديوان الموظفين ليصبح جهازاً قادراً على القيام بدور أساسي في اصلاح وتطوير الجهاز الاداري للدولة كضرورة تفرضها ضغوط التنمية .

الفروض الأساسية للبحث :

تعتمد هذه الدراسة على فرضين أساسيين متكاملين هما :

١ ـ أن هناك تلازماً وثيقاً بين ادارة التنمية في دولة الكويت من ناحية والحاجة الى تطوير الجهاز الاداري الحكومي للنهوض بأعباء هذه التنمية من ناحية أخرى .

٢ ـ أن تطوير الجهاز الاداري الحكومي في دولة الكويت يرتهن بوجود جهاز مركزي للاصلاح الاداري في الدولة . وأن الأوضاع والامكانات الحالية لديوان الموظفين لا تعينه على القيام بهذا الدور . مما يستوجب تغيير هذه الأوضاع وتطويرها .

طبيعة ومنهج البحث :

ثمة بحوث لها علاقة مباشرة برسم السياسات وصنع القرارات ، ومن هذه البحوث ، بحوث السياسات Policy Research وبحوث التقييم Evaluation Research وهذان النوعان من البحوث من طبيعتهما ان يقيما علاقة مباشرة بين البحث العلمي كمتغير مستقل Independent Variable وصنع القرارات ورسم السياسات كمتغيرات تابعة Dependent Variables .

وهذا البحث هو من بحوث التقييم التي توصف بأنها جهود عقلانية تستعمل فيها الطريقة العلمية أو طرق البحث الاجتماعي الأخرى بهدف توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات ورسم السياسات[٢] ، وبعبارة أخرى فإن الأهداف والواقع يصبحان عاملين أساسيين في مثل هذا النوع من البحوث .

على أن بحوث التقييم لها نماذج مختلفة ، أهمها النموذج التبايني Discrepancy Model الذي يقيس التباين والانحراف بين الغايات والأهداف المتصورة من ناحية والمنجزات الفعلية من ناحية أخرى .

وهذه الطبيعة التقييمية للبحث تحدد منهجه ، الذي يتمثل في قياس أوجه التباين والانحراف بين نموذج يتم تصوره واقتراحه لجهاز مركزي للتطوير والاصلاح الاداري ، له مقوماته وامكاناته وخصائصه ، وبين واقع فعلي لجهاز ينتظر منه القيام بهذا الدور هو ديوان الموظفين . وبقدر مساحة التباين أو التطابق التي يكشف عنها هذا التقييم ، تكون النتائج والتوصيات التي يمكن اطلاقها والخلوص اليها .

وإعمالاً لهذا المنهج ، فإن عناصر البحث الرئيسية قد يفضل طرحها في تتابع منطقي تحت العناوين الآتية :

أولاً ـ ضغوط التنمية في دولة الكويت والحاجة الى تطوير الجهاز الاداري .

ثانياً ـ الأوضاع الحالية لديوان الموظفين وأهمية تطويره الى جهاز مركزي للاصلاح الاداري .

ثالثاً ـ مقترحات وتوصيات لتطوير ديوان الموظفين الى جهاز مركزي للاصلاح والتطوير الاداري .

وقبل المضي الى معالجة هذه الموضوعات ، ربما كان من الأوفق أن نعرض بايجاز لأهم الدراسات السابقة في مجال البحث .

الدراسات السابقة في مجال البحث :

لم يخضع ديوان الموظفين لدراسات متخصصة ومتكاملة تستهدف تقييم دوره وتطويره الا منذ وقت قريب ، ومن ابرز الدراسات التي يمكن الاشارة اليها في هذا الصدد دراستان هما :

١ ـ دراسة بعنوان « **جهاز الخدمة المدنية في الكويت** : دراسة أوضاع ديوان الموظفين »[٣] وهي دراسة اتجهت في المقام الأول إلى القاء الضوء على عدد من الأمور الأساسية هي : تكوين الديوان ، وظائف الديوان ، القوى العاملة بالديوان ، علاقة الديوان بالأجهزة الأخرى في الدولة ، وفي كل عنصر من هذه العناصر الأربعة تضمنت الدراسة عدداً من الملاحظات والاقتراحات التي تهدف من زوايا مختلفة الى تطوير

أوضاع ديوان الموظفين كجهاز للخدمة المدنية في الكويت ، وبعبارة أخرى فقد كان اهتمام الدراسة في المقام الأول هو قياس وتقييم نشاطات الديوان كجهاز للخدمة المدنية وليس كجهاز للاصلاح أو التطوير الاداري .

٢ ـ دراسة بعنوان « دور ديوان الموظفين وعلاقته بأجهزة الخدمة المدنية » قدمها قسم الادارة العامة والادارة الصناعية بالمعهد العربي للتخطيط ضمن أعمال الندوة الرابعة للادارة العليا (١٤ ـ ١٦ يناير ١٩٧٨) ، وكانت هذه الدراسة ملخصاً مختصراً لدراسة تفصيلية حول اعادة التنظيم الاداري لديوان الموظفين وقد قدمت هذه الدراسة الأصلية الى ديوان الموظفين ووزارة الدولة للشئون القانونية والادارية في ذلك الوقت (ديسمبر ١٩٧٧)[٤] .

وقد اعتمدت هذه الدراسة في الجزء الأول منها على حصر الثغرات والمشاكل في التنظيم الاداري للديوان وأهدافه وعلاقته بأجهزة الخدمة المدنية ، ثم اتجهت في الجزء الثاني الى عرض مجموعة من التوصيات لمعالجة هذه الثغرات والمشكلات ، وجاءت هذه التوصيات في خمسة مجالات هي : أهداف الديوان ، والفلسفة التي يستند اليها الديوان في أدائه ، والتنظيم الاداري للديوان ، وعلاقة الديوان بأجهزة الخدمة المدنية .

٣ ـ دراسات أخرى لا ترتبط مباشرة بتقييم نشاطات ديوان الموظفين أو تطوير أوضاعه ، ولكنها تشير اليه من خلال معالجتها لأوضاع وظيفية أخرى أو من خلال تلمسها لبعض المشكلات التي يواجهها الجهاز الاداري للدولة ، ومن ثم تضمنت هذه الدراسات اشارات متناثرة ومتفرقة الى دور ديوان الموظفين فيما أثارته من مشكلات أو تطلعت اليه من حلول[٥] .

متغيرات لم تعاصرها الدراسات السابقة :

ثمة متغيرات طرأت على أوضاع ديوان الموظفين ودوره وتنظيمه بعد القيام بهذه الدراسات كما طرأت متغيرات أخرى في نطاق الجهاز الاداري للدولة .

وأحاطت بهذه المتغيرات ظروف بيئية (اقتصادية وسياسية واجتماعية) يسهل تلمس تأثيرها على أوضاع الجهاز الاداري للدولة وفاعلية ديوان الموظفين في تطوير هذه الأوضاع ونذكر من هذه المتغيرات والظروف :

استحداث مجلس للخدمة المدنية ، لم يكن موجوداً وقت اجراء هذه الدراسات .

فك الارتباط الاداري والفني المباشر بين ادارات التوظف بوحدات الجهاز الاداري للدولة وديوان الموظفين ، بعد أن كانت هذه الادارات امتداداً عضوياً لديوان الموظفين داخل الاجهزة الادارية للدولة[٦] .

تغيير تبعية الديوان ، من وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء . الى وزير الدولة للشئون القانونية والادارية ثم الى وزير العدل والشئون القانونية والادارية .

استحداث عدد من التقسيمات الادارية الجديدة في التنظيم الاداري للديوان وتجزئة بعض نشاطاته لتتولاها هذه التقسيمات الجديدة .

النمو الملموس في اعداد العاملين بالجهاز الحكومي ، ويقدر هذا النمو بـ ٣٠ ٪ خلال الفترة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨١[٧] . (جدول رقم ١) .

صدور المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية وكذلك مرسوم نظام الخدمة المدنية في نفس التاريخ .

تطور وظيفة الدولة في السنوات الأخيرة وامتداد هذه الوظيفة الى مجالات جديدة (اجتماعية واقتصادية) ، وقد ألقى هذا التطور عبئاً متزايداً على الجهاز الاداري للدولة ليضطلع بهذا الدور الجديد الذي ساعدت عليه وفرة مادية ملموسة وتطور اقتصادي مضطرد خلال السنوات من ١٩٧٦ الى ١٩٨١ .

أهداف البحث :

في ضوء التناول السابق لفروض البحث وطبيعته التقييمية ، فإن أهدافه يمكن بلورتها فيما يلي :

١ ـ عرض التحديات والمسئوليات التي تواجهها ادارة التنمية في دولة الكويت ، والأبعاد الكمية والنوعية لهذه المسئوليات .

٢ ـ ابراز أوجه التلازم بين قدرة الدولة على تحمل مسئوليات التنمية وادارتها ، والحاجة الى تطوير جهازها الاداري كأداة للتنمية وادارة التغيير .

٣ ـ مناقشة الفرض القائل بأن وجود جهاز إداري فعال ـ أو تطوير هذا الجهاز ـ يرتهن بتوفير جهاز للاصلاح والتطوير الاداري خاصة في ظروف دولة مثل الكويت ، ثم تقييم الأوضاع الحالية لديوان الموظفين الكويتي ، ودور هذا الديوان كجهاز للخدمة

المدنية والاصلاح الاداري ، في ضوء ما تحدد له من أهداف وما طرأ على هذه الأهداف من تغيير أو تطور .

٤ ـ اقتراح الخطوات التي قد يكشف التقييم عن ضرورة اتخاذها فيما يتعلق بدور ديوان الموظفين وتأكيد مساهمته في بناء وتطوير الجهاز الاداري للدولة ومن ثم في ادارة التنمية بدولة الكويت .

مفاهيم يثيرها البحث :

يثير هذا البحث مفاهيم كثيرة يقصر عن معالجتها في اطاره المنهجي الذي أوضحناه . وهو يفترض أنها موضع اتفاق بين الباحثين على الأقل في مفهومها العام ، ولقد وازن البحث بين الأخذ بهذا الافتراض وبين معالجة هذه المفاهيم بين طياته ، خاصة في ضوء القيود والمحددات الكثيرة التي تفرضها طبيعة ومستوى المعالجة لهذا الموضوع وما قد تتاح له من فرصة أو مساحة للنشر .

ومن هذه المفاهيم الكثيرة :

- مفهوم التنمية وادارة التنمية .
- الاصلاح الاداري ، التطوير الاداري . . التحديث الاداري ، وغير ذلك من المفاهيم السائدة في هذا المجال . . خاصة وأن اختيار أي من هذه المسميات هو اختيار قيمي ونسبي . . لا يسلم من النقد والمراجعة[٨] .
- مفهو أي من المسميات السابقة والأبعاد التي يشملها كل منها .
- التجارب المقارنة لأجهزة الاصلاح الاداري .

تلك وغيرها من الأمور التي يثيرها البحث ، ربما كانت معالجتها أكثر ضرورة وتوفيقاً . . لولا أن نطاق هذا البحث يضيق عنها . وهذه هي احدى محددات البحث وقيوده .

أسلوب الدراسة :

كانت الأساليب التي اعتمدت عليها الدراسة كما يلي :

١ ـ أسلوب وثائقي اعتمد على البحث في وثائق وسجلات وتشريعات الديوان والقرارات الداخلية والدراسات التطبيقية التي قام بها بعض المهتمين من داخله وخارجه

حول مشكلات ديوان الموظفين ومقترحاتهم لتطويره .

٢ ـ أسلوب نظري وتحليلي لبعض المؤلفات العامة والمتخصصة التي تعالج أوضاع الأجهزة المركزية للخدمة المدنية وتطبيقاتها العالمية والعربية . وكذلك الدراسات الخاصة بادارة التنمية وما تفرضه من ضغوط وتحديات على الجهاز الاداري للدولة .

٣ ـ اسلوب ميداني اعتمد على مقابلات مقننة مع بعض مسئولي الديوان وباحثيه القريبين من تطوره ومتابعة أوضاعه التنظيمية والادارية ، وتمت هذه المقابلات خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة* .

وعموماً فقد تضافرت هذه الروافد الثلاثة في بناء الدراسة وتكوين نسيجها على نحو نرجو أن يكون متوازناً .

أولاً : ضغوط التنمية في دولة الكويت والحاجة إلى تطوير الجهاز الاداري

يطرح هذا الجزء من الدراسة فرضاً أساسياً للمناقشة وهو أن ثمة تلازماً وثيقاً بين ادارة التنمية في دولة الكويت من ناحية والحاجة الى تطوير الجهاز الاداري الحكومي للنهوض بأعباء هذه التنمية ومواجهة ضغوطها من ناحية أخرى .

ويستند هذا الفرض الى استقراء عدد من الظواهر التنموية والمشكلات الادارية التي نعرض لها في الصفحات القادمة ، وهي ظواهر ومشكلات نذكر أهمها فيما يلي :

■ تطور ايرادات ونفقات الدولة بصورة مضطردة ومتزايدة خلال السنوات الأخيرة وتزايد حجم الانفاق العام ، واعتماد أسلوب التخطيط كأساس لعمليات التنمية .

■ النمو الكمي والنوعي في الخدمات العامة التي يقدمها الجهاز الاداري للدولة .

■ النمو المقابل في حجم الجهاز الاداري ، وزيادة عدد العاملين بنسبة تقدر بـ ٣٠٪ كل خمسة سنوات تقريباً ، مع ظواهر أخرى تشير الىّ خلل هيكل العمالة بالجهاز الحكومي مثل انخفاض نسبة الكويتيين، وتنوع مصادر العمالة، وارتفاع معدل دوران العمل، وتضخم بعض المجموعات الوظيفية(٩) .

■ اتساع التنظيم الاداري للجهاز الحكومي وبروز دور المؤسسات والهيئات العامة

(*) تمت هذه المقابلات مع بعض مسئولي الديوان والمعنيين بشئونه ويعتذر الباحث عن الاشارة إلى أسمائهم أو وظائفهم بناء على رغبة أبداها معظم هؤلاء ، خاصة وأنه تم توثيق وجهات النظر والمعلومات التي أبدوها .

في خريطة الجهاز الاداري[١٠] ، ودخول الدولة الى مجالات جديدة من النشاط الاقتصادي من خلال المشروعات المشتركة .

واذا كانت هذه الظواهر والمشكلات تبرز أهمية اصلاح الجهاز الاداري للدولة وتطويره لاستيعاب هذه الضغوط وتجاوزها الى تخطيط الأبعاد المستقبلية لادارة التنمية فإننا بهذه النتيجة نطرح فرضاً آخر من فروض الدراسة مفاده : ان اصلاح وتطوير الجهاز الاداري الحكومي في دولة الكويت يرتهن بوجود جهاز مركزي للاصلاح الاداري وأن برامج الاصلاح والتطوير الاداري ـ المنشودة ـ يتعذر تحقيقها في غيبة هذا الجهاز الأخير .

وفيما يلي تحليل موجز لأهم الظواهر التنموية والمشكلات الادارية التي أشرنا اليها ، بغرض التعرف على مدى الحاجة الى وجود هذا الجهاز ليكون أداة محركة Prime mover تخطط لتطوير الجهاز الاداري وتساند نشاطاته .

أولاً : تطور ايرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة :

تطـور ايرادات ونفقات الدولة بعد عام ١٩٧٥ بشكل مضطرد وملموس يمكن ملاحظته من الأرقام الآتية التي نعرضها مع بعض السنوات السابقة بغرض المقارنة :

جدول يبين اجمالي الايرادات والنفقات العامة للدولة[١١] (م.د.ك)

السنة	مجموع الايرادات	نسبة الزيادة	مجموع الانفاق	نسبة الزيادة
١٩٧٠/ ٧١	٣٩٧	-	٣٢٤	-
١٩٧١/ ٧٢	٥٧١	٪٤٣,٧	٣٧٠	٪ ١٤
١٩٧٢/ ٧٣	٦٢٩	٪١٠,٢	٤٣٧	٪١٨,١
١٩٧٣/ ٧٤	٧١٥	٪١٣,٧	٥٥٣	٪٢٦,٦
١٩٧٤/ ٧٥	٢٧٥٠	٪٢٨٤	١١٦٣	٪١١٠,٣
١٩٧٥/ ٧٦	٣٢٤٤	٪١٧,٣	١٣٣٧	٪١٥
١٩٧٦/ ٧٧	٣٠٣٣	٪ ٥,٩-	١٥١٩	٪١٣,٦
١٩٧٧/ ٧٨	٣٠٩٣	٪٢,٠	١٩٥٩	٪٢٨,٩
١٩٧٨/ ٧٩	٣٦٩٨	٪١٩,٥	١٩٤٤	٪٠,٨-
١٩٧٩/ ٨٠	٦٩٦٨	٪٨٨,٤	٢٤٢٣	٪٢٤,٧
١٩٨٠/ ٨١	٦٤٠٣	٪٨,١-	٣٣٧٨	٪٣٩,٤

واعتباراً من ميزانية السنة المالية ٧٦ / ١٩٧٧ صار يؤخذ ١٠٪ من اجمالي الايرادات قبل أي توزيع ليضاف الى احتياطي الاجيال القادمة ، ثم يضاف الفرق بين اجمالي النفقات واجمالي الايرادات الى الاحتياطي العام ، وتبرز احدى الدراسات أن نسبة مساهمة الحكومة في تكوين رأس المال الثابت (أي مشروعات التنمية) بالنسبة لمساهمة القطاع الخاص كانت في الكويت أكبر منها في دول الخليج الأخرى مثل السعودية والامارات وعمان[١٢] ، وهذا مؤشر يكشف عن أن الحكومة في الكويت تتحمل العبء الأكبر من عمليات التنمية ، كما يكشف عن ضخامة النتائج التي تترتب على عدم تمكن الادارة من استعمال هذه الموارد بشكل فعال .

ثانياً : التخطيط للتنمية في دولة الكويت :

تعتبر فترة السبعينات « فترة تحول هامة في دولة الكويت ، حيث قفزت الكويت فيها من مراحل وأطوار التنمية التقليدية المبكرة ، الى مرحلة متقدمة هي مرحلة الاستهلاك العالي higher consumption وهي المرحلة التي تشارك فيها الكويت الدول المتقدمة ، دون أن تتوافر لها الهياكل أو الأنماط التنموية والاقتصادية التي تتوافر لهذه الدول الأخيرة .

والتنمية التي تشهدها الكويت تتم في اطار من « الوفرة » تحققه العوائد النفطية خاصة بعد عام ١٩٧٣ « ومن ثم فإن الضغوط والتحديات التي تواجهها هذه التنمية ، تتم في ظروف مثالية متحررة من ضغوط « الندرة » وعجز الموارد والامكانات[١٣] .

ولكن التنمية في ظل الوفرة ، لا تخلو هي أيضاً من مشكلات وصعوبات ، حيث تتصارع الأولويات في دولة كان ينقصها الكثير من مشروعات الهياكل والبنى الاقتصادية ، مع التزام رسمي وقيمي بتنمية فائض للأجيال القادمة ، ليكون مورداً متجدداً يمد هذه التنمية بأسباب استمرارها .

وقد كانت البداية الأولى لتخطيط هذه التنمية في دولة الكويت ، تلك الخطة الخمسية التي وضعها مجلس التخطيط عن الفترة من ٦٧ / ١٩٦٨ الى ٧١ / ٧٢ ، ولكن هذه الخطة لم يقدر اقرارها أو اعتمادها بسبب حرب ١٩٦٧ وترتيب التزامات مادية تحملتها بعض الدول النفطية في نطاق الدعم العربي الذي قرره مؤتمر القمة في هذا العام .

وقد عاود المجلس وضع مشروع جديد للخطة الخمسية الثانية يغطي الفترة من

٧٦ / ١٩٧٧ الى ٨٠ / ١٩٨١ ، ولكن هذه الخطة أيضاً لم يتم اقرارها أو اعتمادها ، حيث كان يتعين صدور قانون خاص من السلطة التشريعية وقتئذ ليتسنى البدء في تنفيذها ، ولكن حل مجلس الأمة عام ١٩٧٦ ، حال دون ذلك فضلاً عما كان موجوداً من خلاف في وجهات النظر حول أولويات هذه الخطة والمجالات التي تشملها .

ورغم عدم اعتماد هذه الخطة أو اقرارها الا أنها ظلت اطاراً غير رسمي للتنمية داخل البلاد ، وذلك لما اتسمت به هذه الخطة من موجهات نجملها فيما يلي :

١ ـ انها استندت الى تصور بعيد المدى للتنمية الشاملة يمتد الى عام ٢٠٠٠ وهي تمثل المرحلة الأولى من هذا التصور .

٢ ـ انها اعتمدت على أسلوب متقدم من أساليب التخطيط حيث اعتمدت على تحديد أهداف كمية ـ كلما كان ذلك ممكناً ـ لشتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة امكانات الموارد البشرية .

٣ ـ انها رسمت لمشروعاتها وبرامج عملها نطاقاً زمنياً محدداً .

وكان الهدف النهائي لهذه الخطة هو : « **إقامة مجتمع اقتصادي يتميز بقوة دفع ذاتي ، وبمعدلات متزايدة من الدخل والانتاج** ، مع ضمان حدود دنيا من الرخاء لكل فرد من أفراده »[١٤] .

أما السياسات العامة والسبل التي حددتها الخطة لبلوغ هذا الهدف فقد كانت :

« تأمين استمرار مستويات من الدخل تتناسب مع الزيادات المضطردة في نفقات المعيشة ، وايجاد بدائل انتاجية يتولد عنها دخل متجدد ومتزايد ، وتنمية الموارد البشرية ، وتدعيم البنية الهيكلية والخدمات الأساسية بالاضافة الى تحقيق التوازن الاجتماعي وتأمين التوازن الجغرافي في توزيع المنافع والخدمات العامة »[١٥] .

ثالثاً : تطور الخدمات العامة للدولة :

تعتبر الخدمات العامة ـ في جوانبها الكمية والنوعية ـ هي الوجه الأخر الذي يكشف عن حجم الدور الذي يتولاه الجهاز الاداري لدولة ما في خدمة مواطنيها ، ويعتبر تطور هذه الخدمات من المحددات الرئيسية لتكوين الرضاء العام وتنميته لدى أفراد المجتمع .

وسيغدو مفيداً أن نعرض لعدد من المؤشرات الهامة التي تكشف عن التطور الكمي والنوعي لبعض الخدمات العامة التي يتولى الجهاز الاداري للدولة مسئوليةً

مباشرة في تقديمها الى المواطنين ، وتمثل واجباً يومياً مستمراً على وحداته وأجهزته المختلفة .

ومن بين هذه الخدمات العامة ، تبرز الخدمات التعليمية ، والصحية ، وخدمات الأمن والعدالة ، وهذه سنكتفي بعرض مؤشراتها نظراً لأن الأجهزة القائمة على تقديم هذه الخدمات ـ الثلاثة ـ تستقطب ٦٣,٣٪ من اجمالي العاملين بالجهاز الاداري للدولة ، وذلك على النحو الآتي الذي نوجزه من بيان توزيع العاملين بالجهاز الحكومي على قطاعات الخدمات في ١ / ٧ / ١٩٨١ (جدول رقم ٣) .

العاملون في بعض قطاعات الخدمات الرئيسية
في ١ / ٧ / ١٩٨١[١٦]

القطاع	عدد العاملين			نسبتهم الى العاملين بالدولة
	كويتي	غير كويتي	جملة	
الخدمات التعليمية	١٧٥٠٦	٣١٩٧٢	٤٩٤٧٨	٣٢,٥٪
الخدمات الصحية	٦٢٠١	٢١٣٠٩	٢٧٥١٠	١٨,٪
خدمات الأمن والعدالة	١٥٦٥٨	٣٧٣٤	١٩٣٩٢	١٢,٨٪
اجمالي	٣٩٣٦٥	٥٧٠١٥	٩٦٣٨٠	٦٣,٣٪

والآن نعرض لأهم المؤشرات التي تعكسها هذه الخدمات :

(أ) الخدمات التعليمية :

شهد قطاع الخدمات التعليمية تطوراً ملحوظاً يكفي أن نعرض له فيما يلي :

مؤشرات التطور[١٧]	عام ٧٥/٧٦	عام٨٠/٨٠	نسبة النمو
■ عدد المقيدين في المدارس الحكومية للتعليم العام (طلاب وطالبات) .	١٩٦٤٢٦	٢٩٤٧٢٥	٥٠٪
■ عدد المدارس في كافة المراحل بالتعليم العام .	٣٠٤	٤٢٥	٤٠٪

■ عدد افراد هيئة التدريس في التعليم العام .	١٤٤١٩	٢١٦٦٥	٥٠٪
■ عدد المقيدين في جامعة الكويت (طلاب وطالبات) .	٥٨٣٢	٨٦٢٠	٤٨٪
■ عدد أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت .	٣٣٩	٦٠٩	٨٠٪

ب ـ الخدمات الصحية :

مؤشرات التطور[18]	عام ٧٥/ ٧٦	عام ٨٠/ ٨١	نسبة النمو
■ المستوصفات والمجمعات الصحية	٤٣	٥٢	٢١٪
■ مراكز رعاية الطفولة	١٨	٢٤	٣٣٪
■ مراكز الصحة الوقائية	١٢	٣٢	١٦٦٪
■ مراكز وعيادات الصحة المدرسية	٣١٦	٤٥٧	٤٥٪
■ المستشفيات	١١	١٤	٢٧٪
■ عدد الأسرة بالمستشفيات[19]	٣٧٣٤	٤٦٠٥	٢٣٪
■ عدد الأطباء	١٠١٧	٢١٠٠	١٠٦٪
■ عدد الصيادلة والمساعدين	٣٨١	٦١٠	٦٠٪
■ عدد الممرضات ومساعداتهن	٢٦٦٣	٥٧٩٢	١١٧٪

جـ ـ خدمات الأمن والعدالة :

مؤشرات التطور[20]	عام ٧٥/ ٧٦	عام٨٠/ ٨١	نسبة النمو
■ عدد المخافر .	٦٢	٧١	١٥٪
■ نطاق الخدمة لكل مخفر (نسمة)	١٦٠٠٠	١٩٠٠٠	١٩٪-
■ عدد رجال الشرطة لكل عشرة آلاف نسمة .	٧١	٦٦	٧٪-
■ نصيب كل عشرة رجال شرطة من المنشآت الاقتصادية .	٣٧	٥٠	٣٥٪-
■ عدد القضاة .	٤٠	٧٤	٨٥٪

■ معدل الجرائم لكل ١٠ آلاف من السكان .	٧٦	٦٤	-١٦٪
■ عدد سيارات النجدة في الدوريات .	٥٩	١٧٤	١٩٥٪

ويلاحظ بالنسبة لمؤشرات التطور في خدمات الأمن والعدالة انها تعكس في حجمها زيادة الأعباء الملقاة على جهاز الشرطة في الدولة ، وأن النمو في عدد رجال الشرطة كان أقل من الزيادة في عدد السكان من ناحية ، ومن النمو في عدد المنشآت الحيوية في الدولة من ناحية أخرى . كما أنه بالنسبة للمؤشرات الخاصة بالعدالة فقد أخذت اتجاهاً نوعياً ملموساً مثل تطوير التشريعات والقوانين المدنية والتجارية والجزائية ، والتسجيل العقاري وتنفيذ الأحكام وتنظيم الخبرة أمام المحاكم ، وبناء مجمعات المحاكم والنيابة العامة وانشاء دوائر بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الادارية ، وهي مؤشرات يصعب عرضها في صورة كمية .

وأخيراً فإنه يلاحظ بالنسبة لهذه الخدمات أنه رغم تطورها الكمي والنوعي الملحوظ الا أن آراء المواطنين تجاه جانب غير قليل منها لا تضع هذه الخدمات عند مستوى رضائهم أو توقعاتهم ، ويعتبرونها دون المستوى المطلوب[٣١] .

رابعاً : حجم الجهاز الاداري وتطوره :

سنعرض لبيان حجم وتطور الجهاز الحكومي في دولة الكويت بطريقتين :

الطريقة الأولى : عرض تطور اعداد العاملين في هذا الجهاز .
الطريقة الثانية : بيان أبعاد النمو والتعقيد في تنظيم الجهاز الحكومي للدولة .

ويتضح ذلك فيما يلي :

(أ) تطور أعداد العاملين في الجهاز الحكومي للدولة :

يوضح الجدول رقم (١) أن عدد العاملين في الجهاز الحكومي للدولة منذ خمسة عشرة عاماً أي عام ١٩٦٦ كان يقدر بـ ٥١٩٢٨ من الكويتيين وغير الكويتيين ، وكانت نسبة الكويتيين بين هؤلاء تقدر بـ ٤٨٪ من اجمالي العاملين .

ويوضح الجدول أيضاً أن عدد العاملين في عام ١٩٨١ أصبح يقدر بـ ١٥١٨٣٠

من الكويتيين وغير الكويتيين ، وان نسبة الكويتيين بين هؤلاء تراجعت الى ٤٠٪ من اجمالي العاملين .

وبعبارة أخرى فإن اجمالي العاملين بالدولة قد تضاعف ثلاث مرات تقريباً خلال الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٨١ ، وأن نسبة النمو في عدد من العاملين قد بلغت ١٩٢٪ خلال هذه الفترة ، وقد توزعت هذه الزيادة بنسبة مضطردة خلال السنوات الآتية التي تم فيها احصاء عدد العاملين بالجهاز الحكومي للدولة :

السنة	كويتين	غير كويتيين	اجمالي
عام ١٩٦٦	٢٤٩٧٩	٢٦٩٤٩	٥١٩٢٨
عام ١٩٧٢	٣٤٥٨٨	٥٥٣٤٩	٨٩٩٣٧
عام ١٩٧٦	٤٦٧٦٩	٦٩٦٨٢	١١٦٤٥١
عام ١٩٨١	٦١٢٦١	٩٠٥٦٩	١٥١٨٣٠

ويتوزع هذا العدد من العاملين على المجموعات الوظيفية الآتية كما يظهرها الجدول رقم (٤) وهذه يمكن ايجازها فيما يلي :

بيان	عدد الدرجات		
مجموعات الوظائف	كويتيين	غير كويتيين	جملة
وزير	١٩	-	١٩
الوظائف القيادية :	١١٢	-	١١٢
ممتازة - وكيل وزارة - وكيل وزارة مساعد .			
الوظائف العامة :	٣١٨٦٨	٤٣٨٨٢	٧٥٧٥٠
الدرجة «ب» والدرجات من الاولى حتى الثامنة .			
العقود :			
العقدين الثاني والثالث	-	٥٣٣٦	٥٣٣٦

الوظائف العسكرية والقضائية والنيابية والدبلوماسية .	١٤٥٧٤	١٣٥	١٤٧٠٩
الوظائف الحرفية :			
الدرجات من الأولى الى السادسة .	٣٠٢٠	٢٢٢٦٢	٢٥٢٨٢
وظائف الخدمات :			
الدرجات من الأولى الى الثالثة .	١١٦٦٨	١٨٩٥٤	٣٠٦٢٢
المجموع العام	٦١٢٦١	٩٠٥٦٩	١٥١٨٣٠
٪	٪٤٠	٪٦٠	٪١٠٠

وبمقياس آخر يمكن ايضاح اتجاه النمو في أعداد العاملين بالجهاز الحكومي اذا عرفنا نسبة هؤلاء العاملين الى تعداد السكان ، وهذه النسبة نجدها كما يلي :

عام	تعداد السكان[٢٢] (ك ، غ.ك)	عدد العاملين بالجهاز الحكومي (كويتيين وغير كويتيين)[٢٣]	نسبة العاملين الى السكان
تعداد ١٩٨٠	١٣٥٥٨٢٧	١٤٥٤٥١[٢٤]	٪١٠,٧
تعداد ١٩٧٥	٩٩٤٨٣٧	١٢٤٧٨١	٪١٢,٥
تعداد ١٩٧٠	٧٣٨٦٦٢	٨٢٢٧٧	٪١١,١
تعداد ١٩٦٥	٤٦٧٣٣٩	٦٦٦٤١	٪١٤,٣

ورغم أن هذه النسبة تعكس اتجاهاً متناقصاً بالنسبة لعدد السكان ، الا أن المعدل الحالي (٪١٠,٧) يظل مرتفعاً بالنسبة للمستويات المماثلة في دول أخرى[٢٥] .

(ب) أبعاد النمو والتعقد في تنظيم الجهاز الحكومي :

لم تكن الزيادة في أعداد العاملين بالجهاز الحكومي للدولة بمعزل عن زيادة

مماثلة في درجة نمو وتعقد البناء التنظيمي لهذا الجهاز ، بل ربما كانت هذه الزيادة في أعداد العاملين نتيجة للأبعاد الرأسية والأفقية التي أمتد اليها البناء التنظيمي لجهاز الدولة الاداري ، حتى صار الشكل التنظيمي لهذا الجهاز لا ينتمي في كثير من جوانبه الى الشكل الذي كان عليه هذا التنظيم منذ سنوات قليلة .

وحتى تتضح أبعاد هذا النمو نعرض في الشكل رقم (١) لخريطة تنظيمية توضح الهيكل التنظيمي لجهاز الدولة الاداري في صورته الراهنة .

ومن هذا الشكل تتضح الأبعاد الآتية :

■ النمو الواضح في أجهزة التنسيق والمشورة على مستوى الجهاز الأعلى للدولة ، وقد تمثل هذا النمو في وجود عدد من المجالس ، نذكر منها فقط تلك التي أنشئت في السنوات العشر الأخيرة ، وهي :

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب(مرسوم بقانون سنة ١٩٧٣) .
المجلس الأعلى للبترول (مرسوم بقانون سنة ١٩٧٤) .
مجلس رعاية الشباب (مرسوم بقانون سنة ١٩٧٩) .
مجلس الخدمة المدنية (مرسوم بقانون سنة ١٩٧٩) .
المجلس الأعلى للاسكان (مرسوم بقانون سنة ١٩٨٢) .

■ الأخذ بنظام الادارة المحلية في تنظيم بعض قطاعات الخدمات، والتقسيم الاداري لمحافظات العاصمة ـ حولى ـ الأحمدي ـ الجهراء (مرسوم أميري رقم ٦ لسنة ١٩٦٢) وبداية تطبيق اللامركزية الادارية في تنظيم قطاعات الخدمات (منطقة الأحمدي التعليمية ـ ١٩٨١)[٢٦] .

■ الاتجاه إلى أسلوب المؤسسات والهيئات العامة في تنظيم وإدارة بعض أجهزة الدولة ، ومن هذه المؤسسات والهيئات العامة التي قامت حديثاً :

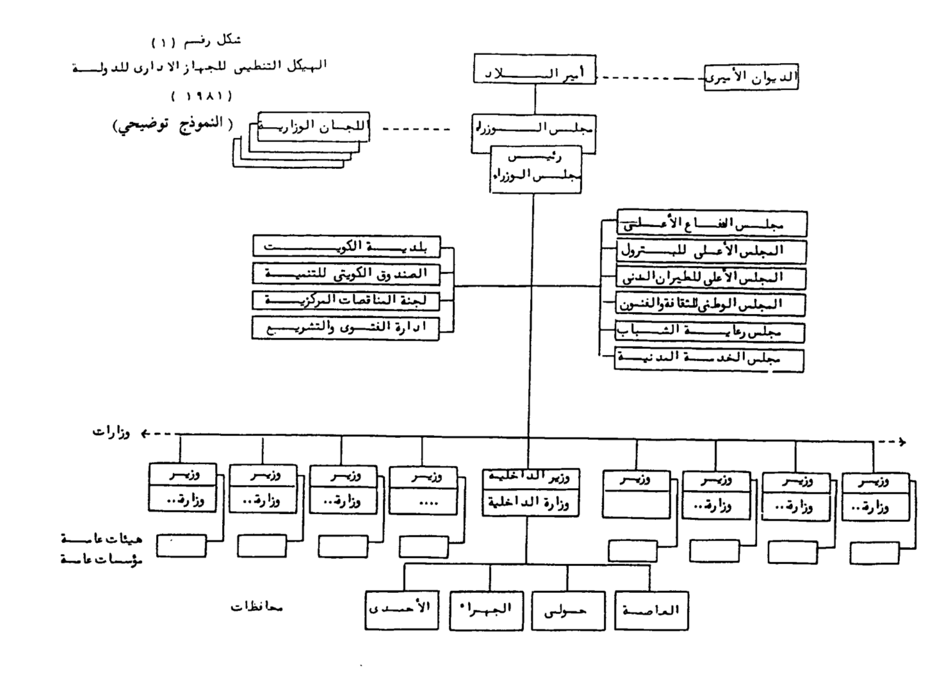
الهيئة العامة للاسكان (قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٤) .
مؤسسة التأمينات الاجتماعية (مرسوم بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦) .
وكالة الأنباء الكويتية (مرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦) .
المؤسسة العامة للموانيء (مرسوم بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٧) .
مؤسسة البترول الكويتية (مرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٠) .
بيت الزكاة (قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢) .
الهيئة العامة للاستثمار (قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢) .

شكل رقم (١)

الهيكل التنظيمي للجهاز الاداري للدولة

(١٩٨١)

(النموذج توضيحي)



هذا ويمكن التعرف على مكونات الجهاز الحكومي الحالي بجانبيه الاداري والاقتصادي من الجدول رقم (٢) .

ادارة التنمية والحاجة الى تطوير الجهاز الاداري :

التنمية هي عملية مجتمعية شاملة ، ومتكاملة ، تتم في اطار نسيج من العلاقات ، والتفاعلات المستمرة بين عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وادارية ، يشكل كل منها وبدرجات متفاوتة ، عاملاً مستقلاً وتابعاً في آن واحد .

والعوامل الادارية تسهم من جانبها بتوفير آفاق وفرص أفضل لهذه التنمية بطريقة غير مباشرة ، ذلك لأنها الوسيلة لتحقيق أهداف التنمية الأخرى . . ومن هنا تظهر أهمية تكامل التنمية الادارية بمعناها الشامل[٢٧] ، مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لخلق المناخ الملائم لاستخدام الموارد المتاحة ـ المادية وغير المادية ـ أفضل استخدام .

وفي دولة نامية كالكويت ، تقع معظم العوامل الادارية التي أشرنا اليها في نطاق القطاع الحكومي والجهاز الاداري للدولة ، نظراً للدور البارز الذي يقوم به هذا الجهاز في مسيرة التنمية بجانب دوره التقليدي في حفظ الأمن والنظام والدفاع وتقديم الخدمات الاساسية للمواطنين . وبعبارة أخرى فإن دور جهاز الدولة في الكويت قد تجاوز الوظائف التقليدية ، وصار يمتد الى عدد من المهام التنموية المتزايدة التي تعتمد على التخطيط كوسيلة لترشيد السياسات والجهود الانمائية . وهكذا زادت وتنوعت المسئوليات والمهام الملقاة على عاتق الادارة العامة ـ كأداة تنفيذية للدولة ـ ووجد الجهاز الاداري نفسه في مواجهة تحديات وضغوط وأعباء تتعلق بتخطيط وتنفيذ سياسة عامة جديدة للدولة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ، وهي أعباء جديدة لا عهد له بها من قبل .

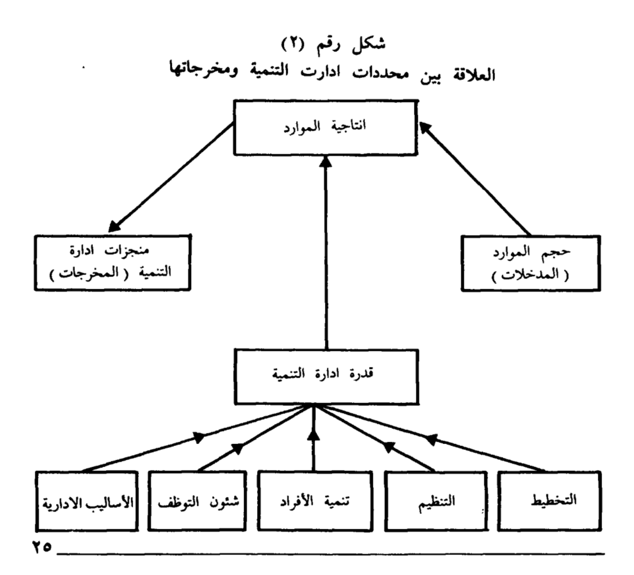
وفي هذا السياق ، برز مفهوم ادارة التنمية Development Administration ليختلف في جوهره عن مفهوم الادارة العامة Public Administration ويتمثل هذا الاختلاف فيما ينسب لكلا المفهومين من مهام ، فالادارة العامة تنسب اليها هذه المسئوليات والمهام التقليدية التي تنسجم مع الدور التقليدي للدولة ، أما ادارة التنمية فتنسب اليها المسئوليات والمهام التي تقع في نطاق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبعبارة أخرى فإن ما ينسب الى ادارة التنمية من مسئوليات ومهام يختلف كما ونوعاً عما ينسب الى الادارة العامة[٢٨] .

وبالتالي فان مفهوم ادارة التنمية يختلف عن مفهوم الادارة العامة فيما يتضمنه المفهوم الأول من تأكيد على أهمية بناء وتطوير قدرات ادارية متفهمة ومرنة لمواجهة تحديات ومسئوليات تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

مما سبق يتضح لنا أن الجهاز الاداري للدولة صار مطالباً بأن ينتقل من كونه جهازاً تقليدياً للادارة العامة ليصبح جهازاً ديناميكياً لادارة التنمية وان يتطور بأهدافه وأساليبه ونظمه وامكاناته من مجرد جهاز يحتفظ بالأشياء جارية كما جرت من قبل ، الى جهاز يبدع ويبتكر ، ومن مجرد جهاز كان يكفي فيه أن تنظم شئون التوظف الى جهاز تعتمد فاعليته وقدراته على عوامل أخرى ، مثل التخطيط لاحتياجاته من القوى العاملة وتنظيم هيكله ، وتنمية أفراده ، وتطوير أساليبه وتقنياته الادارية ، وغير ذلك من العوامل التي يتعذر توفيرها دون وجود جهاز يقوم بالتخطيط لها ومتابعة عملها ، والشكل الآتي يوضح تأثير هذه العوامل على المخرجات النهائية لادارة التنمية .

شكل رقم (٢)

العلاقة بين محددات ادارت التنمية ومخرجاتها



ثانياً : الواقع الحالي لديوان الموظفين وأهمية تطويره الى جهاز مركزي للاصلاح الاداري

أوضحنا في الجزء السابق مدى التلازم بين ادارة التنمية في دولة الكويت وتطوير الجهاز الاداري للدولة . وفي هذا الجزء يتجه البحث الى مناقشة الفرض الثاني من فروض الدراسة ومؤداه ان تطوير الجهاز الاداري الحكومي في دولة الكويت يرتهن بوجود جهاز مركزي للاصلاح الاداري في الدولة ، وان الاوضاع والامكانات الحالية لديوان الموظفين لا تعينه على القيام بهذا الدور مما يستوجب تغيير هذه الأوضاع وتطويرها .

ومن ثم فسيتجه هذا الجزء الى مناقشة مدى الحاجة الى جهاز مركزي للاصلاح الاداري وكيف يعتبر وجود هذا الجهاز مدخلاً أساسياً وضرورياً لتطوير الادارة الحكومية ، وبعدها يتم تحليل الأوضاع التنظيمية والادارية لديوان الموظفين وتقييم ما هو متوفر له من وسائل وإمكانات ليصبح جهازا مركزياً للاصلاح الاداري ، يقود عملية التطوير في الجهاز الاداري للدولة .

وسيتم تحليل الواقع الحالي لديوان الموظفين من خلال عدد من العناصر نراها تحيط بهذا الواقع وتكشف عنه . . وهذه هي :

- اختصاصات الديوان .
- رئاسة الديوان وتبعيته الادارية .
- تنظيم الديوان .
- القوى الوظيفية بالديوان .

وقبل تناول هذه العناصر بالدراسة والتحليل ، ربما كان من الأوفق أن نعرض لمفهوم الاصلاح الاداري وأجهزته المركزية .

مفهوم الاصلاح الاداري في هذه الدراسة :

رغم أن طبيعة هذه الدراسة لا تحتمل الوقوف طويلاً عند هذه النقطة ، الا أنه يتعين ـ منهجياً ـ طرح مفهوم الاصلاح الاداري الذي تتبناه الدراسة ، لما يحمله هذا المفهوم من سمات وخصائص ووظائف يتعين توفرها في الجهاز المقترح .

وحتى نتجنب الاختلافات المعرفية في هذا المفهوم ـ نظراً لارتباطه بأوضاع ايكولوجية وبيئية تختلف من دولة لأخرى ، بل ومن وقت لآخر ـ فإن هذه الدراسة قد

تبنت مفهوماً عملياً ومهنياً للاصلاح الاداري ، وهو مفهوم تحليلي في طبيعته التقى عليه أعضاء مؤتمر الاصلاح الاداري في الدول النامية عام ١٩٧١ حيث رأوا أن :

« الاصلاح الاداري هو المجهودات الادارية الكبيرة المتكاملة التي يتم اعدادها لادخال تغييرات أساسية في نظام الادارة العامة بهدف تحسين كفاءة الجهاز الاداري القائم ، مع مراعاة أن ترتبط هذه المجهودات بالعملية الكلية للتنمية والتقدم في المجتمع »[٢٩] .

ومن هذا التعريف نتبين الملامح الآتية التي تميز الاصلاح الاداري عن الجهود المتناثرة أو العارضة التي توجه لاصلاح الجهاز الاداري من ناحية أو أخرى ، وهذه الملامح هي :

- ◻ الكبر أي الشمول والاتساع .
- ◻ التكامل والتنسيق بين مراحله وخطواته .
- ◻ الاعداد المخطط والمنظم له من قبل .
- ◻ أن يستهدف ادخال تغييرات أساسية في نظام الادارة العامة .
- ◻ أن يرتبط بمجهودات التنمية القومية الشاملة ، ويدور في اطارها .

الحاجة إلى جهاز مركزي للاصلاح الاداري :

بديهي أن الجهود التي تتطلبها خطط تطوير الجهاز الاداري ليست مسئولية جهة واحدة ، ولكنها جهود تتوزع على مؤسسات وجهات كثيرة داخل الدولة : المجلس التشريعي من خلال دوره في الرقابة التشريعية ، والصحافة كنافذة يطل منها الرأي العام بالنقد والتوجيه ، ووحدات الجهاز الاداري ذاتها كوحدات لها دورها في اقتراح السياسات العامة وأوجه الاصلاح .

ولكن ذلك لا يغنى ـ ولا ينبغي أن يغنى ـ عن وجود جهاز مركزي للاصلاح الاداري لينسق بين هذه الجهود ، ويرسم مساراتها ، في اطار خطة للاصلاح والتطوير الاداري تتكامل مع خطط التنمية وتكون جزءاً منها .

والدول النامية بصفة عامة هي أحوج ما تكون الى وجود هذه الأجهزة المركزية للاصلاح الاداري ، ذلك لأن اصلاح الادارة العامة في هذه الدول لا زال يرتكز الى المفهوم الفوقي ، أو الخارجي في الاصلاح الذي يأتي من خارج وحدات الجهاز الاداري بينما يرتكز هذا الاصلاح في الدول المتقدمة الى المفهوم الذاتي الذي يجعل

الاصلاح الاداري وظيفة ذاتية تنبع من داخل وحدات الجهاز الاداري ، وعملاً يومياً مستمراً لا ينفصل عن وظائف هذه الوحدات .

وقد بادرت مؤتمرات التنمية والاصلاح الاداري ـ على المستويين الدولي والاقليمي ـ بالاشارة الى أهمية وجود هذه الأجهزة ، وأوصى أحد المؤتمرات المبكرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة بالتوصية التالية :

« وحتى نضمن ترشيد عمليات الاصلاح الاداري ، وحتى تستطيع أن تؤتى ثمارها ، فإن الأمر يتطلب أن تدار بوسائل وأدوات متخصصة في مجالات الادارة ، ولذلك فإنه من المرغوب فيه أن تنشىء الحكومات المعنية أجهزة للتنظيم والادارة ، وهي أجهزة ثبتت أهميتها وجدواها . . . »[٣٠] .

كما أوصى مؤتمر الاصلاح الاداري في الدول النامية الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٧١ في المملكة المتحدة بانشاء أجهزة للاصلاح الاداري في هذه الدول ، وجاءت هذه التوصية كما يلي :

« إن وجود جهاز للاصلاح الاداري في الحكومة مسئول عن تنفيذ الاصلاح الاداري الكبير الذي تقره السلطات السياسية ، وعن القيام بالمهمة المستمرة في التحسينات الادارية بأجهزة الدولة المختلفة قد اعتبرته الدول المشتركة في المؤتمر حلاً فعالاً لهذه المشكلة . . . »[٣١] .

وفي دولة الكويت تتبدى أهمية خاصة لوجود هذا الجهاز ، ذلك لأن ديوان الموظفين بطبيعة أهدافه واختصاصاته الحالية ـ المباشرة وغير المباشرة ـ يتعذر اعتباره معها جهازاً متكاملاً للاصلاح الاداري . فنشاطات الاصلاح الاداري الرئيسية لم ترد ضمن أهداف الديوان أو اختصاصاته كما سيكشف التحليل عن ذلك ، ويكفي أن نذكر أن المادة الأولى من قانون انشاء الديوان رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على ما يلي :

« يكون ديوان الموظفين هيئة مستقلة تشرف على شئون الموظفين والمستخدمين وتلحق بمجلس الوزراء » .

ومع مراعاة أن هذه هي المادة الوحيدة التي ورد فيها هدف الديوان ، يمكن القول بأن ديوان الموظفين في حدود هذا الهدف واختصاصاته ـ التي سيرد ذكرها ـ هو جهاز مركزي لشئون الموظفين والمستخدمين على مستوى الدولة ، ويتعذر اعتباره

جهازاً مركزياً للاصلاح الاداري بالمفهوم الذي أوضحناه رغم تكامل دور الديوان الحالي مع نشاطات الاصلاح الاداري وارتباطه بها . وذلك لأن نشاطات الاصلاح الاداري أكبر وأشمل في نطاقها واهتماماتها من نشاطات الخدمة المدنية ، وهذه الأخيرة هي جانب واحد فقط من جوانب الاصلاح الاداري العديدة .

جهاز للاصلاح الاداري أم للخدمة المدنية ؟

من المفيد في هذه الدراسة أن نفرق بين الأجهزة المركزية للاصلاح الاداري والأجهزة المركزية للخدمة المدنية ، رغم ما بين هذه الأجهزة وأنشطتها من ترابط وتكامل ، ذلك لأن مهام الاصلاح الاداري أعم وأشمل من تلك التي تنحسر اليها مهام الخدمة المدنية ، مع التسليم بأن مهام الخدمة المدنية تمثل جانباً هاماً من جوانب الاصلاح والتطوير الاداري .

ان التفرقة بين هذه الأجهزة أمر ضروري ، حتى نفرق بين أنشطة الاصلاح الاداري المتمثلة في مهام التنظيم الاداري وتخطيط القوى العاملة والتدريب وتبسيط الاجراءات وطرق العمل من ناحية وأنشطة الخدمة المدنية المتمثلة في اختيار العاملين والتعيين والترقية وغيرها من ناحية أخرى .

وقد ناقش المؤتمر العربي الأول عن تنظيم وادارة الأجهزة المركزية بالخدمة المدنية المنعقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ١٥ الى ٢٤ فبراير ١٩٧٥ مفهوم الخدمة المدنية وعرفها فيما يلي :

« الخدمة المدنية يقصد بها مجموعة القوانين واللوائح التي تتناول أوضاع العاملين وتنظيم علاقتهم بالدولة منذ بدء الخدمة حتى نهايتها ، وتبين نطاق الحقوق والواجبات التي تترتب لهم أو عليهم وما يحكمها من قواعد ونظم ادارية وسلوكية كما تحدد الأعمال المحظورة ونطاق مساءلة العاملين »[٣٢] .

ورغم أن البعض يعطي لمفهوم الخدمة المدنية أبعاداً جديدة أكثر اتساعاً ولا يقصرها على الأوضاع التقليدية للعاملين كأختيارهم وترقيتهم وتأديبهم وأمورهم الذاتية الأخرى ، ونجده يضفي عليها مهاماً أخرى ترتبط باصلاح الادارة العامة[٣٣] . الا أن التمييز بين نشاطات الاصلاح الاداري ونشاطات الخدمة المدنية يظل أمراً له أهميته وقيمته العملية ، رغم ما بين هذه النشاطات من تكامل . ولا ينفي ذلك أنه من الممكن

وجود ـ أو قيام ـ جهاز واحد يتولى أمور الاصلاح الاداري والخدمة المدنية في وقت واحد .

اختصاصات الديوان

تحت هذا العنوان يمكن ابداء الملاحظات الآتية ومناقشتها :

١ ـ غياب دور الديوان كجهاز للاصلاح الاداري :

حدد المرسوم الأميري رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ بقانون ديوان الموظفين ، اختصاصات هذا الديوان في تسعة بنود أوردها فيما يلي :

أولاً ـ اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بشئون الوظائف العامة ، وابداء الرأي فيما يقترح من مشروعات متصلة بهذه الشئون قبل اقرارها .

ثانياً ـ الاشراف على تنفيذ قوانين ولوائح التوظف وتفسيرها ومراقبة تطبيقها .

ثالثاً ـ وضع القواعد الخاصة بسياسة الأجور والمرتبات وتحديد عدد الوظائف ودرجاتها بقدر ما تقتضيه حاجة العمل .

رابعاً ـ ترتيب الوظائف على أساس نوع العمل وطبيعته وواجباته ومسئولياته والمؤهلات اللازمة لأدائه .

خامساً ـ مراجعة مشروعات الميزانيات والاعتمادات الأخرى فيما يختص بالوظائف وكل ما يقرر للموظفين والمستخدمين من مرتبات وابداء ملاحظاته عليها ، ويجب عرض هذه الملاحظات مع مشروع الميزانية على السلطة المختصة بالتصديق عليه .

سادساً ـ وضع النظم الخاصة باختيار أصلح المرشحين لشغل الوظائف الشاغرة وتحديد المؤهلات اللازمة لها .

سابعاً ـ وضع النظم الخاصة بتدريب الموظفين والاشراف على تنفيذها .

ثامناً ـ وضع نظام السجل العام لموظفي الدولة والاشراف على تنفيذه .

تاسعاً ـ كل ما نص في القانون أو لائحة على اختصاص الديوان بنظره . وعلى العموم يختص الديوان بالنظر في رفع مستوى الخدمة العامة وضمان سير العمل الحكومي على وجه مرض .

وبتحليل هذه الاختصاصات والوقوف عندها نجدها تتمثل في :

شئون الوظائف العامة ، لوائح التوظف وتفسيرها ، الأجور والمرتبات ، ترتيب الوظائف ، نظم الاختيار ، تدريب الموظفين ، السجل العام لموظفي الدولة . ودون عناء ، فانه من السهل تصنيف هذه الاختصاصات في نطاق أعمال الخدمة المدنية وشئون التوظف . ولم ترد الاشارة الى دور الديوان ومسئوليته في مجال الاصلاح الاداري الا بصورة عامة وباهتة حين وردت العبارة الآتية في البند تاسعاً « وعلى العموم يختص الديوان بالنظر في رفع مستوى الخدمة العامة وضمان سير العمل الحكومي على نحو مرضي » .

ومما يستدل به على أن اختصاصات الديوان ونشاطاته هي اختصاصات ـ من حيث الصياغة أو الممارسة ـ تتعلق بشئون التوظف والخدمة المدنية وأن نشاطات الاصلاح والتطوير الاداري لم تكن تلقى اهتماماً بين أعمال الديوان ما ذكرته احدى الدراسات تعليقاً على قرار رئيس الديوان ـ الداخلي ـ رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ باستحداث لجنة داخلية هي لجنة تخطيط السياسة الوظيفية . تذكر هذه الدراسة :

« وليس من شك في أن تشكيل هذه اللجنة يمثل بداية الاتجاه نحو تطوير ديوان الموظفين ليكون بمثابة جهاز متكامل يهتم بشئون الوظيفة العامة وشئون التنظيم والتطوير الاداري . . »[٣٤]

وتجدر الاشارة الى أن اختصاصات ديوان الموظفين لا يستمدها فقط من قانون انشائه رقم ١٠ / ١٩٦٠ ، انما يستمدها كذلك مما تضمنه المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن قانون ونظام الخدمة المدنية ، ويمكن حصر هذه الاختصاصات فيما يلي :

■ اقتراح نظام للتدريب تحديد أنواعه ومستوياته وتقييم أداء المتدربين وآثار هذا التقييم والجهات التي تتولى التدريب والتنسيق فيما بينها ، ويعرض هذا النظام على مجلس الخدمة المدنية (مادة ١٠) .

■ وضع قواعد وأحكام توزيع الوظائف على المجموعات الوظيفية واقتراح مجموعات رئيسية أخرى وتقسيمها الى مجموعات نوعية وفقاً لطبيعة العمل في الجهة الحكومية (مادة ١٢ ، ١٣) .

■ اقتراح تقرير مرتبات لبعض الوظائف دون التقيد بجداول الدرجات والمرتبات الملحقة بنظام الخدمة المدنية (مادة ١٤) .

■ يقترح الديوان القواعد والأحكام والشروط الخاصة بمنح تعويضات عن الأعمال الاضافية ومكافات الخدمات الممتازة ، وبدلات طبيعية العمل ، والتعويضات الخاصة بالانتقال ونفقات السفر وتخصيص المساكن الحكومية (مادة ١٨) .

■ حق الاعتراض على قرارات الجهات الحكومية الصادرة بالتعيين أو بالترقية أو بمنح العلاوات التشجيعية المخالفة للقوانين واللوائح خلال سنة من تاريخ صدورها ، (مادة ٣٢) .

ويلاحظ ـ مرة أخرى ـ أن هذه الاختصاصات التي يخلعها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ على الديوان هي اختصاصات يقع معظمها في نطاق الخدمة المدنية وشئون التوظف ، وما وقع منها في نطاق التدريب والتنمية الادارية ، لم يشرع الديوان بعد في ممارسته أو تنفيذه .

٢ ـ بعض نشاطات الاصلاح الاداري تقوم بها أجهزة أخرى :

رغم محدودية الدور الذي يتولاه ديوان الموظفين في مجال الاصلاح والتطوير الاداري وعمومية هذا الدور ، فانه من الملاحظ قيام أجهزة أخرى ببعض النشاطات في هذا المجال على نحو أفقد الاصلاح الاداري مركزيته ، وتعددت فيه مراكز التخطيط والتوجيه وتجد هذه الملاحظة أصولها فيما يلي :

١ ـ وجود ادارة لتنمية الموارد البشرية بوزارة التخطيط تضم عدداً من المراقبات التي يرتبط عملها ارتباطاً مباشراً ووثيقاً بمجال تخطيط القوى العاملة كمجال هام ورئيسي من مجالات الاصلاح والتطوير الاداري . وهذه المراقبات هي :

- مراقبة تخطيط التنمية الادارية .
- مراقبة تخطيط القوى العاملة .
- مراقبة التعليم والتدريب .

٢ ـ اسناد الدور الخاص بالتقييم الأولي للأوضاع التنظيمية والادارية في الجهاز الحكومي الى مراقبة خاصة بوزارة التخطيط هي « مراقبة المستشارين » ، وتقوم هذه المراقبة من خلال مستشارين لها في مجال التنظيم وأساليب العمل باعداد دراسات أولية عن حاجة أجهزة الدولة لمشروعات خاصة باعادة التنظيم وتطويرها التنظيمي والاداري . وتقوم هذه المراقبة ـ من خلال لجنة خاصة ـ بتقييم أفضل المشروعات والعروض التي تقدم في هذا الشأن .

٣ ـ قيام المعهد ـربي للتخطيط (قسم الادارة العامة والادارة الصناعية) بمهمة التدريب والتنمية الادارية لمستويات الادارة العليا والادارة الوسطى والاشرافية وكذلك قيام هذا القسم بمهمة الدراسات والاستشارات الادارية لوحدات الجهاز الاداري بالدولة[٣٥] .

٤ ـ قيام وزارة المالية بالدور الأساسي والهام في اعداد ميزانية الوظائف وتقدير الاحتياجات والمقررات الوظيفية الخاصة بوحدات الجهاز الاداري .

رئاسة الديوان وتبعيته الادارية

ان وقوف الدراسة عند هذا العنصر الخاص « برئاسة الديوان » لا يستمد أهميته من كون هذه الرئاسة تعبر عن مركز وظيفي أو قيادي على قمة البناء التنظيمي للديوان ، انما يرجع ذلك الى ما يعكسه هذا المركز من أهمية في توجيه عمليات الديوان ونشاطاته ، وما يستحقه من تفرغ وتخصص في عمليات هذا الديوان ، فضلاً عن أن هذا المركز ظل شاغراً معظم الوقت ، حتى غابت الحكمة من استمرار النص في القوانين المختلفة على وجود مثل هذه الوظيفة في هيكل الديوان وخريطته التنظيمية .

نص المرسوم الأميري رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ بقانون ديوان الموظفين في مادته الرابعة المعدلة بموجب القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ ، والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ على ما يلي في المادتين ٤ ، ٥ :

« يتولى ادارة الديوان رئيس يكون له وكيل يحل محله في ممارسة سلطاته عند غيابه ووكيل مساعد أو أكثر يعين كل منهم بمرسوم » .

« ويكون اتصال رئيس الديوان بوزير الدولة لشئون مجلس الوزراء[٣٦] مباشرة ويحدد رئيس الديوان اختصاصات الوكيل والوكلاء المساعدين كما يحدد ادارات الديوان ، واختصاص كل منهم ، ويجوز له أن يعهد بكل أو ببعض اختصاصاته للوكيل أو الوكلاء المساعدين » .

« يخضع رئيس الديوان ووكيله وموظفوه لأحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون » .

ومؤدي هذه النصوص ما يلي :

١ ـ أن ثمة أهمية واضحة واختصاص أصيل لوظيفة رئيس الديوان .

٢ ـ أنها وظيفة قيادية الأصل فيها أن تتواجد في الديوان في موقع القيادة والتوجيه لنشاطاته .

٣ ـ ان هذه الوظيفة لا يمكن دمجها أو دمج اختصاصاتها في وظيفة أعلى أو أدنى منها ، فهي وظيفة لها دورها ومسئولياتها الذاتية .

٤ ـ أن القانون لم يحدد اشتراطات شغل وظيفة رئيس الديوان وكذلك باقي وظائف الوكلاء ، كما لا يتمتع رئيس الديوان بأية حصانات غير ما نصت عليه المادة ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ من أن محاكمة رئيس الديوان ووكلائه تأديبياً تكون أمام مجلس يشكل من رئيس محكمة الاستئناف العليا ووكيلها والنائب العام .

وقد كشفت الدراسة عن أن وظيفة رئيس الديوان لم تشغل منذ أكثر من عشرة أعوام وبالتالي فقد حرم الديوان من اختصاص أصيل لهذه الوظيفة ، وأصبح بعيداً عن الحكمة التي كانت تقف وراء انشاء هذه الوظيفة والنص عليها في كافة القوانين المنظمة لعمل الديوان .

لقد أدى غياب هذه الوظيفة وتولي وزير العدل والشئون القانونية والادارية الاشراف على أعمال الديوان وسط مسئوليات وزارية وتشريعية متعددة . . الى عدم وضوح التبعية الادارية والفنية للديوان وعدم وجود علاقات محددة تربط الديوان بالسلطتين التنفيذية أو التشريعية .

ورغم أن أنشاء مجلس الخدمة المدنية بمقتضى القانون ١٥ لسنة ١٩٧٩ ، كان بداية لوجود مثل هذه العلاقة بالسلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) ، الا أن ذلك قد ترتب عليه الآتي :

■ أصبح الديوان بمثابة أمانة فنية لمجلس الخدمة المدنية[٣٧]. واقتصرت علاقته بوحدات الجهاز الاداري على الرد على مراسلاتها واستفساراتها دون أن تكون له أولوية أو مبادأة في تطوير العمل بهذه الوحدات في اطار خطة مدروسة أو معدة سلفاً .

■ ظلت علاقة الديوان بمجلس الوزراء علاقة غير مباشرة حتى مع النص على أن رئيس مجلس الوزراء هو رئيس مجلس الخدمة المدنية ، حيث صدر بعد ذلك مرسوم

بقانون في ١٦ / ٣ / ٨١ متضمن الحاق الديوان بوزير العدل والشئون القانونية والادارية .

زد على ذلك أن مجلس الخدمة المدنية قد شكل لجنة ثنائية (من رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل والشئون القانونية والادارية) صارت تبت في معظم الموضوعات المفترض احالتها الى مجلس الخدمة المدنية وغابت الحكمة من وجود مجلس يمثل الأطراف المعنية في الدولة ليقرر ما يلزم في شئون التوظف ونظم العمل وتنمية الكفاءات ورسم الخطط الخاصة بها[٣٨] .

تنظيم الديوان

في اطار الاختصاصات العامة لديوان الموظفين التي سبق عرضها ، فقد نصت المادة ٤ من قانون الديوان على ما يلي :

« يحدد رئيس الديوان اختصاصات الوكيل والوكلاء المساعدين ، كما يحدد ادارات الديوان واختصاصات كل منها . . » .

وقد تعرضت الاختصاصات الخاصة بادارات الديوان لتغييرات متلاحقة بمقتضى قرارات داخلية أصدرها رئيس الديوان نذكر منها :

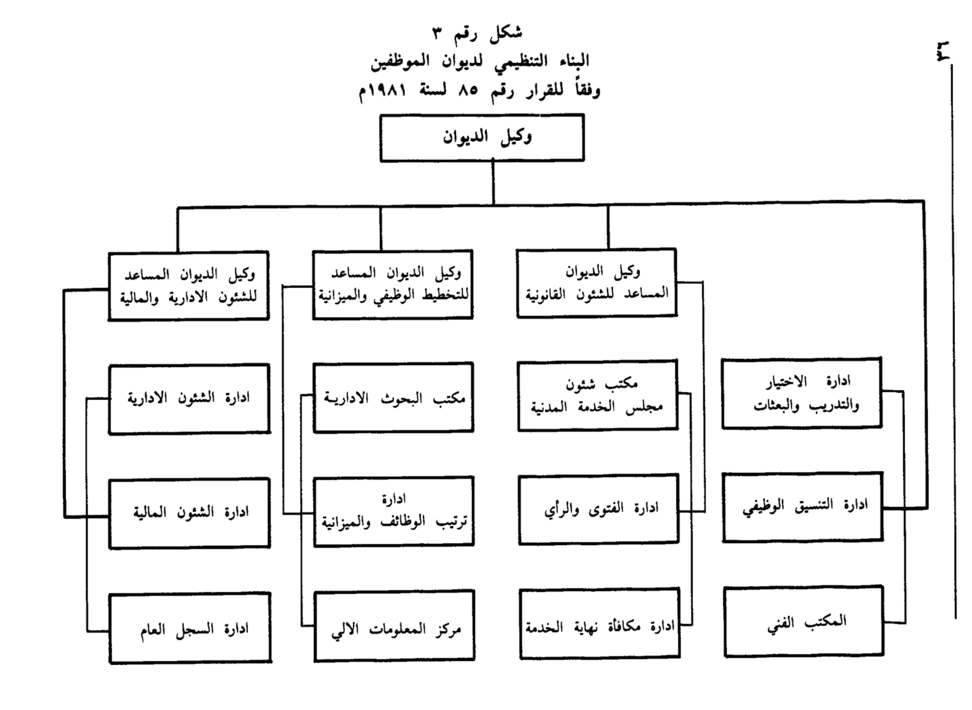
- القرار الداخلي رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٣ .
- القرار الداخلي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ .
- القرار الداخلي رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧٧ .
- القرار الداخلي رقم ٨٥ لسنة ١٩٨١ .

وبمقتضى هذا القرار الأخير فقد صارت الوحدات التنظيمية للديوان على النحو الذي توضحه خريطة البناء التنظيمي للديوان وفقاً للقرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٨١ (شكل رقم ٣) ويمكن ابداء الملاحظات الآتية بشأن تنظيم الديوان الموضح في هذه الخريطة :

١ ـ جاءت التقسيمات الادارية في نطاق نشاطات الخدمة المدنية الواردة ضمن أهداف الديوان . ولم يتضمن التنظيم أية تقسيمات خاصة بنشاطات الاصلاح والتطوير الاداري الرئيسية .

٢ ـ أسرف التنظيم في اعطاء اهتمام خاص للنشاطات القانونية حيث أفرد لها

شكل رقم ٣
البناء التنظيمي لديوان الموظفين
وفقاً للقرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٨١م



قطاعاً كاملاً يقوم عليه وكيل وزارة مساعد للشئون القانونية ، بينما لا يمثل هذا النشاط القانوني الا جانباً محدوداً من جوانب العمل في هذا القطاع ، مع مراعاة أن ادارة الفتوى والتشريع (ملحقة بوزير العدل والشئون القانونية والادارية) تشارك الديوان في هذه الجوانب القانونية وتقدم الرأي والفتوى في كثير من شئون الموظفين والوظائف العامة .

٣ ـ الوقوف بالتقسيمات الادارية عند مستوى الادارات وعدم المضي بها ـ في قرارات رئيس الديوان ـ الى أبعد من هذا المستوى ، ومن الناحية العملية فلم تتبين الدراسة أقساماً لها اختصاصات محددة في كثير من ادارات الديوان .

٤ ـ بعض التقسيمات الادارية تبعت وكيل الديوان مباشرة وكانت التبريرات والايضاحات التي قدمت في هذا الشأن غير موضوعية أو علمية ، خاصة ان ادارة التنسيق الوظيفي وهي احدى هذه التقسيمات ظل البحث يدور طويلاً عما يمكن أن تقوم به من عمل بعد أن حلت محل ادارة التفتيش على شئون العاملين التي ألغيت بسبب نقل تبعية مراقبي شئون الموظفين من الديوان الى الجهات الملحقين بها .

القوى الوظيفية للديوان

يشير الجدول رقم (٥) الخاص بتوزيع العاملين بديوان الموظفين على اداراته وتقسيماته التنظيمية في ٣١ / ١٢ / ١٩٨١ ، وكذلك الجدول رقم (٦) الخاص بالحالة التعليمية لهؤلاء العاملين الى ما يلي :

■ أن اجمالي العاملين بالديوان هو ٣٨٤ (منهم ١٤٠ كويتياً ، ٢٤٤ من غير الكويتيين) وأن عدداً كبيراً ـ من اجمالي العاملين ـ يتركز في ادارة الشئون الادارية حيث يعمل بها ١٢٨ من الكويتيين وغير الكويتيين (٨٤ كويتي ، ٤٤ غير كويتي) ، كما أن ادارة السجل العام وهي ادارة خدمية ذات طابع اداري أيضاً يعمل بها ٥٥ من الكويتيين وغير الكويتيين (٣١ كويتي ، ٢٤ غير كويتي) ، ومن ثم فان عدد العاملين بهاتين الادارتين قد بلغ ١٨٣ شخصاً يمثلون ٤٨٪ من اجمالي العاملين كما أن الكويتيين العاملين بهاتين الادارتين فقط يمثلون ٨٢٪ من اجمالي الكويتيين العاملين بالديوان .

■ أن عدد الحاصلين على مؤهلات جامعية هو ٢٠١ موظفاً (من بينهم ٧٧ من الكويتيين ، ١٢٤ من غير الكويتيين) ، وكذلك فإن عدد الحاصلين على مؤهل متوسط

(الثانوية العامة أو الثانوية التجارية) هو ٨٨ موظفاً (٢٠ كويتي ، ٦٨ من غير الكويتيين) .

ومن ثم فانه يمكن تقدير عدد موظفي الديوان الجامعيين وحملة المؤهلات المتوسطة كما يلي :

	ك	غ ك	جملة
جامعيون	٧٧	١٢٤	٢٠١
م. متوسط	٢٠	٦٨	٨٨
جملة	٩٧	١٩٢	٢٨٩

■ أن خريجي كليات الحقوق يمثلون النسبة الغالبة بين الموظفين الجامعيين اذ يبلغ عددهم ٨٧ موظفاً (٣٠ كويتي ، ٥٧ غير كويتي) وهؤلاء يمثلون ٤٣٪ من اجمالي حملة المؤهلات الجامعية العاملين بالديوان .

كما أن خريجي كليات التجارة يبلغ عددهم ٧٠ موظاً (٢٥ كويتي ، ٤٥ غير كويتي) بنسبة قدرها ٣٥٪ من اجمالي حملة المؤهلات الجامعية .

ولما كانت القوى الوظيفية بالديوان لا تكتمل النظرة اليها الا من خلال التعرف على الأعمال التي يقوم بها العاملون ، ومدى ملاءمة هذه الأعمال لمؤهلاتهم وخبراتهم ، ومستوياتهم الادارية والاشرافية ، فانه يمكن ايضاح هذه الجوانب فيما يلي :

(أ) عدم شغل عدد كبير من الوظائف القيادية بالديوان :

أظهرت الدراسة أنه في يونيو ١٩٨٢ كانت هناك ثماني وظائف قيادية شاغرة (من بين اجمالي الوظائف القيادية بالديوان وعددها ١٥ وظيفة) ، ولم يتم تعيين أو اختيار من يشغلها منذ فترة ليست قصيرة ، وهذه الوظائف هي : ١ ـ رئيس الديوان ٢ ـ وكيل الديوان المساعد للشئون القانونية ٣ ـ وكيل الديوان المساعد للشئون الادارية والمالية ٤ ـ مدير مركز المعلومات الآلي ٥ ـ مدير ادارة الشئون المالية ٦ ـ مدير ادارة السجل العام ٧ ـ مدير مكتب شئون مجلس الخدمة المدنية ٨ ـ مدير المكتب الفني .

وبعض هذه الوظائف ندب لشغلها موظفون من مستويات وظيفية أدنى أو لم يندب اليها أحد وأحيل عملها الى بعض شاغلي الوظائف القيادية الأخرى .

(ب) عدم الافادة من حملة المؤهلات وأصحاب الخبرات التخصصية :

يظهر واقع العمل بالديوان أنه لا أهمية للمؤهلات والخبرات التخصصية في اسناد عدد غير قليل من وظائفه لشاغليها ، وأن الوظيفة الواحدة والمسمى الوظيفي الواحد « كاتب بالسجل العام » يقوم بها باحثون قانونيون واداريون وخريجو المراحل التعليمية المتوسطة . في الوقت الذي تشكو فيه ادارات فنية وتخصصية من قلة الأخصائيين والباحثين .

وعلى ذلك فان نسبة الجامعيين المرتفعة بين العاملين في الديوان (٥٢٪) تفقد قيمتها وتأثيرها في ضوء الأعمال والمسئوليات المسندة اليهم .

تقييم اجمالي للأوضاع التنظيمية والادارية بديوان الموظفين

في ضوء التحليل السابق لأوضاع ديوان الموظفين ـ التنظيمية والادارية ـ يمكن أن نخلص الى النتائج والمؤشرات الآتية :

حول أهداف الديوان وتبعيته الادارية :

■ تتجه أهداف الديوان المنصوص عليها في قانون انشائه الى قصر هذه الأهداف على المجالات الخاصة بشئون الموظفين والمستخدمين ، كما أنها تفتقر الى التحديد الواضح والتفصيل الذي يساعد على ترسمها ووضع السياسات الملائمة لتنفيذها .

■ تبعية الديوان الحالية الى وزير العدل والشئون القانونية والادارية ، جعلته من الناحية العملية تابعاً للوزارة وليس للوزير ، ولم توفر له الاستقلال الذي هو أحد مقومات الأجهزة المركزية للخدمة المدنية خاصة مع بقاء وظيفة رئيس الديوان شاغرة لأكثر من عشرة أعوام .

■ عدم وضوح العلاقة بين الديوان ووحدات الجهاز الاداري للدولة وضعف تأثير الديوان ـ بهذه العلاقة ـ على الجهات الحكومية[٣٩] .

■ لم ينطلق الديوان في ممارسته لأهدافه من خطة وضعها أو يقوم على تنفيذها وانحصر دوره في سلسلة من الأعمال لم تزد عن الرد على ما يرد اليه من وحدات الجهاز الاداري للدولة ، ولم يتجاوز باهتمامه ـ في معظمه ـ حدود هذه المعاملات .

حول اختصاصات الديوان :

لم توضع اختصاصات بعض ادارات الديوان وتقسيماته الادارية موضع التنفيذ ، وقد كان ذلك سبباً في تعطل المعاملات في الديوان على نحو ما أشارت اليه دراسة داخلية قام بها الديوان في هذا الشأن[٤٠] . وقد حصرت هذه الدراسة الاختصاصات المعطلة لخمس ادارات بالديوان فبلغت ١٨ اختصاصاً ، بعضها يمس الغرض الحقيقي والأصلي الذي أنشئت من أجله هذه الادارات ومنها : ادارة ترتيب الوظائف ـ ادارة الاختيار والتدريب والبعثات ـ ادارة التفتيش ـ ادارة التنسيق . . .

■ سيطرة الاختصاصات القانونية واللائحة على الاختصاصات العامة للديوان وعدم تعرض هذه الاختصاصات أو تناولها لجوانب التخطيط والتنظيم والتطوير الاداري بمجالاته التي تمتد الى ما هو أبعد من شئون الموظفين والمستخدمين .

■ اشتراك مجلس الخدمة المدنية (كمجلس لرسم السياسات العامة في مجال الخدمة المدنية) مع الديوان في عدد من الاختصاصات والمهام دون حدود واضحة بين مجالات عمل كل منهما ، واسناد عدد من المهام التشغيلية والتنفيذية في مجال التطوير الاداري للمجلس ، دون أن يتوفر له الجهاز الذي يعينه على ذلك .

■ ازدواج الاختصاصات وتداخلها بين بعض ادارات ووحدات الديوان مثل ادارة الفتوى والرأي ، ومكتب البحوث ، والمكتب الفني ، الأمر الذي يؤدي الى قيام هذه الجهات ببحث الموضوع الواحد اكثر من مرة .

■ مسميات بعض الادارات لا تعبر أو تكشف عن الاختصاصات المنوطة بها ، وتعتبر ادارة التنسيق الوظيفي مثالاً واضحاً في هذا الشأن[٤١] ، نظراً لما تحمله في صدر اختصاصاتها من نصوص تتعلق بأعمال المتابعة مثل :

« متابعة تنفيذ الجهات الحكومية لقوانين ونظام الخدمة المدنية والتعليمات » .

« القيام بجولات على وحدات شئون الموظفين بالجهات الحكومية » .

« اعداد تقارير دورية عن جولات التنسيق »[٤٢] .

والحقيقة أن عبارة « القيام بجولات على وحدات شئون الموظفين » لا تفهم الا على أنها جولات للمتابعة والرقابة خاصة اذا عرفنا أن التنسيق لا يتم من خلال جولات .

حول تنظيم الديوان :

■ جاء تنظيم الديوان (بادارته ووحداته) في نطاق نشاطات الخدمة المدنية ولا توجد به تقسيمات تذكر تقوم على نشاطات خاصة بالتطوير الاداري .

■ تبعية بعض الادارات الى وكيل الديوان مباشرة، دون وجود منطق او مبرر يفسر هذه التبعية المباشرة ، على نحو تتميز به ـ في تبعيتها ـ عن ادارات الديوان الأخرى التي تتبع الوكلاء المساعدين .

■ عدم وجود تقسيمات تنظيمية داخل الادارات، وغياب التقسيمات الخاصة بالأقسام والوحدات مما جعل العمل مشاعاً بين العاملين بكل ادارة حسبما توفر لكل منهم من وقت لأداء العمل ، وقد تبين ذلك في معظم ادارات الديوان .

حول القوى الوظيفية :

■ وجود تضخم في القوى الوظيفية لبعض الادارات بما يزيد عن حاجة العمل بها.

■ العجز الواضح في القوى الوظيفية لعدد من الادارات الفنية والتخصصية .

■ ضعف برامج الاعداد والتأهيل للقوى الوظيفية بالديوان .

■ وجود عدد كبير من وظائف الديوان القيادية شاغرة منذ وقت غير قصير، والبطء الملموس في اختيار وتعيين من يشغلها .

■ ضآلة الحوافز المادية أو الأدبية التي تتكافأ مع طبيعة العمل التخصصي والبحثي الذي يقوم به عدد غير قليل من العاملين .

ثالثاً : مقترحات وتوصيات لتطوير ديوان الموظفين الى جهاز مركزي للاصلاح والتطوير الاداري

في ضوء الجوانب التحليلية التي أوردناها في الأجزاء السابقة ، يمكن القول بأن هناك اعتبارات كثيرة ـ موضوعية وبيئية ـ تبرر انشاء جهاز مركزي ليقود عملية تطوير الجهاز الاداري في دولة الكويت ، والاطار المقترح لعمل هذا الجهاز يتلاءم مع أسلوب الأجهزة المركزية الذي أخذت به دول أخرى ـ متقدمة ونامية ـ سواء في شئون الخدمة المدنية أو تنظيم واصلاح جهازها الاداري أو كلاهما .

وكانت انجلترا من بين الدول التي أخذت بهذا الاتجاه بعد عام ١٩٦٨ تنفيذاً

لتوصيات لجنة فولتون للاصلاح الاداري(٤٣) ، وكذلك فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية التي أنشأت مديرية مركزية للادارة والوظائف العامة

La Direction Generalle De L'Administration et de Le Fonction Publique وجعلت من الاهتمامات الرئيسية لهذه المديرية « الاهتمام بالتنظيم الاداري العام لأجهزة الدولة وابداء الرأي في أنشاء الاجهزة الجديدة والغاء القديمة وموضوعات الاصلاح الاداري بصفة عامة »(٤٤) ، كما أنشأت جهازاً مركزياً للتنظيم وطرق العمل الحقته بوزارة المالية Le Service Central D'Organisation et D'Methodes كما برز نفس الاتجاه في الولايات المتحدة الامريكية ووجدت لجنة الخدمة المدنية U.S. Federal Civil Service Commission كجهاز له ادارات مركزية وأخرى أقليمية تنتشر في الولايات المختلفة لتلبية احتياجاتها الوظيفية والادارية وكذلك وجد قسم مركزي للتنظيم بمكتب الميزانية الملحق برئيس الجمهورية(٤٥) ولهذا القسم دور رقابي وتقريري يتجاوز حدود المشورة أو التوجيه .

ولم تخرج عن ذلك أيضاً ، تجارب الدول الاشتراكية ، رغم أن تجارب هذه الدول أعطت للجهات الحكومية والمحليات استقلالاً في ممارسة بعض شئونها التنظيمية والادارية حيث أوجدت في كل جهة (وزارة أو مؤسسة) جهازاً للتنظيم وطرق العمل . . . ولكن بقي جانب من هذه النشاطات ليمارَس على المستوى المركزي مثل تدريب العناصر القيادية ، والتخطيط الوظيفي ، وتحديد الأجور للمجموعات الوظيفية المختلفة .

لقد أخذت دول نامية كثيرة بهذا الاتجاه المركزي في تنظيم جميع أو بعض شئون جهازها الاداري وشئون الخدمة المدنية ، فنجد اللجنة المركزية للخدمة المدنية في كولومبيا ، ومفوض الخدمة المدنية في الفلبين ، والجهاز المركزي للخدمة المدنية في اثيوبيا ، قسم التنظيم وأساليب العمل بوزارة المالية في تايلاند ، هيئة تخطيط الدولة في الاكوادور ، والجهاز المركزي للتنظيم والادارة في مصر ، وديوان الموظفين في المملكة العربية السعودية والأردن ومجلس الخدمة العامة في العراق ومجلس الخدمة المدنية في لبنان ، ومصلحة الوظيفة العمومية في المغرب . . . وهكذا .

وبطبيعة الحال فإن دولاً أخرى لم تأخذ بمركزية شئون الخدمة المدنية أو التطوير الاداري (بدرجة أو بأخرى) ولكن الاسباب التي ساعدتها على ذلك لا تتوفر في ظروف دولة كالكويت .

وأخيراً فليس الهدف من هذا التطوير مجرد تغيير في المسميات ، فقد رأينا مسميات كثيرة لا تنبيء عن مضمونها ، كما أن هناك تسميات كثيرة تقتصر على « الخدمة المدنية » ولكنها في حقيقة الأمر تشمل مجالات عمل متعددة ترتبط بنشاطات الاصلاح والتطوير الاداري في اطارها المتكامل . كما هي الحال في أجهزة الخدمة المدنية في كل من لبنان وليبيا والأردن والمغرب(٤٦) .

ان هذا الجزء من الدراسة لا يهدف الى تقديم اقتراحات تفصيلية أو خطة عمل مفصلة لانشاء جهاز مركزي للتطوير الاداري ، فذلك ما يخرج عن طبيعة ونطاق معالجتنا التي تسعى في المقام الأول الى قياس مدى الحاجة الى هذا الجهاز وضرورته لتطوير الجهاز الاداري للدولة في مواجهة الضغوط التي تفرضها ادارة التنمية . ولكن هدف هذا الجزء هو رسم اطار عام لهذه الخطة يتضمن عدداً من الموجهات نرى أهمية الوقوف عندها ومناقشتها ، وسيساعد ذلك على بلورة خطة متكاملة لتطوير ديوان الموظفين وتعديل أوضاعه الحالية ليصبح جهازاً مركزياً للخدمة المدنية والتطوير الاداري .

وستتحدد أبعاد هذا الاطار وفقاً للعناصر التي كانت أساساً لتقييم الأوضاع التنظيمية والادارية للديوان ، ومن ثم فإن مقترحات هذا التطوير يمكن عرضها فيما يلي :

في نطاق الأهداف :

■ اعادة تحديد أهداف الديوان في ضوء الاختصاصات المحددة بمقتضى قانون انشائه وتلك التي يتضمنها قانون الخدمة المدنية رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ وبالتالي فانه يلزم تعديل القانون الحالي في شأن الديوان رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ ليتضمن هذه الأهداف الجديدة وينسق بينها ، ويحدد الجهة المسئولة عن تنفيذها(٤٧) .

■ النص على الاهداف الخاصة بالاصلاح والتطوير الاداري ضمن الأهداف العامة والتفصيلية للديوان .

■ يقترح في ضوء هذه الأهداف الجديدة أن يطلق على هذا الجهاز واحد من المسميات الآتية :

- الجهاز المركزي للخدمة المدنية والتطوير الاداري .
- الجهاز المركزي للتطوير الاداري والخدمة المدنية .

- الجهاز المركزي للتطوير الاداري .
- الجهاز المركزي للتنظيم والادارة .

■ يقترح في ضوء هذا التغيير أن يتم تغيير مسمى « مجلس الخدمة المدنية » الى « مجلس الخدمة المدنية والتطوير الاداري » باعتباره المجلس الأعلى الذي يعمل الجهاز المقترح في اطار أهدافه العليا ويظل هذا المجلس برئاسة رئيس مجلس الوزراء .

■ يرتبط بهذه الأهداف قيام الجهاز بوضع خطة سنوية لعمله يتم اعتمادها من مجلس الخدمة المدنية والتطوير الاداري . ويكون للجهاز في هذه الخطة أولوية المبادأة من جانبه بوضع ما تتضمنه هذه الخطة من مهام موضع التنفيذ ويقدم عنها في نهاية العام تقرير انجاز Progress Report لمجلس الخدمة المدنية والتطوير الاداري ، ان هذه الخطة تنقل الديوان من مجرد جهاز يقوم بالرد على معاملات الجهاز الاداري للدولة الى جهاز له خطته ومسئولياته الذاتية .

في نطاق التبعية الادارية للجهاز :

توصى الدراسة بأن يكون هناك وزير دولة للخدمة المدنية والتطوير الاداري[٤٨] يتولى الاشراف على عمل هذا الجهاز ويقوم من خلاله بتنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال الخدمة المدنية والتطوير الاداري ، وبالتالي يتم تعديل المسمى الخاص بـ « وزير العدل والشئون القانونية والادارية » الى وزير العدل فقط ، وينشأ هذا الموقع الوزاري الجديد ليعطي الجهاز دفعة قوية واهتماماً خاصاً بنشاطاته .

ومن البدائل الأخرى المطروحة أن يكون الجهاز كله بمثابة أمانة عامة لمجلس الخدمة المدنية والتطوير الاداري المقترح ويسمى « الجهاز المركزي للخدمة المدنية والتطوير الاداري » على أن يكون لهذا الجهاز « رئيس » بدرجة وزير يتولى الاشراف على تنفيذ السياسات والخطط التي يضعها مجلس الخدمة المدنية والتطوير الاداري ، ويكون عضواً في هذا المجلس حيث يتولى أمانة السر .

في نطاق الاختصاصات :

في ضوء التعديل المقترح في قانون الجهاز ، يقترح أن تعاد صياغة اختصاصاته العامة لتتوزع على القطاعات الثلاثة الآتية ، على أن يعقب ذلك تحديد تفصيلي لهذه الاختصاصات على ادارات وأقسام الجهاز بمقتضى قرار داخلي من رئيسه .

ويقترح أن تتناول الاختصاصات العامة للجهاز الجوانب الآتية :

في قطاع الخدمة المدنية :

- اقتراح سياسات وقوانين ولوائح التوظف وشئون الخدمة المدنية .

- الاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح المعمول بها في شئون التوظف ومتابعة أعمال وحدات الأفراد في الجهات الخاضعة لقانون الخدمة المدنية وتقويم أعمالها .

- الاشراف على ترتيب الوظائف العامة في الخدمة المدنية ومعاونة وحدات الجهاز الاداري في هذا الشأن .

- اجراء الاختبارات والمسابقات اللازمة لشغل وظائف الخدمة المدنية بناء على طلب الجهات المختلفة أو التي تنص اللوائح على شغلها عن طريق الجهاز .

- بحث تظلمات الأفراد واستفسارات الجهات الحكومية والبت فيها .

- اجراء الدراسات والبحوث الخاصة بشئون الخدمة المدنية .

في قطاع التطوير الاداري :

- دراسة مشروعات الهياكل التنظيمية لوحدات الجهاز الاداري القائمة أو التي يتم استحداثها والعمل على تطويرها ، وتقديم المعونة اللازمة للجهات والهيئات الحكومية في هذا الشأن .

- اعداد الدراسات الخاصة بتطوير طرق وأساليب العمل وتبسيط الاجراءات .

- تنميط النظم والاجراءات ووضع الأنماط التنظيمية للأجهزة المختلفة مع اقتراح معدلات الآداء المناسبة للاسترشاد بها في تنظيم الأجهزة الحكومية وتوجيه أعمال وحدات التنظيم بالجهاز الاداري للدولة .

- رسم سياسات ووضع خطط التدريب للعاملين بالجهات الحكومية ، والتنسيق بين هذه الجهات وتقديم المساعدات التدريبية في هذا الشأن .

- دراسة احتياجات سوق العمل في القطاع الحكومي والتخطيط لاحتياجاته الوظيفية والعمل على معالجة أوجه الخلل في هيكل العمالة بالجهاز الحكومي .

- اعداد الدراسات والبحوث الخاصة بتطوير الجهاز الاداري للدولة وتنظيم الافادة من البيوت الاستشارية في هذا الشأن .

في قطاع الشئون الادارية والمالية :

الشئون الادارية : وهي الاختصاصات العامة المعروفة في سائر الأجهزة الحكومية في مجالات مثل : الأفراد ، السجل العام ، التوريدات ، المخازن .

الشئون المالية : وهي كذلك الاختصاصات المعتادة للادارات المالية في الأجهزة الحكومية مثل : الميزانية ، الحسابات ، الصندوق .

الخدمات : وتتناول اختصاصات هذه الادارة الأعمال الخاصة بالصيانة والتجهيزات والأمن ، والنقليات .

في نطاق تنظيم الديوان :

في اطار الاختصاصات التي سبق تناولها يقترح أن يكون تنظيم الجهاز على النحو الموضح في الشكل التالي رقم (٤) وقد روعيت الاعتبارات الآتية في التنظيم المقترح لهذا الجهاز :

أولاً : في قطاع الخدمة المدنية :

■ فصل نشاط البعثات عن نشاط الاختيار ونقله مع نشاط التدريب كأدارة متخصصة نظراً لاعتبار سياسة وخطط البعثات جزءاً مكملاً لسياسات وخطط التدريب وتنمية الهيئة الادارية ووضع هذا النشاط في صورته المتكاملة مع النشاطات الخاصة بقطاع التطوير الاداري .

■ استحداث ادارة للشئون القانونية بدلاً من وكالة وزارة مساعدة للشئون القانونية لم يكن ينتمي اليها الا ادارة واحدة تقوم على جانب واحد من الشئون القانونية وهو « الفتوى والرأي » والادارة الجديدة المقترحة سيتناول عملها : الفتوى والرأي - التظلمات - التحقيقات .

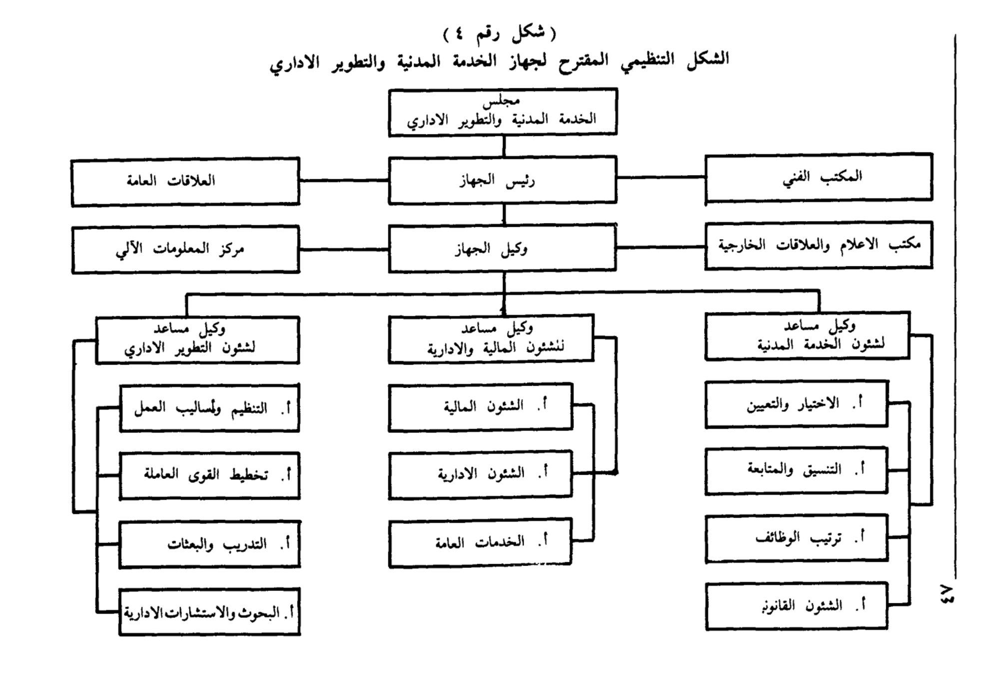
■ تعديل مسمى « ادارة التنسيق » ليصبح « ادارة التنسيق والمتابعة » تأكيداً لدور الجهاز القانوني والصريح في متابعة أعمال وحدات التوظف بالجهاز الاداري للدولة وتقييم آداء هذه الوحدات .

ثانياً : في قطاع التطوير الاداري :

■ استحداث عدد من الادارات لتتولى نشاطات التطوير الاداري وقد روعي في هذه الادارات ما يلي :

(شكل رقم ٤)

الشكل التنظيمي المقترح لجهاز الخدمة المدنية والتطوير الاداري



■ دمج نشاطات التنظيم مع النشاطات الخاصة بنظم وأساليب العمل لما بين هذه النشاطات من تكامل ، وربما يتطلب حجم العمل مستقبلاً النظر في امكانية الفصل بينهما .

■ اعطاء اهتمام خاص لنشاطات تخطيط القوى العاملة ليسترد الجهاز هذا النشاط من وزارة التخطيط ، وقصر دور وزارة المالية في هذا الجانب على تمويل ميزانية الوظائف .

ثالثاً : الوحدات الملحقة بمكتب وكيل الجهاز :

■ استحداث « مكتب للاعلام والعلاقات الخارجية » يتولى أعمال النشر للدراسات والبحوث والنماذج والتعميمات والبيانات التي يرى الجهاز أهمية وضرورة الاعلام بها . وكذلك تنسيق ومتابعة علاقات الجهاز الداخلية مع اتحادات العاملين والروابط والجمعيات (المهندسين ـ الاطباء ـ الخريجين . . . الخ) والنقابات وكذلك علاقات الجهاز الخارجية مع المنظمات الاقليمية والدولية المعنية بأمور الخدمة المدنية والتطوير الاداري .

■ الحاق « مركز المعلومات الآلي » بوكيل الجهاز لطبيعة الخدمات «الحيادية» التي يقدمها المركز الى كافة قطاعات وادارات الجهاز ، وتنسيق البيانات الصادرة عن هذا المركز .

رابعاً : الوحدات الملحقة بمكتب رئيس الجهاز :

المكتب الفني ليتولى متابعة الموضوعات التي يحيلها رئيس الجهاز الى الادارات المختلفة ، وتقديم الايضاحات والرد على استفسارات بعض الجهات الأخرى مثل مجلس الأمة ، كما يتولى هذا المكتب الاعداد لاجتماعات مجلس الخدمة المدنية والتطوير الاداري .

في نطاق أساليب وطرق العمل المستخدمة بالجهاز :

■ ضرورة انتقال الجهاز الى مبنى آخر وتجميع وكالاته واداراته في مبنى واحد على نحو يساعد على الاتصال بين أجزائه ويسهل تدفق العمل في سهولة ويسر .

■ تحديث التجهيزات المتاحة للجهاز وتطوير الأدوات والمعينات المكتبية المستخدمة ، حتى يصبح الجهاز نموذجاً لما ينبغي أن تكون عليه المكاتب الحكومية .

تطوير أساليب العمل الحالية ووضع برنامج لتبسيط الاجراءات في المعاملات الرئيسية للجهاز .

في نطاق القوى الوظيفية للجهاز :

■ اعتبار شاغلي الوظائف الفنية بالجهاز من الوظائف التخصصية والبحثية التي تمنح علاوة خاصة أسوة ببعض الوظائف التخصصية الأخرى (المدرسين ـ المهندسين ـ الاطباء . . . الخ) . وتصرف هذه العلاوة بفئة ٥٠ ديناراً (للكويتيين ، وغير الكويتيين) العاملين في وظائف (عضو فني ـ باحث اداري ـ باحث قانوني ـ أخصائي تنظيم وطرق عمل ـ محلل نظم ـ مبرمج ـ وبعض الوظائف المماثلة الأخرى) وذلك بغرض استقطاب العناصر المتخصصة ـ أو الابقاء عليها ـ للعمل في هذا الجهاز .

■ اعداد وتقديم برامج متخصصة للتدريب والتنمية الادارية (داخلية وخارجية) للعناصر القيادية في الجهاز ويمكن الافادة من بعض المنح التدريبية التي تقدم للديوان في هذا المجال .

■ اعادة توزيع العمالة بين قطاعات الجهاز وادارته المختلفة على نحو متوازن في ضوء خطة لتوصيف وترتيب وظائف الجهاز وقياس حجم العمل به وتحديد معايير للاداء ، تستخدم كأساس في تحديد المقررات الوظيفية لأقسام العمل المختلفة .

■ التحرك الى شغل المواقع القيادية الشاغرة واعداد خطة طويلة ومتوسطة المدى لاعداد قيادات هذا الجهاز .

■ الربط بين المستوى الاداري ومتطلبات شغل الوظائف الخاصة بهذا المستوى من حيث التأهيل والخبرة ، وطبيعي أن تحقيق ذلك يرتهن بوجود خطة لتوصيف وترتيب وظائف الجهاز .

أهم الاعتبارات التي يعتمد عليها الاطار المقترح :

١ ـ تعديل اختصاصات الجهاز ، وبنائه التنظيمي بالتالي ، ليكون معبراً عن الدور المتوازن والمتكامل لهذا الجهاز في مجال الخدمة المدنية والتطوير الاداري .

٢ ـ الربط الوثيق بين اختصاصات الادارات ومسمياتها التنظيمية .

٣ ـ اعادة ترتيب بعض الادارات والاقسام ودمجها في اطار ادارات أو أقسام أخرى لتكون أكثر تكاملاً في أدائها .

٤ ـ التحديد الواضح لاختصاصات الادارات المختلفة على نحو يحول دون ازدواجها أو تداخلها . والوصول بهذه الاختصاصات الى مستوى الاقسام والوحدات .

٥ ـ تحديد علاقة الجهاز « بمجلس الخدمة المدنية والتطوير الاداري » المقترح .

٦ ـ النظر الى قوة العمل الوظيفية بالديوان باعتبارها خبرات متخصصة تتوقف عليها فاعلية وكفاءة العمل في هذا الجهاز .

الخلاصة

يلاحظ المتتبع لأقسام الدراسة الثلاثة ، أنها خلصت الى عدد من النتائج نوجزها مرتبة فيما يلي :

أولاً : أن الدولة في الكويت تواجه ضغوطاً وتحديات كبيرة في مجالات التنمية المختلفة ، وهي مطالبة بالارتقاء الى مستوى التطلعات والطموحات المتزايدة لمواطنيها ، وأن أداة الدولة في تحقيق هذه التطلعات تتمثل في جهازها الاداري الذي يواجه في ذات الوقت مشكلات من داخله وخارجه تضع قيداً على كفاءته وقدرته ، ومن ثم تصبح المشكله هي اتساع الفجوة بين رغبات وأماني المواطنين ، وبين الواقع الفعلي للجهاز الاداري للدولة وقدرته على اللحاق بهذه « الفورة » في الأماني والتطلعات .

ثانياً : أن سد هذه الفجوة أو التضييق منها لن يكون بتأجيل التنمية أو بكبح أماني المواطنين وتطلعاتهم خاصة في ظل الوفرة المالية القائمة ، انما باصلاح وتطوير الجهاز الاداري للدولة ، وتخليصه من المشكلات البيئية والظواهر المرضية « البيروباثولوجية » التي تثقل من خطواته ، وتقلل من فاعليته وكفاءته . وأن السبيل المنهجي لاصلاح الجهاز الاداري للدولة يبدأ بايجاد جهاز مركزي للاصلاح والتطوير الاداري يتولى التخطيط والتنسيق لمهام الاصلاح ومتابعة برامجه في الوحدات المختلفة لجهاز الدولة الاداري .

ثالثاً : أنه باستعراض وتحليل الأوضاع الحالية لديوان الموظفين ، أظهرت الدراسة أن نشاطات الاصلاح الاداري لم يكن لها مكان ملموس بين اهتماماته ، فضلاً عن أن نشاطات الخدمة المدنية التي اعتبرت اختصاصاً أصيلاً للديوان لم تجد طريقها للتنفيذ والتحقيق بشكل مثمر أو فعال خلال سنوات عمله ، وبعبارة أخرى فان نشاطات

الخدمة المدنية التي بذلها الديوان لم تمهد الطريق لباقي خطوات الاصلاح الاداري ، وكان أن أعترت ديوان الموظفين نفس الظواهر والمشكلات التي يسعى لعلاجها في الجهاز الاداري للدولة .

رابعاً : رسمت الدراسة في الجزء الثالث منها ـ طريقاً لتطوير ديوان الموظفين وتعديل أوضاعه ليصبح جهازاً مركزياً للاصلاح الاداري في الدولة ، وقد شمل التصور المقترح لهذا الجهاز عدة جوانب تتعلق بأهداف هذا الجهاز واختصاصاته وتنظيمه وأسلوب عمله وعلاقاته بالأجهزة الأخرى المعنية بادارة التنمية في دولة الكويت على النحو الذي يمكن معه تحريك الجهاز الاداري للدولة وتنمية فاعليته وكفاءة عملياته .

وأخيراً ، فانه تبقى حقيقة هامة ، هي أن تطوير الأوضاع الحالية لديوان الموظفين الكويتي ليكون جهازاً مركزياً للاصلاح الاداري ، لا ينبغي أن يجعل هذا الجهاز هدفاً في حد ذاته ، فالاصلاح الاداري لن يكون ناتجاً رياضياً أو تلقائياً عندما يوجد هذا الجهاز ، ولكنه سيكون البداية المنهجية للاصلاح ، وتبقى اعتبارات اجتماعية وسياسية يلزم مساندتها لهذا الجهاز في خططه وعملياته وأساليبه[٤٩] ، وتلك قضية تصلح في ذاتها ميداناً لدراسة أخرى .

ملاحق الدراسة

جدول رقم (١)
بيان مقارن باعداد العاملين في الجهاز الحكومي
في السنوات ١٩٨١ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٢ ، ١٩٦٦

العام	بيان	كويتي	غ. كويتي	اجمالي
عام ١٩٨١	عدد	٦١٢٦١	٩٠٥٦٩	١٥١٨٣٠
	٪	٪٤٠	٪٦٠	٪١٠٠
عام ١٩٧٦	عدد	٤٦٧٦٩	٦٩٦٨٢	١١٦٤٥١
	٪	٪٤٠	٪٦٠	٪١٠٠
عام ١٩٧٢	عدد	٣٤٥٨٨	٥٥٣٤٩	٨٩٩٣٧
	٪	٣٨,٥	٦١,٥	٪١٠
عام ١٩٦٦	عدد	٢٤٩٧٩	٢٦٩٤٩	٥١٩٢٨
	٪	٪٤٨	٪٥٢	٪١٠٠

المصدر :

للسنوات ١٩٦٦ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٦ : احصاء العاملين بالحكومة (فبراير ١٩٧٦)
ـ وزارة التخطيط ، الادارة العامة لشئون التخطيط .
ولسنة ١٩٨١ : التقرير السنوي لديوان الموظفين عن عام ١٩٨١ .

جدول رقم (٢)

(بيان بالجهات التي يتكون منها التنظيم الاداري للدولة)

مسلسل	الوزارات	الادارات الحكومية	المجالس العليا	الهيئات العامة	المؤسسات العامة	الشركات العامة
١	وزارة التخطيط	الديوان الأميري	مجلس الدفاع الأعلى	ديوان الموظفين	بنك الكويت المركزي	شركة البترول الوطنية
٢	وزارة الخارجية	الامانة العامة لمجلس الوزراء	المجلس الأعلى للطيران المدني	ديوان المحاسبة	مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية	شركة نفط الكويت
٣	وزارة المالية	لجنة المناقصات المركزية	المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب .	الهيئة العامة للاسكان	بنك التسليف والادخار	شركة صناعة الكيماويات البترولية
٤	وزارة النفط	ادارة الفتوى والتشريع	المجلس الأعلى للبترول	الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	شركة ناقلات النفط الكويتية
٥	وزارة التجارة والصناعة	ادارة أملاك الدولة والخدمات .	مجلس رعاية الشباب	الحرس الوطني	وكالة الانباء الكويتية	شركة المواصلات الكويتية
٦	وزارة الدفاع	الادارة العامة للجمارك	المجلس الأعلى للتعليم العالي	الهيئة العامة للمعلومات المدنية	المؤسسة العامة للموانيء	شركة مطاحن الدقيق الكويتية
٧	وزارة الداخلية	الادارة المركزية للتدريب .	مجلس الخدمة المدنية	بيت الزكاة .	مؤسسة البترول الكويتية .	
٨	وزارة العدل	الادارة العامة للطيران المدني	المجلس الأعلى للاسكان	الهيئة العامة للاستثمار .	مؤسسة التأمينات الاجتماعية	
٩	وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية	ادارة البريد والبرق والهاتف	-	جامعة الكويت .	معهد الكويت للأبحاث العملية	

تابع جدول رقم (٢)

مسلسل	الوزارات	الادارات الحكومية	المجالس العليا	الهيئات العامة	المؤسسات العامة	الشركات العامة
١٠	وزارة التربية .	الامانة العامة لمجلس الامة			الادارة العامة لمنطقة الشعيبة	
١١	وزارة الاعلام .	بلدية الكويت				
١٢	وزارة الصحة العامة .					
١٣	وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .					
١٤	وزارة الاسكان					
١٥	وزارة الكهرباء والماء .					
١٦	وزارة المواصلات .					
١٧	وزارة الاشغال العامة					

جدول رقم (٣)
توزيع العاملين بالجهاز الحكومي*
وفقاً لقطاعات الخدمات
في ١٩٨١/٧/١

القطاعات	كويتي	غير كويتي	جملة	نسبة العاملين في القطاع
خدمات السيادة	٦١٧	٤٩٦	١١١٣	,٧
خدمات الدفاع	٢٣٨٠	١٤٥٣	٣٨٣٣	٢,٥
خدمات مالية وتجارية	٢٩٠٣	٢٢٣١	٥١٣٤	٣,٤
خدمات اجتماعية ودينية	٢٢٠٠	٣٧٤٨	٥٩٤٨	٤,١
خدمات مركزية	٣١٠٨	٤٢١٣	٧٣٢١	٤,٨
خدمات النقل والمواصلات	٤٩٦٣	٤٤٤٩	٩٤١٢	٦,٣
خدمات الاسكان والمرافق	١٩٨٥	٧٦٤٧	٩٦٣٢	٦,٣
خدمات الكهرباء والماء	٣٧٤٠	٩٣١٧	١٣٠٥٧	٨,٦
خدمات الأمن والعدالة	١٥٦٥٨	٣٧٣٤	١٩٣٩٢	١٢,٨
خدمات صحية	٦٢٠١	٢١٣٠٩	٢٧٥١٠	١٨,٠
خدمات تعليمية	١٧٥٠٦	٣١٩٧٢	٤٩٤٧٨	٣٢,٥
الجملة	٦١٢٦١	٩٥٠٦٩	١٥١٨٣٠	٪١٠٠

* لا يتضمن هذا البيان العاملين بالجهات ذات الميزانيات الملحقة وهي :
(مجلس الامة ـ بلدية الكويت ـ ادارة نزع الملكية ـ الهيئة العامة للاسكان ـ جامعة الكويت) .

المصدر :

ديوان الموظفين : التقرير السنوي للديوان عن عام ١٩٨١ (الكويت ، الديوان ، ١٩٨١) ، ص ٨٥ .

جدول رقم (٤)

توزيع العاملين بالجهاز الحكومي *
حسب المجموعات الوظيفية
في ١/٧/١٩٨١

مجموعة الوظائف	كويتي		غ. كويتي		جملة	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
وزير	١٩	١٠٠,٠	-	-	١٩	١٠٠
مجموعة الوظائف القيادية	١١٢	١٠٠,٠	-	-	١١٢	١٠٠
مجموعة الوظائف العامة	٣١٨٦٨	٤٢,١	٤٣٨٨٢	٥٧,٩	٧٥٧٥٠	١٠٠
مجموعة العقود	—	—	٥٣٣٦	١٠٠	٥٣٣٦	١٠٠
مجموعة الوظائف الخاصة	١٤٥٧٤	٩٩,١	١٣٥	٠,٩	١٤٧٠٩	١٠٠
مجموعة الوظائف الحرفية	٣٠٢٠	١٢,٠	٢٢٢٦٢	٨٨,٠	٢٥٢٨٢	١٠٠
مجموعة وظائف الخدمات	١١٦٦٨	٣٨,٠	١٨٩٥٤	٦٢,٠	٣٠٦٢٢	١٠٠
المجموع	٦١٢٦١	٤٠	٩٠٥٦٩	٦٠	١٥١٨٣٠	١٠٠

* لا يتضمن هذا البيان درجات العاملين بالجهات ذات الميزانيات الملحقة
(مجلس الامة ـ بلدية الكويت ـ ادارة نزع الملكية ـ الهيئة العامة للاسكان ـ جامعة الكويت) .

المصدر :

ديوان الموظفين : التقرير السنوي للديوان ، (الكويت ، الديوان ، ١٩٨١) ص ٨٣ .

جدول رقم (٥)

توزيع العاملين بديوان الموظفين
حسب اداراته وتقسيماته التنظيمية
في ١٩٨١/١٢/٣١

الادارة والتقسيمات التنظيمية	كويتي	غ. كويتي	المجموع
وكيل الديوان	١	-	١
وكيل الديوان المساعد	١	-	١
ادارة الاختيار والتدريب والبعثات	١٢	٢٧	٣٩
ادارة التنسيق الوظيفي	٣	٢	٥
ادارة الفتوى والرأي	١٣	١٥	٢٨
ادارة مكافأة نهاية الخدمة	٣	١٤	١٧
ادارة ترتيب الوظائف والميزانية	٨	١٥	٢٣
ادارة الشئون الادارية	٤٤	٨٤	١٢٨
ادارة السجل العام	٢٤	٣١	٥٥
ادارة الشئون المالية	٩	٩	١٨
مركز المعلومات الآلي	٢٠	٣٥	٥٥
المكتب الفني	-	٤	٤
مكتب البحوث الادارية	٢	٤	٦
مكتب شئون مجلس الخدمة المدنية	-	٤	٤
المجموع	١٤٠	٢٤٤	٣٨٤

المصدر :

ديوان الموظفين : التقرير السنوي للديوان (الكويت ، الديوان ، ١٩٨١) ص ٩٥ .

جدول رقم (٦)

توزيع العاملين بديوان الموظفين
حسب الحالة التعليمية
في ١٩٨١/١٢/٣١

المؤهل الدراسي	كويتي	غ. كويتي	المجموع
مؤهلات جامعية :			
ليسانس الحقوق	٣٠	٥٧	٨٧
بكالوريوس التجارة : الاقتصاد والعلوم السياسية	١٥	٣٨	٥٣
بكالوريوس التجارة : ادارة الأعمال	١٠	٧	١٧
دبلوم تجارة تكميلي	١٥	٦	٢١
ليسانس آداب	١	٩	١٠
الرياضيات والحاسب الآلي	٦	٧	١٣
مجموع الحاصلين على مؤهلات جامعية	٧٧	١٢٤	٢٠١
مؤهلات أقل من الجامعية :			
الثانوية العامة	١٠	٤٨	٥٨
الثانوية التجارية	١٠	٢٠	٣٠
الشهادة المتوسطة	٢٦	٣٢	٥٨
الشهادة الابتدائية	١٤	١٤	٢٨
بدون مؤهل	٣	٦	٩
مجموع المؤهلات أقل من الجامعية + (بدون)	٦٣	١٢٠	١٨٣
المجموع العام	١٤٠	٢٤٤	٣٨٤

المصدر :

ديوان الموظفين : التقرير السنوي للديوان (الكويت ، الديوان ، ١٩٨١) ص ٩٢ .

الهوامش والمصادر

(١) يعتبر القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن النظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال هو بداية التنظيم الحديث لجهاز الدولة الاداري، وبداية تنظيم هذا الجهاز في شكل «وزارات» وقبل هذا التاريخ كان تنظيم الدولة يعتمد على وجود عدة أجهزة ادارية تأخذ مسميات مختلفة مثل «ادارات» و«دوائر» و«مديريات».

(٢) د. محمود البكري: «اثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات»، مجلة العلوم الاجتماعية، (العدد الرابع، السنة التاسعة، ديسمبر ١٩٨١)، ص ٤٤.

(٣) د. علي محمد السلمي: «جهاز الخدمة المدنية في الكويت: دراسة أوضاع ديوان الموظفين»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (المجلد الثاني، العدد الخامس، يناير ١٩٧٦)، ص ٢٧.

(٤) د. محمد عفيفي حمودة: «دور ديوان الموظفين وعلاقته بأجهزة الخدمة المدنية» دراسة مقدمة إلى الندوة الرابعة للادارة العليا، التي نظمها المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٤ - ١٦ يناير ١٩٧٨ (الكويت: المعهد، ١٩٧٨).

(٥) من هذه الدراسات:
- حمد الجوعان: «مشاكل التضخم الوظيفي وتخطيط العمالة» بحث مقدم إلى الندوة الأولى للادارة العليا التي نظمها المعهد العربي للتخطيط، الكويت، اكتوبر ١٩٧٤.
- نبيل شعث: تقرير أولي عن التخطيط للتنمية الادارية بدولة الكويت (الكويت: مجلس الوزراء، ١٩٧٦).
- د. عبدالهادي العوضي، د. محمد رشاد الحملاوي: «بعض عوامل خلل هيكل العمالة في الجهاز الحكومي»، بحث مقدم إلى ندوة الادارة الكويتية وتحديات المستقبل التي نظمها المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١ - ٤ يونيو ١٩٨٠ (الكويت: المعهد، ١٩٨٠).

(٦) وذلك بمقتضى قرار مجلس الوزراء بجلسته ٢/٨٠ المنعقدة في ١٣ يناير ١٩٨٠ بنقل تبعية مراقبي شئون الموظفين إلى الجهات الحكومية الملحقين بها وانتهت بذلك فترة تبعيتهم للديوان التي استمرت عشرة أعوام.

(٧) حيث زاد عدد العاملين في الجهاز الحكومي خلال هذه الفترة من ١١٦٤٥١ عام ١٩٧٦ إلى ١٥١٨٣٠ عام ١٩٨١ (التفصيلات والمصدر: جدول رقم ١).

(٨) نشير في نهاية هذه الدراسة إلى مجموعة من المراجع التي تعالج هذه الموضوعات والقضايا معالجة متخصصة.

(٩) حمد الجوعان: مشاكل التضخم الوظيفي وتخطيط العمالة، (مرجع سابق) ص ١٠.
وانظر كذلك:
البنك الدولي للانشاء والتعمير: «الادارة العامة الكويتية»، دراسة أعدتها وحدة المعونة الفنية بإدارة برامج الاقطار، ٢٩ اكتوبر ١٩٧٩، ص ١٧.
وفي هذه الدراسة يوصي البنك الدولي بفرض تجميد عام على التعيين وفي أقرب وقت على أن يتم شغل الشواغر عن طريق نقل الموظفين الزائدين من جهات أخرى، (ص ١٩).

(١٠) نرفق في نهاية البحث بيانا بكافة وحدات ومكونات الجهاز الاداري للدولة (مجالس عليا - وزارات - هيئات عامة - مؤسسات عامة - إدارات حكومية)، جدول ٢ .

(١١) المصدر: بنك الكويت المركزي: **الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام (التقرير الاقتصادي للفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٩)**، الكويت، ١٩٨٠، ص ٤٤، ٥٠.

وكذلك: The Central Bank Of Kuwait, Economic Report, 1981, p. 49.

(١٢) د. محمد توفيق صادق: **التنمية في الأقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية: بين عائدات النفط وادارة التنمية** (البحرين: الاجتماع السنوي الثاني، ٢٤ - ٢٦ ديسمبر ١٩٨٠)، ص ٤١ .

(١٣) د. محمد توفيق صادق: **التنمية في الاقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية** (مرجع سابق)، ص (ب) .

(١٤) مجلس التخطيط: **مشروع خطة التنمية الخمسية ٧٦/١٩٧٧ - ٨٠/١٩٨١، الجزء الأول**، (الكويت، المجلس، ١٩٧٧)، ص ٧.

(١٥) المرجع السابق، ص ٨.

(١٦) ديوان الموظفين: **التقرير السنوي للديوان عن عام ١٩٨١**، (الكويت: الديوان، ١٩٨١)، ص ٨٥.

ويوضح التقرير أن إجمالي العاملين بقطاعات الخدمات المختلفة في ١٩٨١/٧/١ هو ١٥١٨٣٠ من الكويتيين وغير الكويتيين).

(١٧) مجلس الوزراء: **برنامج الحكومة (الجزء الثاني - برنامج المشروعات)**، الكويت: المجلس، مايو ١٩٨١) ص ٣ - ١٧ .

(١٨) مجلس الوزراء: **برنامج الحكومة** (مرجع سابق)، ص ١٨ - ٢٠.

(١٩) رغم هذه الزيادة، فقد انخفض معدل الأسِرّة للسكان من ٣,٧ سرير لكل ألف من السكان إلى ٣,٤ خلال نفس الفترة.

(٢٠) مجلس الوزراء: **برنامج الحكومة (الجزء الأول - السياسات)**، الكويت: المجلس، مايو ١٩٨١)، ص ١٤ - ١٦ .

(٢١) د. فيصل السالم: **الخدمات الحكومية في دولة الكويت**، (الكويت: جامعة الكويت ، ١٩٨١)، ص ٧٩.

(٢٢) وزارة التخطيط (الادارة المركزية للاحصاء): المجموعة الاحصائية السنوية، (الكويت: الوزارة، ١٩٨١)، العدد ١٨، ص ٢١.

(٢٣) وزارة التخطيط (ادارة تخطيط القوى العاملة): **الأداة الحكومية واحتياجاتها من قوة العمل**، (الكويت: الوزارة، مايو ١٩٧٨)، ص (هـ) .

(٢٤) ديوان الموظفين: **تقرير ديوان الموظفين عن عام ١٩٨٠**، (الكويت: الديوان ، ١٩٨١)، ص ٢ .

(٢٥) في دولة مثل انجلترا كانت نسبة العاملين في الحكومة والقطاع العام الى تعداد السكان حوالي ٣,٥٪ عام ١٩٦٤، وفي جمهورية مصر العربية تبلغ النسبة ٧٪ عام ١٩٨١.

المصدر: G.A. Campbelle; The Civil Service in Britain, General Duckworth and Co., Ltd., London, England, 1965, pp.9- 35.

وكذلك:

ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: احصاءات العمالة، (القاهرة: الجهاز، ١٩٨٢)، ص ٧٩.

وتشير احصاءات العمالة في مصر إلى أن عدد العاملين بالحكومة والقطاع العام يقدر عام ١٩٨١ بـ٣ مليون و٢٠٠ ألف بالنسبة لاجمالي السكان البالغ عددهم ٤٤ مليون نسمة تقريبا.

ويلاحظ أن النسبة المتعارف عليها في الأجهزة الوظيفية لعدد من الدول يفترض أن تكون في حدود ٣٪ من عدد السكان، راجع في ذلك:

حمد الجوعان: مشاكل التضخم الوظيفي بالحكومة وتخطيط العمالة، دراسة مقدمة إلى الندوة الأولى للادارة العليا، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، اكتوبر ١٩٧٤، ص ٥.

(٢٦) قرار وزير التربية رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء منطقة الأحمدي التعليمية، والقرار الوزاري رقم ٤٦ لسنة ١٩٨١ بتحديد اختصاصات هذه المنطقة.

(٢٧) أي بمعناها الذي يشمل تنمية كافة جوانب ومكونات العملية الادارية في الدولة، وليس فقط بالمعنى المحدود الذي يقصره البعض على النشاطات الخاصة بالتدريب الاداري أو تنمية المديرين.

(٢٨) د. محمد توفيق صادق: التنمية في الاقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية (مرجع سابق)، ص ٤.

(٢٩) يوسف خلوصي: مؤتمر الاصلاح الاداري في الدول النامية، الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة في جامعة ساسكس بالمملكة المتحدة في الفترة من ٢٥ اكتوبر حتى ٢ نوفمبر ١٩٧١ (القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٣)، ص ١٢.

(٣٠) الأمم المتحدة: نشرة هيئة الأمم المتحدة (المجلس الاقتصادي لافريقيا)، ١٠ ابرل ١٩٦٧، ص ٨ ـ ١٢.

(٣١) يوسف خلوصي: مؤتمر الاصلاح الاداري في الدول النامية، المملكة المتحدة، جامعة ساسكس، ١٩٧١ (مرجع سابق)، ص ٥٠.

(٣٢) يحي رياض سلام: جهاز الخدمة المدنية في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي عن تنظيم وادارة الأجهزة المركزية للخدمة المدنية، الرياض، ١٥ ـ ٢٤ فبراير ١٩٧٥ الذي نظمته المنظمة العربية للعلوم الادارية، (القاهرة: المنظمة، ١٩٧٥)، ص ١.

(٣٣) كمال نورالله: الأجهزة المركزية للخدمة المدنية في الدول النامية مقدمة في المبادىء الأساسية والتجارب الرئيسية، (القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٠)، ص ٧.

(٣٤) د. علي السلمي: «جهاز الخدمة المدنية في الكويت: دراسة أوضاع ديوان الموظفين» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (مرجع سابق)، ص ٣٦.

(٣٥) صدر قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩٨١/٥/١٧، بنقل قسم الادارة العامة والادارة الصناعية إلى جامعة الكويت بدلا من المعهد العربي للتخطيط الذي تم تحويله إلى مؤسسة عربية اقليمية بعد أن كان مؤسسة حكومية كويتية.

(٣٦) انشىء الديوان في الأصل كدائرة لشئون الموظفين مستقلة عن غيرها من دوائر الحكومة وذلك بموجب نظام الموظفين والتقاعد لعام ١٩٥٥ وقد تبعت هذه الدائرة لرئيس «دائرة» المالية وقتئذ، ثم اطلق عليها بعد ذلك تسمية ديوان الموظفين بموجب المرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٦٠ وتلا ذلك صدور المرسوم رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ بقانون ديوان الموظفين الذي نص على أن الديوان هيئة

مستقلة تشرف على شئون الموظفين والمستخدمين وتلحق برئيس «دائرة المالية، ثم تبع ذلك صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ بإلحاق الديوان بمجلس الوزراء، وتلا ذلك الحاقه بوزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بمقتضى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ ثم تعدلت هذه التبعية إلى وزير الدولة للشئون القانونية والادارية بموجب المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦، وأخيرا جرى إلحاق الديوان بوزير العدل والشئون القانونية والادارية بموجب المرسوم الصادر في ١٩٨١/٣/١٦.

(٣٧) مادة ٦ من المرسوم بقانون الخاص بتشكيل مجلس الخدمة المدنية ونظام العمل به الصادر في ٢٢ ابريل ١٩٧٩ وتنص هذه المادة على أن «يتولى ديوان الموظفين أمانة سر المجلس».

(٣٨) قرار مجلس الخدمة بجلسته رقم ٨٠/٤ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ بتشكيل هذه اللجنة.

(٣٩) يذكر السيد وكيل الديوان: «ارسل الديون إلى ٣٩ وزارة وجهة حكومية لاستطلاع رأيها في موضوع معين، فلم يرد سوى ٥ جهات بعد مرور ٦ شهور، وأرسل للباقي وعددهم ٣٤ جهة فلم يرد منهم سوى ١٤ جهة بعد مضي ٣ شهور أخرى، ولم ترد ٢٠ جهة اخرى».
«نص محاضرة مطبوعة ألقاها وكيل الديوان بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية موضوعها «ديوان الموظفين في ضوء قانون الخدمة المدنية»، فبراير ١٩٨٠، ص ٢٤.

(٤٠) ديوان الموظفين (مكتب البحوث والدراسات): **تقرير أولي عن أسباب تعطل المعاملات داخل ادارات الديوان**، أبريل ١٩٧٧، ص ١٥.

(٤١) ديوان الموظفين (ادارة التنسيق الوظيفي): **التقسيم الداخلي وبرنامج العمل المقترح لادارة التنسيق**، يوليو ١٩٨١، ص ٢ - ٥.

(٤٢) قرار رئيس الديوان رقم ٨٥ لسنة ١٩٨١.

(٤٣) د. زكي محمود هاشم: **تنظيم وادارة الأجهزة المركزية للخدمة المدنية في الدول العربية**، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول عن تنظيم وادارة الأجهزة المركزية للخدمة المدنية من ١٥ الى ٢٤ فبراير ١٩٧٥ بمدينة الرياض، المملكة العربية السعودية (القاهرة: المنظمة، ١٩٧٥)، ص ١٢.

(٤٤) كمال نور الله: **الأجهزة المركزية للخدمة المدنية في الدول النامية - المبادىء الأساسية والتجارب الرئيسية** (مرجع سابق)، ص ٣٥.

(٤٥) للوقوف على عدد من التجارب والتطبيقات لهذه الأجهزة المركزية انظر في ذلك: نبيل توفيق حسن: **التطبيقات الدولية والتطورات المحلية للأجهزة المركزية للتنظيم والادارة**، (القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الادارية، وثيقة ١٩١).

(٤٦) د. شوقي حسين: **أجهزة الخدمة المدنية في الدول العربية**، (القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٠)، ص ٣٨.

(٤٧) ضاري العثمان: **دور ديوان الموظفين في تطوير نظم وسياسات الافراد في القطاع الحكومي**»، دراسة مقدمة إلى ندوة الادارة العليا التي نظمها المعهد العربي للتخطيط في الفترة من ٨ إلى ٢٢ أغسطس ١٩٨١، (الكويت: المعهد، ١٩٨١)، ص ٧.

(٤٨) تأخذ بعض الدول العربية بهذا الاتجاه مثل المغرب وليبيا والسودان. ففي المغرب توجد وزارة لشئون الوظيفة العامة، وفي ليبيا توجد وزارة للعمل والخدمة المدنية وفي السودان توجد وزارة للخدمة العامة والاصلاح الاداري، راجع في ذلك: د. زكي هاشم: **تنظيم وادارة الأجهزة**

المركزية للخدمة المدنية في الدول العربية (مرجع سابق)، ص ١٥.

(٤٩) د. اسامة عبدالرحمن: البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية (مدخل الى دراسة ادارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢، ص ١٦٦.

مراجع عامة

— Grant, G., **Development Administration,** Madison, The University of Wisconsin Press, 1979.

— Robert T. Golembiewski and William B. Eddy (Editors); **Organization Development in Public Administration** (Part 2), Mercel Dekker, INC., New York, 1978.

— Felix A. Nigro and Lioyd G. Nigro; **Modern Public Administration** (4th ed.) Harper and Row Publishers, New York, 1977.

— Braibanti; **Administrative Reform in the Context of Political Growth,** in (Frontiers of Development Administration, Edited by Fred W. Riggs), Duke University, Press, Durham, North Carolina, 1970.

— Waldo, Dwight; (ed.), **Temporal Dimensions of Development Administration,** Durham, N.C., Duke University Press, 1970.

نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية

د . محمد عطية مطر*

يهدف هذا البحث الى توفير بعض المؤشرات الكمية المناسبة لتخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعيّة التي تتشابك العلاقات الفنيّة والتكنولوجيّة بين أقسامها الانتاجية المختلفة، وذلك بما تتبادله من مدخلات تلزم لنشاطها الانتاجي[1]. وفي هذا النوع من المنشآت تتنوع مخرجات أقسامها الانتاجية ، فمنها ما يسوّق كبضاعة جاهزة للمستهلك ، كما أن منها ما يستخدم كمدخلات في العمليات الانتاجية للأقسام الأخرى ، وذلك إما في صورة خدمات ، وإما في صورة أجزاء مصنّعة أو نصف مصنّعة . وفي مثل هذه الأحوال يصبح النشاط الانتاجي في المشروع الصناعي متداخلا Interdependence بحيث يتطلب من ادارة المشروع أن توفر قدرا كبيراً من التنسيق بين هذه الأقسام وذلك سعيا وراء تخفيض نفقات الانتاج الى حدها الأدنى من أجل تعظيم الربح .

إزاء ما تقدّم تنتظر الادارة من النظام المحاسبي أن يوفر لها بعض المؤشرات الكمية المناسبة لتخطيط النشاط الانتاجي ، واعداد موازناته التخطيطية المرنة . اذ بوجود مثل هذه المؤشرات تتوفر الأسس المناسبة لتخصيص عوامل الانتاج المتاحة في المشروع بين استخداماتها البديلة ، بطريقة تحقق انتاجيتها القصوى .

(*) مدرس محاسبة التكاليف ونائب رئيس قسم المحاسبة بالمعهد التجاري ـ الكويت .

وبقصد توفير مثل هذه المؤشرات يمكن للمحاسب الاستفادة من نموذج المدخلات والمخرجات Input - output Model . اذ بموجب هذا النموذج يمكن اشتقاق المعاملات الفنية أو التكنولوجية Technological Coeffecients السائدة بين الأقسام الانتاجية ذات النشاط الانتاجي المترابط .

بناء النموذج :

يتوقف بناء نموذج المدخلات والمخرجات على ظروف المشروع مجال التطبيق ثم على الأغراض المقصودة منه . ولكن يمكن بشكل عام بناء هذا النموذج في ثلاث خطوات رئيسيّة هي :

(أ) وضع الفروض الأساسية التي يقوم عليها النموذج واختبار هذه الفروض .

(ب) تحديد شكل وطبيعة النموذج على ضوء الفروض المحددة في (أ)

(حـ) وضع صيغة رياضيّة للنموذج .

أ ـ الفروض الأساسيّة للنموذج

يقوم نموذج المدخلات والمخرجات شأنه في ذلك شأن معظم النماذج المستخدمة في العلوم الاجتماعيّة على مجموعة من الفروض . ومن أهم هذه الفروض ما يلي :

١ ـ أن يتكون المشروع من عدد مميّز من الأقسام الانتاجيّة أو خطوط الانتاج يتخصص كل منها بانتاج منتج نمطي مميّز . وشرط النمطيّة الواجب توفره في المنتجات ضروري لتحديد المعاملات الفنيّة اللازمة لتكوين ما يعرف بالمصفوفة التخطيطيّة أو التكنولوجيّة Planning or technological Matrix ، والتي هي بمثابة الأساس المبنيّة عليه استخدامات هذا النموذج في تخطيط النشاط الانتاجي .

وفي حالة وجود منتجات مشتركة Joint Products ، يفترض لاستخدام نموذج المدخلات والمخرجات أن تكون عملية تصنيعها مبنيّة على نسب مزج ثابتة لعوامل الانتاج Constant Combinations[٢] .

٢ ـ أن تتم عمليّة تصنيع المنتج الخاص بكل قسم من الأقسام الانتاجيّة من الناحية الفنية بطريقة واحدة . مما يعني أنه في حالة وجود عدة طرق بديلة لتصنيعه، حينئذ لا بد من اختيار طريقة محدده من بينها ليتم تبنيها بعد ذلك بصفة ثابتة ومستقرة ،

وإذا ما استبدلت طريقة التصنيع هذه بطريقة أخرى لا بد حينئذ من اعادة النظر في المعاملات الفنية للمدخلات والمخرجات .

٣ - يفترض في العلاقات الفنية التي تحكم عملية تبادل المدخلات والمخرجات بين الأقسام الانتاجية المختلفة أن تكون من النوع الخطي Linear relationships ، ذلك من قبيل تبسيط المشكلة وتسهيلاً لاشتقاق المعاملات الفنيّة للانتاج .

٤ - يفترض بمخرجات كل قسم أو خط انتاجي أن تلبي الطلب الداخلي عليها من قبل الأقسام أو الخطوط الانتاجية الاخرى هذا في حالة النموذج المغلق . أما اذا كان النموذج مفتوحاً فيفترض حينئذ بمخرجات كل قسم أو خط انتاجي أن تلبي بالإضافة الى الطلب الداخلي آنف الذكر ، احتياجات الطلب الخارجي ممثلا بالمبيعات للسوق الخارجية والمخزون السلعي .

٥ - أن تسود السوق الذي يعمل فيه المشروع ظروف المنافسة الكاملة ، كما أن تكون جميع أسعار المدخلات والمخرجات مؤكدة[٣] .

ومع أن الفروض المذكورة أعلاه تحد من استخدامات النموذج وتقلل من واقعيّة وموضوعيّة نتائجه ، الاّ أنها مع ذلك لا تقلل من أهمية الفوائد المحققة منه في مجالات تخطيط النشاط الانتاجي . واستخدام الحاسبات الالكترونية بشكل متزايد في المشروعات الصناعيّة يوفر الفرصة للاستعانة ببعض الوسائل المفيدة في تحسين كفاءة هذا النموذج وتخفف الى حد كبير من القيود المترتبة على تلك الفروض . فباستخدام النماذج السببيّة في التنبؤ مثلا Causal Models وابرزها نماذج الاقتصاد القياسي Econometric Models مقرونة بنماذج الانحدار والارتباط المتعدد غير المستقيم Curve - Linear correlation and regression Models يمكن تخفيف القيود المترتبة على الفرضين الأول والثالث[٤] . بينما يمكن معالجة القيود المترتبة على الفرض الخامس باستخدام بعض المفاهيم والأساليب الاحصائية مثل : تحليل الحساسية Sensitivity analysis ، وأسلوب المحاكاة Simulation . وهذه الأساليب توفر للنموذج مزيداً من المرونة تؤهله لمواجهة حالة عدم التأكد المحيطة بمتغيراته لتضفي على النتائج المحققه منه مزيداً من الدقة والموضوعيّة .

(ب) تحديد شكل النموذج

يقوم نموذج المدخلات والمخرجات على متغيرين أساسيين هما مدخلات النشاط ومخرجاته . لكن هذين المتغيرين الأساسيين يتأثران بمتغيرات أخرى ثانوية كأسعار

المدخلات والمخرجات ، مرونة الطلب ، ظروف المنافسة ، التغيرات التكنولوجيّة ، مستوى تشغيل الطاقة الانتاجية المتاحة . . . الى غير ذلك من المتغيرات . وحتى يكون بالامكان بناء النموذج يشترط توفر الامكانيّة لجمع تلك المتغيرات الأساسية والثانوية في اطار أو نظام System تحكمه علاقة داليّة Functional relationship تربط بين هذه المتغيرات . وتبعاً لتوفر مثل هذه العلاقة وكذلك تبعاً لنوعها يتحدد شكل النموذج .

فاذا كانت جميع متغيرات النموذج بدون استثناء مرتبطة بعلاقة داليّة تتيح حصرها ضمن نظام النموذج ، يأخذ هذا النموذج حينئذ شكل النموذج المغلق Closed Model ، أما في حالة وجود متغير واحد منها على الأقل غير مرتبط داليا بمتغيراته الأخرى فحينئذ لا يمكن حصر هذا المتغير في نظام واحد مع المتغيرات الأخرى وعليه يتخذ النموذج في مثل هذه الحالة شكل النموذج المفتوح Opened Model[٥] . ومن المعروف ان نموذج المدخلات والمخرجات المستخدم في الحسابات القومية غالبا ما يتخذ الشكل المغلق على اعتبار أن القطاعات الانتاجية في الاقتصاد القومي ترتبط مدخلاتها مع مخرجاتها بعلاقة دالية ، بينما في المشروع الصناعي الخاص ، يتخذ هذا النموذج غالباً شكل النموذج المفتوح لأن مخرجات أقسامه أو خطوطه الانتاجية المباعة في السوق الخارجي وهي متغير أساسي من متغيرات النموذج ترتبط بعوامل أخرى تقع خارج إطار سيطرة المشروع[*] .

وعليه اذا كان بالامكان تمثيل مدخلات ومخرجات كل قسم أو قطاع انتاجي في النموذج المغلق بالمعادلة :

$$\text{س}_i = \sum_{j=i}^{\text{ن}} \text{س}_{ij} \quad \text{حيث} \; (i \text{ ، } j = ١،٢،٣ \ldots \text{ن})$$

فإنها تمثل في النموذج المفتوح بالمعادلة :

$$\text{س}_i = \sum_{j=i}^{\text{ن}} \text{س}_{ij} + \text{ص}_i \; .. \quad \text{حيث} \; (i \text{ ، } j = ١ \text{ ، } ٢ \text{ ، } ٣ \text{ ، } .. \text{ن})$$ [٦]

وذلك حيث تمثل س_i اجمالي مخرجات القسم ، وتمثل [$\text{س}_j \sum \text{س}_{ji}$ الداخلية أو مخرجاته المستخدمة كمدخلات في الأقسام الانتاجية الأخرى . أما ص_i

(*) يتأثر إيراد المشروع بعوامل تقع في الغالب خارج نطاق سيطرة الادارة . وهذه العوامل مثل : درجة المنافسة السوقية ، ومرونة الطلب والعرض على المنتجات ، والظروف الاقتصادية . . . الخ .

فتمثل اجمالي الطلب الخارجي على مخرجات القسم ممثلا بمبيعاته في السوق الخارجي والمخزون السلعي .

من جانب آخر يتأثر شكل نموذج المدخلات والمخرجات بدرجة التأكد المحيطة بمتغيراته . فإذا كانت جميع متغيراته مؤكدة Certanied ، يتخذ النموذج حينئذ شكل النموذج المؤكد Deterministic Model ، بينما اذا كانت جميعها أو بعضها غير مؤكدة أو عشوائية Random ، يتخذ هذا النموذج حينئذ شكل النموذج الاحتمالي Probabilistic Model[٧] .

(حـ) وضع الصيغة الرياضيّة للنموذج

تعتبر المصفوفة أكثر الصيغ الرياضيّة مناسبة لتمثيل نموذج المدخلات والمخرجات وتتخذ المصفوفة الممثلة للنموذج المفتوح في صورته العامّة الشكل التالي :

ايضاح رقم (١) .

س $_{i}$	ص $_{i}$	س $_{ij}$
ب $_{i}$	.	ب $_{jr}$
	س $_{j}$	

فكما يتبين من الايضاح أعلاه تتمثّل قائمة المدخلات والمخرجات في المشروع الصناعي بموجب النموذج المفتوح في مصفوفتين ، وأربعة متجهات . وتمثل المصفوفة الأولى [سـ] وهي مصفوفة مربعة ترتيبها (ىXى) وعناصرها سـ $_{ji}$ المبيعات والمشتريات الداخليّة للأقسام الانتاجية المختلفة . فالعنصر سـ $_{ji}$ مثلا يمثل مخرجات الخط أو القسم الانتاجي الذي ترتيبه (i) حيث (i = ١, ٢, ٣ . .) المباعة كمدخلات للقسم أو الخط الانتاجي (J) حيث (J = ١, ٢, ٣ . .) . في حين يمثل العنصر سـ $_{ij}$ مدخلات القسم الانتاجي (i) المشتراة من مخرجات القسم الانتاجي (J) . وهكذا . . .

أما المصفوفة [ب] وعناصرها ب $_{jr}$ حيث (r = ١,٢,٣ . . , j = ١,٢,٣ . . .) فتمثل المشتريات الخارجيّة للأقسام الانتاجيّة ممثلة في مدخلاتها من عناصر التكلفة الأخرى كالمواد ، والأجور والخدمات والمشتراة من السوق الخارجي .

ويمثل المتجه العمودي [ص] وعناصرة ص$_i$ حيث (i = ١,٢,٣ . . .) ، الطلب الخارجي على منتجات الأقسام الانتاجية المختلفة ممثلا في مبيعاتها الخارجية ومخزونها السلعي . بينما يمثل المتجه العمودي [س] وعناصره س $_i$ حيث (i = ١,٢,٣ . .) اجمالي مخرجات الأقسام الانتاجية ، أي اجمالي مبيعاتها الداخلية والخارجية والمخزون .

ويمثل المتجه العمودي [ب] وعناصرة ب $_i$ ، القيمة الاجمالية لعناصر التكلفة الأخرى المستخدمة في الانتاج والمشتراة من السوق الخارجي . في حين يمثل المتجه الأفقي [س] وعناصره س $_j$ حيث (j = ١,٢,٣ . .) اجمالي مدخلات الأقسام الانتاجية .

وتحقق المصفوفة بصورتها الموضحه بالايضاح رقم (   ) المفهوم الأساسي لنموذج المدخلات ـ المخرجات والذي يمكن تمثيله بالمعادلتين التاليتين :

(١) $س_i = \sum_{(j)} س_{ji} + ص_i = \sum_{(i)} س_{ji} + \sum ب_{jr} = س_j$ [٨]

(٢) $\sum_{(i)}^{ن} س_i = \sum_{j}^{ن} س_j$

ومدلول المعادلة الأولى أعلاه أن :

اجمالي مخرجات كل قسم انتاجي = اجمالي مبيعاته الداخلية + اجمالي مبيعاته الخارجية

= اجمالي مشترياته الداخلية + اجمالي مشترياته الخارجية

= اجمالي مدخلاته .

أما مدلول المعادلة الثانية فهو :

اجمالي مخرجات المشروع = اجمالي مدخلاته .

ويمكن تمثيل نموذج المدخلات ـ المخرجات في صورة مصفوفية كما يلي :

$[س] = [I - ف]^{-1} . [ص]$ [٩] .

وذلك حيث :

[س] المتجه العمودي الممثل لمدخلات الأقسام الانتاجية

[ص] المتجه العمودي الممثل لمخرجات هذه الأقسام .

[I ـ ف]⁻¹ مصفوفة المعاملات التخطيطية والممثلة لمعكوس الفرق بين مصفوفة الوحدة [I] Identity Matariss ، ومصفوفة المعاملات الفنية [ف] .[I ـ ف]⁻¹

حالة عمليّة :

سيوضح الباحث من خلال الحالة العمليّة التالية كيفية الاستفادة من نموذج المدخلات والمخرجات في تخطيط النشاط الانتاجي لمنشأة صناعيّة تضم ثلاثة أقسام انتاجيّة متخصصة في ثلاث سلع هي على الترتيب أ ، ب ، ج . ويتميّز النشاط الصناعي لهذه المنشأة بتداخل العمليّة الانتاجيّة في الأقسام الثلاثة . بمعنى أن كلاًّ منها يستخدم في عملياته الانتاجية أجزاء مصنّعة في القسمين الآخرين .

ومن خلال مراجعة جداول الانتاج التاريخيّة في المنشأة يتبين أن كل قسم من الأقسام الثلاثة يعد خطته الانتاجية للعام التالي بما يكفل سد احتياجات الطلب النهائي على منتجاته ممثلاً بالطلب السوقي على السلعة التي يصنّعها ، مضافاً اليه احتياجات القسمين الآخرين من الأجزاء المصنّعة التي تطلبها منه . أما الخطة الانتاجية الشاملة على مستوى المنشأة والتي كانت قيد الاعداد فتتمثّل في موازنة تخطيطية مفصّلة للانتاج تكفل تلبية احتياجات المبيعات الخارجيّة المقدرة من السلع الثلاث والمخزون السلعي منها عن الفترة المالية القادمة والمنتهية في ٣١ /١٢ /٨١ . وقد قدرت هذه المبيعات بمبلغ ، ٥٠٠ ، ٤٠٠ ، ٦٠٠ الف دينار على الترتيب . وسنوضح فيما يلي كيفية استخدام نموذج المدخلات والمخرجات في اعداد هذه الموازنة أوّلاً ، ثم كيفية استخدامه في اعداد قائمة دخل تحليليّة مقدرة للمنشأة عن الفترة المالية نفسها بعد ذلك ، وذلك ضمن ثلاث خطوات رئيسية هي : ـ

أولا : اشتقاق مصفوفة المعاملات الفنيّة للانتاج للفترة الماليّة المنتهية في ٣١ /١٢ /٨٠

ثانيا : اشتقاق المصفوفة التخطيطية للانتاج .

ثالثا : اشتقاق مصفوفة العمليات المقدرّة .

أولا : اشتقاق مصَفوفة المعاملات الفنية للانتاج للفترة المالية المنتهية في ٨٠/١٢/٣١

ايضاح رقم (٢)

قائمة المدخلات والمخرجات الفعلية للمنشأة عن الفترة المالية المنتهية في ٨٠/١٢/٣١ (لأقرب الف)

المخرجات / المدخلات	١	٢	٣	المبيعات الداخلية بالآلاف	الطلب النهائي بالآلاف	اجمالي المخرجات بالآلاف
١	٠	٣٠	٦٠	٩٠	١١٠	٢٠٠
٢	١٠	٠	٩٠	١٠٠	١٥٠	٢٥٠
٣	٢٥	٢٥	٠	٥٠	٢٥٠	٣٠٠
مواد خام	٧٠	٥٠	٣٠	٠	٠	٠
أجور	٥٠	٥٥	٦٠	٠	٠	٠
خدمات	٤٥	٩٠	٦٠	٠	٠	٠
اجمالي المدخلات بالآلاف	٢٠٠	٢٥٠	٣٠٠			٧٥٠

قبل المضي قدماً في تحليل القائمة آنفة الذكر تمهيداً لاشتقاق المعاملات الفنية للمدخلات والمخرجات من المفيد تفسير مدلول الأرقام الواردة فيها :

بمقارنة المجاميع على مستوى الأعمدة بقرائنها على مستوى الصفوف يتأكد المفهوم الذي يقوم عليه نموذج المدخلات والمخرجات وهو تساوي المدخلات مع المخرجات وذلك على مستوى كل قسم على حدة ثم على مستوى المشروع كوحدة . ولو أخذنا العمود الأول والصف الأول في القائمة مثلا وهما الممثلان لمدخلات ومخرجات القسم الانتاجي الأول لتبين ما يلي :

(أ) أن المشتريات الداخلية لهذا القسم من الأقسام الأخرى (المدخلات)

تساوي ١٠ + ٢٥ = ٣٥ الف دينار . ومشترياته الخارجيّة ممثله بعناصر التكلفة الأخرى (المواد ، والأجور ، والخدمات) هي :

٧٠ + ٥٠ + ٤٥ = ١٦٥ الف دينار .

وعليه فمجموع مدخلاته = ٣٥ + ١٦٥ = ٢٠٠ الف دينار .

(ب) ولو نظرنا الى عناصر الصف الأول لوجدنا أن مخرجات القسم الأول المستخدمة في النشاط الانتاجي للقسمين الآخرين (مبيعاته الداخلية)

تساوي ٣٠ + ٦٠ = ٩٠ الف دينار .

واذا ما أضفنا اليها الطلب النهائي على منتجاته ممثلا بمبيعاته الخارجية والمخزون السلعي مقومين بسعر التكلفة لكانت اجمالي مخرجاته ٢٠٠ الف دينار .

اشتقاق المعاملات الفنيّة للانتاج :

تمثل المعاملات الفنية Technological Coeffecients للانتاج نسب مساهمة كل قسم من الأقسام الانتاجية في العملية الانتاجيّة للأقسام الأخرى . وتمثل هذه المعاملات بالمعادلة التالية :

$$ف_{ij} = \frac{س_{ij}}{س_{j}} \quad \text{حيث} \; (i,j = ١, ٢, ٣, ٣ \; . \; . \; . \; ن) .$$

وذلك حيث ف $_{ij}$ يمثل المعامل الفني للقسم الانتاجي (i) في القسم الانتاجي (j) ، أو مساهمة القسم (i) في النشاط الانتاجي للقسم (j) .وتمثل س $_{ij}$ مدخلات القسم (i) في القسم (j) أي المشتريات الداخلية للقسم (i) من القسم (j) .

أما (س $_{j}$) فتمثل اجمالي مدخلات القسم (j) .

باستخدام المعادلة أعلاه تشتق مصفوفة المعاملات الفنية [ف] من واقع بيانات قائمة المدخلات والمخرجات الفعلية ومنها :

$$[ف] = \begin{bmatrix} \frac{٦٠}{٣٠٠} & \frac{٣٠}{٢٥٠} & \frac{٠}{٢٠٠} \\ \frac{٩٠}{٣٠٠} & \frac{٠}{٢٥٠} & \frac{١٠}{٢٠٠} \\ \frac{٠}{٣٠٠} & \frac{٢٥}{٢٥٠} & \frac{٢٥}{٢٠٠} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} ٠,٢٠ & ,١٢ & ٠ \\ ٠,٣٠ & ٠ & ,٠٥ \\ ٠ & ,١٠ & ,١٢٥ \end{bmatrix}$$

وتوفر مصفوفة المعاملات الفنية أعلاه معلومات هامّة عن النشاط الانتاجي .

فالصف الأول مثلاً يمثل عناصر المعاملات الفنية لمخرجات القسم الأول ،

بينما يمثل العمود الأول المعاملات الفنية لمدخلات هذا القسم . فمن الصف الأول مثلا يتبيَّن أن مساهمة القسم الانتاجي الأول في العملية الانتاجية للقسمين الآخرين (الثاني والثالث) هي بمعدل ١٢ ٪ ، ٢٠ ٪ على الترتيب ، بينما يساهم هذان القسمان في تكلفة النشاط الانتاجي في هذا القسم بمعدل ٥ ٪ ، ١٢,٥ ٪ على الترتيب . ويمكن اتباع المنهج نفسه في تفسير مدلول بقية عناصر المصفوفة .

كما يلاحظ أيضا أن العناصر القطرية للمصفوفة هي أصفار ، وفي ذلك إشارة الى أن أياً من الأقسام الانتاجية الثلاث لا يستخدم في نشاطه الانتاجي أجزاء مصنّعة داخله ، وانما يعتمد في ذلك كليا على أجزاء مصنّعة في الأقسام الانتاجية الأخرى .

ثانيا : اشتقاق مصفوفة المعاملات التخطيطيّة :

تشتق مصفوفة المعاملات التخطيطية Matrix of the Planning Coeffecients[١٠] من خلال ايجاد مقلوب المصفوفة [I ـ ف] [١٠] . أي أن :

[ت] = [I ـ ف]$^{-1}$ وذلك حيث :

[ت] مصفوفة المعاملات التخطيطية .

[I] مصفوفة الوحدة Identity Matrix

[ف] مصفوفة المعاملات الفنية .

وعليه فإن :

$$[\text{ت}] = [I - \text{ف}]^{-1} = \begin{bmatrix} ,٢- & ,١٢- & ١ \\ ,٣- & ١- & ٠,١- \\ ١ & ١ & ,١٢٥- \end{bmatrix}$$

$$[\text{ت}] = \frac{١}{٠,٩٣٣٥} \begin{bmatrix} ٠,٢٣٦ & ,١٤ & ,٩٧ \\ ٠,٣١٠ & ٠,٩٧٥٠ & ,٠٨٧٥ \\ ٠,٩٩٤ & ٠,١١٥ & ٠,١٣٠ \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} ٠,٢٥٣ & ,١٥ & ١,٠٣٩ \\ ٠,٢٣٢ & ١,٠٤٤ & ,٠٩٣٧ \\ ١,٠٦٥ & ,١٢٣٢ & ٠,١٣٩٣ \end{bmatrix}$$

وتوفر مصفوفة المعاملات التخطيطية [ت] معلومات هامة لأغراض اعداد الموازنة التخطيطية للانتاج . إذ يمكن للمعاملات التخطيطية والممثلة بعناصر هذه المصفوفة أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه المعايير اللازمة لاعداد هذه الموازنة . فبافتراض ثبات الظروف المحيطة بعوامل الانتاج والتي كانت سائدة حال اشتقاق هذه المعاملات ، يمكن استخدام تلك المعاملات إما في صورتها العينيّة أو في صورتها الماليّة وذلك في تخطيط مستلزمات الانتاج تحت مستويات مختلفة من حجوم الانتاج . لأن هذه المعاملات هي بمثابة مؤشرات كمية تمكن من تحديد الأعباء المترتبة على كل قسم انتاجي في الموازنة التخطيطية الشاملة للمشروع .

فمدلول المعاملات الواقعة على قطر المصفوفة وهي ١,٠٣٩ ، ١,٠٤٤ ، ١,٠٦٥ مثلا ما يلي :

١ ـ ليتمكن القسم الانتاجي الأول من تصنيع سلعة بتكلفة قدرها (١) دينار لتباع في السوق الخارجي بعد ذلك ، على هذا القسم أن يتحمل في الموازنة التخطيطية الشاملة للانتاج عبئا مقداره (١,٠٣٩) دينـار . والفرق وهو (٠,٠٣٩) دينار يتمثل في العبء الإضافي الذي يقع على ذلك القسم بسبب التداخلات الفنيّة القائمة بين نشاطه الانتاجي في جانب والنشاط الانتاجي للقسمين الآخرين في الجانب الآخر . ويتمثل هذا الفرق بحاصــل ضرب المعامل الفني (ف_{ji}) في المعامل التخطيطي (ت_{j}^{i}) حيث :

$$٠,٠٣٩ = [\text{ف}_{٢١} \times \text{ت}_{١٢}] + [\text{ف}_{٣١} \times \text{ت}_{١٣}]$$

$$[٠,١٢ \times ٠,٠٩٣٧] + [٠,٢ \times ٠,١٣٩٣]$$

٢ ـ وليتمكن القسم الانتاجي الثاني من انتاج سلعة تكلفتها (١) دينار ، عليه أن يتحمل عبئاً مقداره (١,٠٤٤) دينار في الخطة الانتاجية الشاملة . ويتمثل الفرق وهو (٠,٠٤٤) دينار في :

$$[\text{ف}_{١٢} \times \text{ت}_{٢١}] + [\text{ف}_{٣٢} \times \text{ت}_{٢٣}]$$

$$= [٠,٠٥ \times ٠,١٥] + [٠,٣ \times ٠,١٢٣٢]$$

وبالمثل يتمثل العبء الإضافي الذي سيتحمله القسم الانتاجي الثالث عن كل سلعة ينتجها بتكلفة مقدارها ١ دينار وهو ٠,٠٦٥ دينار في :

$$[\text{ف}_{١٣} \times \text{ت}_{٣١}) + [\text{ف}_{٢٣} \times \text{ت}_{٣٢}]$$

$$= [٠,١٢٥ \times ٠,٢٥٣] + [٠,١ \times ٠,٢٣٢]$$

ثالثا : اعداد قائمة المدخلات والمخرجات المقدرة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٨٠ :

تعد هذه القائمة باستخدام مصفوفة المعاملات التخطيطية المشتقة في الخطوة السابقة وذلك على مرحلتين :

اذ في المرحلة الأولى تشتق مصفوفة العمليات Matrix of Transactions [س] والممثلة للمشتريات الداخلية للأقسام أي مدخلاتها من بعضها البعض . ثم تشتق من المرحلة الثانية مصفوفة المشتريات الخارجية [ب] لهذه الأقسام . وبضم هاتين المصفوفتين معاً بعد ذلك تعد قائمة المدخلات والمخرجات المقدره

(أ) اشتقاق مصفوفة العمليات المقدره .

بضرب المصفوفة التخطيطية [ت] في المتجه العمودي (ص) والذي يمثل الطلب النهائي على السلع المنتجة في الأقسام الثلاثة وتكلفته على التوالي : ٥٠٠ ، ٤٠٠ ، ٦٠٠ الف دينار على الترتيب ، يمكن تحديد التكلفة الاجمالية لمدخلات كل قسم من الأقسام الانتاجية الثلاثة بالمعادلة المصفوفيّة التالية :

[س] . [ت] . [ص] . ومنها فإن :

$$\begin{bmatrix} \text{٧٣١} \\ \text{٦٦٥} \\ \text{٧٥٩} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \text{٥٠٠} \\ \text{٤٠٠} \\ \text{٦٠٠} \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} \text{٠,٢٥٣} & \text{٠,١٥} & \text{١,٠٣٩} \\ \text{,٢٣٢} & \text{١,٠٤٤} & \text{٠,٠٩٣٧} \\ \text{١,٠٦٥} & \text{٠,١٢٣٢} & \text{٠,١٣٩٣} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \text{س}_1 \\ \text{س}_2 \\ \text{س}_3 \end{bmatrix}$$

ثم تحدد قيم بقية عناصر مصفوفة العمليات المقدرة باجراء عملية الضرب على عناصر مصفوفة المعاملات الفنية [ف] وعناصر المتجه العمودي [س] وذلك بما يحقق المعادلة التالية :

$$\text{ف}_{ji} = \frac{\text{س}_{ji}}{\text{س}_{j}} \qquad = \longleftarrow$$

أو $\text{س}_{ji} = \text{س}_{j} \times \text{ف}_{ji}$

$$\underset{[\text{ س }]}{\begin{bmatrix} \text{٧٣١} \\ \text{٦٦٥} \\ \text{٧٥٩} \end{bmatrix}} \qquad \underset{[\text{ ف }]}{\begin{bmatrix} \text{٠,٢} & \text{,١٢} & \text{٠} \\ \text{٠,٣} & \text{٠} & \text{,٠٥} \\ \text{٠,٠} & \text{,١} & \text{,١٢٥} \end{bmatrix}}$$

ومنها :　　　[س] =

$$\begin{bmatrix} ١٥١ & ٨٠ & ٠ \\ ٢٢٧ & ٠ & ٣٧ \\ ٠ & ٦٨ & ٩١ \end{bmatrix}$$

(ب) اشتقاق مصفوفة المشتريات الخارجية المقدرة .

تشتق مصفوفة المشتريات الخارجية المقدرة [ب] بإجراء عملية الضرب على عناصر مصفوفة المعاملات الفنية للمشتريات الخارجية [B] والمشتقة سابقاً ، وعناصر المتجة العمودي [س] وذلك بما تحقق المعادلة التالية :

$$B_{ji} = \frac{ب_{ji}}{س_{j}}$$

أو $ب_{ji} = B_{ji} \times س_{j}$

$$[B] = \begin{bmatrix} ٠,١ & ٠,٢ & ٠,٢٥ \\ ٠,٢ & ٠,٢٢ & ٠,٢٥ \\ ٠,٢ & ٠,٣٦ & ٠,٢٢٥ \end{bmatrix} \qquad [س] = \begin{bmatrix} ٧٣١ \\ ٦٦٥ \\ ٧٥٩ \end{bmatrix}$$

ومنها فإن :

$$[ب] = \begin{bmatrix} ٧٦ & ١٣٣ & ٢٥٦ \\ ١٥٢ & ١٤٦ & ١٨٣ \\ ١٥٢ & ٢٣٨ & ١٦٤ \end{bmatrix}$$

والآن بعد اشتقاق كل من مصفوفة العمليات المقدرة [سـ] ومصفوفة المشتريات الخارجية المقدره [ب] تبنى قائمة المدخلات والمخرجات المقدوه للمنشأة للفترة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٨١ كما في الايضاح رقم (٣) .

وقائمة المدخلات والمخرجات المقدرة والموضحة لاحقاً تقوم مقام موازنة تخطيطية للانتاج معّدة لمستوى نشاط معين هو هنا النشاط الانتاجي اللازم لتصنيع منتجات تكلفتها المقدرة ٥٠٠ ، ٤٠٠ ، ٦٠٠ الف دينار على الترتيب . ويمكن السير على نفس النهج المتبع في اعدادها في اعداد موازنة تخطيطية مرنة للانتاج لمستويات مختلفة من النشاط .

ايضاح رقم (٣)

قائمة المدخلات والمخرجات المقدرة للمنشأة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٨١

المخرجات / المدخلات	١	٢	٣	المبيعات الداخلية بالآلاف	الطلب النهائي بالآلاف	اجمالي المخرجات بالآلاف
١	٠	٨٠	١٥١	٢٣١	٥٠٠	٧٣١
٢	٣٧	٠	٢٢٨	٢٦٥	٤٠٠	٦٦٥
٣	٩١	٦٨	٠	١٥٩	٦٠٠	٧٥٩
مواد خام	٢٥٦	١٣٣	٧٦	٠	٠	٠
أجور	١٨٣	١٤٦	١٥٢	٠	٠	٠
خدمات	١٦٤	٢٣٨	١٥٢	٠	٠	٠
اجمالي المدخلات بالآلاف	٧٣١	٦٦٥	٧٥٩			٢١٥٥

وكما أشار الباحث سابقا تقوم مصفوفة المعاملات التخطيطية [ت] مقام المعيار المستخدم في بناء هذه الموازنة ، يستدل على ذلك من خلال التحليل التالي والقائم على اجراء عملية ضرب على عناصر تلك المصفوفة والمتجه العمودي [ص] .

$$\underset{[ت]}{\begin{bmatrix} ١,٠٣٩ & ٠,١٥ & ٠,٢٥٣ \\ ٠,٠٩٣٧ & ١,٠٤٤ & ٠,٢٣٢ \\ ٠,١٣٩٣ & ١,٢٣٢ & ١,٠٦٥ \end{bmatrix}} \times \underset{ص}{\begin{bmatrix} ٥٠٠ \\ ٤٠٠ \\ ٦٠٠ \end{bmatrix}}$$

اذ حتى تتمكن المنشأة من انتاج الكمية المطلوبة لسد احتياجات الطلب الخارجي المقدر والمخزون السلعي من السلع (إ ، ب ، حـ) والتي قدرت تكلفتها بالمبالغ ٥٠٠ ، ٤٠٠ ، ٦٠٠ الف دينار على الترتيب ، تتحمل الأقسام الانتاجية الثلاثة عبء تكاليف الانتاج على النحو التالي :

اجمالي التكاليف المقدره للقسم الأول =

(٥٠٠ × ١,٠٣٩) + (٤٠٠ × ٠,١٥) + (٦٠٠ × ٠,٢٥٣) = ٧٣١ الف

اجمالي التكاليف المقدرة للقسم الثاني =

(٥٠٠ × ٠,٠٩٣٧) + (٤٠٠ × ١,٠٤٤) + (٦٠٠ × ٠,٢٣٢) = ٦٦٥ الف

اجمالي التكاليف المقدرة للقسم الثالث =

(٥٠٠ × ٠,١٣٩٣) + (٤٠٠ × ١,٢٣٢) + (٦٠٠ × ١,٠٦٥) = ٧٥٩ ألف

وبما أن الأرقام الموضحه أعلاه وهي ٧٣١ ، ٦٦٥ ، ٧٥٩ الف على الترتيب تطابق اجمالي المدخلات في القائمة التقديرية للمدخلات والمخرجات الموضحه في الايضاح (٣) ففي ذلك تأكيد لصلاحية استخدام مصفوفة المعاملات التخطيطية [ت] كمعيار مستمر لاعداد الموازنة التخطيطية المرنة للانتاج . اذ يكفي فقط تغيير عناصر المتجه العمودي |ص| لتمثيل مستويات مختلفة من حجوم الانتاج لاعداد مثل هذه الموازنة .

اعداد قائمة الدخل التحليلية المقدره للمنشأة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٨١ .

في اعداد القائمة التحليليّة المقدرة للدخل لا بد من أخذ العاملين التاليين في عين الاعتبار :

أولهما : سعر البيع المقدر لمنتجات المشروع في السوق الخارجي .

وثانيهما : سعر البيع الداخلي المقدر لتسعير المخرجات المتبادلة بين الأقسام الانتاجية .

وبافتراض تقدير سعر البيع في السوق الخارجي بمعدل ١٥٠ ٪ من ثمن التكلفة ، وسعر البيع الداخلي بمعدل من ١٠٠ ٪ من ثمن التكلفة تتخذ قائمة الدخل التحليلية المقدره للمنشأة الصورة المبيّنة في الايضاح رقم (٤) .

وقائمة الدخل التحليليّة المقدره في صورتها المبينة في الايضاح التالي تحقق للادارة مزايا هامّة . إذ فضلاً عن الاستفادة منها كأداة لتخطيط الربح تستخدم أيضاً كأداة موضوعية لتقييم الربحيّه في الأقسام الانتاجية المختلفة . لأنها بخلاف قائمة الدخل التقليديّة قد أخذت في عين الاعتبار العلاقات الانتاجية المتبادله بين هذه الأقسام ممثلة في مدخلاتها ومخرجاتها المتبادلة وهو ما تهمله قائمة الدخل التقليديّة .

ايضاح رقم (٤)

قائمة الدخل التحليليّة المقدرة للمنشأة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٨١

	بيان	الأقسام الانتاجية ١	٢	٣	اجمالي
	مبيعات خارجية (١٥٠ ٪ من سعر التكلفة)	٧٥٠	٦٠٠	٩٠٠	٢٢٥٠
+	مبيعات داخلية (١٠٠ ٪ من سعر التكلفه)	٢٣١	٢٦٥	١٥٩	٦٥٥
	اجمالي المبيعات	٩٨١	٨٦٥	١٠٥٩	٢٩٠٥
يطرح	التكاليف الاجماليّة				
	مشتريات داخلية (١٠٠ ٪ من سعر التكلفه)	١٢٨	١٤٨	٣٧٩	(٦٥٥)
+	مشتريات خارجية				
	مواد خام	٢٥٦	١٣٣	٧٦	
	أجور	١٨٣	١٤٦	١٥٢	
	مصروفات أخرى	١٦٤	٢٣٨	١٥٢	(١٥٠٠)
	اجمالي النفقات	(٧٣١)	(٦٦٥)	(٧٥٩)	(٢١٥٥)
	صافي الربح المقدر	٢٥٠	٢٠٠	٣٠٠	٧٥٠
	٪	٪ ٢٥,٤	٪ ٢٣,١	٪ ٢٨	

ويمكن تأكيد صحة ذلك باعداد قائمة الدخل التحليليّة المقدّرة. بالمفهوم التقليدي كما في الايضاح التالي : رقم (٥) .

فبمقارنة نسب الربحيّة الموضّحة في القائمتين نلاحظ تقارباً نسبيا بينها في الأولى ، وتفاوتا نسبيا بينها في القائمة الثانية ، ذلك بفعل اختلاف المفهومين اللذين يحكمان اعداد كل منهما . اذ بينما أعدت الأولى طبقا لمفهوم المدخلات والمخرجات الذي يأخذ في الاعتبار المشتريات والمبيعات الداخلية من الأقسام الانتاجية المختلفة ، أهملت القائمة الثانية هذه المشتريات والمبيعات واعدت طبقا لمبدأ التحقق بالمفهوم التقليدي .

هذا ومع أن قائمة الدخل المعدة طبقا لمفهوم المدخلات والمخرجات اكثر مناسبة لأغراض تقييم الربحيّة من القائمة التقليدية ، الاّ أن مستخدميها في هذا المجال يجب أن يأخذوا في عين الاعتبار حساسيتها الكبيرة تجاه الآثار المترتبة على تغيير

ايضاح رقم (٥)

قائمة الدخل التحليلية المقدره للمنشأة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٨١

بيان	الأقسام الانتاجيّة			جمالي
	١	٢	٣	
مبيعات خارجية (١٥٠ ٪ من سعر التكلفة)	٧٥٠	٦٠٠	٩٠٠	٢٢٥٠
يطرح التكاليف الاجمالية				
مواد خام	٢٥٦	١٣٣	٧٦	
أجور	١٨٣	١٤٦	١٥٢	
مصروفات أخرى	١٦٤	٢٣٨	١٥٢	
إجمالي النفقات	٦٠٣	٥١٧	٣٨٠	١٥٠٠
صافي الربح المقدر	١٤٧	٨٣	٥٢٠	٧٥٠
٪	٪ ١٩,٦	٪ ١٣,٨	٪ ٥٧,٧	

سياسات التسعير الداخلي المتبعة في تسعير مدخلات ومخرجات الأقسام المتبادلة فيما بينها . يقصد بذلك أن النتائج المتوصل اليها في تقييم ربحيه الأقسام المختلفة تتأثر كثيراً بنوع السياسات المتبعة بشأن التسعير الداخلي[11] . ويمكن التحقق من ذلك لو أن المنشأة في اعداد قائمة الدخل التحليلية استخدمت سعر السوق بدلاً من سعر التكلفة في تسعير المشتريات والمبيعات الداخلية للأقسام (المدخلات والمخرجات) . أي أنها سعّرت مبيعاتها الداخلية بنفس السعر الذي تبيع به منتجاتها في السوق الخارجي وهو ١٥٠ ٪ من سعر التكلفة .

في هذه الحالة تتخذ قائمة الدخل التحليليّة المقارنة صورة الايضاح (٦) .

وبمقارنة النتائج الموضحة في تلك القائمة نلاحظ ما يلي :

١ ـ أن قيم صافي الربح المقدره في الأقسام المختلفة تغيرت بتغير سياسة التسعير الداخلي المتبعة في المشروع . اذ زادت في القسمين الأول والثاني بينما نقصت في القسم الثالث .

٢ ـ وقد ترتب على تغيير سياسة التسعير الداخلي ، تغير مواز في نسب الربحية المقدرة في الأقسام الثلاثة حيث زادت في القسمين الأول والثاني بينما نقصت في

ايضاح (٦) .

قائمة الدخل التحليلية المقارنة والمقدرة للمنشأة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٨١

بيان	١		٢		٣		اجمالي	
	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب
مبيعات خارجيّة	٧٥٠	٧٥٠	٦٠٠	٦٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٢٢٥٠	٢٢٥٠
	*	**	*	**	*	**		
مبيعات داخلية	٢٣١	٣٤٧	٢٦٥	٣٩٨	١٥٩	٢٣٨	٦٥٥	٩٨٣
اجمالي المبيعات	٩٨١	١٠٩٧	٨٦٥	٩٩٨	١٠٥٨	١١٣٧	٢٩٠٥	٣٢٣٣
يطرح : اجمالي التكاليف	*	**	*	**	*	**		
مشتريات داخلية	١٢٨	١٩٢	١٤٨	٢٢٢	٣٧٩	٥٦٩	(٦٥٥)	(٩٨٣)
+ مشتريات خارجية								
مواد خام	٢٥٦	٢٥٦	١٣٣	١٣٣	٧٦	٧٦		
أجور	١٨٣	١٨٣	١٤٦	١٤٦	١٥٢	١٥٢		
مصروفات أخرى	١٦٤	١٦٤	٢٣٨	٢٣٩	١٥٢	١٥٢		
اجمالي النفقات	٧٥١	٧٩٥	٦٦٥	٧٤٠	٧٥٩	٩٤٩	(٢١٧٥)	(٢٤٨٣)
صافي الربح	٢٥٠	٣٠٢	٢٠٠	٢٥٨	٣٠٠	١٨٩	٧٥٠	٧٥٠
٪	٢٥,٤ ٪ (٢)	٢٧,٥ ٪ (١)	٢٣,١ ٪ (٣)	٢٥,٩ ٪ (٢)	٢٨,٣ ٪ (١)	١٦,٦ ٪ (٣)		

القسم الثالث . وقد اختلف ترتيب الربحية في الأقسام الثلاثة اذ بينما كان القسم الثالث يحتل المرتبة الأولى في هذا المجال ، ٢٨,٣ ٪ يليه في ذلك القسم الأول ٢٥,٤ ٪ ثم القسم الثاني في المرتبة الأخيرة ٢٣,١ ٪ ، تغير هذا الترتيب بتغيير سياسة التسعير الداخلي فاحتل القسم الأول المرتبة الأولى يليه في ذلك القسم الثاني بينما انتقل القسم الثالث الى المرتبة الأخيرة .

٣ ـ يستدل من النتائج أعلاه أن تغيير سياسة التسعير الداخلي من سعر التكلفة الى سعر السوق كان في صالح الأقسام ذات المشتريات الداخلية المنخفضة نسبيا ، ولم يكن في صالح الأقسام الانتاجية ذات المشتريات الداخلية المرتفعة نسبيا . بدليل أن أكثر الأقسام تأثرا بتغير سياسة التسعير الداخلي كان القسم الثالث . لأن مشترياته

(*) المبيعات والمشتريات الداخلية مقوّمة بسعر التكلفة .

(**) المبيعات والمشتريات الداخلية مقوّمة بسعر السوق (١٥٠ ٪ من سعر التكلفة) .

الداخلية قيمتها كبيرة نسبيا الى اجمالي مدخلاته حيث بلغت حوالي ٥٠ ٪ من هذه المدخلات ($\frac{٣٧٩}{٧٥٩}$) . بينما حقق القسم الأول مزايا إضافية بتغيير هذه السياسة حيث مشترياته الداخلية منخفضة نسبيا الى اجمالي مدخلاته حيث قدرت بحوالي ١٧,٥ ٪ من هذه المدخلات ($\frac{١٢٨}{٧٣١}$) .

لكن بما أن المبيعات الداخلية للقسم الثاني اكبر نسبيا من المبيعات الداخلية للقسم الأول فقد كان معدل التغير في الربحية بالنسبة للقسم الثاني اكبر من معدل التغير في ربحيّة القسم الأول . ذلك لأن معدل التغير الإضافي الحاصل في الربحية هو محصّلة لتأثير المشتريات والمبيعات الداخلية معاً .

فمعدل التغير المقدر في ربحية القسم الأول = $\frac{٢}{٢٥,٥}$ × ١٠٠ = + ٧,٨ ٪

بينما التغير المقدر في ربحية القسم الثاني = $\frac{٢,٨}{٢٣,١}$ × ١٠٠ = + ١٢,١ ٪

كما أن التغير المقدر في ربحية القسم الثالث = $\frac{-١١,٧}{٢٨,٣}$ × ١٠٠ = -٤١,٣ ٪

(٤) - واذا كان تغيير سياسة التسعير الداخلي يؤثر على ربحية الأقسام الانتاجية فهو لا يؤثر على ربحية المنشأة كوحدة . لأن نسبة $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$ لم تتأثر من الحالتين بل بقيت على حالها $\frac{٧٥٠}{٢٢٥٠}$ = ٣٣,٣ ٪ . ذلك لأن تغيير سياسة التسعير الداخلي لا يؤثر على القيمة المضافة الحقيقيّة بالنسبة للمشروع .

النتائج والتوصيات :

يشكل نموذج المدخلات والمخرجات أداة فعالة لتخطيط النشاط الانتاجي على مستوى المشروع الصناعي ذي الأقسام الانتاجيّة المتعددة التي تسودها علاقات انتاجيّة متداخلة ، وذلك بما يوفره من مؤشرات كميّة تستفيد منها الادارة في المجالات التالية :

ـ اعداد الموازنات التخطيطية المرنه للانتاج وذلك على مستوى الأقسام الانتاجية ثم على مستوى المشروع كوحدة .

ـ اعداد قوائم نتائج الأعمال المقارنة على مستوى الأقسام الانتاجية المختلفة

بكيفية تساهم في تقيم الأداء على مستوى مراكز المسئولية وبطريقة أكثر فعالية من القوائم التقليدية لنتائج الأعمال .

ـ تقييم مستوى استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة للكشف عما اذا كان مستوى استغلالها يوزع الموارد الاقتصادية المتاحة في المشروع على أوجه استخداماتها بطريقة مثلى .

ـ رسم سياسات التسعير الداخلي Transfer Pricing Policies المستخدمة في تسعير المدخلات المتبادلة بين الأقسام الانتاجية المختلفة(١٢) .

ـ تستخدم المعاملات الفنية والممثلة بعناصر المصفوفة التخطيطية [ت] في كثير من المجالات أهمها ما يلي :

ـ يستفاد منها كمعايير لتحميل الأعباء الإضافية في المشروع . اذ تستخدم في اشتقاق جداول نسب الاستفادة المتبادلة التي تتخذ أساساً لتوزيع الأعباء الإضافية بين مراكز التكلفة بموجب أسلوب التوزيع التبادلي(١٣) .

ويستفاد منها أيضا في مجالات الرقابة على جودة الانتاج ـ Quality-control ذلك لأنه كما يمكن اشتقاق هذه المعاملات في صورة مالية لتعبر عن قيمة مدخلات الانتاج من عناصر التكلفة المختلفة ، يمكن اشتقاقها أيضا في صورة عينيّة لتعبر عن هذه المدخلات في صورة وحدات وزن ، أو حجم ، أو كثافة . . . الخ . وفي مثل هذه الحالات يمكن اعتبار كمية ونوع عناصر التكلفة المستنفذة في تصنيع المنتج والتي تظهرها تلك المعاملات بمثابة دالة لمواصفاته الغنية ممثلة في مستوى معين من الصلابة مثلاً ، أو في درجة معيّنة من النقاوة(١٤) . . . الخ .

ـ كما تعتمد بعض مؤسسات الاقراض خاصة البنوك منها على هذه المعاملات وذلك في تقييم المركز الائتماني للمشروع الصناعي طالب القرض . هذا بافتراض وجود علاقة بين الكفاءة الانتاجية للمشروع ومعاملاته الفنية للانتاج .

وبناء على المزايا المذكورة أعلاه لنموذج المدخلات والمخرجات يوصى الباحث بما يلي :

١ ـ البحث عن جميع الوسائل الممكنة لتحسين فعالية هذا النموذج ، وذلك بالحد من جمود بعض الفروض التي يقوم عليها . وفي هذا الصدد يمكن استغلال المزايا المترتبة على استخدامه مقرونا بالنماذج السببيّة التي تضيف له ميزتين :

أولهما : الحد من القيود المترتبة على فرض العلاقة الخطيّة بين متغيراته .

وثانيهما : إضفاء المزيد من المرونة على استخداماته في حالة عدم التأكد .

٢ ـ في تقييم ربحيّة الأقسام الانتاجية المختلفة ، يجدر بالمحاسبين الكف عن استخدام قوائم الدخل التقليدية القائمة على مفهوم تحقق الربح واستبدالها بقوائم الدخل القائمة على مفهوم تولد الربح والمبنى على مفهوم المدخلات والمخرجات . ذلك على اعتبار أن هذا المفهوم يجعل من تلك القوائم أداة أكثر فعاليّة في تقييم ربحيّة الأقسام الانتاجيّة .

من جانب آخر وبقصد إضفاء المزيد من الواقعيّة على الأرقام التي تظهرها تلك القوائم يجدر بالمحاسبين استخدام الأسعار الجارية عوضاً عن الأسعار التاريخيّة وذلك في تسعير المدخلات المتبادلة بين هذه الأقسام .

الهوامش

(١) يطلق على الأقسام من هذا النوع الأقسام ذات العلاقة الانتاجية المتداخلة Interacting Departments وهي الأقسام التي تتبادل فيما بينها عناصر الانتاج من شكل اجزاء مصنعة او نصف مصنعة، او في شكل خدمات . كما هو الحال في العلاقات السائدة بين مراكز الخدمات فيما بينها ، ثم فيما بينها وبين مراكز الانتاج .

انظر :

- Livingston, J.L. Input-Output Analysis for Cost Accounting Planning and Control» The Acc. Review Jan. 1969 pp. (148-64).

(٢) انظر :

- Farag Shauki M., «A planning Model for The Divisionalized Enterprise». The Acc. Review April 1968. pp (312-320).

(٣) هذا الفرض شرط من شروط استخدام نموذج المدخلات والمخرجات في اعداد الموازنة التخطيطية في صورة مالية . لكنه لا يعتبر شرطا لاستخدامه في اعداد الموازنة التخطيطية في صورة عينية .

انظر :

-Feltham Gerald A., «Some Quantitative Approach to Planning for Multiproduct Production Systems». The Acc. Review Jan. 1960. pp (11- 26)

(٤) بشأن المزيد من المعلومات حول المزايا المترتبة على استخدام النماذج السببية بشكل عام ونماذج الاقتصاد القياسي منها بشكل خاص .

انظر :

- Chambers John, Smith Donald. «How to Choose the Right For casting

Technique». Harvard Business Review, July- August 1971. pp (45- 79)

(٥) - Richards Allen B., «Input- Out put Accounting for Business». The Acc. Review July 1960 pp.(429- 436)

(٦) - Ibid.,

(٧) -Farag Shawki M., op.cit., (See No. 2)

(٨) - Feltham Gerald A., op. cit., (See No. 3)

(٩) يشتق هذا النموذج من صورة مصفوفية بعد تمثيله بمجموعة من المعادلات الآتية تساوي في عددها عدد الأقسام الانتاجية في المنشأة مجال الدراسة. وحيث ان المنشأة مجال الدراسة هنا تتكون من ثلاثة اقسام انتاجية تأخذ المعادلات الصورة التالية:

س١ = ســ١١ + ســ٢١ + ســ٣١ + ص١

س٢ = ســ١٢ + ســ٢٢ + ســ٣٢ + ص٢

س٣ = ســ١٣ + ســ٢٣ + ســ٣٣ + ص٣

بعد ذلك وبالاستفادة من مفهوم مصفوفة الوحدة [I] ومصفوفة المعاملات الفنية [ف] تحول المعادلات اعلاه الى صورة مصفوفية على النحو التالي :

[ص] = [س] - [ف] . [س]

ومنها [ص] = [س] . [I - ف]

ثم [س] = [I - ف]⁻ = [ص]

(١٠) [I - ف] =

١	٠	٠
٠	١	٠
٠	٠	١

\-

٠	٠,١٢	٠,٢
٠,٠٥	٠	٠,٣
,١٢٥	٠,١٠	٠,٠

\=

١	-٠,١٢	-٠,٢
-٠,١	١	-٠,٣
-,١٢٥	-١	١

(١١) انظر :

-Largay James A., Levy Ferdinand K., « Ucing Segment Reporting and Imput-Output Analysis for Managerial Planning».

Management Accounting Nov. 1978 pp (46-50)

(١٢) انظر :

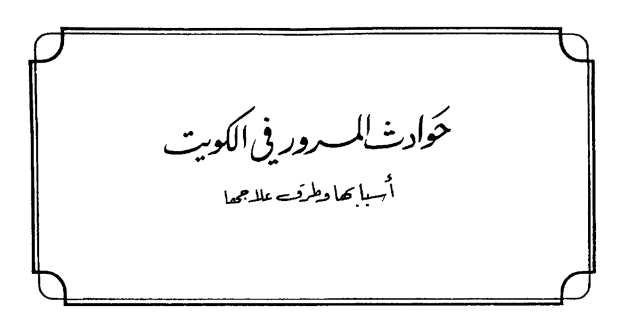
- Dopuch Nicholas, Birmberg Jacob, and Demski Joel. Cost Accounting, Accounting Data for Management's Decisions. (Harcourt Brace Jovanovich, Inc. N.Y. 1974) p (650)

(١٣) للاطلاع على تطبيقات عملية في استخدام المعاملات الفنية في عملية تحميل الاعباء الاضافية ، انظر :

ـمطر ، محمد « دور الأساليب الرياضية في تطوير القياس المحاسبي » رسالة دكتوراه (غير مطبوعة) مقدمة لكلية التجارة بجامعة عين شمس ـ القاهرة ـ ١٩٨١ . صفحة (١٣٦ ـ ١٦٦).

(١٤) انظر :

- Farag Shawki, M. op.cit., «See No. 2»



د . خير سعيد جدعان*

مقدمة

يعتبر قطاع النقل والمرور من اهم المرافق العامة في الدولة ، فهو يهدف الى تأمين انتقال الاشخاص والبضائع من مكان الى آخر بأقل قدر ممكن من القيود والنفقات وبأعلى درجة من السرعة والسلامة . وتبرز مشكلة المرور عند عجز نظام المرور عن تحقيق هذه الاهداف ، ويمكن حصر هذه المشاكل في ثلاث مجموعات :

١ ـ حوادث المرور

٢ ـ التأخير

٣ ـ تلوث البيئة

ولا شك في ان اهم هذه المشاكل هي مشكلة حوادث المرور لما لها من آثار بالغة في اقتصاد الدولة وكيانها الاجتماعي ، اضافة الى نتائجها المؤسفة بالنسبة للافراد . وانه من المدهش حقا ـ على الرغم من الاعداد الكبيرة للاصابات الناجمة عن حوادث المرور ـ أن الاهتمام العام بها لا يبدو كافيا . فعندما يقع حادث جوى كسقوط طائرة ركاب مثلا ، او عند تصادم قطارين فانه يتم اجراء تحقيق شامل ودقيق واهتمام

* المدرس بقسم الهندسة المدنية في كلية الهندسة والبترول بجامعة الكويت

كبير على المستويين الرسمي والشعبي . ولكن هذا لا ينطبق على حوادث المرور على الرغم من ان اعداد الوفيات في حوادث المرور ،اكبر بكثير من الوفيات في مثل هذه الحوادث . وتشير الدلائل على ازدياد الاهتمام بحوادث المرور ، والمطالبة بخطوات عملية وعاجلة للحد منها .

أهمية مشكلة حوادث المرور

من الممكن ان نتبين حجم مشكلة حوادث المرور من خلال دراسة سريعة لاعداد الوفيات والاصابات التي تحدث كل عام في جميع دول العالم ، اضافة الى الاضرار المادية الناتجة عن تلك الحوادث . وتتجلى المأساة في كون هذه الحوادث كثيرا ما تصيب الأفراد الذين هم في ريعان الشباب ، وخاصة الذكور الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٥ و ٣٠ عاما . وتمثل الوفيات في هذه المجموعة خسارة كبيرة لعائلاتهم وللمجتمع ، لما يتمتعون به من تعليم وتدريب كلف الكثير من الاموال .

ان حوادث المرور هي السبب الرئيسي للوفاة في الدول الصناعية وخاصة عند الشباب ، وقد فاق عدد الوفيات نتيجة لحوادث المرور جميع الوفيات التي تسببها الامراض المعدية[1] . ولا تكمن اهمية حوادث المرور في الاعداد الكبيرة للوفيات فحسب ، بل في عدد الاصابات الناجمة عن الحوادث نفسها ، والتي تفوق بكثير اعداد الوفيات ، ومنها ما يسبب عاهات مستديمة مما يزيد من المآسي الاجتماعية والاقتصادية . وفي الكويت فان كل وفاة في حوادث المرور ، يقابلها تسع اصابات تقريبا ، فقد بلغ عدد الوفيات نتيجة لحوادث المرور عام ١٩٨٠ (٣٧٢) وفاة يقابلها (٣٢٢٩) إصابة في نفس العام .

وتسبب حوادث المرور سواء ما يسبب منها وفيات او عاهات ـ اضافة الى الآلام والمعاناة خسارة اقتصادية كبرى للمجتمع نتيجة لما يلي :

١ ـ تكاليف العلاج الطبي والذي يزداد كلما طالت فترة المرض .

٢ ـ خسارة خدمات الشخص المتوفى أو المصاب .

٣ ـ الاضرار المادية المترتبة على الحادث .

٤ ـ زيادة العبء على ادارة المرور .

ويتجلى مدى الخسارة الفادحة التي تسببها هذه الحوادث لمصادر الانتاج في

الدولة عند معرفة ان عددا كبيرا من هؤلاء الضحايا هم من الشباب ، وقد دلت الدراسات التي أجرتها وزارة الصحة في الكويت ، على ان الاصابات الناجمة عن حوادث المرور ،تجعلها على رأس قائمة المشاكل الصحية ، فقد كانت دائما من بين اهم اسباب الوفاة(١) . وقد بينت دراسة حالات الوفاة ما بين اعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٧ ان حوادث المرور تساهم بحوالي ١٧ ٪ من مجموع الوفيات في دولة الكويت ، بينما تساهم امراض القلب بحوالي ١٩ ٪ فقط من مجموع الوفيات . وتكمن خطورة حوادث المرور في ان اكثر من ٨٠ ٪ من الوفيات التي تسببها هذه الحوادث هي لاشخاص تقل أعمارهم عن ٥٠ عاما بينما لا تتعدى هذه النسبة ٢٥ ٪ في حالة الوفيات الناتجة عن امراض القلب . واذا افترضنا ان العمر الانتاجي للشخص هو من ٢٠ الى ٥٠ عاما ، فان الوفيات التي تصيب هذه المجموعة بسبب حوادث المرور تصل الى ٥٠ ٪ ، بينما لا تتعدى وفيات المجموعة نفسها بسبب امراض القلب ٢٠ ٪ وهذا يدل دلالة واضحة على مقدار الخسارة الاقتصادية الكبيرة التي تنجم عن حوادث المرور . ويبين جدول رقم (١) مقارنة بين حالات الوفاة بسبب القصور التاجي ،وتلك الناتجة عن حوادث المرور موزعة حسب الاعمار . اضافة الى ذلك فقد قدرت احدى الدراسات التكاليف السنوية لحوادث المرور التي وقعت في الكويت عام ١٩٧٩ بحوالي ١١٦ مليون دينار كويتي(٩) . وقد تم التوصل الى هذا الرقم ، من خلال الاطلاع على البيانات المتعلقة بحوادث المرور والمناقشات التي أجريت مع المسئولين في شركات التأمين العاملة في الكويت

« حوادث المرور في الكويت »

تبدأ دراسة مشكلة حوادث المرور كغيرها من المشاكل ، بتشخيص المشكلة ويتم ذلك بالتعرف على حجم المشكلة وطبيعتها ، ثم مسبباتها والعوامل المؤثرة عليها . ويعتبر تشخيص المشكلة ، أولى الخطوات نحو ايجاد حلول علمية وعملية لها . وعلى الرغم من الاعداد الكبيرة لحوادث المرور ، فان صعوبة دراستها ، تنبع من ندرتها بالنسبة الى الاعداد الكبيرة من السيارات ومستعملي الطريق . وتمثل هذه الحقيقة المبرر للشعور العام السائد بين سائقي السيارات بان « الحادثة لن تقع لي » it cannot happen to me مما يؤدي الى نقص في الحرص ، وبالتالي قلة الامان على الطريق .

وللتعرف على حجم مشكلة حوادث المرور في الكويت فلا بد من تقديم بعض البيانات الاحصائية المتعلقة بها ، فيبين جدول رقم (٢) التغيير في ملكية السيارة خلال الفترة ما بين ١٩٧١ ، ١٩٨٠ ، ويعبر عن ملكية السيارة بعدد السيارات لكل شخص

جدول رقم (١)
توزيع حالات الوفاة (*) بسبب القصور التاجي
وحوادث المرور حسب العمر لعام ١٩٨٠

العمر بالسنوات	امراض القصور التاجي			حوادث المرور		
	العدد	النسبة المئوية	النسبة المجمعة		النسبة المئوية	النسبة المجمعة
١ - ٤	٥	٠,٩	٠,٩	٤٩	١٢,٦	١٢,٦
٥ -	٢	٠,٤	١,٣	٣٧	٩,٥	٢٢,١
١٠ -	٤	٠,٨	٢,١	٢٩	٧,٥	٢٩,٦
٢٠ -	٨	١,٥	٣,٦	٧١	١٨,٣	٤٧,٩
٣٠ -	٣١	٥,٨	٩,٤	٦٨	١٧,٥	٦٥,٤
٤٠ -	٧٩	١٤,٨	٢٤,٢	٤٨	١٢,٤	٧٧,٨
٥٠ -	١٠٦	١٩,٩	٤٤,١	٤٢	١٠,٨	٨٨,٦
٦٠ -	١١٥	٢١,٦	٦٥,٧	٢٦	٦,٧	٥٩,٣
٧٠ +	١٨٣	٣٤,٣	١٠٠	١٨	٤,٦	١٠٠

(*) استبعدت الحالات التي تقل عن سنة واحدة من العمر.
المصدر: مرجع رقم (١).

ولذلك فهي تعتمد على اعداد كل من السكان والمركبات (٢) . وتظهر الارتفاعات الكبيرة في ملكية السيارة بشكل واضح فقد بلغت في عام ١٩٨٠ (٠,٤١ سيارة / شخص) وهو أكثر من ضعف ما كانت عليه في عام ١٩٧١ (٠,٢٠ سيارة /شخص) وقد صاحب هذه الزيادة زيادة أخرى في عدد الحوادث والوفيات والاصابات. ويبين جدول رقم (٣) ان عدد الحوادث قد تضاعف ايضا خلال العشر سنوات المذكورة بينما زادت الوفيات بنسبة ٦٠ ٪ والاصابات بحوالي ٢٠ ٪ وهذه نسب لا يستهان بها[٣] ولا بد من الاشارة الى اثر تطبيق قانون المرور الجديد في التخفيف من معدل الوفيات في عام ١٩٧٦ و ١٩٧٧ حيث انخفضت اعداد الوفيات انخفاضا ملحوظا خلال هذين العامين بالمقارنة مع ما سبقهما وما لحقهما من اعوام . ولبيان اهمية هذه الارقام لا بد من

ربطها بالعوامل التي تؤثر في اعداد الحوادث ونتائجها . وخير دليل على ذلك هو معدلات الحوادث منسوبة الى عدد السكان وعدد المركبات في الدولة . ويبين جدول رقم (٤) التغيير في معدل الحوادث والوفيات منسوبة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان خلال الفترة ما بين ١٩٧١ ، ١٩٨٠ . كما يبين نفس الجدول التغيير لنفس الفترة في معدل الحوادث والوفيات منسوبة الى كل ١٠,٠٠٠ مركبة ويعطي هذا الجدول مؤشرات حسنة من انخفاض معدلات الحوادث والوفيات في عام ١٩٨٠ عن عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، الا ان هذه المعدلات وخاصة الحوادث والوفيات منسوبة الى كل ١٠٠,٠٠٠ من السكان لا تزال كبيرة ، إذا ما قورنت بالمعدلات العالمية الاخرى[٤] والتي سيتم مناقشتها في موضوع اخر من هذا البحث .

وتختلف الحوادث في اماكن وقوعها ، فهي كثيرة في مواقع معينة تسمى « النقاط السوداء » او black spots ، كما انها تختلف بين داخل المدينة وخارجها وتتغير مع الوقت . ولبيان اثر المتغيرات المختلفة لا بد من دراسة حوادث المرور بعمق اكبر .

جدول رقم (٢)

التغير في ملكية السيارة في الكويت ١٩٧١ - ١٩٨٠(*)

العام	عدد السكان	عدد المركبات	ملكية السيارة سيارة / شخص
١٩٧١	٧٨٠٧٠٦	١٥٨٤٤٦	٠,٢٠
١٩٧٢	٨٢٥٥٦٨	١٧٥٥٢٦	٠,٢١
١٩٧٣	٨٧٣٤٧٤	١٩٧٧٧٧	٠,٢٣
١٩٧٤	٩٣٤٦٦٨	٢٢٣٧٨٨	٠,٢٤
١٩٧٥	٩٩٤٨٣٧	٢٧٢٢٣٢	٠,٢٧
١٩٧٦	١٠٦٥٣٠٠	٣٢٠٦٥٦	٠,٣٠
١٩٧٧	١١٢٩٢٠٠	٣٧٩١٠١	٠,٣٤
١٩٧٨	١١٩٨٥٠٠	٤٣٩٥٥٣	٠,٣٧
١٩٧٩	١٢٨٨٣٢٠	٤٩٦٥٨٤	٠,٣٩
١٩٨٠	١٣٥٥٠٠٠	٥٥٩٧٦٤	٠,٤١

(١) المصدر: الاحصاء السنوي - وزارة التخطيط - مرجع رقم (٥).

جدول رقم (٣)

التغير في اعداد حوادث المرور والوفيات والاصابات بدولة الكويت ١٩٧١ - ١٩٨٠(*)

العام	عدد الحوادث	عدد الوفيات	عدد الاصابات
١٩٧١	١٢٦٦٨	٢٢٣	٢٧١٨
١٩٧٢	١٤٠٣٥	٣٥٣	٢٨٦٩
١٩٧٣	١٢٧٠٨	٢٣١	٢٩٠٢
١٩٧٤	١١٦٢٧	٣٠٤	٢٩٤٤
١٩٧٥	١٤٠٦٠	٣٦٧	٣١٦٨
١٩٧٦	١٦٧٤٤	٣٠٧	٣٥٤٥
١٩٧٧	١٩٢٣٤	٣٢١	٣٧٠٢
١٩٧٨	٢٢٨٦٤	٣٦١	٣٥٨٨
١٩٧٩	٣٤٥٥٨	٣٨٥	٣٣٤٥
١٩٨٠	٢٥٤٣٢	٣٧٢	٣٢٢٩

(*) المصدر: وزارة الداخلية - مرجع رقم (٣).

ولهذا الغرض فقط، فقد تم اختيار حوادث عام ١٩٨٠ لتحليلها بتفصيل اكبر واستخلاص بعض الخصائص لهذه الحوادث . يبين جدول رقم (٥) توزيع الحوادث وما ينتج عنها من وفيات واصابات في عام ١٩٨٠ على المحافظات في دولة الكويت . ويظهر من الجدول ان محافظة حولي تحتل المرتبة الاولى في مجموع الحوادث والوفيات والاصابات، ويعزى ذلك الى الكثافة السكانية العالية في تلك المحافظة، وكثافة حركة المرور فيها؛ وربما ايضاً لعدم تنظيم الشوارع الفرعية في المناطق السكنية في المحافظة بصورة تكفل سلامة حركة المرور ومستعملي الطريق . وعلى الرغم من ان محافظة، العاصمة، تحتل المرتبة الثانية في عدد الحوادث الا انها تحتفظ بأقل عدد ممكن من الوفيات، ونسبة قليلة نسبيا من الاصابات، على الرغم من الكثافة العالية لحركة المرور وخاصة اثناء ساعات العمل، مما يدل على ان معظم الحوادث في تلك المحافظة بسيطة نسبيا، وغالبا ما ينتج عنها اضرار مادية ، ويرجع ذلك الى السرعة البطيئة التي تسير بها

جدول رقم (٤)

التغير في معدل الحوادث والوفيات

لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان (١) ولكل ١٠,٠٠٠ مركبة[٢]

العام	معدل الحوادث			
	(١)	(٢)	(١)	(٢)
١٩٧١	١٦٢٢,٦	٧٩٩,٥	٢٩,٨	١٤,٧
١٩٧٢	١٧٠٠,٠	٧٩٩,٦	٣٠,٦	١٤,٤
١٩٧٣	١٤٥٤,٩	٦٤٢,٥	٢٦,٤	١١,٧
١٩٧٤	١٢٥٧,٤	٥١٩,٦	٣٢,٩	١٣,٦
١٩٧٥	١٤١٣,٣	٥١٦,٥	٣٦,٩	١٣,٥
١٩٧٦	١٥١٧,٨	٥٢٢,٢	٢٨,٨	٩,٦
١٩٧٧	١٧٠٣,٣	٥٠٧,٤	٢٨,٤	٨,٥
١٩٧٨	١٩٠٧,٧	٥٢٠,٢	٣٠,١	٨,٢
١٩٧٩	١٩٠٦,٢	٤٩٤,٥	٢٩,٩	٧,٨
١٩٨٠	١٨٧٦,٩	٤٥٤,٣	٢٧,٥	٦,٦

جدول رقم (٥)

توزيع حوادث المرور والوفيات والاصابات لعام ١٩٨٠

حسب المحافظات(*)

المحافظة	عدد الحوادث	عدد الوفيات	عدد الاصابات
العاصمة	٧٣٥١	٣٨	٦١٨
حولي	١١٣٨٥	١٣٦	١٢٨٢
الاحمدي	٣٥٧٢	٨٨	٨٦٨
الجهراء	٣١٢٤	١١٠	٥٦١
المجموع	٢٥٤٣٢	٣٧٢	٣٢٢٩

(*) المصدر: وزارة الداخلية ـ مرجع رقم (٣).

المركبات وحسن تنظيم الطرق فيها ووفرة العلامات الارشادية وتوجيه السائق . وعلى العكس من محافظة العاصمة فان محافظة الجهراء تحتل المرتبة الثانية في الوفيات على الرغم من انها تحتفظ بأقل عدد من الحوادث والاصابات ، وهذا دليل واضح على اثر السرعة العالية في طرقات محافظة الجهراء على الحوادث ، حيث ان معظم الطرق فيها حديثة وتسمح بمثل هذه السرعات . ولا يخفى كذلك اثر الوعي المروري على كل ما تقدم من حوادث ووفيات واصابات .

ويبين جدول رقم (٦) توزيع الحوادث في الكويت على شهور السنة، كما يبين توزيع الوفيات والاصابات على شهور السنة . وهذه دلالة على اثر الوقت من العام على الحوادث ونتائجها . ويبين هذا الجدول بأن شهري كانون الاول وكانون الثاني يتميزان بمعدل عال من الحوادث الا انهما لا يتميزان بنفس المعدل من الوفيات والاصابات ، ويرجع ذلك الى سوء الاحوال الجوية التي تؤثر على الرؤية ، وامكانية انزلاق السيارة عن سطح الطريق لقلة الاحتكاك بسبب الامطار ، وكذلك حرص السائق على السير بسرعات معقولة في مثل هذه الظروف الجوية لعدم امكانية السير بسرعة عالية . كما يتميز شهرا شباط وابريل بنسب عالية من الوفيات والاصابات ، وربما يعزى كثيرٌ من هذه الوفيات والاصابات الى استهتار بعض السائقين ، وأخصّ سائقي المدارس والشباب اثناء العطلة الربيعية ، وعلى الاخص في البر . اما شهر ابريل ، فهو الشهر الذي تتحسن فيه الأحوال الجوية كثيرا ، ويكثر السائقون فيه من القيام برحلات خارجية ولمسافات طويلة نسبيا مما يزيد من احتمالات وقوع الحوادث وخاصة عطلة نهاية الاسبوع .

مقارنة عالمية لحوادث المرور :

يتبين مما سبق من الاحصائيات بأن ملكية السيارة في الكويت قد زادت بنسبة كبيرة جدا وهي تضاهي بذلك أعلى المعدلات العالمية وحتى في الدول المتقدمة ، فهي اكبر من اليابان وبريطانيا ، ولكن هذا المؤشر للرفاهية قد صاحبه بعض النتائج المؤسفة ، فزادت الحوادث والوفيات والاصابات بنسب كبيرة ايضا .

وللتعرف على موقع حوادث المرور في الكويت بالنسبة للدول الاخرى سواء تلك المتقدمة او النامية تم اجراء مقارنة عالمية لمعدلات الحوادث وخاصة الوفيات في عدد من الدول. وقد اختير عام ١٩٧٦ لغرض المقارنة بين الكويت والدول المتقدمة من جهة ، وبينها وبين الدول الخليجية من جهة أخرى ، حيث أن عام ١٩٧٦ هو آخر عام تتوفر فيه المعلومات الضرورية للمقارنة ولكافة الدول.

جدول رقم (٦)
توزيع حوادث المرور والوفيات والاصابات في الكويت لعام ١٩٨٠ على شهور السنة

الشهر	عدد الحوادث	النسبة المئوية	عدد الوفيات	النسبة المئوية	عدد الاصابات	النسبة المئوية
كانون الثاني	٢٣٥٨	٩,٢٧	٢٨	٧,٥٢	٢٧٣	٨,٤٥
شباط	٢١٨١	٨,٥٨	٤١	١١,٠٢	٢٨٠	٨,٦٧
آذار	٢٢٤٩	٨,٨٤	١٩	٥,١١	٢٧٨	٨,٦١
نيسان	٢١٤٩	٨,٤٥	٤٣	١١,٦٥	٣٣٠	١٠,٢٢
آيار	٢٠٠٨	٧,٩٠	١٥	٤,٠٣	٢٢٤	٦,٩٤
حزيران	١٨١١	٧,١٢	١٩	٥,١١	٢٣٢	٧,١٩
تموز	١٨١٩	٧,١٥	٢٥	٦,٧٢	٢٩٣	٩,٠٧
آب	١٨٥٧	٧,٣٠	٤٢	١١,٢٩	٢٢٩	٧,٠٩
ايلول	٢١٦١	٨,٥٠	٢٦	٦,٩٩	٢٧٩	٨,٦٤
تشرين اول	٢١٤٣	٨,٤٢	٣٧	٩,٩٥	٢٧٨	٨,٦١
تشرين ثاني	٢٠٦٥	٨,١٢	٣٧	٩,٩٥	٢٧٤	٨,٤٩
كانون أول	٢٦٣١	١٠,٣٥	٤٠	١٠,٧٥	٢٥٩	٨,٠٢
المجموع	٢٥٤٣٢	٪١٠٠	٣٧٢	٪١٠٠	٣٢٢٩	٪١٠٠

المصدر: وزارة الداخلية ـ مرجع رقم (٣).

ويبين الجدول رقم (٧) مقارنة في ملكية السيارة ومعدل الوفيات لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان ومعدل الوفيات لكل من ١٠,٠٠٠ مركبة بين خمس دول متقدمة وخمس دول خليجية اضافة الى الكويت لعام ١٩٧٦ ويتضح بأن الكويت تحظى بأعلى ملكية للسيارة في دول الخليج العربي (٠,٣٠ سيارة لكل شخص) وتزيد عن عدد من الدول المنتجة للسيارات كاليابان (٠,٢٦) وبريطانيا (٠,٢٩) كما تضاهي كلاً من ايطاليا (٠,٣١) والمانيا الغربية (٠,٣٣) وهذا هو أحد مؤشرات الرفاهية وارتفاع مستوى دخل الفرد في الكويت . اما

جدول رقم (٧)

مقارنة معدل الوفيات لكل ١٠,٠٠٠ مركبة بين الدول المتقدمة والخليجية لعام ١٩٧٦(*)

الدولة	ملكية السيارة (سيارة / شخص)	معدل الوفيات ١٠٠,٠٠٠ سكان	معدل الوفيات ١٠,٠٠٠ مركبة
المانيا الغربية	٠,٣٣	٢٤,١	٧,٤
ايطاليا	٠,٣١	١٥,٨	٥,١
اليابان	٠,٢٦	١١,٦	٤,٣
بريطانيا	٠,٢٩	١٢,١	٤,١
امريكا	٠,٦٣	٢١,١	٣,٤
الكويت	٠,٣٠	٢٨,٨	٩,٦
السعودية	٠,١١	٢٦,٧	٢٥,٥
البحرين	٠,١٦	٢٤,٤	١٥,٥
الامارات العربية	٠,٢٨	٤٦,٦	١٦,٧
قطر	٠,٢٧	٨٩,١	٣٣,١
عمان	٠,٠٦	٣٢,٣	٥٧,٧

(*) المصدر: جدعان ـ مرجع رقم (٢).

معدل الوفيات بالنسبة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان فهو في الكويت اعلى بكثير من الدول المتقدمة التي تتساوى مع الكويت في ملكية السيارة (٢٨,٨) ويصل الى حوالي الضعف وربما اكثر من ضعف المعدل لكل من ايطاليا (١٥,٨) واليابان (١١,٦) وبريطانيا (١٢,١) الا انه اقل بكثير من المعدل في الدول الخليجية التي تتساوى مع الكويت تقريبا في ملكية السيارة . ويبين معدل الوفيات في قطر (٨٩,١) . هذه المشكلة في هذه الدولة الخليجية حتى بالمقارنة مع قريناتها الدول الخليجية الاخرى . وتتكرر نفس الصورة عند مقارنة معدل الوفيات لكل ١٠,٠٠٠ مركبة حيث ان الكويت تقترب من ضعف معدل الدول المتقدمة واقل بكثير من الدول الخليجية التي تقترب منها ملكية السيارة . ويستعمل عادة معدل آخر للحوادث وهو عدد الحوادث لكل مليون سيارة . كيلو متر ويعكس هذا المعدل حجم حركة التنقل اكثر من

المعدلين الاولين ، لكنه لم يكن بالامكان استعمال هذا المعدل لعدم توفر المعلومات الكافية لحسابه . ومن هنا يتبين انه يجب علينا عمل الكثير لوضع حد لحوادث المرور في الكويت كي تضاهي الدول المتقدمة في قلة الحوادث كما تضاهيها الان في ملكية السيارة .

العلاقة بين اعداد الوفيات والسكان والمركبات

يمكن التعبير عن العلاقة التي تربط بين اعداد كل من السكان والمركبات والوفيات في أي دولة بالمعادلة التالية :

$$\frac{\text{و}}{\text{م}} = \text{أ} \left(\frac{\text{م}}{\text{س}} \right) \text{ب}$$

حيث ،

و . . . عدد الوفيات

م . . . عدد المركبات

س . . . عدد السكان

أ ، ب . . . عدد اعداد ثابتة

وقد حاول سميد[٦] ايجاد هذه العلاقة بعد ان جمع معلومات عن الحوادث في عشرين دولة معظمها اوروبية ثم مرة اخرى عند دراسة معدلات الحوادث في ٦٨ دولة مختلفة (١٠) واستطاع ايجاد العلاقة التالية بين الوفيات لكل شخص وملكية السيارة .

$$\left(\frac{\text{و}}{\text{س}} \right) = ٠,٠٠٠٣ \left(\frac{\text{م}}{\text{س}} \right)^{\frac{١}{٣}}$$

ثم اوجد العلاقة التالية بين الوفيات لكل سيارة وملكية السيارة .

$$\frac{\text{و}}{\text{م}} = ٠,٠٠٠٣ \left(\frac{\text{م}}{\text{س}} \right)^{-\frac{٢}{٣}}$$

حيث ان

$\frac{\text{م}}{\text{س}}$ هي ملكية السيارة .

$\frac{و}{م}$ هي عدد الوفيات / سيارة

$\frac{و}{س}$ هي عدد الوفيات / شخص من السكان

وقد جرت محاولة لاشتقاق مثل هذه العلاقة لحوادث المرور في الكويت[٧] فظهرت العلاقات التالية :

$$\frac{و}{م} = ٠,٠٠٠٤٠٧٩ \left(\frac{م}{س}\right) - ٠,٧٤٦$$

$$\frac{و}{س} = ٠,٠٠٠٤٠٧٩ \left(\frac{م}{س}\right) ٠,٢٥٤$$

وهذا يعني ان الاتجاه الذي وجده سميد ،من ان معدل الوفيات لكل شخص من السكان يزداد ،ومعدل الوفيات لكل مركبة ينقص مع زيادة ملكية السيارة، ينطبق ايضا على الكويت . وتبين معادلات الكويت بانه اذا تضاعفت ملكية السيارة، فان ذلك سيزيد من عدد الوفيات لكل شخص بمقدار ١٩ ٪ ويقلل من عدد الوفيات لكل مركبة بمقدار ٤٠ ٪ . واذا افترضنا استمرار ارتفاع اعداد السكان والسيارات بنفس المعدلات التي زادت بها في السنوات الاخيرة، فانه يمكن توقع الوصول الى مثل هذه الارقام من الوفيات في عام ١٩٨٩ .

أسباب حوادث المرور

لكي تعبر الاحصائيات تعبيرا صادقا عن حجم المشكلة وابعادها، فلا بد ان تعتمد دراسة الحوادث ومعدلاتها على احصائيات دقيقة ، وألا تقف عند هذه الاحصائيات بل يجب النظر فيما وراء الحوادث من الاسباب والعوامل التي ساعدت على وقوع الخطأ وبالتالي يسهل تحديد علاجها .

ان حوادث المرور لا تحدث بالصدفة، ولا تنتج عادة من جراء سبب واحد بل من الممكن ان يكون لكل حادث عددٌ من العوامل المسببة ، ويجب الفصل بين اثر هذه العوامل لتقدير اهميتها في تسبب الحادث . ان القاء نظرة سريعة على نتائج بعض دراسات حوادث المرور ، تبين بان مجموعات مختلفة من السكان تتأثر بالحوادث

بدرجات متفاوتة مثلها في ذلك مثل أي مرض آخر . وتتغير الحوادث مع ساعات اليوم وايام الاسبوع والشهر والسنة وحالة الطقس ونوع تصميم الطريق والاضواء والرؤ يا الى غير ذلك من العوامل المحددة ، كما ان الحوادث تتأثر بنوع السيارة وبتصرفات مستعملي الطريق ولذلك لا بد من ذكر ثلاثة عناصر تشترك في خلق الحادث وهي :

الطريق ـ السيارة ـ مستعملي الطريق (سائقين ومشاة)

ان اي خلل في واحد او اكثر من هذه العناصر ، يحتمل ان يؤدي الى وقوع الحادثة . فانزلاق السيارة على سبيل المثال غالبا ما يذكر كسبب من اسباب الحوادث لكن العوامل المتعلقة بانزلاق السيارة تشمل حالة العجلات (السيارة) ، حالة سطح الطريق (الطريق) ، السرعة (السائق) وربما تصرف مستعملي الطريق الاخرين الذي سيؤدي الى ضغط مفاجيء للفرامل (السيارة ومستعملي الطريق) ولنتناول الان العناصر الآنفة الذكر كلاً على حدة :

فالطريق يساهم في مشكلة الحوادث من خلال ثلاثة عوامل :

١ ـ التصميم الهندسي للطريق ويشمل المنحنيات الافقية والرأسية والمنحدرات وسطح الطريق وملاءمتها جميعا للسرعة المسموح بها .

٢ ـ الحالة الجوية وهذه تؤثر على الرؤ يا لدى السائقين والمشاة على السواء كما يؤثر المطر على قابلية الانزلاق عن سطح الطريق .

٣ ـ الاضاءة من حيث كفايتها وملاءمتها ، فهنالك بعض السائقين ممن لديهم عجز في النظر ولكن ليس بالدرجة التي تمنعهم من ممارسة القيادة ان التأثير المشترك لهذا النوع من العجز وسوء الاضاءة على الطريق سيكون سببا حتميا للحوادث .

وتساهم السيارة في حوادث المرور عن طريقين :

١ ـ الاعداد المتزايدة للسيارات ، وغياب الوسائل الكفيلة بمواجهتها .

٢ ـ نوع السيارة التي تستعمل الطريق من حيث صلاحيتها للاستعمال الآمن وحسن صيانتها . ان عدم جدية الفحص الفني للسيارة اضافة الى سوء الصيانة من قبل المالك ، يؤدي الى كثير من الحوادث . أما اجزاء السيارة والتي غالبا ما تكون سببا للحوادث بعدم ملاءمتها فهي : الفرامل ـ الاضاءة بما في ذلك الاشارات ـ العجلات ـ نظام العادم . ويمكن للأخير أن يؤدي الى تسرب الغازات الخطرة الى داخل السيارة

وخاصة عند وقوفها، وأخطر هذه الغازات هو اول اكسيد الكربون. كذلك فان جلوس السائق دون استعمال فتحات التهوية، يؤدي الى الارتخاء والنعاس وبالتالي الى الحادث .

ويتحمل مستعملو الطريق العبء الاكبر من مسئولية حوادث المرور من خلال النقاط التالية :

١ ـ قلة الخبرة والتدريب :

وهذه تكتسب، لكنها لا تعلم، ويمكن لذوي الخبرة من السائقين توقع بعض مفاجآت الطريق قبل وقوعها حيث يمكن تجنبها .

٢ ـ حالة السائقين :

وتشمل :

أ ـ الحالة النفسية :

وتتعلق بمقدار اليقظة لدى السائقين، ويعتمد هذا على الظروف البيئية للسائق ، وتزداد أهمية هذا العامل، عندما يفكر السائق بمشاكله وهمومه، ويقود السيارة دون وعي كاف لما يجري حوله . أما الغضب فربما يؤدي اضافة الى ماتقدم، الى القيادة بسرعة جنونية ، مما يزيد من خطر وقوع الحوادث .

ب ـ الحالة الجسمية :

وتتعلق بمقدار رد الفعل لدى السائق، ويسود الاعتقاد بانه كلما قل وقت رد الفعل عند السائقين، قلت حوادثهم، ويبدو هذا الكلام صحيحا للوهلة الاولى، وينطبق على السائق المريض او المجهد، من طول فترة القيادة، وخاصة سائقي الشاحنات . ولقد ثبت بأن السائقين الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ و ٢٥ عاما، والذين يتمتعون بأقصر رد فعل، غالبا ما يتسببون في حوادث اكثر من متوسطي العمر من السائقين، وربما تلعب الخبرة في القيادة دورها في هذا المجال .

جـ ـ الحالة العقلية :

ويقصد بها السيطرة الكاملة للعقل على حواس السائق ، اذ ان السائق الذي يتعاطى الكحول او المخدرات، لا يقدر على ضبط سيارته، وبالتالي يكون سببا في الحوادث .

٣ - سوء القيادة وامتلاك العادات السيئة في القيادة :

ويعد هذا العامل من أهم الاسباب الرئيسية للحوادث في الكويت ،ويتم ذلك عن طريق زيادة سرعة السيارة عن السرعة المحددة ، والتي توضع بعد دراسة تامة لظروف الموقع ، وتقوم على أسس هندسية ، تناسب حجم حركة المرور وتصميم الطريق . ثم عدم التقيد بمسار واحد وكثرة التنقل الخطر بين المسارات دون الاكتراث بمستعملي الطريق الاخرين ، أو عدم ترك مسافة كافية بينه وبين السيارة التي امامه اثناء القيادة ، والتي تعتمد على السرعة وعدم التقيد بقوانين المرور ، أو مراعاة ارشادات وعلامات المرور والخطوط الارضية وأولوية المرور . . . الخ .

اما مستعمل الطريق الاخر وهو الماشي : فان كيفية تصرفه على الطريق وجانبيه وخاصة عند العبور ، تؤثر على حوادث المرور ويتجلى ذلك عند التقاطعات خاصة تلك المنظمة باشارات ضوئية .

ان مستوى الطريق في الكويت عال ، ومصمم حسب احدث النظم والجو ، كذلك فهو جيد بشكل عام ، ولذلك فان هذين العاملين ، لا يؤثران على معدل الحوادث .

أما السيارات في الكويت ، فان معدل عمرها لا يتجاوز ٤ ـ ٥ سنوات وربما اقل وتخضع لفحص فني سنويا ، وبالتالي فان اثرها كسبب لحوادث المرور ، سيكون قليلا ايضا وبناء عليه فان مستعمل الطريق هو السبب الرئيسي في حوادث المرور في الكويت .

وقد أجريت دراسة تفصيلية لحوادث المرور في الكويت بما في عام ٧٦ ، ١٩٧٧[٨] وتبين أن السائق يسبب حوالي ٩٠ ٪ من مجموع الحوادث ، وأن ٧٥ ٪ تقريبا من الحوادث التي يسببها السائق ، تكون بسبب الاهمال والسرعة ، وتبين الارقام المدرجة في جدول رقم (٨) النسب المختلفة لأسباب الحوادث في الكويت ، والتي تبين بدورها أهمية المسئولية الملقاة على عاتق السائق في الكويت وامكانية مساهمته في التقليل من الحوادث . وقد وجد ايضا أن ٦٠ ٪ من مجموع الوفيات هي من نصيب المشاة و ٢٠ ٪ من السائقين ومثلها من الركاب . اما بالنسبة للأعمار فقد تبين أن حوالي نصف الحوادث يسببها سائقين تقل أعمارهم عن ٢٩ عاما مما يشير الى اثر الخبرة وطيش الشباب في الحوادث . ويبين الشكل رقم (١) ملخصا لاهم أسباب حوادث المرور .

سبل علاج مشكلة حوادث المرور

يمكن تفسير حوادث المرور،على انها نتيجة لمجموعة القوى والعوامل المشتركة في التنافس بين الانسان والبيئة.وحيث أن هناك العديد من العوامل المسببة لحوادث المرور فانه من الصعب تحديد فعالية اي طريقة من طرق العلاج الموجهة لواحد من هذه الاسباب بصورة دقيقة،لانه من الممكن أن يحدث تغيير في العوامل الاخرى خلال فترة التقييم، مما يؤدي الى تغيير معدلات الحوادث .

وعند التفكير في علاج لمشكلة الحوادث،لا بد من الرجوع الى العوامل المختلفة المسببة لهذه الحوادث،ويمكن تلخيص الوسائل الممكن اتباعها للتقليل من الحوادث بما يلي :

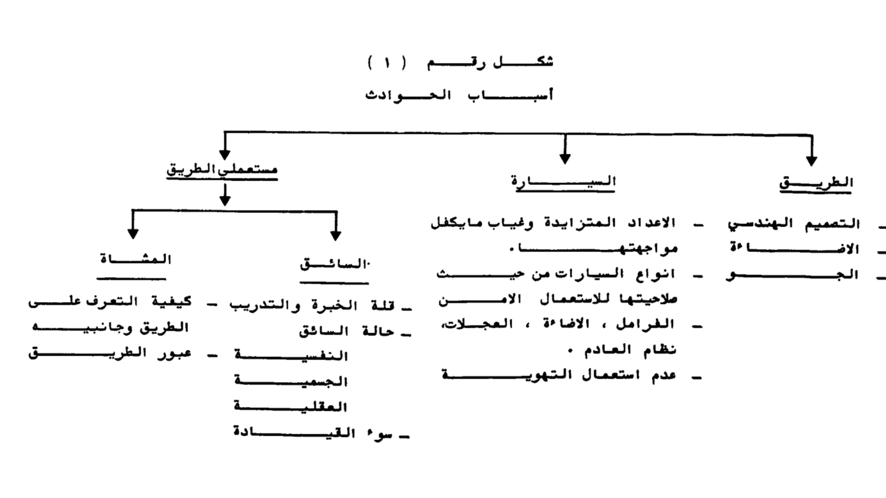
جدول رقم (٨)

توزيع حوادث المرور في الكويت لعامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧

حسب سبب الحادث(*)

سبب الحادث	النسبة المئوية لعام ١٩٧٦	النسبة المئوية لعام ١٩٧٧
السرعة والرعونة	١٢,٥٦	٧,٤٢
الاهمال وعدم الانتباه	٦١,٩٠	٦٥,٦٩
تجاوز الاشارة الضوئية	٠,٧٩	٠,٩٩
الطلوع والوقوف والانحراف المفاجىء	٩,١٠	١٠,٠٠
عدم اعطاء اولوية المرور	٤,١٦	٥,٢٦
عدم التقيد بالخطوط الارضية	٠,٦٢	٠,٣١
عدم ترك المسافة الكافية	٨,٩٦	٨,٤٠
مخالفة شروط الامن	٠,٧٠	٠,٧٦
أسباب أخرى	١,٢١	١,١٧

(*) المصدر : الادارة العامة للمرور- وزارة الداخلية مرجع رقم (٨).



شكل رقم (١)
أسباب الحوادث

١ ـ بالنسبة للطريق :

يتحتم تحسين تصميم وانشاء الطريق والصيانة المستمرة ويشتمل ذلك على :

(أ) التقليل من نقاط التصادم المحتملة بين الاتجاهات المختلفة لحركة المرور خاصة عند التقاطعات ، ويتم ذلك بتصميم اشارات ضوئية مناسبة لحركة المرور في الاتجاهات المختلفة ،أو عمل بعض الطرق ذات اتجاه واحد،او الفصل بين الطرق المتقاطعة في مستويات مختلفة عن طريق استعمال الجسور وما شابه .

(ب) التقليل من احتمالات التصادم بين المشاة والسيارات والفصل بينهما قدر الامكان ويتم ذلك بطرق مختلفة .

١ ـ انشاء ارصفة خاصة أو جسور أو انفاق .

٢ ـ تصميم الاشارات الضوئية عند التقاطعات لتأخذ بعين الاعتبار حركة المشاة وتخصيص جزء من الوقت لعبور المشاة وتوجيههم تبعا لذلك .

٣ ـ تخصيص أماكن عبور للمشاة بصورة كافية وفي الاماكن المناسبة ويتم تحديد ذلك على اسس ودراسات علمية لحجم واتجاهات حركة المشاة .

(حـ) تعريض الاجزاء الضيقة من الطرق وخاصة عند المنحنيات .

(د) انشاء طرق خاصة لمستعملي الدراجات النارية والهوائية .

(هـ) منع نقل المواد الخطرة (الحارقة وغيرها) على الطريق ونقلها بواسطة انابيب خاصة .

(و) وضع الاضاءة الكافية ، وتحسين الاضاءة الحالية وصيانتها على الطريق سواء أكان ذلك في الليل أو النهار أو عند وجود ضباب أو طوز وما شابه .

٢ ـ بالنسبة للسيارة :

(أ) يتطلب من مصانع السيارات ادخال التحسينات الضرورية لزيادة الامان في السيارة ، كتقليل الاجزاء البارزة والحادة في داخل وخارج السيارة، حيث يقلل ذلك من حدة الاصابة للسائق والمشاة على السواء .

(ب) التأكد من وجود حزام الامان في جميع السيارات، والتشجيع على استعماله ، وقد بينت احدى الدراسات في امريكا اثر استعمال حزام الامان كما هو

مبين في جدول رقم (٩) حيث قلت نسبة المصابين من ركاب السيارة عند استعمال الحزام من ٧٥,٥ ٪ الى ٢٩,٩ ٪ فقط ويقابل حزام الامان في السيارة الخوذة لراكب الدراجة النارية .

(حـ) التأكد من حسن صنع واختيار العجلات .

(د) حسن واستمرار صيانة السيارة بجميع اجزائها والتأكيد على اهمية الفحص الفني الجيد للسيارة، وهناك بعض البلدان كنيوزلندا تتطلب فحصا فنيا للسيارة كل ستة شهور .

جدول رقم (٩)

أثر استعمال حزام الأمان على اصابات الحوادث

نوع الاصابة	نسبة المصابين من الركاب	
	دون استعمال الحزام	باستعمال الحزام
جميع الأنواع	٧٥,٥	٢٩,٩
بليغة ـ وفاة	٢٣,٠	٩,٢

٣ ـ وضع التعليمات المرورية المناسبة :

ويشمل ذلك الاشارات الضوئية والعلامات المرورية والخطوط الارضية ويجب أن يتم وضعها بعد دراسة دقيقة للمواقع وظروف الطريق ومستعمليه اذ أن سوء تصميم او وضع اي من هذه التعليمات سيؤدي الى عدم احترامها، وبالتالي الى قلة احترام غيرها من التعليمات المرورية .

٤ ـ تحديد مناطق المدارس :

تحدد مناطق المدارس على مسافة ٥٠٠ متر من المدرسة ، وتكثيف التعليمات المرورية في تلك المنطقة كوضع اشارة ضوئية وعلامات ارشادية وتحديد السرعة . . . . . الخ . ثم عمل ارصفة خاصة للمشاة ووضع حواجز لمنع العبور الا في مناطق محددة .

٥ ـ ضبط وقوف السيارات :

ضبط وقوف السيارات على الطريق ، واستعمال عدادات الوقوف ، وتشجيع بناء المواقف التي تتسع لعدد كبير من السيارات ، وازالة كل سيارة مخالفة .

٦ ـ الاستعمال الأمثل للطريق :

ويشتمل على

(أ) وضع وتنفيذ القوانين الكفيلة بمنع استعمال الطريق الا لحركة المرور، كالدعايات الجانبية، والبيع على الارصفة ، ووقوف السيارات .

(ب) ضبط الحفريات في الطريق بجعلها معروفة لدى السائق على بعد كاف والعمل على سرعة انجازها .

(حـ) انشاء منتزهات عامة ومناطق لعب خاصة للاطفال لمنعهم من استعمال الطريق لهذه الاغراض .

٧ ـ **نشر الثقافة والتوعية المرورية** العامة : والتي تهدف اضافة لتوعية السائقين والمشاة إلى تحسين العلاقة بينهما ، وهناك سبل خاصة لتحقيق هذا الغرض الا أن الثقافة المرورية يجب أن تبدأ منذ الطفولة ، ويستطيع البيت أن يلعب دورا كبيرا في ذلك فان سلامة الاطفال من مسئولية آبائهم أو مرافقيهم ، وقد ثبت أن كثيرا من حوادث الاطفال سببها أهمال المرافق للطفل الذي معه ، فيعبر الطريق دون علم بظروف الطريق او يمر خلف سيارة واقفة .

(أ) تثقيف الروضة . ويستمر التثقيف في مراحل الروضة على اداب المرور وكيفية استعمال الطريق، وفهم أبسط قواعد السلامة ، ثم الطلب من اولياء الامور تعليم اولادهم الاماكن الخطرة في طريقهم الى الروضة ، واختيار مكان امين للعب ، وازالة الاشياء الخطرة وعدم استعمالها .

(ب) تثقيف المدرسة : ويتم ذلك على مراحل وحسب المرحلة الدراسية باستعمال slides وافلام أو كتابة مواضيع انشاء من قبل الطلبة الذين حدثت معهم حوادث مرورية ، ثم انشاء نماذج مرورية حية للتدريب في داخل المدارس كالطرق والارصفة واماكن عبور المشاة وتقاطع القطار . . . . الخ . يتبع ذلك ادخال مادة اجبارية عن المرور لتدريسها ضمن المقررات .

(حـ) قيام جمعيات وأندية خاصة بالسلامة ومساهمة اعضائها مع فرق الكشافة في المناسبات المرورية ، وعقد الاجتماعات الخاصة بذلك والقاء المحاضرات فيها .

(د) الدور الكبير للاعلام الذي يقوم به الراديو والتليفزيون والصحافة .

(هـ) اقامة معارض خاصة لسلامة الطريق لتنمية العادات الحسنة في القيادة وتجنب الحوادث .

٨ ـ تثقيف وضبط السائق :

ويتم ذلك عن طريق :

(أ) تدريب السائقين في مدارس خاصة وذات كفاءة عالية، تخضع لاشراف متخصصين ، كما تخضع لتقييم مستمر .

(ب) عقد دورات خاصة مستمرة للمعلمين في هذه المدارس ، وتزويدهم بالتعليمات اللازمة والكتيبات، لمتابعة تطور نظام الطرق في المنطقة .

(جـ) مراجعة وتقييم مستمر لامتحان القيادة والتركيز في الامتحان على سلامة القيادة،وليس جودتها. ولا يخفى دور هذا العامل (امتحان القيادة) في الحد من حوادث المرور .

(د) تجديد ترخيص السائق المخالف،وتدريبه لتحسين نوعيته .

(هـ) عمل برنامج خاص (مكون من عدة كورسات) لمرتكبي المخالفات والحوادث المتكررة ، يهدف الى تصحيح معرفتهم المرورية .

(و) توقيف السائقين الخطرين بسحب رخصهم لفترة محددة، وادخال نظام النقاط الذي يسمح بتعليق الرخصة أو سحبها على اساس عدد النقاط التي يجمعها السائق تبعا للمخالفات والحوادث التي يرتكبها .

٩ ـ جمع الشاحنات الكبيرة في شركات :

جمع الشاحنات في شركات كبرى لتحسين ظروف العمل،وامكانية ضبطها بتقيدها بالقانون وبالتالي تقليل حوادثها .

١٠ ـ تشجيع وسائل النقل العام :

تشجيع وسائل النقل العام ،ورفع مستواه لينافس السيارة الخاصة، وبالتالي يقلل من

عدد الحوادث وحدتها ، واقتراح وسائل نقل اخرى قادرة على تقليل الحوادث كالنقل البحري مثلا .

١١ - تطبيق القانون :

تطبيق القانون بحزم ،وزيادة اعداد وكفاءة وامكانيات رجال المرور، بما يتناسب مع هذه المهمة مع اجراء تقييم مستمر للقانون، وادخال المواد الكفيلة بزيادة السلامة على الطريق . ولبيان اثر هذا العلاج ، لا بد من الرجوع الى الدراسة التي اجرتها الادارة العامة للمرور لبيان اثر قانون المرور الجديد،وتطبيقه على حوادث المرور[٨].وقد بينت الدراسة المذكورة ان المخالفات وبالتالي الحوادث ، قد نقصت بدرجة ملحوظة في الاشهر الاولى من تطبيق القانون.إلا أن التراخي في تطبيق القانون والنقص في الرقابة ساهما في زيادة الحوادث مرة اخرى .

١٢ - إنشاء مراكز ابحاث :

انشاء مراكز ابحاث لجمع المعلومات اللازمة، واجراء الدراسات المرورية اللازمة، والقيام بالتقييم المستمر لحركة المرور ومختلف الاساليب المتبعة في ضبطها مع تخصيص ميزانية لهذه الابحاث ، وتنفيذ ما يلزم لزيادة السلامة على الطريق .

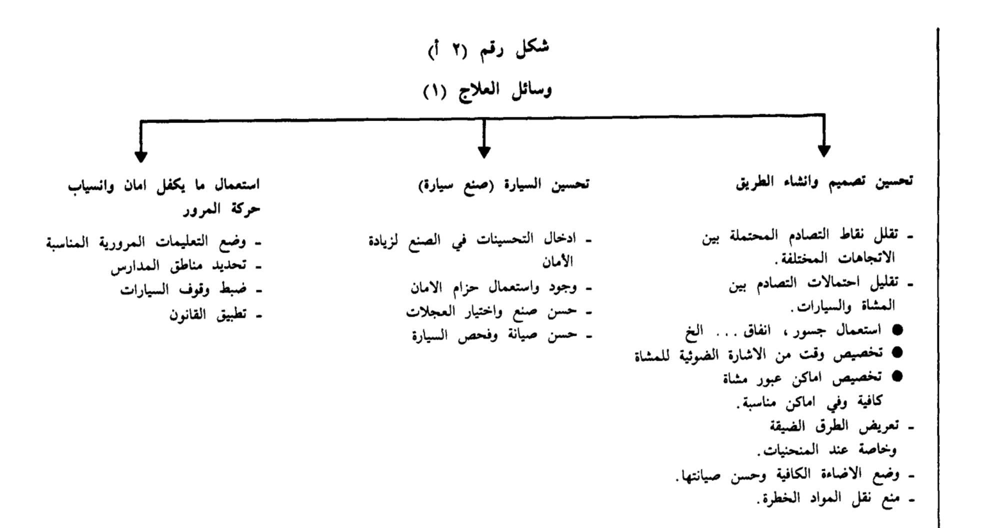
١٣ - انشاء مراكز الاسعاف :

انشاء مراكز الاسعاف الفوري ، والعناية الطبية في حالات الطوارىء والتي من شأنها ان تقلل من تعاظم الاصابة ، والاسراع في انقاذ حياة المصابين . ويجب التأكيد على ان هذه الوسائل متداخلة بعضها في بعض، وعند وضع برنامج للتقليل من الحوادث فلن يؤتي ثماره الا اذا كان هذا البرنامج متكاملا ، وينفذ بكامله.فلا يصح مثلا انفاق الاموال الطائلة على تحسين الطرق وتعريضها ، إذا كان ذلك سيقابل بزيادة في السرعة والرعونة وسوء استعمال للطريق ،مما يؤدي الى نتيجة عكسية ، فبدلا من تقليل الحوادث والمفترض أن ينتج من تحسين الطريق،تزيد الحوادث.لذلك لا بد من دعم الحل الاول (تحسين الطريق) بحل ثان وهو زيادة الرقابة وتطبيق القانون . ويبين الشكل رقم (٢ أ) والشكل رقم (٢ ب) ملخصا لاهم سبل العلاج الممكنة لحوادث المرور .

وبسبب كثرة العوامل المسببة لحوادث المرور ،فانه من غير الممكن وجود علاجٍ واحدٍ مناسب يقلل من الحوادث بصورة فعالة، وبالتالي تبرز الحاجة الى سبل كثيرة ومتناسقة من العلاج ، وهذا يتطلب تعاون الخبراء في اكثر من مجال وعلى الاخص

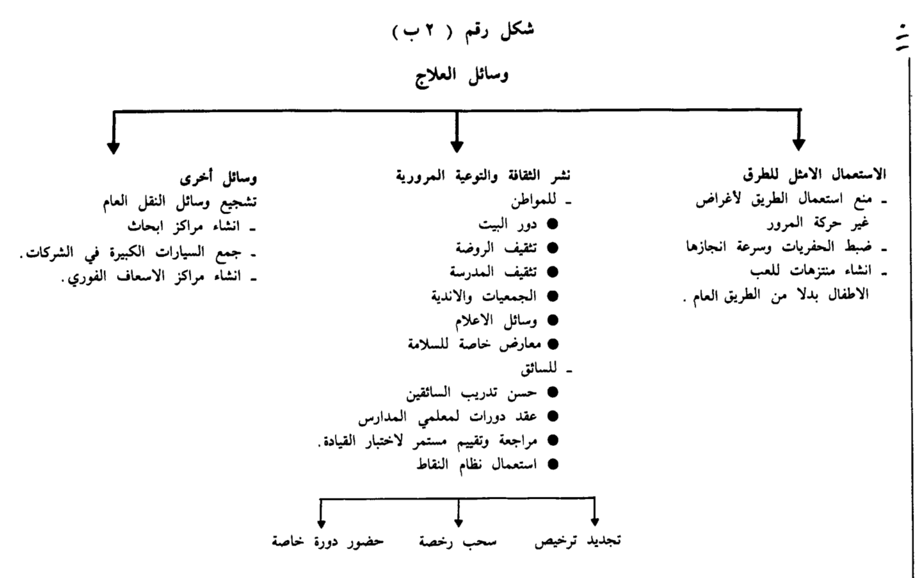
شكل رقم (٢ أ)

وسائل العلاج (١)



شكل رقم (٢ ب)

وسائل العلاج



مهندسي الطرق والمرور ، مخططي المدن ، علماء النفس صانعي السيارات ، الاطباء العامين والنفسيين ، المدرسين ، خبراء الدعاية والاعلام ، ضباط المرور وممثلين عن الجمهور .

ان الخطوة الاولى والمهمة لمنع حوادث المرور،هو جمع هؤلاء الافراد في فريق عمل بتفكير واحد، غرضه منع حوادث المرور في الدولة . كما يجب توجيه تفكير المجتمع الى السؤال التالي : هل هناك حادث مروري لا يُلام عليه احد؟

ان المسئولية القانونية عن الحادث واضحة، لكنه من الضروري أن يتوفر مستوى عالٍ من المسئولية والانسانية لدى الاشخاص، ولذلك يجب أن نخلق جمهورا واعيا حي الضمير يفكر كل فرد منه وبطريقة اتوماتيكية لمنع حوادث المرور وهذه مشكلة تلقى مسئوليتها على التثقيف الصحي .

ويجب أن نتذكر بأن تقليل حوادث المرور،لا يمكن أن يتم فجأة كنتيجة لعمل واحد، ولكن ثبات واستمرار تطبيق سبل العلاج لفترة طويلة،هو انجح الوسائل للاقتراب من منع حوادث المرور .

بعد استعراض اسباب حوادث المرور وطرق علاجها، لا بد من الاشارة الى ان عدم توافر المعلومات الاحصائية الكافية او صعوبة الحصول عليها، كان سببا في عدم اظهار جوانب كثيرة من مشكلة حوادث المرور في الكويت، لذلك فان المؤلف يقترح انشاء مركز معلومات للمرور في الكويت، بحيث تكون حوادث المرور من اهم المعلومات التي تحفظ في المركز ،وذلك لتسهيل الحصول على المعلومات اللازمة لاجراء الابحاث المرورية .

المصادر

(١) نائل النقيب : « حوادث المرور في منظور الرعاية الصحية» ندوة تطوير النقل العام ـ الكويت ، مايو ١٩٨١ .

(٢) Jadaan, K.S., «Some Characteristic of Traffic Accidents in Kuwait»; Civil **Engineering Society Magazine**, Al Azhar University, Cairo, October 1981.

(٣) النشرة الاحصائية السنوية الادارة العامة للشرطة، وزارة الداخلية، الكويت ١٩٨٠ .

(٤) Jadaan, K.S., and Slater, R.J. «Traffic Accidents in Kuwait», Traffic Eng. and Control, 23 (4): 221- 23, 1982.

(٥) المجموعة الاحصائية السنوية، وزارة التخطيط، الكويت، ١٩٨٠.

(٦) Smeed, R.J., «Variations in the Pattern of accident rates in different countries and their causes». Traf. Eng. and Control, 10(7): 364-71, 1968.

(٧) Jadaan, K.S., «A Study of Accidents Rates in Kuwait», J. Univ. Kuwait (SCI), Vol. 9, 1982.

(٨) التقرير النهائي لمشروع البحث «أثر قانون المرور الجديد على حوادث المرور في الكويت» الادارة العامة للمرور - وزارة الداخلية، الكويت ١٩٨٢ (المؤلف استشاري للبحث المذكور).

(٩) Wilbur Smith and Associates, Area Traffic Control Study, Part 2, Kuwait, 1980.

(١٠) Smeed, R.J. and Jeffcoat, G.O, «Effects of changes in motorisation in various countries on the number of road fatalities». OECD symposium on the use of statistical methods in the analysis of road accidents, Paris, 1970.

أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات

على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية[1]

دكتور سمير نعيم أحمد*

أولا : مقدمة :

شهدت مصر خلال حقبة السبعينات تغيرات جوهرية في نظامها الاقتصادي الاجتماعي تحت شعار الانفتاح الاقتصادي أدت في النهاية الى انهاء التجربة المصرية التي بدأت منذ أوائل الخمسينات في التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستقلة وتحويل مصر إلى بلد تابع للامبريالية العالمية مثل غيرها من دول المنطقة سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو العسكري[2] . ولم تكن هذه التبعية لتتحقق دون أن تسيطر على مقاليد المجتمع المصري طبقة ترتبط مصالحها مباشرة بمصالح الامبريالية العالمية ، وهي الطبقة البورجوازية الكومبرادورية التي أخذت على عاتقها القضاء على كل منجزات مرحلة الاستقلال الاقتصادي والكفاح ضد التبعية والامبريالية ومحاولة تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر[3] . ولم تكتف الطبقة الطفيلية التابعة الجديدة[4] باحداث تغيرات اقتصادية وتشريعية وسياسية تحقق مصلحتها ومصلحة القوى الامبريالية عن طريق تحجيم دور الدولة وجعلها في خدمة هذه المصالح ولكنها عمدت أيضا ومنذ البداية الى نشر قيم اجتماعية بين الجماهير تتلاءم مع الواقع الذي خلقته وتدعمه .

---

* استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعتي عين شمس والكويت .

ويحاول المؤلف في هذا المقال أن يصل إلى تشخيص لنوعية أنساق القيم الاجتماعية التي ترتبت على هذه التغيرات البنائية في المجتمع المصري والتي تدعمها وتبثها الطبقة البورجوازية المسيطرة وأجهزة الدولة المعبرة عنها وإلى بيان تأثير هذه الانساق القيمية على مستقبل التنمية في مصر كما يحاول أن يقدم تصورا بديلا لهذه الانساق يمكن أن ينشأ عن ويساهم في تحقيق نمط استقلالي ذاتي للتنمية يهدف إلى تلبية المطالب الاساسية للشعب المصري وتحقيق انسانية الانسان فيه . ولتحقيق هذه الأهداف يعالج هذا المقال الموضوعات التالية :

أ ـ محاولة هدم الانساق القيمية للمرحلة السابقة ، ب ـ أثر السياسات الاقتصادية على الظروف المعيشية وأنساق القيم ، ج ـ أثر القيم البورجوازية على التنمية .

ثانيا : محاولة هدم الأنساق القيمية للمرحلة السابقة :

اذا كانت المرحلة السابقة (رأسمالية الدولة القائدة والوطنية) قد تركت بصمات واضحة على أنساق القيم في مصر[٥] . فان هذه المرحلة قد شهدت محاولات مكثفة ومخططة ومرسومة بعناية للتأثير على هذه الأنساق واستبدالها بأنساق جديدة تتفق والواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي الجديد وتدعمه وتبقي عليه . فقد قامت الطبقة الرأسمالية الطفيلية التي انتصرت في صراعها ضد البورجوازية المتوسطة الوطنية وسخرت الدولة في خدمتها،باستخدام كافة الوسائل المتاحة لهدم عناصر أنساق القيم التي تبلورت في المرحلة السابقة واحلال عناصر جديدة محلها.ومن هذه الوسائل الحملات الاعلامية التي بدأت بهدوء وعلى استحياء ثم أخذت تتصاعد تدريجيا حتى وصلت إلى ذروتها في الجرأة والسفور والتي تشكك في كل ما استقر في عقول الجماهير من قيم وتهاجمه بشراسة وعنف بشتى الأساليب . فقد بدأت الصحف أولا ، ثم تلتها الاذاعة والتليفزيون في الهجوم على الاشتراكية وعلى القطاع العام وعلى منجزات الفترة السابقة (السد العالي والتصنيع ومساندة حركات التحرر والقومية العربية ومعاداة الاستعمار) وركزت في حملتها على سلبيات هذه المرحلة وعلى مساوىء قادتها . وأنتجت استوديوهات السينما العديد من الافلام التي تجسد هذه المساوىء وأنتجت المطابع العديد من الكتب التي تصور المرحلة السابقة على أنها مرحلة خراب مصر[٦] . واستخدمت هذه الحملات الدين بشكل فعال في مهاجمة الاشتراكية وأيديولوجيتها كما استخدمت النزعة الوطنية في مهاجمة الدول الاشتراكية حيث صورت المرحلة السابقة على أنها كانت مرحلة الاستعمار لمصر من

قبل الاتحاد السوفيتي ، واستغلت مشاعر الجماهير بالمعاناة حيث نسبت كل معاناة حالية لها إلى المرحلة السابقة .

وخطورة هذه الحملات تتمثل أساسا في رأينا في تشكيك الشعب المصري في ذاته وفي سلامة عقله،ولنا أن نتصور شخصا ظل يعتقد في أنه على صواب لسنوات طويلة ثم تفاجئه الدولة بأن كل ما كان يفعله وكل ما كان يقال له خطأ ، حتى ما يراه أمامه مجسما (مثل السد العالي) ويعتقد أنه خيره أصبح يصور له على أنه وبال عليه وحتى تضحياته وما بذله فيها من دماء عزيزه أصبحت تصور له على أنها اخطاء ارتكبها دون مبرر ، وتحول العدو فجأة إلى صديق .

لقد هزت هذه الحملات المكثفة ثقة الناس (وخاصة الشباب) بأنفسهم وزعزعت أنساق القيم التي تتصل بالزهو والفخر الوطني.والأهم من ذلك أنها أفقدت الناس ثقتهم بأجهزة الدولة ذاتها : أليست هذه الاجهزة ذاتها ، بل ونفس الاشخاص العاملين فيها أحيانا ، هي التي كانت تقول عكس ذلك تماما ؟ أي كلام هو الصحيح وماذا نصدق ؟ ! الاتحاد السوفيتي الصديق أصبح العدو ، وأمريكا كانت العدو فأصبحت الصديق ، واسرائيل كانت عدوا فأصبحت خصما ثم صديقا ، والقطاع العام كان مستقبل مصر فأصبح خراب مصر ، والعرب اخوتنا ـ أصبحوا اعداءنا ، والاشتراكية كانت عدلا وكفاية فأصبحت ظلما واستغلالا . . . الخ .

ومما لا شك فيه أن هذه الحملات الاعلامية قد أثرت تأثيرا بالغا على نوعية القيم الاجتماعية ، فقد أضعفت بالضرورة القوة النسبية للقيم الجماعية والوطنية ، أي القيم التي ترتبط بشعار « من أجل مصر »ودعمت القيم الفردية الذاتية التي ترتبط بشعار « من أجل نفسي » وخاصة حين يرى الناس أن كل من تمسك بشعار من أجل مصر في كتاباته وسلوكه وظل ملتزما بفكره ومدافعا عنه قد أقصى من مكانه بينما رفع من شأن من تنكر لكل ما كان يقوله وأخذ يكتب ويقول ما يناقضه تماما . بل أن التمسك بأي قيم أصبح في حد اته شيئا غير مأمون ، فالانتهازية والوصولية والنفاق هي المثل الأعلى الذي تقدمه وسائل الاعلام للشباب .

ومما يزيد من زعزعة الثقة في أجهزة الدولة ما تلجأ اليه هذه الأجهزة من تقديم الوعود بسخاء لحل الأزمات التي يعاني منها الجمهور ، وهي وعود خيالية في معظم الأحيان ثم يتضح للناس أنهم كانوا ضحية للخداع الرسمي وأن أزماتهم تزداد تفاقما .

ثالثا : أثر السياسات الاقتصادية في مرحلة الانفتاح على الظروف المعيشية وأنساق القيم :

نظرا لطبيعة الطبقة الرأسمالية الكومبرادورية الموجهه لسياسة الدولة والتي تتسم كما سبق أن ذكرنا بسمات الطفيلية والاستهلاك والتبعية ، فأن جل اهتمامها قد انصب على تحقيق مصالحها على حساب مصالح الجماهير الكادحة مع خداع هذه الجماهير بتصوير اجراءاتها على أنها اجراءات لمصلحة المجتمع بأسره . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك اجراءاتها في مجال الاسكان . لقد صورت أزمة الاسكان على أنها ناجمة عن عدم تشجيع القطاع الخاص على البناء ونقص الحوافز وعدم صلاحية القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر لحل الأزمة وتدخل الدولة في تحديد القيم الايجارية للوحدات السكنية وتحديد أسعار مواد البناء ومشاركتها في المشروعات السكنية ، ولهذا اتخذت كافة الاجراءات لاطلاق يد القطاع الخاص في هذا المجال وتقديم كافة التسهيلات له وتعديل أو الغاء القوانين التي تتعارض مع مصالحه.ونشط القطاع الخاص في مجال الاسكان نشاطا لا نظير له من قبل فأقام المساكن الفاخرة في كل مكان واستورد لها لوازمها من الخارج بأعلى الاسعار ثم عرض هذه المساكن بسخاء في السوق للتمليك بأسعار باهظة أو للايجار بقيم ايجارية لا تخضع لأي قانون مع طلب خلوات رجل أو مقدمات خيالية،وشارك المستثمرون الأجانب في هذا النشاط[٧] . وكانت النتيجة بالطبع أن استطاعت قلة قليلة الحصول على مساكن فاخرة وبقيت آلاف المساكن الفاخرة دون استعمال (وهي تمثل بالطبع رأسمال معطل) لعجز المواطنين عن دفع المطلوب فيها[٨] ، بينما تعاني الآف الأسر الجديدة بالذات من عدم امكانية الحصول على مسكن ، بل وحتى من فقدان الأمل في الحصول عليه في المستقبل بالامكانيات التي تتيحها لهم أنشطتهم المشروعة[٩] . فأي خطة يضعها الزوجان لتدبير المبلغ المطلوب منهما مصيرها الفشل لأنه حتي بعد تدبير هذا المبلغ بعد سنوات من المعاناة سيكون الوضع قد تغير ويطلب منهما أضعافه ، أي أنهما في النهاية يجريان وراء سراب لا يمكن الامساك به . وهكذا يجد الشباب نفسه في طريق مسدود لا مهرب منه الا باتباع أحد طريقين : إما ممارسة نشاط ما يدر عائدا سريعا ومجزيا وإما الهجرة إلى الخارج وخاصة إلى الدول العربية والعودة بالمال المطلوب . وكلا الطريقين ملىء بالمخاطر . فالنشاط الانتاجي المشروع لا يمكن أن يدر عائدا يكفي للحصول على مسكن ولهذا فلا بد من ممارسة أنشطة طفيلية (السمسرة أو المضاربة مثلا) أو ممارسة أنشطة غير مشروعة (الرشوة والاختلاس) ، أو ممارسة

أنشطة غير مرغوبة (ترك مجال التخصص والعمل في الفنادق وشركات الانفتاح . الخ) . وكل هذه الأنشطة غير متاحة لجميع الناس . كما أن الهجرة غير متاحة للجميع من جهة،وفي حال حدوثها فان على المهاجر أن يتحمل مشاق عديدة من جهة ثانية علاوة على أن مدخراته قد لا تكفي للحصول على المسكن لارتفاع قيمته باستمرار،من جهة ثالثة . ونتيجة ذلك كله فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعيا واستبدالها بقيمة أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية وهي قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته . ويمكن لأي شخص يسافر للخارج ويلاحظ الأعمال التي يشتغل فيها الشباب أن يدرك لأول وهلة كيف أن خريج الهندسة والزراعة والتجارة . . . الخ يعمل جرسونا في مقهى أو في فندق ، لا لأنه لا يجد وظيفة مناسبة في مصر ، ولكن لأن هذه الوظيفة لا تدر عليه ما يكفي لحل أزماته الاقتصادية والمعيشية في وطنه[١٠] .

ومما لا شك فيه أن عدم امكانية الحصول على مسكن ملائم ينعكس على نفسية المواطن وعلى اتجاهاته نحو عمله ونحو وطنه . فالذين يعانون من أزمة الاسكان لا يمكننا أن نتوقع منهم تبنى قيما ايجابية نحو العمل ولا اسهاما في التنمية وتفانيا من أجل مستقبل الوطن ، خاصة اذا كانوا يرون أمامهم آلاف الوحدات السكنية الفاخرة الخالية لملاك جشعين دون أن يحلموا بالحصول عليها .

إن أزمة الاسكان التي تتفاقم يوما بعد يوم والتي تركتها الدولة كليا ، تقريبا للقطاع الخاص ليتولى أمرها فأخذ يهدر الامكانيات المادية المتاحة في بناء المساكن الفاخرة وتحالف مع شركات الاستثمار الأجنبية في استنزاف موارد المجتمع واقامة أبنية بغرض المضاربة وبيعها للأجانب . . . . إن هذه الأزمة الطاحنة لها انعكاساتها الخطرة على قيم الناس . لقد فرضت هذه الأزمة على الشباب أوضاعا قاسية من أهمها الاضطرار إلى تأخير الزواج وعدم القدرة على التخطيط لمستقبل حياتهم والشعور بانعدام الحيلة والقدرة . وكان لا بد أن يترتب على ذلك الاضطرار للتخلي عن كثير من القيم الاخلاقية التي تنظم العلاقة بين الجنسين والممارسات الجنسية. فالشباب يجد نفسه عاجزا عن اشباع حاجاته بالأساليب المشروعة التي تتفق مع قيمه،ولكن لهذه الحاجات ضغوطا عليه تضطره إلى اشباعها بأساليب غير مقبولة اجتماعيا . والخطورة في ذلك أن التخلي عن قيم أساسية في جانب لا بد أن يتبعه التخلي عن قيم أخرى في العديد من الجوانب الأخرى .

ومن أخطر آثار أزمة الاسكان على الأسرة وعلى القيم الاجتماعية ما يطرأ على

العلاقات الانسانية ، في أكثر أنواعها خصوصية واشباعا ، من تشيوء[١١] . فحين يصبح توفر المسكن أهم شيء حتى يمكن اتمام الزواج ، تتوارى أهم الخصائص الانسانية التي يجب توفرها في العلاقة الزوجية وراءه . فالحب المتبادل بين الزوجين مثلا يصبح لا قيمة له اذا لم يتوفر المسكن . وبالتالي فأن أول سؤال يمكن أن تسأله الفتاة أو أهلها حيث يتقدم أحد لطلب يدها هو : هل عنده شقة ؟ بدلا من أن يكون السؤال : هل تحبينه ؟ أو هل هو شخص على خلق ؟ . . . . الخ . وكذلك الحال بالنسبة للفتى الذي لا بد أن يضع في اعتباره امكانيات الفتاة المادية قبل كل شيء . وهكذا تتحول العلاقة الانسانية في مجال الأسرة إلى علاقة بين أشياء أكثر منها علاقة بين بشر .

وما يقال عن أزمة الاسكان يمكن أن ينطبق على غيرها من الأزمات . فأزمة المواصلات[١٢] وأزمة الغلاء المتزايد والفاحش في الأسعار[١٣] وانهيار المرافق الحيوية في المجتمع[١٤] (الصحية والتربوية . . . الخ) كلها تمثل ضغوطا مدمرة على الانسان المصري بوجه عام . وليس أمام المواطن سوى اللجوء للحلول الفردية الذاتية لمواجهة هذه الأزمات التي لا يتحمل هو مسئولية حدوثها ، وهكذا تتحول الأزمة من قضية عامة يمكن أن يشارك جميع المواطنين في حلها في ظل خطة قومية شاملة تضعها الدولة إلى مشكلة خاصة أو فردية على كل مواطن حلها بطريقته الخاصة . وتؤثر هذه الضغوط على القيم بوجه عام ، فهي تضعف من القيم الداعية للعطاء للمجتمع وتدعم القيم الأنانية والفردية وتزيد من شعور الأفراد بالاغتراب عن المجتمع . ومن أخطر آثار هذه الضغوط الانسحابية والسلبية والتبلد أو اللامبالاة . ولنأخذ مثالا واقعيا بسيطا لتوضيح العلاقة بين انهيار المرافق من جهة والقيم الانسانية من جهة أخرى : حين يقع حادث ما لأحد المواطنين ، كأن تدهمه سيارة مثلا في الطريق العام . أن أول رد فعل انساني لدى أي مواطن هو أن يهب لمساعدة الضحية وأول ما يطرأ على ذهنه هو استدعاء سيارة الاسعاف ، ولكي يفعل ذلك لا بد من الاتصال التلفوني بالاسعاف أو المستشفى ، ولكن اين التلفون العام ؟ لا يوجد تليفون عمومي واحد في أي شارع من شوارع مصر ، ولهذا يلجأ المواطنون إلى المحلات أو المنازل ، وعادة ما يكون الخط معطلا أو الخط مشغولا ، فاذا نجح المواطن في الاتصال فعلا بالاسعاف ، فقد لا تكون هناك سيارة جاهزة للتحرك فورا واذا وجدت فانها قد تكون معطلة أو غير سريعة ، وهي بالطبع غير مجهزة تجهيزا مناسبا ، واذا تحركت فعلا إلى مكان الحادث ، فكم من الوقت تستغرق للوصول اليه وسط الفوضى الضاربة في المرور وعدم وجود قانون يلزم السائقين بافساح الطريق لسيارة الاسعاف؟ نتيجة لذلك كله ولتكرار حدوثه فأن أي

مواطن يشاهد مثل هذا الحادث لا بد أن يصاب بالتبلد والشعور بعدم الحيلة ، ونظرا لما يمثله الموقف من أزمة نفسية عميقة فان المواطن لا يفعل شيئا سوى الانسحاب من الموقف ويصاب بالتبلد . واذا ما حاول المواطنون المساعدة بنقل المصاب إلى المستشفى فانهم يعانون من التعقيدات في ادخاله للمستشفى (ترفض المستشفيات الخاصة استقبال أو علاج مصابي الحوادث) بالإضافة إلى تعقيدات وبطء تحقيقات الشرطة. أما اذا توفي المصاب فان المواطنين لا يملكون شيئا سوى تغطية الجثة بالأوراق ، وتظل الجثة في مكانها ساعات طويلة يشاهدها الناس وحتى الأطفال دون أن تتحرك جهة ما لنقلها ، فالاسعاف يرفض نقل الموتى والشرطة لا تفعل ذلك فورا ، وعادة تظل الجثة في مكانها محدثة أثارا رهيبة في نفوس الناس حتى يحضر أحد من اقارب المتوفي لنقله .

ومن المعروف جيدا لكل المواطنين أن جميع الخدمات الحيوية تنقسم إلى خدمات عامة وخدمات خاصة (الرعاية الصحية ، التعليم ، المواصلات . . الخ) ، وأن الخدمات العامة تتسم بالسوء الشديد والتدهور المستمر ، ومعنى ذلك أن القدرة المالية للشخص هي التي تحدد نوعية الخدمات التي يمكن أن يتلقاها (العلاج والدواء المناسب ، والدروس الخصوصية . . . الخ) حتى في المؤسسات الحكومية التي تنتشر فيها الرشوة والفساد والمحسوبية والوساطة . ويؤدي ذلك بالضرورة إلى الشعور بالاغتراب وإلى اعلاء المصلحة الخاصة على أي مصلحة عامة .

إن الضغوط الاقتصادية الشديدة التي يتعرض لها الناس في مصر بفعل استغلال الطبقة البورجوازية الطفيلية للشعب[١٥] تجعل من العسير جدا على الناس الاستمرار في التمسك بالقيم الايجابية والاجتماعية وتخلق بيئة مناسبة لانتشار الفساد الخلقي مما يؤثر تأثيرا بالغا على انتاجية الأفراد في المجتمع .

كما لا يجب أن نغفل دور البورجوازية الطفيلية في نشر الفساد في الجهاز الحكومي وتأثير ذلك على المجتمع بأسره ، ذلك أن البورجوازية على استعداد دائما لرشوة الموظفين الحكوميين للحصول على تسهيلات بيروقراطية أو جمركية وتدفع في سبيل ذلك أي مبالغ ، فهي في نهاية الأمر لا تخسر شيئا لانها تضيف كل هذه المبالغ على أسعار السلع أو الخدمات التي تقدمها بحيث يتحملها المستهلك في نهاية الأمر[١٦] . ونظرا للضغوط الاقتصادية التي يعاني منها الموظفون من جهة ولأن بعضا منهم ، وخاصة كبارهم ، ينتمي إلى البورجوازية الطفيلية ويشاركها في مشروعاتها من

جهة أخرى فإن قبول الرشوة يكون ميسورا ثم تتفشى الظاهرة بين جميع قطاعات الموظفين لدرجة أصبحت الرشوة فيها شيئا مقبولا وغير مستهجن .

إن التواجد وسط مناخ عام فاسد يتطلب من أي مواطن شريف قدرة خارقة على مقاومة الفساد ، بل إن المقاومة قد تعرضه لأخطار التآمر عليه ، علاوة على المعاناة الشديدة من الضغوط الاقتصادية التي يرى غيره يتغلبون عليها أو يخففون من حدتها بالفساد .

وانتشار الفساد في أجهزة الدولة له انعكاسات خطيرة على القيم التي يتمثلها الأطفال خلال عملية تنشئتهم الاجتماعية سواء في الأسرة أو في المدرسة . والأطفال يتعلمون بطريقة عملية،من خلال مشاهداتهم لسلوك الآباء والمعلمين وغيرهم من أفراد المجتمع الذين يتعاملون معهم،أن العمل المنتج والاخلاص فيه ليس هو الطريق لتحقيق التطلعات التي بثتها في نفوسهم كافة وسائل الاعلام ، ولا إلى المظاهر البراقة التي يتمتع بها أبناء البورجوازية الطفيلية ، بل ولا حتى الطريق للوفاء بالاحتياجات الأساسية للانسان . فالأب الشريف غير الفاسد أتعس حالا من الأب الفاسد المرتشي وهو لا يحظى بالتقدير ، ومعلم المدرسة الذي يهمل التدريس بالفصل ويلهث وراء الدروس الخصوصية ، غير المشروعة أصلا ، يعيش في بحبوحة بينما زميله الذي يتفانى في أداء عمله ولا يجعل من نفسه تاجرا للدروس يعيش في حالة من الضنك . وحين يصل هذا الطفل بعد ذلك إلى الجامعة ويرى أن زملاءه الذين يأخذون دروسا خصوصية عند الأساتذة يحصلون على النجاح بتقديرات عالية يفقد الثقة في قيمة بذل الجهد والتفاني في العمل وفي الاساتذة بل وحتى في المجتمع ذاته .

أما بالنسبة للقيم المتعلقة بالتعليم وحب المعرفة فان ما يراه الشباب أمامهم يوميا من أدلة قاطعة على أن الثراء ، أو حتى توفر الظروف الملائمة للحياة ، لا يرتبط بالتعليم وانما يرتبط بالسلوك الاستغلالي (التجارة والسمسرة والمشروعات الخاصة عموما) يقلل من قيمة الاقبال على التعليم وتحصيل المعرفة ويريد من قيمة الثراء السريع دون بذل جهد يذكر . فالأميون أو أنصاف المتعلمين أو المتعلمون الفاسدون هم الذين يملكون ثروة المجتمع، ومهما بلغت درجة تعليم الشخص في المجتمع فإن دخله ، اذا اعتمد فقط على ممارسة عمل شريف ، لا يمكن أن يقارن بأي حال من الأحوال بدخل المضارب أو السمسار أو التاجر (عبر فيلم « انتبهوا أيها السادة » عن هذه الأزمة النفسية للشباب تعبيرا ممتازا حيث قارن بين الزبال وبين أستاذ الجامعة المتفاني في أداء عمله والذي يقاوم الفساد) .

إن القدوة التي تقدمها الطبقة البورجوازية للشباب من خلال سلوكها ومن خلال أجهزة الاعلام قدوة غير منتجة ولا تتسم بالعطاء للمجتمع ولكنها تتسم بالفردية والاستهلاك والسطحية والأنانية والعمالة للقوى الامبريالية[١٧] .

ويكتسب الشباب من خلال تعامله اليومي في المجتمع ومن خلال تجاربه ومشاهداته قيما هدامة تجعل من المال القيمة العظمى في الحياة بحيث تتوارى وراءه كل القيم الانسانية . فالشجاعة والشرف والأمانة ، والتقدير والاحترام ، بل وحتى العلم أو المعرفة كلها أشياء يمكن أن تشترى . واتجاه البورجوازية إلى انشاء جامعة أهلية وإلى فرض المصروفات على التعليم الجامعي تأكيد لهذه القيمة .

ومن المؤكد أن لهذه القيم انعكاساتها الخطيرة على التنمية،فالتنمية في ظل السياسة التي ترسمها البورجوازية الكومبرادورية هي تنمية لثروات الافراد وليست تنمية للمجتمع وموارده ، وهي تنمية تتصف بقصر النظر وليست تنمية على المدى البعيد بشكل مخطط . وفي سبيل المصلحة الخاصة يضحي بالمصلحة العامة (مشروع هضبة الاهرام وغيره خير دليل على ذلك) ويمكننا أن نلاحظ قيمة اعلاء المصلحة الخاصة على المصلحة العامة بل وحتى على القيمة الانسانية مثل الاهتمام بأرواح الآخرين في أكثر من نموذج سلوكي فعلي في المجتمع . فيكفي أن نشير إلى تكرار حوادث انهيار العمارات بسبب جشع المقاولين أو أصحابها على ساكنيها وضياع مئات الأرواح تحت انقاضها،ولا يمكن هنا أن نتغافل عن دور الفساد الحكومي في ذلك كما يمكننا أن نشير إلى سلوك الحرفيين في كافة المجالات التي تتصل بأمن المواطنين والذي أصبح يتسم بالاستهتار الشديد بالعمل مهما كانت خطورة العمل الذي يؤدونه في سبيل الحصول على أكبر عائد مالي وما يمثله ذلك من اهدار لموارد المجتمع ، يمكن أن نذكر أيضا الانتشار الرهيب لظاهرة الغش في الامتحانات من الابتدائية حتى الجامعة ، والذي يساعد عليه المراقبون والمدرسون أنفسهم ، دون ادراك لخطورة ذلك على مستقبل المجتمع بأسره .

والآن كيف تنعكس هذه القيم التي تخلقها وتدعمها الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة على موضوع السكان والسلوك الانجابي بصفة خاصة ؟

إن الغالبية العظمى من سكان مصر هي التي تقع على كاهلها نتائج استغلال الطبقة البورجوازية الكومبرادورية واهدارها ونهبها لموارد المجتمع وثرواته وما يرتبط بذلك من فساد وتضخم وتدهور في المرافق ، والجزء الأكبر من هذه الغالبية يعيش في

ريف مصر والأحياء الشعبية في المدن . ومن المعروف أن طبقة الفلاحين وطبقة عمال المدن هما أقل الطبقات استخداما لأساليب تنظيم الأسرة على الرغم من أنهما المستهدفتان من برامج الدعاية لتنظيم الأسرة . وفي رأينا أن الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية لرأسمالية الدولة التابعة تؤدي إلى استمرار مشكلة تزايد السكان في مصر على الرغم من اهتمامها الشديد ببرامج تنظيم الأسرة الدعائية .

فدعوة الأجهزة المختلفة لتنظيم الأسرة لا تنبع أساسا من الاهتمام بالمصلحة العامة للمجتمع انما تنبع من الاهتمام بالمصلحة الخاصة للبورجوازية الكومبرادورية . ذلك أن البورجوازية تخشى من التزايد السكاني الذي يهدد مصالحها وهي عاجزة عن وضع الخطط القومية الشاملة وبعيدة المدى لاستغلال القوى البشرية المتزايدة في مشروعات انتاجية تنموية ولتوفير احتياجاتها .

والطبقات العاملة تدرك جيدا من واقع ظروف معيشتها التناقض الذي تقع فيه الاجهزة عندما تدعو الناس إلى تنظيم الأسرة . فالدولة تترك الناس غارقين في مشكلاتهم ويعانون من كافة الضغوط الاقتصادية ولا تتدخل لمنع استغلالهم وحمايتهم من الفساد ومع ذلك تدعوهم لتنظيم أسرهم بدعوى أن هذا التنظيم هو الذي سيؤدي إلى التخفيف من مشكلاتهم . إنهم يدركون أن التزايد السكاني هو المشجب الذي يعلق عليه عجز الدولة عن توفير احتياجات الشعب والذي تتخفى وراءه مظاهر الاستغلال والتفاوت الطبقي . ومن جهة أخرى ترفع أجهزة الدولة شعارات الانفتاح الاقتصادي وحرية رأس المال المطلقة وتقلل من التدخل في كل الأنشطة الاقتصادية وتلغي التسعيرة في كثير من السلع وتترك تحديد الاسعار للعرض والطلب وترفع الدعم عن سلع ضرورية وفي نفس الوقت تدعو إلى تقييد النسل والتحكم فيه . إن الدولة تطلب من الناس الاستجابة لمطالبهم في تنظيم النسل بينما لا تستجيب هي لمطالبهم بتوفير احتياجاتهم الأساسية وحمايتهم من الاستغلال . لهذا يضرب الناس بالدعوة لتنظيم الأسرة عرض الحائط ، خاصة وأن الظروف الاقتصادية التي يعيشون فيها تجعل للأطفال قيمة كبيرة ، فالطفل بالنسبة للفلاح والعامل يمثل نوعا من الضمان الاجتماعي أو وثيقة تأمين بالنسبة للمستقبل في حالات العجز والشيخوخة ، كما أنه يعمل من سن مبكرة جدا (ست سنوات في أحيان كثيرة ، كما نرى في الحقول وفي الورش الحرفية) وبذلك يعول نفسه ثم يمثل مصدرا لدخل الأسرة . وفي رأينا أن عدم استجابة الجمهور لبرامج تنظيم الأسرة يرجع أيضا إلى أن مجال الانجاب من المجالات القليلة جدا في حياة المواطن التي يستطيع فيها اتخاذ قراراته بنفسه دون أن تفرض عليه . فكل

القرارات المتعلقة بحياته لا يشارك في صنعها ولا يؤخذ رأيه فيها ، وهو لا يرحب بتدخل الدولة في أدق أمور حياته الخاصة والدولة لا تملك بالفعل أية وسيلة لفرض سلوك انجابي معين عليه سوى الاستمالة التي يرفضها .

وفي نهاية حديثنا عن تأثير الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على أنساق القيم يجب أن نؤكد على أن كل هذه التأثيرات السلبية على القيم،وخاصة المرتبطة منها بعملية التنمية لا تنفي حقيقة وجود واستمرار قيم أخرى ايجابية تكونت لدى المواطنين تاريخيا،بل وحتى ظهور قيم ايجابية جديدة،فالقيم لا تتغير كلية ولا تختفي تماما بتغير الظروف المادية للمجتمع ، وكما تقاوم القيم السيئة أو التي أصبحت غير ملائمة للتطور التغير ، تقاوم القيم الايجابية والملائمة للتطور أيضا القيم الفاسدة . كل ما في الأمر أن كل مرحلة من مراحل المجتمع تطغى أو تسود فيها أنساق معينة من القيم بفعل الظروف المادية التي تسودها دون محو للقيم السابقة عليها . وكل أنساق القيم في جميع مراحل التطور الاجتماعي في كل مجتمع تتسم بالتناقض أو الصراع بين الأضداد . إن القيم السلبية التي طغت منذ مرحلة رأسمالية الدولة التابعة لم تظهر من العدم ولكنها كانت كامنة في أنساق القيم التي تكونت تاريخيا،وحين تهيأت لها الظروف المادية طفت الى السطح وأصبحت لها السيادة(١٨) . ولهذا فاننا لا بد وأن نؤكد حقيقة أن القيم الايجابية ما زالت من مكونات أنساق القيم في المجتمع المصري وما زالت تمارس تأثيرها على سلوك المواطنين وأنها سوف تطفو مرة أخرى إلى السطح وتصبح لها السيادة حين تتغير الظروف المادية للمجتمع ، بل انها لا بد وأن تساعد على حدوث هذا التغير . وهذه القيم الإيجابية يتمثلها بالضرورة ويحملها الشعب العامل ، وحين يحسم الصراع الطبقي في مراحل تالية لصالح الطبقات العاملة (في مرحلة الاشتراكية) أو لصالح البورجوازية الوطنية (في مرحلة رأسمالية الدولة القائدة) فإن قيم هذه الطبقات هي التي ستنتشر، مثلما حدث في المرحلة السابقة من التحول في المجتمع المصري (منذ ثورة ٥٢ وحتى الانفتاح الاقتصادي) . والدليل على استمرارية وصمود القيم الايجابية إلى جوار قيم البورجوازية الفاسدة هو استمرارية المجتمع المصري في الانتاج بل وحتى في البقاء،فلو أن كل افراد الشعب قد تبنوا القيم الفاسدة المعوقة للعمل والانتاج التي تنشرها البورجوازية لتوقفت عجلة الانتاج تماما في مصر ولحدث انهيار كامل لها ، وهذا ضد منطق التاريخ .

رابعا : أثر القيم البورجوازية على التنمية :

إن جميع بلدان العالم الثالث التي مرت بمرحلة رأسمالية الدولة التابعة لم

تستطع أن تحقق أي تنمية حقيقية وازدادت أزماتها تفاقما وازدادت حدة التناقضات الطبقية فيها (بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا) وليست مصر استثناء في ذلك . ونحن نتوقع أنه مع انتشار قيم البورجوازية الكومبرادورية في المجتمع المصري وتأثير هذه القيم على السلوك الفعلي لقطاعات عريضة من المجتمع في كافة مجالات السلوك ستزداد حدة الأزمات التي يعاني منها الشعب وتزداد حدة التناقضات الطبقية حتى تصل إلى درجة يصبح معها التحول إلى مرحلة الاشتراكية أمرا حتميا . ذلك أن قيم البورجوازية تعوق عملية التنمية السبيل الوحيد لحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية - فهي قيم تحث على :

(أ) الكسب السريع والسهل وليس على العمل المنتج وبذل الجهد فيه .

(ب) الاستهلاك وليس على الادخار والاستثمار .

(جـ) الاهتمام باللحظة الراهنة وليس على الاهتمام بالمستقبل البعيد والتخطيط له .

(د) تقدير المنتجات الأجنبية المستوردة واحتقار المنتجات الوطنية المحلية .

(هـ) الهروب من مواجهة الواقع والتصدي لتغييره (عن طريق الهجرة مثلا) .

(و) الاهتمام بالمظهر وليس الجوهر .

(ز) اقتناء الاشياء وليس على تنمية المواهب والقدرات ، فالانسان يقدر حسب ما يقتني وليس حسب ما يتمتع به من امكانيات عقلية وخلقية .

(حـ) الأخذ لاعلى العطاء .

(ط) اللامبالاة والسلبية وليس على القدرة على ابتكار الحلول والابداع .

(ي) الحقد الطبقي (حقد الأغنياء على الفقراء الذين يخشون منهم ومن ثورتهم على استغلالهم لنيل حقوقهم) وليس على المساواة والمحبة والاخاء .

(ك) تحث على الفساد الخلقي بجميع صوره فالغاية (المال) تبرر الوسيلة (النفاق والخداع والنصب والتزوير والرشوة والبغاء . . . الخ) .

(ل) اللاعقلانية وليس على العقلانية .

(م) استباحة واهمال الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة .

(ن) اعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية والوطنية[١٩].

ونحن نرى أن انتشار هذه القيم في المجتمع وما تترجم اليه من سلوك فعلي يضر بمصالح جماهير الشعب ويؤدي إلى تدهور اقتصادي واجتماعي وثقافي يؤدي بالضرورة وعلى المدى البعيد الى تدعيم القيم الايجابية التي توجد لدى الطبقات الكادحة ولدى المثقفين الوطنيين واكسابها القوة اللازمة لتحريك الجماهير.

فقد تكون هذه القيم المدمرة ذات بريق خاص يجعل الناس يتبنونها في بداية الأمر ويدافعون عنها،ولكن الخبرة العملية بها ومشاهدة آثارها تجعل هؤلاء الناس يدركون خطورتها ، خاصة وأنهم يكتشفون أنها ليست قيمهم فعلا وأن تبنيها لا يمكن أن يحقق لهم الأحلام الزائفة التي روج لها ، أي أن كل الناس يمكن أن ينخدعوا بها لبعض الوقت أو قد يخدع بها بعض الناس طول الوقت ولكن من المستحيل أن ينخدع بها كل الناس طول الوقت.

إن الصراع الاجتماعي بين الطبقات على المصالح يرتبط به بالضرورة صراع قيمي ، والعلاقة بين الصراع الطبقي والصراع القيمي علاقة جدلية تماما. وكلما ازدادت حدة الصراع الطبقي ازدادت حدة الصراع الأيديولوجي عموماً والصراع القيمي بصفة خاصة ، وحين يحل هذا الصراع لصالح طبقة ما فان قيمها هي التي تسود في النهاية.

من هنا يتضح لنا أن الخصائص العامة لأنساق القيم السائدة حاليا تلعب بالضرورة دورا فعالا في تعويق عملية التنمية الحقيقية للمجتمع المصري ولكن حركة هذا المجتمع سوف تؤثر على هذه الخصائص بحيث تتحول إلى خصائص ايجابية وبناءة تساعد على التحول الاجتماعي إلى مرحلة تالية أكثر تقدما مهما طال الزمن وتأتي هذه المرحلة لتدعم تلك القيم وتضيف اليها.

الحواشي

(١) هذا المقال جزء من بحث أجراه المؤلف بتكليف من جهاز تنظيم الأسرة والسكان بالقاهرة ضمن مشروع البحث ايدكاس ٢٠٠٠ والذي يهدف الى دراسة الآثار الاقتصادية والسكانية لاستراتيجيات بديلة للتنمية في مصر حتى عام ٢٠٠٠. وقد قدم البحث للجهاز في مايو ١٩٨٠ على شكل

مذكرة داخلية تحمل رقم ٧ ـ ١٩٨٠ سلسلة التخطيط وعنوانه :
« تطور نظم القيم ومستقبل التنمية الاجتماعية الاقتصادية في مصر » . وقد اضاف له المؤلف هنا بعض الحواشي فقط التي تتضمن بيانات جديدة تدعم ما توصل اليه من استنتاجات .

(٢) انظر : ابراهيم العيسوى . **تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر** . نشرة سلسلة التخطيط رقم ٢ ـ ١٩٨٠ . جهاز تنظيم الاسرة والسكان . القاهرة . ص ١٩ وكذلك : عادل حسين : **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩** . دار الكلمة للنشر ـ بيروت . ١٩٨١ .

(٣) هناك معالجات كثيرة للتغير البنيوي الذي طرأ على النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي في مصر ابتداء من السبعينات والتي يتضح منها بجلاء أن الدولة قد فتحت الباب على مصراعيه أمام رأس المال الخاص المحلي والعربي والاجنبي للاستثمار في جميع المجالات دون قيد أو شرط ، والدعم اللامحدود للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام وبيع شركاته ، وترك سوق العمل تحت سيطرة ورحمة الرأسماليين المصريين والأجانب . وقد اتخذت كل هذه الاجراءات صفة المشروعية باصدار العديد من القوانين ابتداء من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وهو قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي ومن بعده القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للاستيراد والتصدير الذي فتح المجال واسعا أمام الأجانب للسيطرة على التجارة الخارجية لمصر من جهة ولطبقة وكلاء وعملاء الشركات الاجنبية الطفيلية للسيطرة على اقتصاد مصر ومؤسساتها من جهة أخرى وأضر أبلغ الضرر بالصناعة المصرية وأغرق مصر في الديون التي تستخدم في أغراض غير تنموية حتى وصل حجمها إلى ١٨ مليار دولار . انظر في ذلك على سبيل المثال :ـ
عادل حسين . **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩** دار الحكمة للنشر . بيروت . ١٩٨١ ، عبد القادر شهيب . **محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر** . دار ابن خلدون . بيروت . ١٩٧٩ ، على الجريتلى **خمسة وعشرون عاما ـ دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧** . القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين . المركز العربي للبحث والنشر . القاهرة ١٩٨١ .

(٤) هذه الطبقة طفيلية لأنها لا تسهم بأي دور في انتاج الثروة في مصر ولكنها تعتمد في تحقيق أرباحها الطائلة على عمليات السمسرة والمضاربة والعمولات وتجنيها من عرق الشعب العامل وتعمل على تدمير القوى الانتاجية للمجتمع ولا يهمها أي شيء حتى قتل المواطنين بالأغذية الفاسدة التي تستوردها ما دامت تربح ، وهي استهلاكية بالضرورة لانها تدمر فرص تكوين أو زيادة الادخار القومي وذلك باستيراد السلع الأكثر ربحا والأكثر سهولة في التعامل أي السلع الاستهلاكية كما تنفق أرباحها على المظاهر الترفية والبذخية وهي تابعة لأن مصالحها ترتبط دائما بمصالح الشركات العالمية الأجنبية ولا مانعْ لديها من الخيانة الوطنية وتدمير الصناعة المحلية من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح . انظر :
عبد القادر شهيب . **محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر** . مرجع سابق ص ٤٠ ـ ٤٨ ، د . صقر أحمد صقر . **« الادخار واستراتيجية التنمية في مصر »** . المؤتمر السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين . القاهرة ٢٤ ـ ٢٦ مارس ١٩٧٧ . فؤاد مرسي . **هذا الانفتاح الاقتصادي** . القاهرة . دار الثقافة الجديدة ١٩٧٦ .

(٥) انظر مقالنا : « ماهية أنساق القيم وعوامل تشكلها وتغيرها في مصر » . مجلة العلوم الاجتماعية عدد يونيو ١٩٨٢ . وتشمل الاساس النظري لتشكل وتغير القيم بوجه عام والذي نسترشد به في هذا المقال .

(٦) وصلت هذه الجملة إلى ذروتها في السفور بالكتاب الذي صدر باسم عثمان أحمد عثمان بعنوان : « تجربتي » والذي « نشرت الصحف المصرية عنه أكثر مما نشرت في سنوات عن السد العالي وعن كوبرى ٦ أكتوبر وعن نفق الشهيد أحمد حمدي ، بل وعن الثورة الخضراء أيضا . وربما اعتبرت هذه الصحف الكتاب انجازا قوميا يفوق كل هذه المشروعات جميعا ، فقد انبرى معظم المسؤولين في الصحف إلى التعليق على الكتاب ونشر صفحاته مستلهمين منه الأفكار العظيمة لتوجيه الشباب حتى يسيروا على النهج العثماني لكي يصبحوا مثله ناجحين وأصحاب ملايين » .
عبد الله امام . **تجربة عثمان** . دار الموقف العربي ، ١٩٨١ ص ٤٠ .

(٧) أخذت الدولة تقلل تدريجيا من مخصصات قطاع الاسكان من الاستثمارات القومية تاركة للقطاع الخاص حرية متزايدة للاستثمار (أو للنهب) في هذا القطاع . وقد هبط نصيب قطاع الاسكان من الاستثمار القومي من ٢٨ ٪ من الفترة ٥٢ - ١٩٦٠ إلى ٦ ٪ عام ٧٩ . وعلى الرغم من اطلاق يد القطاع الخاص في مجال الاسكان فان عدد الوحدات السكنية المنفذة سنويا قد انخفض من ٥٢ ألف وحدة عام ١٩٦٠ إلى ٢٦ ألف وحدة عام ١٩٧٨ مع تزايد عدد السكان وازدياد الحاجة إلى مزيد من الوحدات . انظر في ذلك :
محيا زيتون . **مشكلة الاسكان في مصر واتجاهات تطورها في المستقبل** » . ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاديين المصريين الخامس . القاهرة ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ .

(٨) أنظر : ميلاد حنا . **الاسكان في مصر** . الأهرام الاقتصادي ، العدد ٥٣٧ أول يناير ١٩٨١ .

(٩) أنظر : محمود المراغي . « **سكان بلا مساكن ومساكن بلا سكان** » . روز اليوسف العدد ٢٨٠٦ ٢٢ مارس ١٩٨٢ ، محمود المراغي . « **الاسكان للجميع** » روز اليوسف . العدد ٢٨٠٧ ٢٩ مارس ١٩٨٢ .

(١٠) يقول عادل حسين في كتابه « **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩** » : « ان كثيرا من المصريين ارتضوا لأنفسهم أن يعملوا أي شيء وبأقل الاجور ، ومن ذلك أن اعدادا من الجامعيين وبعضا من حملة الماجستير يعملون كعمال في المطاعم أو في النظافة لدى المؤسسات أو في منازل رجال الأعمال ، وأكثر من ٥٠٠ جامعي يعملون بمكافآت شهرية تصل إلى ١٢٠٠ ريال على بند التنظيفات ببلدية جدة » . ص ٦٢٣ نقلا عن : حسين الشاعر ، « عمال العمرة » ، الأهرام ، (٢٤ /٣ /١٩٧٩) . كما يورد نتائج استطلاع غير رسمي لرأي عينة من طلاب الجامعات حيث قال حوالي ٨٥ ٪ من الطلبة انهم يتمنون مغادرة مصر للعمل في الخارج .

(١١) التشيؤ مفهوم يشير إلى العملية التي تحول بها الرأسمالية العلاقات الانسانية بين البشر في المجتمع إلى مجرد علاقات موضوعية أو لا شخصية بين أشياء ، أي أن تصبح العلاقات بين الناس تتم من خلال السلع التي يتبادلونها . وعلى ذلك يتحدد المركز الاجتماعي للأفراد واستجابات الآخرين لهم بقيمة السلع التي يتملكها هؤلاء الأفراد ، أما الخصائص الشخصية للفرد فإنها لا تصبح ذات بال .
ولمزيد من شرح هذا المفهوم انظر : سمير نعيم أحمد . **النظرية في علم الاجتماع** . دراسة نقدية دار المعارف . الطبعة الثالثة . ١٩٨٢ . ص ١٨٣ - ١٨٤ .

(١٢) وصلت أزمة المواصلات في مصر إلى أبعاد لا انسانية بحيث أصبحت مهدرة لكرامة الانسان وأخلاقياته ومعنوياته . أن المواطن المصري في تنقله اليومي من أجل العمل أو لقضاء أي من احتياجاته اليومية يتعرض لضروب من الهوان والمذلة والمشقة لا يمكن أن توصف ، لا فرق في ذلك بين طفل أو شاب أو شيخ ، بين رجل أو امرأة ، بين ساكن القرية أو ساكن المدينة ما دام ينتمي إلى السواد الأعظم من الشعب ولا يملك سيارة فارهة . ويكفي تدليلا على ذلك ، لمن لا يرى بعينيه حال وسائل النقل العام بمصر ، أن عدد سيارات الأوتوبيس العام في مصر كلها قد انخفض من ٥٠٨٠ أتوبيسا عام ١٩٧٥ إلى ٤٢٨٦ أوتوبيسا عام ١٩٧٧ (يشمل هذا العدد أوتوبيسات المدارس والسياحة) . أما عدد سيارات الأوتوبيس العام التي تخدم معظم الشعب المصري فان عددها لا يتجاوز ٢٦٠٠ سيارة جاوز أغلبها العمر الاقتصادي للتشغيل . أما قطاع السكة الحديد فانه شديد السوء حيث نجد أن ٤٥ ٪ من الخطوط و ٣٠ ٪ من الوحدات جاوز العمر المقرر . وعلى العكس من ذلك ارتفع عدد السيارات الخاصة من ١٥٣٧٣٤ سيارة عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٩٨٠ سيارة عام ١٩٧٧ ، كما ارتفع عدد سيارات الأجرة من ٥٧٨٦٩ إلى ٦٣٤٦٨ سيارة .

أنظر : فهمي الداغستاني . « النقل والوضع الاقتصادي في مصر » مجلة الاهرام الاقتصادي . العدد ٥٤٩ / يوليه ١٩٧٨ ، فهمي الداغستاني . « النقل في مصر » . الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ . القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ ص ٢٧٨ .

(١٣) « على الرغم من أن الارقام القياسية الرسمية للأسعار تظهر بمعدل تضخم نحو ١٠ ٪ فثمة شواهد وقرائن عديدة تشير إلى أن هذا المعدل قد لا يقل عن ٣٠ ٪ في الفترة الأخيرة » . ابراهيم العيسوى . « تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر » مجلة مصر المعاصرة . العدد ٣٨٠ ابريل ١٩٨٠ . ص ١٣٢ . أنظر أيضا : رمزي زكي . مشكلة التضخم في مصر . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . ١٩٨٠ ، ص ١٠٧ ـ ١٢٤ .

(١٤) تصف اقبال السباعي وجيهان المغربي حالة التدهور الشديد للمرافق الحيوية في مدينة القاهرة في دراستهما الواقعية لاحياء القاهرة المنشورة بمجلة روز اليوسف بالعدد ٢٧٩٢ بتاريخ ١٣ /١٢ /٨١ وفيما يلي مقتطفات من هذه الدراسة .

« توزعت المشكلات بين أحياء القاهرة السبعة لا فرق فيها ـ وإن اختلفت بين المناطق الراقية والمناطق الشعبية . . في شرق القاهرة مثلا مشكلتهم اليومية الحصول على رغيف الخبز . . وفي حي غرب طفت مشكلة المجاري على السطح بين المشكلات الاخرى . أما حي جنوب فمشكلته الرئيسية تراكم القمامة في عرضي الشوارع وعدم وجود شبكة للصرف الصحي . . في حين يشكو حي وسط من عدم تنفيذ قرارات الازالة مما يهدد حياة السكان . . وفي شمال القاهرة تقفز مشكلة التعديات إلى الترتيب الأول بين مشكلات الحي . . بينما يعاني المقيمون في حلوان من تلوث البيئة بسبب تعدد المصانع في المنطقة .

(١٥) أدى الانفتاح الاقتصادي وسيطرة الرأسمالية الطفيلية على اقتصاد مصر إلى اختلال شديد في توزيع الدخل في مصر . فقد تبين من دراسة للبنك الدولي أن ٢,٥ ٪ فقط من السكان يستأثرون بـ ٢٥ ٪ من الدخل القومي ، كما تبين أن ١٠ ٪ من السكان يستهلكون ٤٥ ٪ من جملة الاستهلاك العائلي بينما يستهلك ٩٠ ٪ من السكان ٥٥ ٪ من جملة هذا الاستهلاك .

فؤاد مرسي . هذا الانفتاح الاقتصادي . القاهرة . دار الثقافة الجديدة ١٩٧٦ . ص ٢٩٨ وقد

اتضح من بحث العمالة بالعينية أن قرابة ربع الأسر الحضرية ونحو نصف الاسر الريفية يعيش على دخل شهري حوالي ١٧ جنيها في اشهر . ومعنى ذلك أن ٣٧٪ من مجموع الأسر في مصر كلها تعيش على دخل دون المستوى اللازم لمجرد تغطيته الحد الادنى الضروري من مستلزمات المعيشة .

ابراهيم العيسوى . تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر . مجلة مصر المعاصرة . ابريل ١٩٨٠ ص ١٢٢ .

(١٦) قدمت محاكمات شخصيات بارزة من الرأسمالية الطفيلية المتغلغلة في أجهزة الدولة أدلة دامغة على صحة كلامنا هذا . فقد جاء في حيثيات الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا للقيم في الطعن المقدم من رشاد عثمان (المليونير وعضو مجلس الشعب) في حكم محكمة القيم للتحفظ عليه في مكان أمين لمدة عام (١) وفرض الحراسة على امواله ، وذلك يوم ٢٢ /٥ /٨٢ ما يأتي :

« تبين من مطالعة الاوراق وما قدمه الطاعن من مستندات وما قرره بالتحقيقات أنه حتى عام ٧١ كان يبحث عن رزقه في مخلفات السفن بدلالة التصاريح الثلاث عن أعوام ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ التي قدمها ويتيح له الصعود للبواخر . ولم يكن حتى ذلك التاريخ قد حقق أرباحا تذكر أو تملك عقارات ذات قيمة وفي عام ١٩٧٤ كانت أبرز انشطته التجارية شركة لأعمال النقل مع ثلاثة آخرين بلغ رأسمالها ٢٠ ألف جنيه وفي عام ١٩٧٥ استورد مع آخرين رسالتى أخشاب خص الطاعن من أرباحها ٤١ ألف جنيه ، سنة ٧٦ لم تكن ثروة الطاعن تكاد تبلغ نصف مليون جنيه ثم قفزة إلى مبلغ ١٧ مليون جنيه و ٨٦١ ألف جنيه . ولو أن تلك الطفرة كانت نتيجة نشاط مشروع فأنه لا غبار ولا مأخذ ولا مساءلة . الا أن الامر في كل الاحوال كان جديرا بامعان الفكر والتساؤ ل ومن ثم كان التوقف حيال هذا التطور الضخم لثروة اختص بها شخص يحصل فيه السواد الأعظم من الناس على قوته وحاجياته الأساسية بأشق الجهد ، ومن ثم حق التساؤ ل فكان التحقيق وكانت المحاكمة ثم حققت المسألة وفق ما كشفت عنه الأوراق التي أفصحت عن تضافر الادلة الجدية قبل الطاعن على أن تضخم امواله كانت نتيجة استغلاله صفته النيابية كعضو مجلس الشعب ونفوذه لدى المسئولي بغير حق على أموال الدولة والاتجار في السوق السوداء واستخدام الغش في معاملاته مع الحكومة والهيئات العامة بجانب توافر الدلائل الجدية على أنه أتى افعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية وافساد الحياة السياسية للبلاد » .

جريدة الاهرام . العدد ٣٤٨٦٠ بتاريخ ٢٣ /٥ /١٩٨٢ .

(١٧) قال أحمد بهاء الدين في ندوة مصر الغد التي عقدتها جريدة الأهرام أن الاسطوانات والشرائط التي تطبعها وزارة الثقافة للفنان سيد درويش تحرف أغانيه ، فقد شطبت عبارة « الصنايعية المظاليم من أغنيته وعبارة « والجيب ما فيهوش ولا مليم » من أغنية أخرى . . وفي أغنية يقول « صفر ياوابور وأربط عندك . . نزلنى في بلدي . . بلا أمريكا بلا أوروبا . . نزلني في بلدي » . ومن البديهي إن كل إنسان لا يريد الا بلده . . وهذه أغان عمرها ٦٠ سنة ولكن جهازا رسميا هو وزارة الثقافة يشطبها ويقول إن هذا هو الانفتاح .

جريدة الاهرام بتاريخ ١٤ /٥ /١٩٨٢ ص ٩ .

(١٨) سمير نعيم أحمد . ماهية أنساق القيم وعوامل تشكلها وتطورها في مصر . مجلة العلوم الاجتماعية . عدد يونيو ١٩٨٢ .

(١٩) يمكن الاستدلال على هذه القيم ومدى ترويج البورجوازية الطفيلية لها بالأقوال والأفعال ومدى انتشارها في المجتمع المصري من طوفان الاعلانات عن السلع الاستهلاكية الاجنبية الذي تغرقنا بها أجهزة الاعلام الرسمية كالاذاعة والتليفزيون والصحف والمجلات ومن تحليل مضمون الافلام السينمائية والمسلسلات التليفزيونية ومن تصريحات المسئولين وكذلك من ملاحظة المظاهر السلوكية لابناء الطبقة الطفيلية وطوفان السلع المعروضة بالأسواق والسيارات الفارهة التي تملأ الشوارع وبصفة عامة يمكن ملاحظة ترجمة لهذه القيم في سياسات الدولة الرسمية بل وفي سلوك أشخاص على قمة السلطة . يقول عبد القادر شهيب :

« تقول احصائية طريفة إن هناك اثنين من رؤساء الوزراء السابقين ، ٢٢ وزيرا سابقا فضلا عن عشرات من وكلاء الوزارة ومئات من رؤساء القطاع العام وأعضاء مجالس ادارتها والمحافظين السابقين قد حصلوا على أكبر التوكيلات التجارية . . بل أن اشهر توكيل للسيارات في مصر ، وهو توكيل بيجو باسم احد الضباط الاحرار والوزراء السابقين المشهورين : وجيه أباظة » .

أنظر : عبد القادر شهيب . محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر . مرجع سبق ذكره .

ظاهرة عدم الإستقرار السياسي وابعادها الاجتماعية والإقتصادية في الدول النامية

جلال معوض[*]

تُعد ظاهرة عد الاستقرار السياسي اكثر الظواهر السياسية شيوعاً وخطورة في الدول النامية . والواقع أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي اكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً . هذا المفهوم قد يضيقه البعض ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي ، بمعنى التغيرات السريعة المتتابعة في عناصر الهيئة الحاكمة ، وقد يوسع فيه البعض الآخر ليحتضن أيضاً عدم الاستقرار النظامي ، بمعنى التحولات السريعة في الاطار النظامي للدولة من شكل معين إلى نقيضه : من الملكية الى الجمهورية ، من الحكم المدني الى الحكم العسكري ، وقد يزداد المفهوم اتساعاً ليعانق الصور المختلفة للعنف السياسي من اعمال شغب ومظاهرات واضطرابات واغتيالات سياسية وحروب أهلية وحركات انفصالية .

ليس هذا موضع الحديث عن المشكلات المعقدة التي تثور عند تعريف عدم الاستقرار السياسي[1] ، ولكن نلاحظ أن الدول النامية تعاني بدرجة أو بأخرى من عدم الاستقرار السياسي ، سواء فهم الاخير بمعنى عدم الاستقرار الحكومي أو عدم الاستقرار النظامي أو العنف السياسي . وهنا تثور تساؤلات ثلاث تشكل محور هذه الدراسة : ـ

(*) مدرس مساعد بكلية الاقتصاد في جامعة القاهرة.

أولاً : ما هي الصور والاشكال التي يظهر بها عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية ؟

ثانياً : ما هي العوامل التي تقود إلى هذه الصور والاشكال ؟

ثالثاً : ما هي الآثار التي يطرحها عدم الاستقرار السياسي على التطور السياسي والاقتصادي في الدول النامية ؟

أولاً : صور عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية

تعاني الدول النامية ، بدرجة أو بأخرى ، من عدم استقرار سياسي قد يأخذ صورة أو اكثر من الصور التالية :

١ ـ عدم الاستقرار الحكومي

يعد عدم الاستقرار الحكومي ، بمعنى التغيير السريع في العناصر الحاكمة ، من السمات المميزة للعملية السياسية في غالبية الدول النامية ، ففي دولة مثل هندوراس تغيرت السلطة التنفيذية (١١٦) مرة في الفترة ١٨٢٤ ـ ١٩٥٠ ، بينما عانت اكوادور تغيير (١٤) رئيساً للدولة في الفترة ١٩٤٠ ـ ١٩٤٩ ، وتعاقب على وزارة الخارجية في هذه الدولة (١٢) وزيراً خلال شهرين (اغسطس / أكتوبر ١٩٣٣) ، أما بوليفيا فإنها لم تشهد في الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٥١ اكمال أي من رؤسائها للمدة الدستورية وكان هناك (١٨) وزيراً للعمل خلال (٤) سنوات ، (٨) وزراء للمالية خلال (١٨) شهراً[٢] .

ولا تقتصر هذه الصورة على دول امريكا اللاتينية ، بل تعانيها كذلك غيرها من الدول النامية ، ففي الباكستان تعاقب (٤) اشخاص على رئاسة الدولة في الاعوام العشر الأولى من قيامها ، (٨) اشخاص على رئاسة الحكومة ، أما اندونيسيا فقد تعاقب على رئاسة الوزارة بها (٧) اشخاص في الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨[٣] .

ويرتبط بذلك ما تعانيه غالبية تلك الدول من سرعة تغير الدساتير ، فمنذ الحصول على الاستقلال تعاقبت في كل منها الدساتير ، دستور يليه آخر ، وقد ينفيه ، كل منها يحمل الوعود والآمال دون أن ينفذ منها سوى القليل ، ولنتذكر في هذا الخصوص مبدأ التوازن بين السلطات وضمان الحريات ، ومن الملاحظ أن هذه الدساتير ، ورغم تكاملها من الناحية النظرية، لا تعبر عن حقائق الحياة في هذه الدول ، إذ أن نقل مواد كاملة من دساتير الدول المتقدمة من الامور الشائعة في الدول النامية .

٢ ـ اعمال العنف السياسي

اضحى العنف السياسي Political Violence بصوره المتنوعة ، من مظاهرات واعمال شغب واغتيالات سياسية وعنف مصاحب للعملية الانتخابية ، من الظواهر المتكررة الحدوث في الدول النامية .

ويكفي ان نتذكر ، فيما يتعلق بحوادث الشغب ، أنه في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧ عانت المكسيك (٨٣) حادثاً ، البرازيل (٦٠) ، الصين (١٢٤) ، نيجريا (١٤٦) والهند (٣٣٢) . ونلاحظ تزايد هذه الحوادث في الدول ذات الكم السكاني الضخم حيث يصير حفظ النظام والسيطرة على مئات الملاين من البشر مسألة صعبة ، ونلاحظ ايضاً تزايد اعمال الشغب في الصين خلال هذه الفترة مما يعكس ارهاصات الثورة الثقافية ، أما في نيجريا فإنها عانت تزايداً واضحاً في هذه الحوادث مع انهيار النظام ابان انفصال بيافرا[٤] .

أما فيما يتعلق بالمظاهرات الشعبية ، فقد بلغت في الفترة المذكورة (١٣٥) مظاهرة في الهند وحدها ، (٢٢) مظاهرة في البرازيل ، (١٦) مظاهرة في كينيا ومثلها في بيرو ، (١١) مظاهرة في نيجيريا[٥] .

والواقع ان لجوء الجماهير الى الشغب والمظاهرات يعكس السخط الشعبي على السلطة الحاكمة وقراراتها ، بل وقد يصير بداية لحركة عنيفة للاطاحة بالسلطة ، ولنتذكر في هذا الخصوص دور المظاهرات وحوادث الشغب الطلابية في الاطاحة بديكتاتور كوريا الجنوبية « سنجمان ري » عام ١٩٦٠ .

ومن ناحية ثالثة ترتبط العملية الانتخابية في العديد من الدول النامية ، سواء عند الادلاء بالاصوات أو فرزها واعلان النتائج ، باشكال حادة من العنف قد تصل إلى القتل والتنكيل بالضحايا . ومثال ذلك ما شهدته انتخابات مارس ١٩٧٣ في شيلي من حوادث دموية ذهب ضحيتها (٨٪) من اجمالي السكان بين قتيل وجريح[٦] .

أما الاغتيالات السياسية ، ورغم انها لا تقتصر على الدول النامية ، ولنتذكر اغتيال « كنيدي » ومحاولة اغتيال « ريجان » ، فانّنا نراها في الدول النامية اكثر حدة وخطورة ، بحيث تُعد من أدوات العمل السياسي سواء من جانب القوى المعارضة أو من جانب النظام الحاكم الذي قد يلجأ إليها للتخلص من معارضيه وفيما يتعلق بالاغتيالات التي تستهدف عناصر من الطبقة الحاكمة فقد بلغت في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ (٣٩) في امريكا اللاتينية ، (٣٨) في القارة الآسيوية ، (٤٢) في دول الشرق

الاوسط ، وهذه الارقام تشير الى الاغتيالات الناجحة ، أما محاولات الاغتيال الفاشلة فإنها أضخم من ذلك ، حيث بلغت في الفترة المذكورة (١٢٤) ، (١٠٢) ، (١٠٧) على التوالي[٧] .

ولا تزال تتردد في الاذهان اصداء اغتيال رئيس بنجالاديش ورئيس كوريا الجنوبية والرئيس المصري عام ١٩٨١ .

أما الاغتيالات التي تديرها النظم الحاكمة للتخلص من العناصر المعارضة ، فإن الأمثلة بخصوصها لا حصر لها ، ومنها اغتيال النظام السابق في فيتنام الجنوبية لاكثر من (٦٧٠٠) من المعارضين في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٣[٨] ، كما اعتمد « باتستا » ، ديكتاتور كوبا السابق ، على اسلوب الاغتيال لاستئصال قادة المعارضة ، دون الحديث عن « عهد الارهاب » الذي شهدته المكسيك في العقد الأول لثورتها والذي لا يختلف كثيراً فيما شهده من اغتيالات وتصفية جسدية عن « عهد الارهاب » الذي عرفته الثورة الفرنسية ، كما انتهى الأخير باعدام « روبسبير » وغيره من قادة الثورة الفرنسية ، انتهى الاول باغتيال « ماديرو » « وزاباتا » وغيرهما من قادة الثورة المكسيكية[٩] . ونعاصر في اللحظة الراهنة امتداد هذا الاسلوب الى العديد من دول الشرق الأوسط خاصة ايران وليبيا وسوريا .

٣ ـ الحروب الأهلية والحركات الانفصالية

هي صورة اخرى من صور عدم الاستقرار السياسي تعانيها الدول النامية التي تواجه انقسامات داخلية حادة عرقية وقبلية ودينية ولغوية ، ومع عجز النظام القائم عن تسوية التوترات الناشئة عن هذه الانقسامات ، تنشأ هذه الصورة العنيفة من صور عدم الاستقرار .

والنماذج عديدة في هذا الخصوص : ـ الحرب الأهلية في نيجريا وحركة بيافرا الانفصالية ، انسلاخ بنجالاديش عن الباكستان ، الحركات الانفصالية المتتالية في اقليم كاتنجا بالكونغو ، دون الحديث عن الحرب الأهلية اللبنانية والمطالب الانفصالية للطائفة المارونية .

٤ ـ الانقلابات العسكرية وتدخل العسكريين في السياحة

اضحت فكرة « أن الخطوة الأخيرة في المهنة العسكرية هي رئاسة الدولة » من الأفكار الشائعة بين العسكريين في غالبية الدول النامية . ولنتذكر أن العسكريين في

اللحظة الراهنة يحكمون اكثر من نصف عدد هذه الدول .

وتفسر لنا تلك الحقيقة ذلك السيل المنهمر من الكتابات عن العسكريين في الدول النامية ، والتي تحاول تحديد عوامل تدخلهم في السياسة ، من ضعف المؤسسات السياسية ، وانقسام داخل صفوف السياسيين وتفشي الفساد بينهم ، ونقص الاحتراف العسكري واستخدام الجيش في اعمال الضبط الداخلي وما يسمى « بعدوى الانقلابات ، كما تحاول هذه الكتابات حصر الاشكال المختلفة للانقلابات : ـ انقلابات القصر ، انقلابات اصلاحية ، انقلابات ثورية ، كما تحاول تحديد اشكال العلاقات بين العسكريين والمدنيين ، وغير ذلك من مشكلات ليس هذا موضع تحليلها[١٠] ، ولكن يجب أن نتذكر ان الانقلابات العسكرية والتي ارتبطت تاريخياً بالقارة الامريكية اللاتينية ، أضحت شائعة في اللحظة الراهنة في القارة الأفريقية تليها القارة الأسيوية .

ويكفي الاشارة هنا الى ان الدول النامية ، وفي الفترة ١٩٥٨ / ١٩٧٧ ، عانت (١٥١) انقلاباً ، أي بمعدل (٨) انقلابات سنوياً ، ومن بين هذه الانقلابات كان (٧٩) منها يُعد ناجحاً ، ومنها (٦٥) انقلاباً في افريقيا ، (٥٠) انقلاباً في آسيا والشرق الأوسط ، (٣٦) انقلاباً في امريكا اللاتينية ، بل وشهدت بعض هذه الدول اكثر من انقلاب ناجح ، أو محاولة انقلاب ، خلال هذه الفترة ، ومن هذه الدول (٢٧) دولة افريقية ، ومنها جمهورية بنين (داهومي) التي عانت وحدها (٦) انقلابات ، (١٦) دولة آسيوية ، (١٣) دولة في أمريكا اللاتينية . ومن الملاحظات الهامة في هذا الخصوص أن أكثر من نصف هذه الانقلابات لم تكن ضد حكومات مدنية ، وإنما ضد نظم عسكرية ، وهذا يؤكد أن الانقلابات لا بد وأن تقود إلى مزيد من الانقلابات ، وهذه سمة عامة في غالبية هذه الدول ، باستثناء عدد محدود منها ، مثل المكسيك وفنزويلا[١١] .

ويثور التساؤل : ـ لماذا تصير بعض الدول النامية اكثر من غيرها عرضة للانقلابات العسكرية ؟ هل يرجع ذلك الى خصائص معينة للعسكريين في هذه الدول ؟ أم أن هناك ظروفاً معينة تعانيها تلك الدول لا بد وان تفرض تدخل العسكريين ؟

هنا نلاحظ أن الانقلابات عادة ما ترتبط بالصور الاخرى لعدم الاستقرار السياسي ، خاصة اتساع نطاق المظاهرات واعمال الشغب والاضرابات العامة وما تقود

اليه من فوضى واضطراب ، ومع عجز النظام القائم عن مواجهة هذه الفوضى ، قد يتدخل العسكريون ، ليس لدعم النظام ، بل عادة لاسقاطه ، ولنتذكر في هذا الخصوص أنه من بين (٨٧) انقلاباً في امريكا اللاتينية في الفترة ١٩٠٧ / ١٩٦٦ ، كان (٦١) انقلاباً منها حدث في ظروف فوضى عامة[١٢] .

ومن العوامل الاخرى الهامة في هذا الخصوص ، ما يتعلق بمدى وعمق التدخلات العسكرية السابقة في السياسة ، فاذا كانت هناك فترة طويلة نسبياً قد انقضت منذ وقوع آخر انقلاب ، يقل احتمال تدخل العسكريين ، أما إذا كانت الفترات الفاصلة بين الانقلابات المتتالية تتسم بالتقارب الزمني ، فيزداد ذلك الاحتمال ، مما يعكس صعوبة ابعاد العسكريين عن العملية السياسية التي اضحوا جزءاً منها ، ويرتبط بذلك نصيب آخر انقلاب قد حدث من النجاح أو الفشل ومدى تقبل الجماهير له أو عدمه .

٥ ـ الثورات في الدول النامية

تمثل الثورات أعلى صور عدم الاستقرار السياسي ، فهي تتضمن اللجوء ـ وعلى نطاق واسع ـ للعنف من أجل الاطاحة بالحكومة والاستيلاء على السلطة وتوجيه السلطة نحو احداث تغييرات هيكلية في الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، كما انها تتضمن المشاركة الجماهيرية في عملية الاطاحة بالحكومة القائمة ، وتتصف باتساع قاعدة المستفيدين من النظام الجديد لتضم هذه القاعدة كافة قطاعات المجتمع ، ومن هنا تحتفظ الثورات بمذاق خاص يميزها عن الانقلابات .

الثورات بهذا المعنى ، ورغم أن كافة العناصر القائمة بانقلابات تزعم أنها تقود ثورات شعبية ، لا تعرفها سوى حفنة من الدول النامية وأهمها المكسيك وكوبا والصين ومصر .

والخلاصة أن الدول النامية تقاسي صوراً عديدة من عدم الاستقرار السياسي : عدم استقرار حكومي ، عنف سياسي ، حروب اهلية وحركات انفصالية ، انقلابات عسكرية وثورات . ومن هنا يثور التساؤل :

ما هي العوامل التي تقود الى عدم الاستقرار السياسي بصوره المتنوعة في الدول النامية ؟

وننتقل في المطلب الثاني من هذه الدراسة للاجابة على هذا التساؤل .

ثانياً : ـ عوامل عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية

يرجع عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية الى شبكة معقدة من العوامل التي تنبع من الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في هذه الدول ، ومن ابرز هذه العوامل ما يلي : ـ

١ ـ عدم الاندماج القومي .

ففي العديد من الدول النامية تتعدد الجماعات العرقية والقبلية والدينية واللغوية والتي لا يربطها من حيث الواقع شعور قوي بالانتماء الى مجتمع سياسي واحد يمثل حقيقة كلية تطغى على الولاءات الضيقة لأي من هذه الجماعات ، دون الحديث عن تفاقم المشكلات المرتبطة بالاقليات . ويكفي ان نتذكر في هذا الخصوص ان عدد الجماعات العرقية في نيجيريا (٣) ، وتوجو (٦) ، وليبريا (٢٦) ومالي (٢٣) واوغندا (٢٠) ، ولا تقتصر هذه الظاهرة على القارة الافريقية ، ففي القارة الآسيوية نجد أن الهند وماليزيا واندونيسيا ولبنان ، تضم كل منها اكثر من (٩) جماعات متباينة ، وفي امريكا اللاتينية نجد العديد من هذه الجماعات ، ففي كولومبيا نجد (٥) جماعات ، وفي البرازيل (٤) جماعات ، دون الحديث عن الانقسامات المعروفة في امريكا اللاتينية بين الزنوج والبيض والهنود والمخلطين ، والواقع ان هذه الانقسامات العرقية عادة ما ترتبط بها ايضاً انقسامات دينية ولغوية وثقافية ، ومع عجز النظام القائم عن استيعاب مطالب هذه الجماعات المتصارعة وتسوية صراعاتها سلمياً تظهر صور عديدة من عدم الاستقرار السياسي قد تصل حدتها الى حد الحروب الأهلية وظهور الحركات الأنفصالية[١٣] .

٢ ـ الانحطاط المؤسسي 2- Institutional Decay

فمن الملاحظ أن غالبية الدول النامية تفتقر إلى وجود مؤسسات سياسية قادرة على التلاؤم والتكيف مع الاطار الاجتماعي بما يطرأ عليه من تغيرات، وقادرة على اشباع المطالب والحاجات التي تفرضها هذه التغيرات ، إذ أن غالبية المؤسسات السياسية القائمة في هذه الدول ، بما فيها دول امريكا اللاتينية التي قُدر لها ان تستقل منذ اكثر من قرن ونصف ، لم يُقدر لها التطور والازدهار ، وتظل هذه المؤسسات أبنية ضعيفة وهياكل « كرتونية » تعاني الوهن الذاتي وافتقاد الشرعية ، وهو ما يقود الى تدخل العسكريين في الحياة السياسية ، خاصة وأن هذا الانحطاط المؤسس يجعل المؤسسة

العسكرية هي القوة الوحيدة المنظمة الفعالة في المجتمع والقادرة على شغل هذا الفراغ السياسي(١٤) .

ومن ناحية ثانية ، وفي اطار هذا الانحطاط المؤسسي ، تتجه بعض النظم الحاكمة في الدول النامية الى تشكيل تنظيمات شبه عسكرية ، وبصرف النظر عما يُطلق عليها من اسماء : ميلشيات حزبية ، حرس قومي ، حرس اهلي ، فإنها تتحول تدريجياً الى الطابع العسكري ، مما قد يؤدي في بعض الاحيان ـ كما حدث بالفعل في العراق وفي هندوراس عام ١٩٦٣ ـ الى نشوء تنافس حاد بين هذه التنظيمات وبين القوات المسلحة النظامية نتيجة شعور هذه الاخيرة بضغوط تفرضها عليها هذه التنظيمات وبحيث قد لا تجد هذه القوات المسلحة امامها سوى القيام بانقلابات عسكرية لاسقاط النظم الحاكمة والقضاء على هذه التنظيمات ، أضف الى ذلك ما يترتب نتيجة للمصادمات الدامية بين ميلشيات الاحزاب المختلفة من حالة عامة من الفوضى والاضطراب تشجع تدخل العسكريين(١٥) .

ومن ناحية ثالثة يرتبط بذلك الانحطاط المؤسس في الدول النامية غياب اجراءات محددة وتقاليد واضحة ثابتة لتنظيم عملية الاستخلاف وانتقال السلطة ، وخاصة في ظل ما تعانيه العديد من هذه الدول من وجود حكام ديكتاتوريين على قمة النظام السياسي يحكمون مدى الحياة حتى لو كان ذلك من خلال اجراء انتخابات شكلية ، كل ذلك لا يمكن الا أن يقود الى الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية والتي تصير الوسيلة الفعلية الوحيدة المتاحة لتغيير اشخاص الحكام والوصول الى السلطة ، وهذه الظاهرة تنتشر بشكل خاص في الدول الاسيوية ودول الشرق الأوسط(١٦) .

٣ ـ الازمات الاقتصادية

كالتضخم وانخفاض الاجور والرواتب والارتفاع الجنوني في الاسعار وانتشار البطالة التي قد تقود إلى عدم الاستقرار السياسي ويتحدث البعض في هذا الخصوص عن خطورة تأثير انتشار البطالة ، خاصة بين المتعلمين ، فالبطالة تؤدي في العادة الى خلق حالة من الاضطراب النفسي والتوتر الانفعالي والاحباط وفقدان الشعور بالأمن ، وقد تتحول من مشكلة شخصية الى مشكلة عامة مثيرة للاضطراب متى أخذ المجتمع يتساءل : لماذا يعجز النظام القائم عن توفير فرص عمل ملائمة لهؤلاء المتعطلين ؟ واذا كان النظام لا يملك حقيقة وسيلة فعالة لعلاج مشكلة البطالة ، أفلا يكون ذلك

مبرراً للعنف السياسي لاجبار ذلك النظام العاجز على افساح الطريق امام نظام آخر اكثر فعالية ؟ والواقع ان ذلك العامل يفسر لنا اهتمام الاحزاب والجماعات السياسية المتطرفة في الدول النامية بتجنيد الشباب العاطل ، كما هو الحال في ولايتي البنغال وكيرالا بالهند ، وهما اكثر الولايات الهندية معاناة للبطالة وايضاً العنف السياسي ، دون الحديث عن تأثير البطالة على السلوك الفردي وتحويله الى العدوانية والتي قد تدفع الأفراد العاطلين الى حد الاغتيال السياسي ، ولنتذكر في هذا الخصوص اغتيال « شهاب خان » وهو أول رئيس وزراء في باكستان الغربية على يد شاب متعطل عن العمل(١٧) .

ومن الامثلة الأخرى على ما يترتب من عدم استقرار سياسي نتيجة للازمات الاقتصادية ما شهدته القاهرة وبعض المدن المصرية من مظاهرات واضطرابات عامة في يناير ١٩٧٧ نتيجة الارتفاع الحاد في اسعار بعض السلع الأساسية .

٤ ـ طغيان عنصر الشباب :

عادة ما توصف المجتمعات النامية « بالمجتمعات الشابة » نظراً لتضخم شرائح الشباب نتيجة تزايد معدلات المواليد،وتقلص الشرائح الاخرى نتيجة تزايد معدلات الوفيات وانخفاض متوسط العمر . وتقود هذه الظاهرة الى عدم الاستقرار السياسي في العديد من هذه المجتمعات نظراً لما يتسم به السلوك السياسي للشباب من خصائص أهمها ما يلي : ـ

(أ) رفض الاوضاع القائمة لأن طبيعة الشباب أساسها الحركة والانطلاق دون أي قيود تفرضها الاوضاع القائمة ، ومن هنا لا يقبل الشباب في العادة الخضوع بسهولة ودون مناقشة للسلطة الحاكمة وقراراتها . ومن هنا يتجه الموقف السياسي للشباب الى الاقتراب ان لم يكن التطابق ، من الموقف اليساري والحركات الفوضوية الهدامة ، خاصة في ظل غياب المعارضة العلنية المنظمة . ويتضح ذلك بصفة خاصة في امريكا اللاتينية حيث ينظر الى الشباب ، بما فيهم طلبة الجامعات ، على أنهم مراهقون دون مسئولية قانونية ، وعادة ما ينضم هؤلاء الشباب الى الاحزاب اليسارية والحركات الفوضوية ويقومون بمظاهرات ، واحياناً هجمات مسلحة ضد النظام ، ثم يلجأون الى الحرم الجامعي والذي يُحظر على البوليس اقتحامه في غالبية دول امريكا اللاتينية(١٨) .

(ب) أضف الى ذلك أن القلق الذي يصيب الشباب نتيجة مشكلة الهوية عادة ما

يدفعهم الى التمرد على النظام القائم ، وهو ما يعكس الصراع الحاد بين الاجيال في الدول النامية ، خاصة وان الجيل السياسي فيها فترته قصيرة نسبياً قد لا تتجاوز خمسة اعوام ، مما يؤدي الى تزايد الفجوة في التوجهات السياسية بين الشباب وغيرهم ، ومع رغبة الشباب في تمييز انفسهم عن الجيل القديم والذي ينتمي اليه الحكام ، فإنهم ينحرفون عن المبادىء والقواعد السائدة في عالم الكبار ويطورون مفاهيم وقواعد خاصة بهم ، وعادة ما توصف « بثقافة الشباب » ويتحدد جوهر هذه الثقافة في رفض النظام القائم والثورة عليه[١٩] .

وتنعكس هذه الظاهرة ، أي صراع الاجيال وثقافة الشباب ، عادة على جيوش الدول النامية حيث يحمل معظم الضباط الشبان مشاعر رافضة للنظام ويشعرون بعدم الرضا عن كبار الضباط المرتبطين بالنظام ، وقد يفسر لنا ذلك انتشار الانقلابات التي يقودها العسكريون من الشباب ليس فقط من فئة الضباط ، ولكن أيضاً من فئات الجنود وصف الضباط ، وهي الانقلابات التي عادة ما تقوم منذ اللحظة الأولى لنجاحها باعتقال ، إن لم يكن اعدام ، ليس قادة النظام فقط بل أيضاً القيادات العسكرية العليا ، ولنتذكر في هذا الخصوص انقلاب الرقيب أول « صموائيل دو » في ليبريا .

(حـ) يتصف السلوك السياسي للشباب بخصائص أخرى لها دلالتها في تحليل قضية عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية ، ومن أبرز هذه الخصائص « الاسقاط » بمعنى الاستعداد الدائم لاتهام الآخرين ، مثل اتهام الجيل السابق بالجبن واتهام النظام القائم بالفساد والضعف وخيانة الاهداف القومية ، بل أن الشاب على استعداد لاتهام الآخرين بنفس عيوبه بحيث يسقط عبئها على الآخرين ، ومن هنا فإن الشاب الذي يفشل في الحصول على عمل ملائم يلقي في العادة عبء ذلك الفشل على عاتق النظام القائم . ومن ناحية ثانية يتصف الشباب بالخيالية والرومانسية نتيجة لانعدام المسئولية ، ومن هنا يرفض معظم الشباب المهادنة في المسائل المتعلقة بالمبادىء كالمساواة والحرية والعدالة ، ومن هنا يميل الشباب الى مهاجمة كافة الاوضاع القائمة من نظام طبقي جامد وتفاوت اجتماعي ـ اقتصادي حاد وقيود صارمة على الممارسة السياسية وغيرها من الاوضاع التي تشكل انتهاكات للمثاليات التي يؤمن بها الشباب ، ومن هنا ايضاً نفهم مساندة الشباب للحركات السياسية العنيفة ذات الصبغة المثالية ، وهي الحركات التي تجعل محور اهتمامها يتمركز حول الشباب لانهم هم فقط الذين يتقبلون المواقف المتصلبة الرافضة لأي توفيق أو مهادنة ، وهم وحدهم الذين يجمعون بين حب المغامرة والاستعداد للتضحية ، فالمغامرة هي نتيجة طبيعية

لعدم الواقعية ، والتضحية هي امتداد للمثالية بالاضافة الى ما يتصف به الشباب من سهولة الاشتعال . وهذه الصفة الاخيرة ، أي سهولة الاشتعال ترجع الى الطبيعة الحركية للشباب التي تجعله يميل إلى النشاط ، وبالتالي يتصف الشباب بسرعة رد الفعل وهو ما قد يصل الى حد الاندفاع والتهور ، وبسهولة الاندماج في المنظمات السياسية المعارضة للنظام والتي تتيح للعناصر الشبابية فرصة تأكيد دورها من خلال العمل السياسي العنيف : التظاهر ، توزيع المنشورات ، الاضرابات والاغتيالات وغيرها من الانشطة التي تمكن الشباب من تأكيد الذات واظهار القدرة على اثارة قلق واضطراب ، ان لم يكن سقوط الطبقة الحاكمة .

وتلتقي الخصائص السابقة للسلوك السياسي للشباب لتقدم لنا تفسيراً علميا لأسباب الحركات والانفجارات الشبابية والطلابية في العديد من الدول النامية ، ورغم انها لا تماثل في قوتها تحركات العسكريين الذين يتملكون المقومات المادية اللازمة للاطاحة بالنظام القائم والاستيلاء على السلطة الا أن دور الشباب في هذا الخصوص يظل مؤثراً ، بمعنى توجيه ضربة اجهاضية للنظام تدفعه الى حافة الانهيار ، وقد تودي به تماماً ، ولنتذكر في هذا الصدد دور المظاهرات الطلابية في كوريا الجنوبية في الاطاحة بنظام حكم « سنجمان ري » عام ١٩٦٠ .

٥ ـ الحرمان النسبي والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي : يشكل بدوره عاملاً هاماً من عوامل عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية ، ففي العديد من هذه الدول نجد تفاوتاً اجتماعياً ـ اقتصادياً حاداً ، وهو ما يظهره فقط في الاختلال الواضح وعدم المساواة في توزيع القيم الاقتصادية ولكن ايضاً في الاختلاف الحاد في ظروف الحياة وأساليبها .

يظهر ذلك التفاوت واضحاً في ميدان توزيع الدخول ، ويكفي أن نشير في هذا الخصوص إلى أن الطبقة الغنية والتي لا تتجاوز (٢٠٪) من اجمالي السكان تبتلع نسبة ضخمة من الدخل القومي ، تصل الى اكثر من (٦٠٪) في هندوراس وبيرو والبرازيل ، واكثر من (٥٠٪) في الفيلبين وماليزيا والمكسيك وشيلي وكوستاريكا وفنزويلا والارجنتين ، واكثر من (٤٠٪) في الهند وسري لانكا وكوريا الجنوبية[٢٠] .

ويظهر ذلك التفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي أيضاً وبوضوح اكبر عند النظر الى « الاحياء القذرة » أو مدن الاكواخ » أو « احزمة الفقر » التي تحيط بالعواصم والمدن الاخرى وتتخللها ، ويسكن بها الفقراء ممن يؤدون اعمالاً هامشية وبأجور منخفضة ،

أو العاطلون عن العمل ، في مساكن هي اقرب الى الاكواخ أو « العشش » منها الى المنازل بالمفهوم الحديث ، ومثل هذه الاحياء والمناطق القذرة تتناقض الاوضاع المعيشية لقاطنيها عن حياة الطبقات العليا والاثرياء الجدد من التجار ورجال الأعمال والبيروقراطيين ، وتزداد خطورة وضخامة هذه الظاهرة في الدول النامية ، حتى ان هذه المناطق القذرة صارت تضم في العديد من هذه الدول ما يتراوح بين ٢٥ / ٥٠٪ من سكان العواصم والمدن الأخرى[٢١] .

ولا يقتصر هذا التفاوت، الذي تشهده الدول النامية، على النواحي الاجتماعية الاقتصادية ، بل يتجاوز الى النواحي السياسية حيث نجد في العديد منها اشكالاً مختلفة من التمييز السياسي Political Discrimnation ان صح التعبير ، بمعنى فرض قيود عديدة ذات صبغة سياسية قد تصل الى حد استبعاد أو تحديد شكل ومدى ممارسة جماعات معينة في الحياة السياسية ، ومن ذلك القيود المفروضة على الأقليات ، سواء أكانت من الأقليات العرقية أو القبلية أو الدينية أو اللغوية ، وحرمان سكان المناطق القذرة ـ أحزمة الفقر ـ من حق التصويت بحجة عدم الاقامة بصفة دائمة ، وحظر النشاط السياسي لبعض الاحزاب السياسية والتنظيمات الاخرى كالنقابات والجامعات والجمعيات المختلفة .

وفي بعض الاحيان قد يجتمع التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والتمييز السياسي ، وبحيث تصير ضحيته جماعة معينة في المجتمع ، ومن امثلة تلك الجماعات الزنوج في كولومبيا والارجنتين ، وجماعة « الشولو » Sholo في بيرو[٢٢] .

هذا التفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي ، والسياسي يقود الى الحرمان النسبي ، ويوصف ذلك الحرمان بالنسبية نظراً لأن دلالته لا تبرز لمن يعانيه الا عند مقارنة وضعه بالآخرين ، ويؤدي ذلك الحرمان الى شعور بالاحباط والاضطهاد على المستوى الفردي والغضب الاجتماعي والسخط العام على المستوى الجماعي ـ أي على مستوى الجماعة او الجماعات الخاضعة لذلك الشعور بالحرمان ، مما يدفع هذه الجماعات الى العنف ضد النظام القائم وقياداته .

وهذا التطور ليس حتمياً أو آلياً ، فقد يتم توجيه مشاعر الاحباط والاضطهاد الى وجهة أخرى ، مثل الصراعات الشخصية في الاحياء الشعبية ، بل وقد يتحول اعضاء هذه الجماعات المحرومة ، أو غالبيتهم ، الى اللامبالاة والسلبية ، فمثل هذا التطور يتطلب توافر عناصر معينة أهمها خلق الوعي ووجود التنظيمات المعارضة وتوفر القيادات

النشطة ، وهذه القيادات هي أهم هذه العناصر ، فلا بد لتحقيق ذلك التطور من وجود تلك الفئة من القيادات التي توصف « بمحترفي العنف » ذات القدرة على التخطيط للمواجهة العنيفة للنظام وذات الشجاعة على تحمل اعباء المواجهة ، وفئة المثقفين الشبان ذات الدور الضخم في الدعاية للتغيير وتعميق الشعور بين الجماهير ككل ، والجماعات المعروفة خاصة ، بكراهية النظام القائم .

أما الوعي فهو يعني القدرة على ادراك الواقع بآلامه وامكانية التغيير ومساراته وتبرز هنا أهمية وجود مذاهب أو ايديولوجيات تؤكد مسئولية النظام القائم عن هذه الآلام ، وتقدم للجماعات الساخطة المحرومة الشعور بالانتماء إلى اطار اجتماعي - اقتصادي وسياسي يختلف عن اطار النظام القائم ، ويشير البعض إلى هذه الايديولوجيات « بثقافة الفقر »[٢٣] .

ورغم عدم دقة ذلك التعبير الا انه يشير الى ما يؤكده ظهور مثل هذه الثقافة من نمو الوعي بين الجماعات الساخطة ، إذْ أنها أنها وقد صبت كراهيتها على النظام القائم ، وادركت أن العنف هو البديل الوحيد المتاح امامها لتحطيم القيود المفروضة عليها ، عادة ما تنضم أو على الأقل تساند الحركات اليسارية والتنظيمات المعارضة للنظام .

ومن الضروري ايضاً وجود أحزاب وتنظيمات تعبر عن الجماعات المحرومة حتى يتحول سخطها الى عنف ضد النظام ، ولنتذكر الحركة اليسارية في لبنان باحزابها المتعددة وحركة أمل الشيعية أيضاً في لبنان ، والاحزاب اليسارية في شيلي قبل الاطاحة « بسلفادور الليندي » ، بل وفي بعض الحالات قد تلجأ هذه الجماعات مباشرة الى انشاء تنظيماتها المستقلة مثل اتحاد « ساكني الاحياء الفقيرة » في البرازيل « والتجمع القومي لغزاة الأرض » في كولومبيا[٢٤] .

ومتى تحولت الجماعات الساخطة الى العنف الصريح ضد النظام ، ينشأ موقف معقد من حيث توازن القوى بين الطرفين ، وتتحدد مصادر قوة المعارضين في حجم المساندة الجماهيرية لقضيتهم وقوة وتماسك تنظيماتهم ونجاحهم في اكتساب ولاء ، أو على الاقل تحييد بعض قطاعات القوات المسلحة النظامية وقوات الشرطة ومدى فعالية وكفاية ما قد يحصلون عليه من دعم خارجي ، أما محددات قوة النظام القائم فإنها تتمثل في حجم وثقل القطاعات المساندة للنظام والمرتبطة به وحجم ونوعية قوات النظام العسكرية والبوليسية ومدى ولائها وطبيعة القمع الحكومي ومدى تناسبه مع حجم

العنف الشعبي السائد ، ومدى فعالية الدعم الخارجي للنظام[٢٥] .

٦ ـ تأثيرالدول الغربية والشركات متعددة الجنسية :

يركز بعض الباحثين في دراساتهم لعوامل انتشار عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية على تأثير سياسات الدول الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة ، في خلق الاضطرابات والانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية في الدول النامية التي تتعرض فيها مصالح الشركات الامريكية والغربية عموماً لاخطار التأميم والمصادرة ، بل أن هذه الشركات عادة ما تتورط في الحياة السياسية في الدول النامية ، وتقدم الى حكوماتها الاجنبية معلومات وتقارير ضخمة عن الاوضاع الداخلية ، وتسهل لاجهزة مخابراتها الاتصال بالعناصر المؤثرة خاصة في الجيش والتي يمكن استمالتها بالمغريات المختلفة ، ثم تعمل هذه الشركات وبدعم من حكوماتها على خلق فوضى اقتصادية وسياسية يتحرك العسكريون « المأجورون » في ظلها للاطاحة بالنظام القائم الذي تحدى مصالح هذه الشركات ، ومثال ذلك دور الشركة العالمية للهاتف والتلغراف في الاطاحة بنظام « الليندي » في شيلي ، ودور واشنطن في اسقاط « فاراجاس » في البرازيل ، وانقلاب كولومبيا عام ١٩٥٣ ، وانقلاب بيرو عام ١٩٦٢ ، وغيرها من الانقلابات التي ما كان يمكن أن تحدث دون حصول العسكريين على الضوء الأخضر من واشنطن[٢٦] .

وننتقل الان الى دراسة الأثار المختلفة لعدم الاستقرار السياسي في الدول النامية .

ثالثاً : آثار عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية

يتضح مما سبق أن الدول النامية ، تعاني بدرجة أو بأخرى ، من عدم الاستقرار السياسي بشكل أو بآخر ، ولا يوجد عامل واحد ، سواء إكان اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً يكفي في حد ذاته لتفسير هذه الظاهرة المعقدة والتي تطرح آثاراً اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية ضخمة تمس كافة أبنية المجتمعات النامية .

فمن الناحية الاجتماعية ـ الاقتصادية تلقى هذه المشكلة بظلال كثيبة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ولا تسمح لها بأي تطور حقيقي . ويظهر ذلك في أكثر من مجال : ـ[٢٧] .

(أ) تبديد الفائض الاقتصادي على يد الحكومات التي تخصص جزءاً ليس

بالقليل من الموارد القومية للانفاق على نظم واجراءات الأمن الداخلي ، بدلاً من التركيز على مشروعات التنمية لرفع الطاقة الانتاجية للمجتمع ومواجهة مشكلاته الاقتصادية ، والقضاء أو على الأقل تقليل التفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي ، دون الحديث عن التأثيرات السلبية للاضطرابات السياسية على الميول الادخارية للأفراد مما يدفعهم الى الاكتناز غير المنتج أو الاستهلاك الترفي غير الضروري ، وهو سلوك اقتصادي غير رشيد يملك ايضاً آثاراً اجتماعية خطيرة ترتبط بتعميق الفوارق بين الجماعات والطبقات .

(ب) زيادة حدة المشكلات الاقتصادية في الدول النامية ، وخاصة مشكلة التضخم ، نتيجة لرضوخ الحكومات ، في بعض الأحيان ، لمطالب الجماعات الساخطة برفع الاجور وتحسين أوضاع المعيشة ، والتضخم بدوره تزداد معه حدة مشكلات الرقابة والضبط الخاصة بالنظم النقدية والمصرفية ، كما يترتب على الصور العنيفة لعدم الاستقرار السياسي ، كالحروب الأهلية والحركات الانفصالية والانقلابات العسكرية والثورات ، ظهور الحكومة بمظهر العاجز عن أداء الوظائف الأولية للحكومة في حماية الاستثمارات والممتلكات والانشطة الاقتصادية في اقليمها .

(حـ) انعدام الاستمرارية في متابعة تنفيذ سياسة واحدة محددة المعالم للتنمية الأجتماعية والاقتصادية ، نتيجة لما يترتب على عدم الاستقرار السياسي المزمن في غالبية الدول النامية من تحول سريع للنظم الحاكمة من أقصى اليمين الى اقصى اليسار ، والعكس بكل ما يعنيه ذلك من غموض واضطراب .

ومن الناحية السياسية يعرقل عدم الاستقرار السياسي سعي الدول النامية نحو الديمقراطية وذلك لأكثر من سبب : ـ

(أ) إن عدم الاستقرار السياسي يجسد عجز النظام السياسي عن استيعاب القوى الجديدة في المجتمع ومطالبها ـ خاصة المشاركة السياسية ـ بشكل سلمي ، دون أن تضطر هذه القوى الى ان تفرض نفسها أو تلجأ الى العنف وتحطم القواعد الشرعية في المجتمع في سبيل أن تجد لنفسها تعبيراً عنها في الساحة السياسية ، ومن هنا فإن عدم الاستقرار السياسي ، والذي عادة ما تواجهه الحكومات النامية بالقهر والقمع ، يعرقل محاولة الدول النامية الاقتراب من المفهوم الديمقراطي لأنه يعكس عدم مرونة الهيكل النظامي وعدم قدرته على التلاؤم مع التغيرات الناشئة في المحيط الاجتماعي ، كما يعكس عدم القدرة على التطور السلمي والانتقال من وضع الى آخر دون انقطاع .

(ب) ويتحدث بعض الباحثين عن « أفول » و « تحلل » الديمقراطية في الدول النامية مع تزايد الانقلابات العسكرية فيها ، بسبب اتجاه النظم العسكرية الى تجميد أو الغاء الدساتير والانتخابات والاحزاب السياسية وفرض نظم اوتقراطية تعبر عن سيطرة فرد واحد أو قلة من الافراد[٢٨] ورغم ما يتضمن ذلك التصور من خلط بين الديمقراطية كقيمة سياسية جماعية عليا مطلقة من حيث المكان والزمان،وبين وسائل تحقيقها التي تتصف بالنسبية ، الا اننا نلاحظ الارتباط القوي بين استيلاء العسكريين على الحكم في هذه الدول،وبين الابتعاد عن المفهوم الديمقراطي في أوسع معانيه : المشاركة السياسية ، تعدد ارادات صنع القرار ، انتشار السلطة .

(حـ) ويتحدث آخرون عن معاناة الدول النامية لحركات فوضوية هدامة ستغمر تطورها السياسي نتيجة لثورة وتمرد الشباب فيها ، وإن اتفق الفوضويون على ما سيهاجمونه ويحطمونه ، الا انهم ينقسمون الى فرق واجنحة متصارعة عند التفكير في اقامة بناء جديد يحل محل البناء القديم ، وهكذا ستشهد الدول النامية في المستقبل احياء للفوضوية anarchism وليس الايديولوجيات السياسية الليبرالية او الشيوعية التي اخفقت في العالم المعاصر[٢٩] .

قد يبدو ذلك متناقضاً للوهلة الأولى مع ما سبق ذكره عن اتجاه الموقف السياسي للشباب نحو التطابق ، أو على الأقل التقارب مع الموقف اليساري ، ولكن يجب أن نتذكر الفارق الضخم بين الموقفين ، فاليسارية تتخذ استراتيجية سياسية اساسها رفض النظام القائم من منطلق ايديولوجي ـ كالشيوعية ، ومعارضة ذلك النظام واسقاطه ثم الاستيلاء على السلطة ، أما رفض الشباب للوضع القائم فإنه لا يعدو ان يكون أسلوباً من اساليب الدفاع الذاتي عن النفس،في مواجهة اخفاق الشباب وثورته على ما يفرض عليه من ضرورة التكيف بالاوضاع والقواعد السائدة في المجتمع .

خلاصة الدراسة

إن الدول النامية تعاني العديد من صور عدم الاستقرار السياسي : عدم استقرار حكومي ـ عنف سياسي ـ انقلابات عسكرية ـ ثورات ، ويرجع ذلك الى شبكة مترابطة معقدة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل عدم الاندماج القومي وضعف المؤسسات السياسية والازمات الاقتصادية وطغيان عنصر الشباب والحرمان النسبي وتدخل القوى الخارجية والشركات الاجنبية . ويترتب على انتشار عدم الاستقرار في

هذه الدول آثارٌ ضخمة تمس ايضاً صميم الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ومن هنا يمكن الانتهاء الى القول بأن دراسة ظاهرة معقدة ، كعدم الاستقرار السياسي في الدول النامية ، تتطلب تعدد المعارف والمناهج والاقتراحات والتخصصات المستخدمة ، أي أن تكون دراسة متعددة Interdisciplinary Study

الحواشي

(١) انظر بخصوص هذه المشكلات وتعقيداتها:
David F. Roth and Frank L. Wilson, **The Comparative Study of Politics,** Second Edition, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1980, pp.444- 452.

(٢) Merle Kling, **Toward a Theory of Power And Political Instability In Latin America** In: John H. Kautsky, **Political Change In Underdeveloped Countries, Nationalism And Communism,** John Wiley And Sons, Inc., New York, 1962, pp.125- 126.

(٣) Michael Brecher, **Political Instability In the New States of Asia,** In: Harry Eckstein, ed., Comparative Politics, The Free Press of G. Lencoe, London, 1963, pp.618-620.

(٤) Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, **Comparative Politics:** System, Process And Policy, Little, Brown And Company, Boston, 1978, p.393.

(٥) **Ibid.,** p.189.

(٦) Monte Palmer and William Thompson, **The Comparative Analysis of Politics,** F.E. Peacock Publishers, Hasca, Illinois, 1978, p.65.

(٧) Joseph La Palombara, **Politics Within Nation,** Prentice- Hall, lnc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1974, P. 376

(٨) Herbert R. Winter and Thomas J. Bellows, **People And Politics, An Introduction to Political Science,** John Wiley and Sons, Inc., New York, 1977, p.359.

(٩) George I. Blanksten, **The Politics of Latin America,** In: Gabriel A. Almond and James S. Colman, **The Politics of the Developing Areas,** Princeton University Press, Princeton, 1960, p.500.

(١٠) لمزيد من التفاصيل عن تلك المشكلات، أنظر:
— Claude E. Welch, **Political Modernization, Areader In Comparative Political Change,** Duxbury Press, Belmont, California. 1971, pp.355- 365.
— Gerald A. Heeger, **The Politics of Underdevelopment,** The MacMillan Press, Ltd., London, 1974, pp.94- 122.

(١١) S. E. Finer, **The Military And Politics In the Third World,** In: W. Scott Thompson, The Third World, Premises of U.S. Policy, Institute for Contemporary Studies, San Fransicso, California, 1978, pp.64- 67.

(١٢) John S. Fitch, **Toward a Model of the Coup d'Etat In Latin America,** In: Garry D. Brewer, ed., **Political Development And Change,** A Policy Aproach, The Free Press, New York, 1975, p.180.

(١٣) Richard W. Sterling, **Macropolitics, International Relations In a Global Society,** Alfred A. Knopf, Inc., New York, 1974, p.604- 614.

(١٤) Samuel P. Huntington, **Political Order In Changing Societies,** Yale University Press, New Haven, 1968, pp.196- 200.

(١٥) FredGreen, **Toward Understanding Military Coups, in:** Irving Leonard Markvitz, **African Politics And Society, Basic Issues And Problems of Government And Development,** The Free Press, New York, 1970, pp.242- 248.

(١٦) John Badgley, **Asian Development, Problems And Prognosis,** The Free Press, New York, 1971, pp.139- 141.

(١٧) Myron Weiner, **The Politics of South Asia,** in: Gabriel A. Almond and James S. Colman, **Op. Cit.,** pp.228- 229.

(١٨) S. M. Lipset, University Politics, In: Roberta S. Sigel, **Learning About Politics, Areader In Political Socialization,** Random House, Inc., New York, 1970, p.75.

(١٩) Kenneth Keniston, **Youth And Dissent, the Rise of a New Opposition,** Harcourt Brace Jovanovich, Inc., New York, 1971, p.11.

(٢٠) **World Development Report,** Published For the World Bank, New York, 1980, pp.156- 157.

(٢١) Peter Lioyd, Slumes of Hope, **Shanty Towns of the World,** Manchester University Press, Manchester, 1979, pp.207- 209.

(٢٢) Alejandro Portes, ed., **Comparative Ideologies of Poverty And Equity, Latin America Annd The united states, in: irving louis Horowitz, Equity, income and policy, Comparative Studies In three Worlds of Development,** praeger publishers, Inc., New York, 1977, P.٣- 77.

(٢٣) Peter Lioyd, **Op.Cit.,** pp.55- 59.

(٢٤) Alejandro Portes, ed., **Op. Cit.,** p.76.

(٢٥) G. Wendolen M. Carter and John H. Herz, **G. Overnment And Politics In the Twentieth Century,** Praeger Publishers, Inc., New York, 1973, p.233.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل عن دور واشنطن والشركات متعددة الجنسية في تدبر الانقلابات العسكرية بالدول النامية، راجع:

- L.N.Mc. Alister, **Recent Rearch And Writings on the Role of the Military In**

Latin America, in: John D. Martz, **The Dynamics of Change In Latin American Politics,** Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1971, pp.310- 317.
— Leon P. Baradat, **Political Ideologies, Their Origins And Impact,** Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J. 1979, pp.283- 285.
— A. Sampson, **The Seven Sisters, The Great Oil Companies And The World They Shaped,** The Viking Press, New York, 1975, pp.126- 128.
ويعرض هذا الكتاب الأخير بالتفصيل لدور أمريكا وبريطانيا في الاطاحة بحكومةمصدق في إيران في الخمسينات.

(٢٧) Monte Palmer, **The Dilemmas of Political Development, An Introduction to The Politics of The Developing Areas,** F. E. Peacoch Publishers, Inc., Itasca, Illinois, 1973, pp.189- 199.

(٢٨) R. Emerson, **From Empire To Nation, The Rise to self- Assertion of Asian And African Peoples,** Harward University Press, Massachussets, 1962, pp.385- 391.

(٢٩) G. Wendolen M. Carter and John H. Hers, **Op.Cit.,** pp.198- 200.

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

مجلة فصلية محكمة ، تقدم البحوث الاصيلة والدراسات الميدانية والتطبيقية في شتى فروع العلوم الانسانيه والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية .

تصدر عن جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

رئيس التحرير د. عبدالله العتيبي

مدير التحرير عبدالعزيز السيد

- تتناول المجلة الجوانب المختلفة للعلوم الانسانية والاجتماعية مما يخدم القارىء والمثقف والمتخصص .
- تعالج موضوعات المجلة الميادين التالية :

اللغويات النظرية والتطبيقية – الآداب والآداب المقارنة – الدراسات الفلسفية الدراسات النفسية – الدراسات الاجتماعية المتصلة بالعلوم الانسانية – الدراسات التاريخية – الدراسات الجغرافية – الدراسات التربوية – الدراسات حول الفنون (الموسيقى – التراث الشعبي – الفنون التشكيلية – النحت ... الخ) – الدراسات الاثارية (الاركيولوجية) .

- تقدم المجلة معالجاتها من خلال نشر :

البحوث والدراسات – مراجعات الكتب – التقارير العلمية – المناقشات الفكرية .

- مواعيد صدور المجلة كانون ثاني – نيسان – تموز – تشرين أول .
- تنشر المجلة ملخصات للبحوث العربية بالانجليزية ، وملخصات بالعربية للبحوث الانجليزية .

ثمن العدد للأفراد ٤٠٠ فلس

للطلاب ٢٠٠ فلس

الاشتراكات السنوية

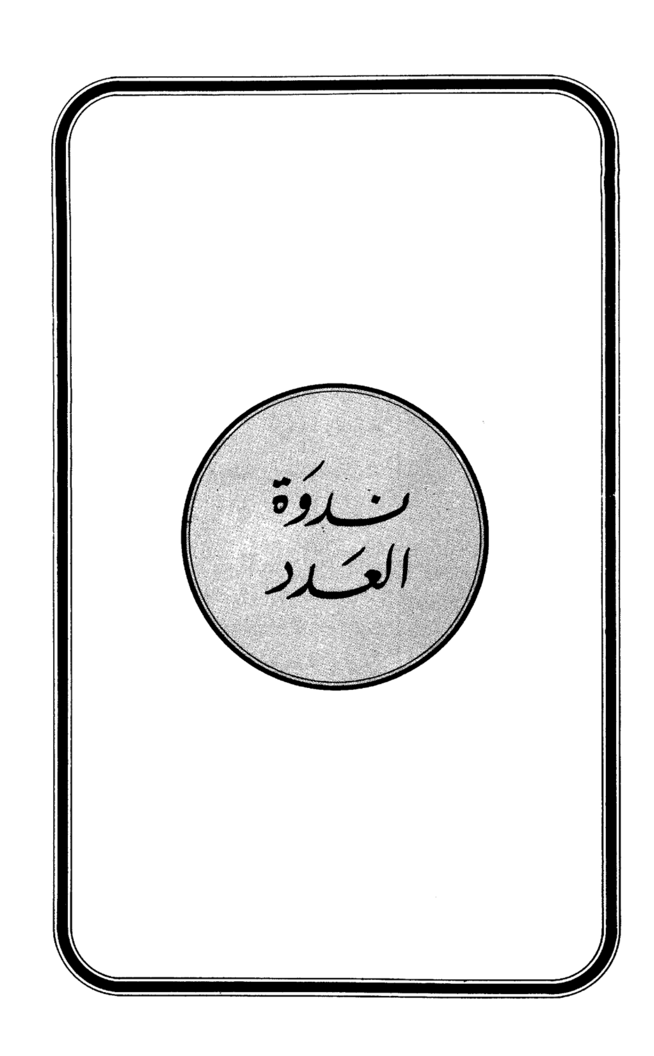
	داخل الكويت	في الخارج
– للمؤسسات	١٠ د.ك.	٤٠ دولاراً أمريكيا
– للأفراد	٢ د.ك.	١٥ دولاراً أمريكيا
– للاساتذة والطلاب	١ د.ك.	١٠ دولارات أمريكية

- تقبل الاشتراكات في المجلة لمدة سنة أو عدة سنوات .
- قواعد النشر تطلب من رئيس التحرير .
- جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير :

ص.ب ٢٦٥٨٥ (الصفاة)

الكويت – الشويخ – ت : ٨٢١٦٣٩ – ٨١٧٦٨٩ – ٨١٥٤٥٣


GULF ORGANIZATION FOR INDUSTRIAL CONSULTING


ندوة
العدد

استمرارا في سياسة التطوير التي انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية ، نتابع في هذا العدد نشر الندوات المختلفة في حقول العلوم الاجتماعية .

وتناقش ندوة هذا العدد موضوع : الملاحة البحرية في الخليج العربي . وقد نظم الندوة وحررها الدكتور مصطفى عبد القادر النجار ، مدير مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة .

يشترك في الندوة كل من :

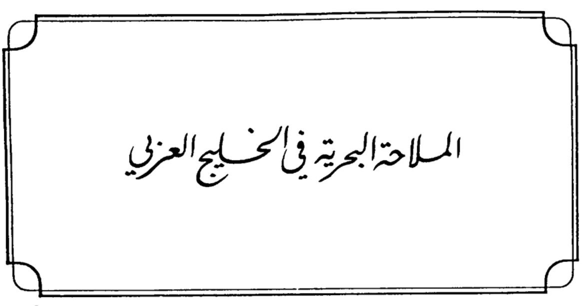
١ - د . منذر البكر ، رئيس قسم التاريخ بكلية التربية في جامعة البصرة .

٢ - د . عبد الجبار ناجي ، رئيس شعبة دراسات العلوم الاجتماعية ، بمركز دراسات الخليج العربي .

٣ - د . محمد ابو مغلى ، رئيس شعبة الدراسات الفارسية بمركز دراسات الخليج العربي .

٤ - د . عبد الحسين المبارك ، رئيس شعبة الدراسات الادبية بالمركز .

٥ - د . عبد السلام الادريس ؛ رئيس شعبة الدراسات الاقتصادية بالمركز .



تنظيم وتحرير
الدكتور مصطفى عبدالقادر النجار(*)

يُسعد مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، أن يستجيب للدعوة الكريمة الموجه له من قبل مجلة العلوم الإجتماعية بجامعة الكويت ، حول عقد هذه الندوة التي تنضوي تحت عنوان « الملاحة البحرية في الخليج العربي » .

وأود أن أبدأ بمقدمة مختصرة حول الموضوع حيث أن الخليج العربي شهد عبر التاريخ نشاطا بحريا متميزا ترك أثره على المجتمع الخليجي . وخلق تقاليد وقيم وعادات ومواصفات أثرت تأثيراً واضحاً على طبيعة ذلك المجتمع .

وفي حالة متابعتنا لذلك النشاط وتطوره ، نجد أن العرب كانت لهم السيادة والريادة على هذه المنطقة من الوطن العربي . وساهموا مساهمة اكيدة في الدفاع عن الأرض والمياه . وقاوموا ببسالة الزحف الاجنبي وبنوا الأساطيل البحرية ، والتي لعبت دوراً اساسياً في حماية الخليج العربي من الإعتداءات عليه . وقد استحق عرب الخليج بجدارة وسام شرف الامة ولقب البطولة ، والشجاعة ، ولكن القوى الحاقدة على الامة حاولت أن تشوه معاني هذه البطولة ، وهذا الاستبسال فوصفتهم بالقراصنة وهي حالة لا يمكن أن تنطبق عليهم لأنهم لم يقصدوا ديارا غير ديارهم أو مياها غير مياههم لينالوا منها وانما حددوا وجودهم العسكري في مياه الخليج العربي فدافعوا عنه وذادوا عن

* مدير مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة .

سيادته، فهُم جزء من المقاومة العربية التاريخية ومن الواجب القومي أن يعاد تقييم دورهم . وما هذه الندوة إلا للكشف عن أبعاد حركتهم ونشاطهم ونرجو أن نوفق فيها .

ولنبدأ مع الدكتور منذر البكر ليحدثنا عن الملاحة في الخليج العربي قبل الإسلام .

د ـ البكر :

مما لا شك فيه أن العرب على سواحل الخليج العربي ، قد عرفوا الملاحة وركبوا البحر منذ العصور القديمة وهناك نص يعود إلى سلالة اور الثالثة ، يتحدث عن صانعي السفن في مدينة مجان (عمان الحالية) كما أن النصوص الأكدية والبابلية والاشورية ، أخذت تتحدث عن دلمون أوتلمون (البحرين) ومجان ومليوخا ، وهذه كلها مناطق في الخليج العربي ، وهذا يدل على أن البحارة الأوائل في الخليج العربي اندفعوا بأسفارهم إلى ما هو أبعد من ذلك. وقد استطاعت السفن العربية الخليجية الالتفاف حول شاطىء شبه جزيرة العرب . . كذلك كانت سفنهم تصل إلى بلاد الهند بجرأه ومهارة فائقة حتى ملكوا في أيديهم زمام التجارة بين الشرق والغرب . كما كانوا على إلمام بالجزر والخلجان والرؤوس المرجانية الموجودة فيها واحكموا تقدير المسافات التي تقطعها السفن بين الموانىء العربية وموانىء الهند والصين ووجدوا تلك المسافات بالفراسخ والأميال كما انهم عينوا الأوقات الصالحة للرحلات التجارية والملاحة البحرية .

ومما يدل على اهتمام العرب بالبحر وبناء السفن ما وجد في نقوش عربية قديمة سواء كانت جرهية أو ميسانية وأهم من ذلك فإن القرآن الكريم قد أشار إلى ذلك بقوله تعالى في سورة يونس ﴿ هو الذي يَسيركم في البر والبحر ﴾ ، وفي سورة الزخرف ﴿ والذئ خلق الأزواج كلها ، وجعل لكم في الفلك والانعام ما تركبون ﴾ الاية ١٢ ، . كما أن اهتمام العرب بالملاحة دفعهم إلى معرفة الكواكب الثابتة الكبرىٰ ومواقع طلوعها وعزوبها ليهتدوا بها في ظلمات البروالبحروسموها باسماء خاصة ذكروا قسماً منها في أشعارهم مثل الدبران والبعوق والثريا والسمالين والشعريين وغيرها وقد أشار إليها القرآن الكريم في سورة الأنعام ووضّح الاستفادة منها في السفر والتنقل في قوله تعالى :

﴿ وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر ﴾ . الآية ٦٧ .

وقد تطورت الملاحة العربية في الخليج العربي ، خصوصاً في القرن الثالث ق . م ، على يد أهل جرها حيث كانت سفنهم تنقل البضائع في الخليج العربي بين بلاد الهند ، وبلاد وادي الرافدين . وربما جرها هي الجهراء في الكويت وهي المنطقة الخصبة والتي ذكرها بطليموس في جغرافيته . وكانت السفن تتجه الىٰ تيلوس (البحرين) ثم إلى هرمز ومنها إلىٰ باتالا (حيدر أباد على نهر السند) ، ثم إلى بريجار (بروتش الآن) أو إلىٰ جزيرة ايكاروس (فيلكه الآن) ، ثم في نوران إلىٰ مدينة سلوقية .

وعندما فقدت جرها دورها في الملاحة ظهرت مدينة هرمز ، كمركز ملاحي عربي غير أن دولة ميسان العربية كانت هي ذات السيادة البحرية في الخليج العربي حيث كانت سفنها تصل إلىٰ بلاد اليمن وكذلك إلىٰ بلاد الهند اذا لم يكن أبعد من ذلك .

وقد أشار سترابو إلى ملاحين في مسقط وجرها وفي موانىء عربية أخرىٰ في الخليج العربي وقال إن سفنهم هي من أوائل السفن التي رست في المحيط الهندي . ولذلك فنحن لا نستبعد ـ أن العرب هم أول من طاف حول القارة الإفريقية في القرن السابع ق . م . ومما يلفت النظر حقا أن الفرس لم يحصلوا على مواطىء قدم في خليج عمان وسواحل الخليج العربي ، إلا بعد سقوط دولة ميسان . كما يذكر المستشرق الفرنسي رينو أن الفرس لم تكن لهم بحرية فارسية تستطيع أن تنافس الاسطوليين البيزنطي والحبشي ، إلا عن طريق العرب ، وذلك لأن الفرس لم يكونوا أمة بحرية .

أما عرب الخليج العربي ، فإنهم الملاحون الوحيدون أصحاب السفن في هذه المنطقة ومنذ العصور القديمة . وقد وردت اشارات إلىٰ تلك السفن كقول طرفه بن العبد :

عدولية او من سفين ابن ياخن   يجود بها الملاح طوراً و يهتدي

كذلك السفن التغلبية التي أشار إليها عمرو بن كلثوم

ملأنا البر حتى ضاق عنا   وماء البحر نملؤه سفينا

ثم الإشارات إلىٰ كثير من الملاحين في قبائل الأزد التي اعتمدت عليها الجيوش الإسلامية في نشر الاسلام علىٰ السواحل الشرقية في الخليج العربي والهند .

وبهذا نستطيع أن نقول إن العرب ركبوا البحر منذ القدم ولا صحة لبعض الروايات التي تذكر أن العرب كانوا يخافون ركوبه .

د . النجار :

شكرا للزميل البكر ، واستكمالاً لمتابعة ذلك النشاط ، ادع الكلام للزميل الدكتور عبد الجبار ناجي ، ليحدثنا عن الملاحة عند العرب في العصر الوسيط .

د . عبد الجبار :

لم تتحدد مساهمات العرب الملاحية في الفترة التأريخية القديمة التي تناولها الدكتور منذر البكر ، بل إستمرت وتصاعدت خلال الفترات الإسلامية المختلفة إبان النهضة العربية . وقد اسهمت جملة عوامل في توسيع المشاركات الملاحية للعرب في الخليج العربي منها :

١ ـ تصاعد أهمية هذا الممر المائي خلال العصر الإسلامي الوسيط عندما طرأ تغير علىٰ ميزان الثقل التجاري باتخاذ العباسيين بغداد مركزا لخلافتهم .

٢ ـ تصاعد العلاقات التجارية بين العراق ، مركز الخلافة العباسية ، والأقطار البعيدة المختلفة كالهند والصين وافريقيا .

٣ ـ تزايد الحاجة إلى استيراد الأيدي البشرية لتشغيلها في حركة البناء الانتاجي ـستصلاح الاراضي وزراعة النخيل والقطن .

٤ ـ تزايد الحاجة إلىٰ البضائع والتجارات الأجنبية .

٥ ـ تطور المجتمع العربي اقتصاديا وحضاريا .

لهذه العوامل وغيرها آثار كثيرة على ارتقاء المساهمات الملاحية ، والملاحة بطبيعة الحال لا تنفصل عن ارتقاء العلوم والنشاطات العربية الأخرىٰ . فالفكر العربي الجغرافي شهد تطورات ملحوظة خلال العصر الوسيط ويتمثل ذلك في وصف الجغرافيين العرب لطرق الملاحة النهرية والبحرية في مجموعة من الكتب خصصت لهذا المجال تسمى بكتب المسالك والممالك ، وكتب الرحلات التجارية الخاصة كرحلات سليمان التاجر مثلا . ويتمثل أيضا في ما توصل إليه الفكر الجغرافي العربي في رسم الخرائط التفصيلية الملونة ، وهي خرائط مستقلة إلى درجة كبيرة عن خرائط بطليموس ، فكانت الخريطة العربية تشمل عدة بلدان عربية وغير عربية والجغرافي

العربي يبتدىء خريطته بالجزيرة العربية ثم البحر العربي والخليج العربي ثم المغرب ومصر والشام والعراق وفارس وكرمان واذربيجان والديلم وسجستان وبلاد ما وراء النهر والجزيرة وبحر الروم .

وقد احتلت بعض خرائطهم مكانة مشهورة عند الغرب . أيضا فإن هذا الرقي يتمثل بالاهتمام المتزايد بالرحلات وشغف الرحالة العرب في السفر والترحال والتعرف على المناطق التىٰ يزورونها ميدانيا . وهناك عدة إشارات علىٰ مجاميع من التجار المشهورين كتجار الكراميه وتجار البحر . كما أن ابن الفقية الهمداني يشير في كتابه إلى ذيوع صيت التاجر العربي فيقول « اينما ذهبت تجد إما تاجراً حميريا أو تاجرا بصرياً » . والادريسي يحدثنا في كتابه المشهور عن التجار المضربيين الثمانية الذين قاموا برحلة استكشاف جريئة في بحر الظلمات ليتعرفوا علىٰ سر هذا البحر فبنوا مركبا وتزودوا بالماء والطعام الذي يكفيهم لعدة شهور ثم انطلقوا من لشبونة . ويذكر الجغرافي المسعودي مانصه « وقد ركبت عدة من البحار كبحر الصين والروم والقلزم ، واليمن واصابني فيها من الأهوال ما لا احصيه كثرةً فلم أجد أهوالاً من بحر الزنج ». ويصف سليمان التاجر في رحلته طريق الملاحة البحرية بين البصرة وعمان وتعبأ بسيراف وذلك لكثرة الأمواج في هذا البحر وقلة الماء في مواضع منه ، فاذا عبىء المتاع استعذبت الماء إلى موضع يقال له مسقط . . . فاذا جاوزت الجبال صرت إلى موضع يقال له صحار ومن بلاد عمان فتختطف السفينة منها إلى بلاد الهند »

وقد لعبت التجارة دورا بارزا في توسيع المدارك الملاحية عند العرب ، فتوسعت علاقات العرب مع الأقطار المختلفة عن طريق نقلهم التجارات والبضائع من الهند والصين وافريقيا إلى موانىء عمان والبحرين والعراق فازدهر دور صحار ودبا وهجر واوال والبصرة وغيرها من الموانىء الخليجية. وأدت التجارة والحاجة إلى طلب البضائع والتجارات كالحرير والمعادن الثمينة والرقيق إلى تطوير فنون الملاحة عند العرب ، فكان الملاحون العرب على معرفة بأسرار الملاحة في البحار المختلفة فالبحر الأحمر عندهم بحر مخوف لما فيه من شعاب بارزة ورياح عبر الخليج العربي سفن كبيرة جدا تجد صعوبة في اجتياز بعض مضايق الخليج العربي ، كما أن السفن التي تمخر عباب البحر المتوسط كانت هي الأخرىٰ كبيرة أكبر من السفن المحيطة . ويصف ابن حوقل مندهشا مهارة الملاحين العرب الذين رآهم. وكانت السفينة تحمل معها الملاحين المتخصصيين بالغوص لإصلاح ما يطرأ على السفينة من ضرر ، وفي بعضها الحمام لحمل البريد والأخبار ، واهتم العرب ببناء السفن فكان هناك مرسىٰ لبناء السفن في

الابله والموانىء الخليجية الأخرى . وكان العرب يأخذون بنظر الاعتبار صفات البحار فيبنون سفنا تلائم مياه كل منها ، فسفن البحر الاحمر كانت عريضة القاع ، وسفن البصرة بيضاء لتشحيمها بالشحم والنوره . وقد استخدموا في بعضها الحبال بدلا من المسامير وذلك لعدة اسباب منها ربما لوجود جبال مغناطيسية وربما أيضا لأن المسامير قد تتآكل في مياه الخليج العربي الشديد الملوحة . ويشير ابن رسته إلى أن الخليج العربي صالح للملاحة في جميع أوقات السنة ، وأما بحر الهند فإن الملاحين يخشونه لهيجانه وظلمته وكثرة المتلصصة فيه . لم يرد ذكر للبوصلة عند جغرافيّي القرن الرابع الهجري ، لكن المقريزي في القرن الثامن للهجرة ، قد ذكر استخدامها ، لكن السفن العربية في القرن الرابع كانت لا تخلو من الخرائط والسجلات التي اصطلح عليها باسم « الروزنامة » .

د . **البحار** :

الواقع أن ما كشفه الدكتور عبد الجبار ناجي كان مفيداً جدا ، وإنني معجب بما طرحه من أفكار وكنت أود منه إطالة الحديث لولا أنه سيكون على حساب زملائه .

واترك الحديث الآن للدكتور عبد الحسين المبارك ، ليحدثنا عن الربابنة في الخليج العربي ، استكمالا لمادة الندوة .

د . **المبارك** :

إن الخليج العربي كان وما يزال مهد حضارة الجنس البشري ، وأن أهل المدينة الأولىٰ هم سكان هذا الجزء في العالم والذين يشهد لهم بالبأس ، وحب المغامرة واستطلاع المجهول ، فقد قطعوا الفيافي ، ومخروا البحار ، واختبروا فن الملاحة وخاضوا في أهوالها .

يقول عمرو بن كلثوم في معلقته الشهيرة

ملأنا البر حتى ضاق عنا وظهر البحر نملؤه سفينا

ثم جاء دور العرب المسلمين في ركوب البحر واختراق آفاقة فقد مخروا في البحر الأحمر ، وبحر عمان ووصلوا إلىٰ الهند والصين يصدرون ويستوردون ، فكما كان المعينيون والسبيئون من قبل والحميريون كذلك قد وصلوا إلىٰ الهند وبلاد مدين والأجزاء الأخرىٰ من بلاد العرب ، كذلك كان دور الحضارمة وأهل وسواحل الخليج العربي ، بارزاً في هذا الميدان .

ولعل ما يفيد في هذا الصدد ، ما وعته كتب المؤرخين والرحالة من أمثال سليمان التاجر وابن وهب واليعقوبي المؤرخ الشهير ، وما ورد ذكره في كتب الرحلات وآدابها يذكرنا بالملاحة العربية في سالف الدهور ، كما تعطينا نماذج في تاريخ الملاحة بل انها الريادة بحق حينما نتذكر الرحالة العربي ابن ماجد الذى قاد أسطول فاسكو داجاما الملاح البرتغالي الشهير في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي والنجاح الذي حققه .

ونحن لو تتبعنا الجذور التأريخية للملاحة العربية لوجدناها تمتد في أغوار التاريخ ، ويمكننا معرفة ذلك من خلال النصوص التي ذكرها المؤرخون عن الربابنة العرب وما قاموا به من أسفار عبر البحار ، فقد تحدثت كتب الرحالة العرب عن الربابنة وأدب الرحلات ، ومساهمة هؤلاء في أدب الرحلات ، فقد ذكر ابن ماجد نخبه من الربابنة الذين عاشوا في العصر الاسلامي من أمثال محمد بن شعبان في اليمن وهو من الأزد ، ومحمد بن أصحية الأوسي ، ومحمد بن مسلمة الأنصاري الذى عاصر النبي (ص) ، ومحمد البراء البكري ، ومحمد بن مجاسع ، ومحمد بن حمران الجعفى ، ومحمد بن خزاعي الشعبي ، وقد وصفهم ابن ماجد بقوله انهم كانوا أصحاب خبرة في معالم البر والبحر .

إن المعلومات التى ذكرت في المصادر القديمة عن الربابنة في الخليج العربي قليلة جدا، غير أن هذا الإحجام عن ذكر شيء من التفصيل عن الربابنة لا يعني أن المتتبع لدراسة الملاحة في الخليج العربي لا يستطيع تقديم شيء يذكر ، بل أن ذلك ميسور للباحث حينما يتأمل التاريخ العربي وبخاصة تاريخ الخليج العربي والحضارات القديمة والتأثير والتأثر بين العرب في القديم ، فالدراسة تقوده إلى إلقاء الأضواء على الملامح الإجتماعية والتاريخية والجغرافية وبخاصة الساحل العربي للخليج العربي حيث يدرك أن الفترة الممتدة على طول القرن الثالث للهجرة تمده بأخبار كثيرة وحوادث عجيبة عن الربابنة ومغامراتهم في البحر ، والمخاطر التي تعرضوا لها ووصولهم إلى الهند والصين وقيامهم بالتجارة ونقلهم التجار وبضائعهم من وإلى الخليج العربي .

لقد كانت قصص وأسماء هؤلاء الربابنة مادة أغنت أدب الرحلات بالتصوير الممتع لأهوال البحر ، فقد ذكر أحد الربابنة قصصاً أخذها من أفواه الناس في سيراف والبصرة وعمان في كتاب سماه « عجائب الهند » ، وصفه كراشكو فسكي بأنه مصنف

أدبي ممتاز لا تقل قيمته عن أسفار السندباد بل يفوتها أحيانا . كما ذكر آخر واسمه عمران الأعرج ، خرج في موكب متوجها إلىٰ جده سنة ٣٢٥ هـ ووصف ما تعرض له من مخاطر خلال رحلته . ويحدثنا المسعودي في الفترة نفسها عن الربابنة السيرافيين والعمانيين وما لهم من خبرات قيمة في الرحلات والأسفار ، ومقدرة فائقة في شؤون البحار وطرقها .

وما زالت مهنة الربابنة تسمى بـ « النوخذة » في الوقت الحاضر وهي نفس التسمية التىٰ نجدها في مروج الذهب حينما يذكر المسعودي « ووجدت » نواخذة بحر الصين ، والهند والسند ، والزيخ واليمن ، والقلزم، والحبشه من السيرافيين والعمانيين يخبرونه عن البحر الحبشي في أغلب الأمور .

كما يذكر أرباب المراكب والنواتي ومن يلي تدبير المراكب . وحينما يتحدث المؤرخون عن هؤلاء الربابنة والملاحين يذكرون عنهم بأنهم من أبصر الناس بالبحر وبمراسيه وأرياحه وجزائره كما نقلوا عنهم أنهم أصحاب معرفة بحوادث البحر ، وأن لديهم دفاتر يدونون فيها جميع ما يسألون عنه ، وما يحتاجه البحّار في سفراته ، لكي يكون عونا له في معرفة الجزر والشعاب المرجانية والمعارج المختلفة وغيرها من الأمور التي يجب معرفتها جيدا قبل المغامرة البحرية .

ولا يفوتني هنا أن أنوه بأن الحديث عن الملاحة عند العرب كانت علما وفنا وتجارة وأدبا لا غنى للمتحدث عنها عن الرجوع إلىٰ كتب التاريخ ، والجغرافية وأدب الرحلات ، والمصادر التي تحدثت عن اقتصاديات العرب ومظاهر حضارتهم في شتىٰ العصور .

د . النجار :

وأود الآن أن أنتقل إلىٰ الدكتور « أبو مغلي » ليكشف لنا إن كان للفرس نشاط بحري متميز في الخليج العربي أم كان ذلك النشاط حكرا على العرب ؟

د . ابو مغلىٰ :

لم يكن للفرس نشاط بحري متميز ، لا قبل الميلاد ، ولا بعده ، ولا في العصر الحديث . ففي العصور القديمة كان ملوك إيران يحاولون التوسع في البر فقط ، وخاصة ناحية الغرب ، ولم يفكروا في بناء أسطول بحري . وأول مرة حاول فيها الايرانيون القيام بنشاط بحري هي المحاولة التي قام بها الملك « خشايارشا » ٤٨٠ ـ

٤٦٦ ق . م ، إذ جمع (١٢٠٠) سفينة حربية من فينقيا ، ومصر ، وآسيا الصغرىٰ ، بالإضافة إلى حوالي ثلاثة آلاف سفينة نقل ، لمحاربة اليونانيين . ولكن تحطم أكثر من ثلث السفن الحربية بسبب العواصف، وأسر اليونانيون حوالي مائتي سفينة، مما أدى إلى هزيمة الفرس بعد ذلك في معركة سلاميس البحرية في ٢٨ /١٢ /٤٨٠ ق . م وقد حدثت كل هذه الكوارث للأسطـول الفارسي بسبب عدم وجود أية خبرة بحرية لدى الفرس . فقد كان أسطول اليونانيين ما بين ٣٠٠ـ ٤٠٠ سفينة .

د . النجار :

ولكن د . أبو مغلي ، ألم يحاول الفرس بناء أسطول حربي في الخليج العربي ؟

د . ابو مغلي :

لا . . . لم يعرف للفرس أي وجود عسكري بحري في الخليج العربي أو بحر العرب أو المحيط الهندي بدليل : ـ

١ ـ عندما جاء الأسطول المقدوني ـ زمن الاسكندر ـ إلىٰ الخليج العربي بقيادة نيارخوس ، لم يجد في الخليج العربي أسطولا فارسياً .

٢ ـ عندما قام العرب المسلمون بفتح بلاد فارس لم يجدوا مقاومة بحرية فارسية . ولو كان للفرس قوة بحرية لظهرت في ذلك الوقت .

٣ ـ في العصر الحديث ، حاول نادر شاه أفشار (قتل ١٧٤٧) ، إنشاء أسطول بحري بمعونة عرب الخليج العربي ، ولكنه فشل . ولذلك عهد بحماية السواحل والموانيء والجزر الإيرانية ـ مثل بندر عباس وجزر قشم وهرمز وغيرهـا . إلىٰ قبيلة بني معن العربية .

وعندما حضرت القوىٰ الإستعمارية : البرتغاليون ـ الهولنّديون إلىٰ منطقة الخليج العربي ، لم يجدوا أية مقاومة من الايرانيين بل ظهرت المقاومة الشديدة من العرب والأساطيل العربية وخاصة أسطول بني صعب (أمراء مدينة ريق وجزيرة خارج) وأسطول مسقط وعمان .

د . النجار :

ولا حتى أساطيل تجارية في الخليج العربي ؟

د . ابو مغلي :

في الواقع كانت التجارة مع الهند في الخليج العربي ـ خلال العصور القديمة ـ بأيدي العرب ، وخاصة سكان جزيرة خارج والتدمريين المقيمين في تلك الجزيرة .

وفي العصور الوسطى ـ قبيل الإسلام ـ ظلت التجارة البحرية مع الهند في أيدي العرب ، وخاصة قبيلة الأزد التي انتشرت في عمان والبحرين وجزيرة خارج . أما في ظل الدولة العربية الإسلامية فقد كانت السيادة البحرية في الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي ، للعرب دون منازع . وظهر من هذه الأمة ربابنة عظام ، واكتشفوا سواحل افريقيا الشرقية ، وجزيرة مدغشقر ، وداروا حول القارة الافريقية .

فإذا وصلنا إلى العصر الحديث ، وجدنا أن التجارة البحرية مع الهند ظلت في أيدىٰ العرب من سكان شواطىء الخليج العربي ، مثل أهل مسقط ، ثم بني معين ثم آل صعب ، وغيرهم .

د . النجار

سؤال أخير د . أبو مغلي ، أرجو الاجابة عليه باختصار ، لقد ذكر ربابنة العرب ـ مثل ابن ماجد ـ ألفاظا فارسية في كتبهم مثل كلمة دقل ـ رهنامج ـ خن (وجمعها أخنان) . فما هو تعليقكم على ذلك ؟

د . ابو مغلي :

استعمال هذه الألفاظ لا يعني وجود سيادة بحرية للفرس . بل كان وجود هذه الألفاظ بسبب سكنى العرب علىٰ السواحل الشرقية من الخليج العربي ، واستخدامهم لعمال من الفرس . ونلاحظ في أيامنا هذه مثيلاً لما حدث في السابق . فإن العرب في بعض بلدان الخليج العربي يستخدمون ألفاظا هندية بحكم وجود مستخدمين هنود ـ من عمال وموظفين ـ هناك . فهذا الاستخدام للألفاظ الهندية لا يعني وجود سيطرة هندية علىٰ هذا البلد أو ذاك .

د . النجار :

وأخيرا يأتي دور الدكتور الادريسي ، ليحدثنا عن الملاحة ودورها الإقتصادي في الخليج العربي . فليتفضل .

د . الادريسي :

ارتبطت حياة شعب الخليج العربي بالبحر منذ أقدم العصور وذلك لشحة الموارد الطبيعية في اليابسة بالنسبة لمعظم أقطار المنطقة . فاذا استثنينا العراق الذي حباه الله بمياه دجله والفرات وروافدهما والسعودية حيث تكثر فيها المياه الباطنية التي تجمعت في العهد الايوسيني وكثرة المراعي فيها ايضا ، فان أقطار الخليج العربي الاخرى اضطرت قبل ظهور النفط لأن تلجأ إلى البحر لتنهل منه غذاءها وتستخرج اللؤلؤ من اعماقه فتتاجر به لتحصل على ما تحتاجه من سلع متوفرة في آسيا وافريقيا واوربا . إن ارتباط حياة شعب الخليج العربي بالبحر حتمته ضرورة العيش ، فالملاحة إذن كانت الدعامة الاساسية للمعيشة وليست مهنة للزيادة الاقتصادية والرفاهية ، كما كانت الحال بالنسبة لأوربا وآسيا فلقد كانت اوربا تستطيع العيش بما لديها من إنتاج ولكن ملوكها وامراءها كانوا يريدون الزيادة في الترف عن طريق الحصول على ثروات الاقطار الأخرىٰ ويحصلون علىٰ لؤلؤ الخليج العربي وتوابل واخشاب وعاج الهند وحرير الصين وذهب افريقيا وعبيدها ، وكذلك الحال بالنسبة لجنوب وجنوب شرق آسيا . وفي حين كانت الملاحة بالنسبة لأوربا والشرق الأقصىٰ تؤثر علىٰ حياة قلة من الناس لما توفره لهم من سلع ترفيه وتسهل تسويق سلعهم وسجلت بذلك أرباحا أكبر مما لو بيعت في أقطارهم ، كانت الملاحة والانشطة المتصلة بها تغني حياة كل الناس في الخليج العربي .

يمكن أن نميز بين نوعين من الملاحة بالنسبة لمنطقة الخليج العربي :

١ ـ الملاحة الداخلية ، وهي التي تقتصر على حياة الخليج العربي فقط .

٢ ـ الملاحة الدولية ، والتي تتعدى حوض الخليج العربي لتصل إلىٰ اليابان شرقا وافريقيا واوربا غرباً .

تستخدم الملاحة الداخلية في أنشطة صيد اللؤلؤ وصيد الأسماك والتجارة بين موانىء الخليج العربي ـ اي التجارة الداخلية على اساس وحدة إقليم المنطقة . أما الملاحة الدولية فكانت اساساً لأغراض التجارة بين الخليج العربي والأقطار المعروفة في العالم آنذاك ، إضافة إلى توسط تجار الخليج في نقل البضائع في الشرق إلى أوربا وبالعكس . وكان لكل نوع ربابنته وملاّحوه وسفنه الخاصة به ، وقلّما تتداخل الملاحة في النوعين فربابنة سفن صيد اللؤلؤ يعرفون مناطق الصيد ومواسمه ودقائق الأمور بهذه المهنة ، ولكنهم لا يعرفون شيئا عن الطرق البحرية خارج الخليج العربي .

وكذلك الحال بالنسبة لملاحي سفن التجارة الدولية حيث تطورت معرفتهم بالطرق والرياح والاتجاهات بين الخليج العربي وبقية مناطق العالم . كما وان السفن المستخدمة في كل نوع تختلف عن الأخرىٰ فالسفن المستخدمة للتجارة الدولية كانت أطول واعلىٰ ارتفاعا وتصل حمولتها إلىٰ ٧٥٠ طناً مثل البوم والبغلة والكوتية والسنبوك. أما سفن صيد اللؤلؤ مثل « الشوعي » و « البتيل » فطولها أقل وحمولتها بين ٥٠ ـ ٧٥ طن . وكذلك الحال مع « الجالبوت » الذي كان يستخدم في الأسفار المتوسطة للتجارة الداخلية فهو يشبه « الشوعي » .

ان تقدم العرب ، وخاصة شعب الخليج العربي في فنون الملاحة وبناء السفن حتمته إذن ظروف المنطقة أساساً ، وبعد ذلك إزدهرت الحياة الاقتصادية في منطقة الخليج العربي بالنسبة للعالم المعروف قبل ظهور النفط وخاصة في القرون السابقة وحتى أوائل العصر الاسلامي . روىٰ أن أبا هريرة الذي عينه عمر بن الخطاب والياً على البحرين جاء إلى الخليفة وقال له جئتك بخمسة آلاف دينار لتودعها من بيت المال ، وفي شدة إستغراب الخليفة كررها عليه أربعة مرات وطلب من أبي هريرة أن يأتيه في اليوم التالي ليخبره مرة أخرىٰ . وبعد أن فعل إتضح للخليفة ان هذه البلاد غنية جداً .

وعندما إنتهت ولايته جاء أبو هريرة بأثني عشر ألف دينار لبيت المال . إن البحرين لم تكن غنية بمواردها الطبيعية ، ولكن بموقعها الجغرافي واهتمام أهلها بصيد اللؤلؤ وما كانوا يحققونه من دخول عاليه كل ذلك جعل حصيلة الولاية متميزة عن غيرها من الولايات التي حباها الله بالماء والأراضي الخصبة . قبل ظهور النفط كانت أهم الانشطة القائمة في أقطار الخليج العربي ـ عدا العراق ـ تتعلق بالملاحة .

يعد صيد اللؤلؤ العمود الفقري لاقتصاد معظم أقطار الخليج العربي قبل ظهور النفط خاصة الكويت والبحرين وقطر . ففي مطلع القرن العشرين كان في الكويت مثلا ٨٠٠ سفينة يعمل عليها قرابة العشرين ألف شخص واذا اضفنا مالكي السفن والممولين والعاملين بصناعة اللؤلؤ وصياغته والتجار، فانهم جميعاً وعوائلهم يشكلون غالبية السكان بدون شك . ويمكن أن نقول نفس الشىٰء بالنسبة للاقطار الخليجية الأخرىٰ .

ثم ان كثرة الأسماك والروبيان في مياه الخليج العربي جعلت من السمك الغذاء الرئيسي لشعب المنطقة ، وشجعت آلاف الأشخاص أن يمتهنوا هذه الحرفة . لا سيما وأن سواحل الخليج تمتاز بكثرة الخلجان والاخوار والغيور التي تسهل عملية الصيد

البحري وتعمل علىٰ تكاثر الثروة السمكية لضحالة المياه في بعضها وهدوء الأمواج ونمو الأعشاب البحرية التي تشكل غذاء السمك .

اشتهر الخليج العربي منذ القدم بالتجارة وذلك لموقعه الجغرافي ولتقدم العرب في الملاحة البحرية . لقد كان للتجارة تأثير « واضح » علىٰ الحياة الاقتصادية في منطقة الخليج العربي في عدة جوانب .

أولا : كانت التجارة مصدر دخل كبير للمنطقة حيث كان التجار الخليجيون يقومون برحلتي الشتاء والصيف إلىٰ الهند واندونيسيا والصين واليابان يجلبون منها التوابل والشاي والاخشاب الثمينة والعاج والحرير والعديد من السلع ، فتفرغ الحمولة في موانيء الخليج العربي وبعد أن يباع منها ما يحتاج إليه السكان خاصة المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الضرورية تنقل الحمولة من قوافل في الجمال إلىٰ حلب ودمشق ثم موانيء البحر المتوسط ومنها إلىٰ أوربا . وتعود القوافل بعكس هذا الطريق حاملة سلع مصنوعة ومواد غذائية إلىٰ اقطار الخليج العربي ، ومنها إلىٰ جنوب وشرق آسيا كانت التجارة تدر دخلا كبيراً علىٰ العاملين فيها وبالتالىٰ على المنطقة ككل حيث أن الدخل الذىٰ يحصل عليه التجار والعاملون بالتجارة ينفقونه في شراء سلع وخدمات وانشطة أخرىٰ كالزراعة والصناعة وغيرها .

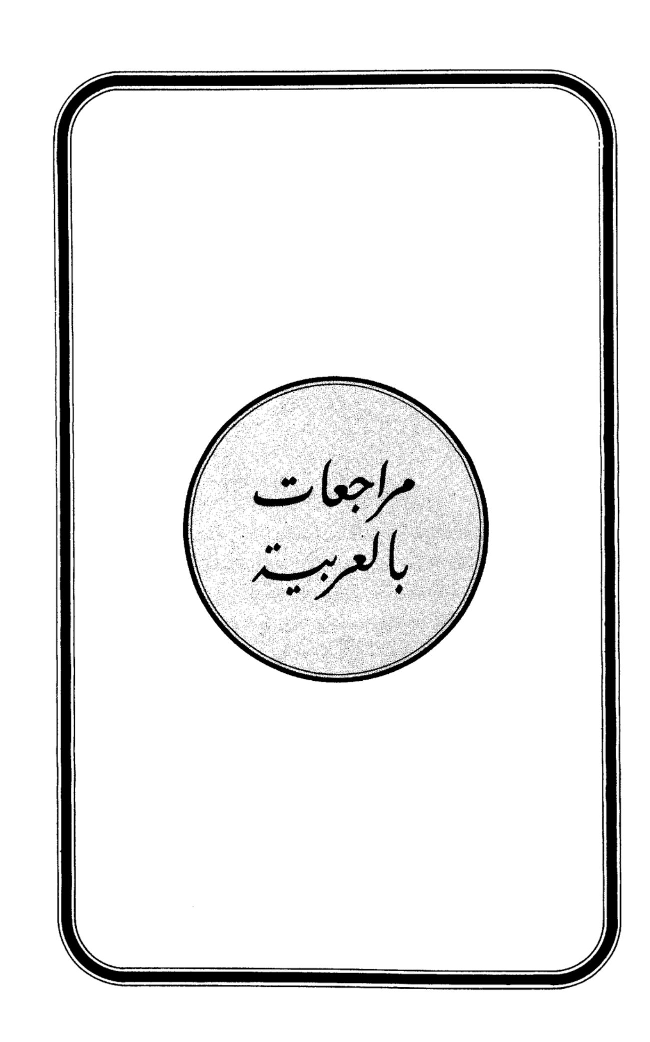
ثانيا : إن التجارة جعلت اللؤلؤ المستخرج في الخليج العربي يلقى سوقاً رائجة من قبل الأمراء والملوك والاقطاعيين والتجار ، وبذا فإن التجارة جعلت نشاط صيد اللؤلؤ ينمو ويتوسع دون الخوف من كساد اللؤلؤ في الأسواق المحلية .

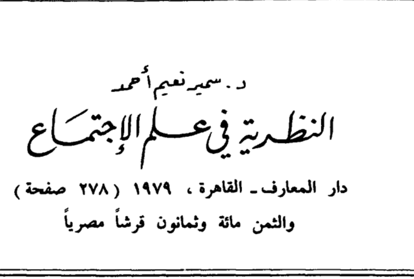
ورفعت التجارة كذلك أثمان اللؤلؤ وجعلت مكسب العاملين فيه أكثر مما لو لم تكن التجارة بهذا الاتساع ، وعليه فان صيد اللؤلؤ والتجارة الدولية معا جعلتا المنطقة تنعم بدخلٍ عالٍ واثرت بذلك علىٰ الانشطة الأخرىٰ أيضا .

ثالثا : إن فقر المنطقة بالمصادر الطبيعية وعدم قدرتها علىٰ إنتاج ما يحتاجه السكان ـ فيما عدا العراق والسعودية ـ من مواد غذائية وسلع أخرىٰ جعل التجارة الدولية توفّر للسكان ما يحتاجونه من هذه البضائع لسد حاجاتهم بمختلف طبائعهم وحرفهم . كما وأن التجارة ساعدت ، أبناء المنطقة علىٰ تصريف ما ينتجونه من سلع زراعية وصناعية ـ رغم محدودية عددها ـ والتىٰ أصبح ـ بفضل التجارة ـ في إمكانهم إنتاج ما يزيد عن حاجة المنطقة فكانوا يستبدلونها بسلع أخرىٰ تنتج في مناطق أخرىٰ في

العالم . لم يكن ببعيد من أهل البصرة ما كانت السفن الشراعية تجلبه من سلع ومواد يأتون بها من الهند وافريقيا والشرق الأقصىٰ ويأخذون بدلها التمر وكذا الحال بالنسبة للكويت التىٰ كانت ترسل اللؤلؤ لتحصل بدله على كل ما تحتاجه من موادغذائية .

إن الملاحة التىٰ برع فيها العرب وسكان الخليج بشكل خاص كانت تشكل الدعامة الرئيسية في حياتهم الاقتصادية ومعيشتهم منذ آلاف السنين وحتى ظهور النفط في المنطقة . استطاعت الملاحة أن توفر سبل العيش لأهلها ، بل أصبحت مصدراً لرخائها في عهود عديدة من التاريخ فقامت حضارات وأصبحت منطقة الخليج العربي موضع إهتمام العالم ومكان تنافس أقوامه لموقع المنطقة الجغرافي الإستراتيجي بالنسبة للملاحة .


مراجعات
بالعربية



مراجعة : د. عبد الباسط عبد المعطي(*)

مقدمة :

كثيراً ما يقال عن المشتغلين بعلم الاجتماع في مجتمعنا العربي ، انهم رجال تنظير ، انشغلوا بالكتابات النظرية والاعمال المكتبية اكثر من انشغالهم بانجاز بحوث واقعية ، ذات طابع تطبيقي تفيد في مجالات التخطيط وتأول المشكلات المجتمعية . وقد يرجع وسمهم بهاتيك الصفة الى أنهم بذلوا خلال كتاباتهم جهداً واضحاً في التعريف بعلم الاجتماع ، والدفاع عن مشروعيته العلمية ، وعلاقاته بغيره من علوم الانسان والمجتمع ، حتى انك قليلاً ما تجد باحثاً من حملة الدكتوراه ، لم يؤلف كتاباً يحمل عنوان : مدخل الى علم الاجتماع أو مقدمة في علم الاجتماع ، أو أسس علم الاجتماع ، أو ركائز علم الاجتماع ، أو حتى المفتتح في علم الاجتماع ، حتى انه من كثرة تكرار مثل هذه العناوين ، اضحى من يحاول ان يكتب فيها في حيرة كي يصك عنواناً جديداً .

على ان التأليف في مثل هذا النوع من الموضوعات ، وان كان تكراره لا يفيد في تطوير العلم وتنميته كثيراً ، لأنه غالباً ما يقف عند الاساس والجذور والخطوات الأولى ـ دونما اضافة كبيرة ، فانه من الناحية الاخرى يختلف تماماً عن الكتابة في

(*) الخبير بالمعهد العربي للتخطيط (سابقاً) .

النظرية السوسيولوجية ، اي نظَرية علم الاجتماع ، بوصفها عقل العلم ، وجوهره ، الذي يثرى ادواره ويمهد طرق امتداده لتناول قضايا الانسان في المجتمع . ولعل المتتبع للحركة التاريخية لعلم الاجتماع في المجتمع العربي ، تاريخاً ، وتقويماً يلاحظ أولاً ان كل ما صدر عن المكتبة العربية حول موضوع النظرية ، بنائها واتجاهاتها ، يتعدى بالكاد اصابع اليدين . ويلاحظ ثانياً أن القليل جداً من هذا القليل من مؤلفات النظرية ، هو الذي جاهد في تناولها من مقاربة approache نقدية تحليلية تحضر الوعي بالاتجاهات الاساسية ، وتجعل القارىء ، طالب علم وباحث ، في موقف افضل للمقارنة والمضاهاة بين هذه الاتجاهات ، ويلاحظ ثالثاً ان التأليف المتخصص في موضوع النظرية يكاد يكون نادراً . ويقصد بهذا التأليف المتخصص تتبع اتجاه نظري بعينه ، نشأة وتطوراً وتقويماً ، أو الكتابة في موضوع محدد كالتكامل والتوازن والصراع والطبقة . . . الخ ، لتوضيحه عبر الاتجاهات الاساسية . ويلاحظ رابعاً انه حتى المترجمات العربية في موضوع النظرية لم تخرج كثيراً عن انتقاء كتابات تعريفية عامة ، لا تحليلية متعمقة ، تقترب من التأليف في مقدمات علم الاجتماع اكثر من اقترابها من نظريته . وبالرغم من وجود باحثين يصنفون انفسهم على انهم من انصار الاتجاه الوظيفي أو الاتجاه المادي التاريخي ، فلم نلحظ في المكتبة العربية الا ترجمة لكتابين في الوظيفة ، احدهما « لايفانز بريتشارد » ، والثاني « لايميل دور كحاييم » المعروف بدوركايم . كما لم نلحظ ترجمة كتاب واحد في المادية التاريخية ، ترجمة متخصص في علم الاجتماع ، باستثناء كتاب « اوسيبوف » قضايا علم الاجتماع ، الذي ترجمه صاحب الكتاب الذي نعرضه الآن . وهو كتاب انشغل بنقد وتحليل الفكر السوسيولوجي الغربي ، اكثر من انشغاله بالكتابة في المادية التاريخية ، واقعها ، وبتبايناتها المعاصرة ، وآفاقها المستقبلية .

لكل هذا ، وغيره مما يضيق عنه المقام ، تأتي اهمية العمل الراهن ، لأنه في موضوع هام ، ولأنه قصد تناول الاتجاهات النظرية من منظور نقدي ، وبالتالي فلصاحبه علينا أجران ، لأنه قصد غاية تعريفية بالاتجاهات بعمق أوفر نسبياً ، وغاية توعوية ، بالمضمونات العلمية والايديولوجية لهذه الاتجاهات . وغير هذا يحق لصاحبه ان نستقبل عمله بترحيب اكبر ، لأنه بذل ، وقتاً وجهداً في موضوع ينأى عنه الكثيرون ، وفي وقت اختلطت فيه معايير ونوازع تقييم الاعمال العلمية وتقديرها .

هدف الكتاب ومنهجه في تناول موضوعه :

سعى الكتاب كما أكد صاحبه في اكثر من موضع الى توضيح المعالم الاساسية

للاتجاهات النظرية المختلفة في علم الاجتماع ، كما سعى الى صياغة اسس علمية ، للمفاضلة بين هذه الاتجاهات كي تكون عوناً للدارس والباحث في تعرفه على جوانب القوة والقصور ، في كلٍ وبالتالي اتخاذ موقف اكثر وعياً منها .

ولكي يحقق المؤلف هذا الهدف، نسج منهجه في ضوء معطيات ونتائج نمطين من أنماط التحليل السوسيولوجي هما : التحليل السوسيولوجي للمعرفة Sociology of knowledge والتحليل السوسيولوجي لعلم الاجتماع Sociology of Sociology . ولعل من بين ابرز ما تلح عليه هاتان المقارنتان أو النمطان التحليليان ان الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع لم تأت من الفراغ ، وانما جاءت انعكاساً اكثر او اقل صدقاً لبناء اجتماعي اقتصادي محدد ، اخذت منه موقفاً اكبر أو أقل تبريرية للحفاظ عليه ، أو اكثر أو أقل راديكالية لتجاوزه .

وأما عن تصميم مضمون الكتاب وعرض مادته العلمية ، فقد أتى في مائتين وسبعين وثماني صفحات من القطع الكبير ، موزعة على اثني عشر فصلاً ومقدمة وقائمة بالمراجع العربية والأجنبية ، صنفت عبر ثلاثة ابواب حَمَلَ أولها عنوان « طبيعة النظرية في علم الاجتماع » وضم ثلاثة فصول ، خصص الأول منها لتوضيح طبيعة المعرفة العلمية ومكونات العلم ، وعني الثاني بواقع النظرية الاجتماعية وامكاناتها ، وجاء الثالث محاولة لصياغة أسس تقييم النظرية الاجتماعية . وأما الباب الثاني وموضوعه النظريات الكلاسيكية لأهم رواد نظرية علم الاجتماع ، فقد هدف الى تقديم عرض نقدي تحليلي لأفكار سبعة من رواد النظرية عبر سبعة فصول ، وكانت فكرة الوقوف اليهم ، ان ما جاءوا به من محاولات تنظيرية، أسهمت بشكل واضح في تحديد وتشكيل المسارات الأساسية للنظرية السوسيولوجية ، فمن اتوا بعدهم اما انشغلوا بمحاكاتهم ، أو مخالفتهم أو التوفيق بين افكارهم . وكان هؤلاء الرواد الخمس على التوالي : أوجيست كونت ـ ايميل دوركايم ـ ماكس ڤيبر ـ باريتو ـ واخيراً كارل ماركس . هذا وحمل الباب الثالث والأخير عنواناً قصد مؤلفه معناه حين وسمه « صياغات حديثة لمسلمات قديمة ، أو كما يقولون النبيذ القديم نفسه في قارورة جرينك جديدة ، وفيه عرض خلال اربعة فصول لاتجاهات اساسية في نظرية علم الاجتماع هي : البغائية الوظيفية ، ـ الظاهراتية ـ السلوكية الجمعية ـ وأخيراً الراديكالية .

اهم نتائج الكتاب :

باستطاعة المتتبع المتمهل لمضمونات متن الكتاب ، رصد عددٍ من النتائج

العامة والتفصيلية ، حقيقة هي ليست مجمعة تحت عنوان بهذا الشكل ، لكنها واردة عبر الصفحات والفصول ، ولضيق المقام سنعرض لبعض منها أحسبه هاماً :

النتيجة الاولى : وتدعم من خلال العرض ، ومن خلال أفكار اصحاب الاتجاهات النظرية ، ان افكارهم أتت محملة بمضمونات ايديولوجية ، استدعت من المهارة العلمية ، اساليب وصياغات للتعبير عن مصالح طبقية بعينها ، بعضها مغلف ومتوار ، وبعضها لا تخطئة العين الواعية . واذا كان يستوي في هذا ، الفكر المادي التاريخي ، والفكر الرأسمالي الليبرالي ، باستثناء محاولات تمرد عليه ، فان الموقف والانتماء الطبقي للأول جد مغاير للثاني . فان كان الاول اراد التعبير عن غالبية المضطهدين ، فان الثاني برر كي يحافظ على مصالح المسيطرين اقتصادياً وبالتالي سياسياً ، فكان اكثر اقتراباً من الخاصة ، وليخل بخاصية جوهرية اتصورها اساسية في علم الاجتماع ، ذلك لأنه وبلغة دوركايم أحد اقطاب الوظيفية ، اذا كان علم الاجتماع هو علم دراسة الظاهرات الاجتماعية ، واذا كان من ابرز خصائص هذه الظاهرة كما اكد في اكثر من مؤلف من مؤلفاته ، عموميتها وانتشارها الذي يتحدد بنائياً بالقطاعات الطبقية العريضة وبغالبية الجماهير ، فمعنى هذا تركيز الاهتمام على الخاص اكثر من العام وسقوط معلم هام من معالم علم الاجتماع .

ومن اللافت للنظر في أمر هذه القضية ، وبرغم وجود عشرات المؤلفات التي تؤكدها وتبرزها ، ومن داخل مؤسسة علم الاجتماع الانجلو امريكي كمؤلفات « روبرت نسبت » ، و « ارفنج زايتلن » ، و « الفن جولدنار » في كتابة « تجديد علم الاجتماع » وغيرهم كثيرون ، فان هناك من الباحثين السوسيولوجيين العرب ، من يرى بأن مثل هذا التقويم اضحى بديهياً ومتكرراً وسهلاً ، ومثل هذا الرد في ذاته لا يقيم اي دليل على عدم جدوى ابراز هذه النتيجة والتأكيد عليها في تحليل النظريات ، وفي التدريس للطلاب وذلك :

(أ) لأنه وكما وضح « كارل مانهايم » في الفصل الاول من كتابه « الايديولوجيا واليوتوبيا » يستحيل علينا فهم وتحليل النظريات والافكار ، فهما دقيقاً وشاملاً ان لم ندرس مرحلتها التاريخية وسياقها الاجتماعي ـ الاقتصادي والطبقة التي أرادت ان تعبر بها عن مصالحها .

(ب) ولأن القضايا التي تطرحها هذه النظريات ، لا تمس فرداً أو حالات

محددة ، بـل تمس مصالح مجتمعات بأسرها ، من خلال تزييف وعيها بواقعها وامكاناتها وحركتها .

النتيجة الثانية : وهي نتيجة ذات طابع منهجي اجتهدت في رصد عدد من الاسس الجوهرية والتساؤلات الضرورية التي تساعد الاجابة عليها في تحليل اعمق ووعي اكثر تجلية ، يمكن من المفاضلة بين النظريات السوسيولوجية واخذ موقف منها . وهي نتيجة تحسب من اسهامات الكتاب لأن الاهتمام بها في المكتبة العربية يكاد يكون هامشياً . وهي تتلخص في : تصور النظرية للواقع الاجتماعي ـ تصور النظرية لطبيعة الانسان ـ تصور النظرية لعلاقة العالم بالظاهرات الاجتماعية التي يدرسها ـ مدى شمول النظرية ـ نوعية المتغيرات التي تعتمد عليها النظرية في تفسير الظاهرات ـ تمييز النظرية أو عدم تمييزها بين القوانين العامة التي تنطبق على المجتمع الانساني عامة ، والقوانين النوعية التي تنطبق على كل نوع من انواع المجتمعات وكل مرحلة من مراحل تطورها ـ المضمون الايديولوجي للنظرية ـ الأدلة والشواهد على صدق مسلمات النظرية واستنتاجاتها ـ الاجراءات العملية التي تشير اليها النظرية لرسم السياسات الاجتماعية .

النتيجة الثالثة : وتتعلق ببروز تمردات ايديولوجية على المجتمع الرأسمالي ، والصياغات النظرية التي قامت لتبريره من ابرزها ما يسمى بالاتجاه الراديكالي ، الذي يعني بروزه رفض هذا النظام ، ومحاولات التنظير له .

النتيجة الرابعة : وهي نتيجة تتعلق بنجاح الكتاب في ابراز موقف معظم منظري علم الاجتماع الانجلو الامريكي ، من قضايا الانسان وحرياته وحقوقه وارادته . ومع ان الكتاب يحوي نقاطاً كثيرة تعد مفاتيح لتصحيح وعينا بالاتجاهات النظرية وروادها ، وان كل نقطة منها تحتاج الى تسليط الضوء عليها ، الا اننا سنختار بعض النقاط التي وردت عبر صفحات الكتاب ، لنتركها للقارىء كي يحكم على علم الاجتماع الذي ننقله ، وندرسه لطالبنا ، ونصوغ واقعنا بتزييف متعمد ، في ضوء نظرياته وتوجهاته .

١ ـ يذهب « أوجيست كونت » الى انه طالما ان الطبيعة البيولوجية هي التي تحدد خصائص الفرد ، وطالما أن الاسرة ترتبط بهذه الطبيعة وبما ان المجتمع الانساني كله تطور عن الاسرة ، إذاً فالمجتمع شيء ثابت جامد يخضع لقوانين

(*) سوف يجد القارىء تفصيلات وأسئلة فرعية تحت كل بعد من هذه الابعاد ، في الفصل الثالث من الكتاب .

بيولوجية وهو أقوى من الفرد وليس على الفرد الا الاستسلام له ، اي الاستسلام الكامل للسلطة . . وبما ان الجنس الابيض هو المهيأ بيولوجياً للسيادة والحكم فعلى بقية الاجناس ان تخضع له (ص ٩٦ من الكتاب)(*) .

٢ ـ اكد « ايميل دوركايم » على ان ما نحتاجه لكي نحقق الاستقرار الاجتماعي هو ان نجعل جماهير الناس قانعة بما قسم لهم . ولكن ما يجب عمله لكي نجعلهم قانعين بنصيبهم في الحياة هو ان نقنعهم بأنه ليس لهم الحق في ان يحصلوا على اكثر مما لديهم (ص ١١٢) .

٣ ـ صور « ماكس ڤيبر » الانسان على انه اسير واقعه الاجتماعي وانه ليس قادراً على تغييره وحذر من الثورة ، فالعمال قد يكسرون اغلالهم بالثورة ولكنهم لن يكسبوا شيئاً من ورائها (ص ١٢٩) .

٤ ـ نصح « باريتو » الصفوة بان تستغل مشاعر الجماهير الجاهلة التي تعجز دائماً عن ان تتعلم ، ويجب على هذه الصفوة ان تستغل الى اقصى درجة الخرافات التي تسود بين الجماهير (ص ١٤٧) .

٥ ـ صاغ « تشارلز كولي » عدداً من الافكار كفكرة الشعور بالذات ليبرر استعمار البلاد الانجلو ساكسونية لآسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

بعض الملاحظات على الكتاب :

الاولى : عرض الكتاب في فصله الثالث لأسس تقييم النظرية السوسيولوجية ، ولو ان الكاتب طبق هذه الاسس على كل النظريات التي حللها ونقدها ، لجاء العمل بصورة اخرى ، تساعد القارىء على المقارنة الادق بين النظريات . حقيقة حاول الكاتب تطبيقها على بعض الرواد الكلاسيكيين وبعض النظريات ، لكنها لم تبرز وفق الاطار الذي طرحه للتقييم مما اظهر بعض الجوانب اكثر من الاخرى . وتنطبق هذه الملاحظة على البنائية الوظيفية لان الكاتب انشغل بعرض افكار اثنين من انصارها هما بارسونز وميرتون اكثر من الانشغال بقضايا النظرية العلمية ، والمجتمعية . . . الخ ، مما جعل القارىء لا يلم بتطبيق الكاتب لأسس تقييم النظرية على الوظيفية الماما كافيا . والشيء نفسه ينسحب على ما اسماه الباحث بالاتجاه الظاهراني والسلوكية الجمعية ، حيث كان التركيز على آراء بعض روادها اكثر من ابراز الاسس العلمية

(*) تشير الصفحات بين الاقواس الى صفحات العمل الذي نتناوله بالعرض .

والمجتمعية لهما . وربما يزداد الالتباس لدى القارىء ، عندما يلاحظ في كتابات النظرية ، تصنيف بعض المنظرين تحت مظلة اتجاهات نظرية اخرى غير التي صنفوا تحتها في الكتاب الراهن فمثلاً يصنف باريتو على انه وظيفي ، ويحلو للبعض تصنيف ڤيبر وبارسونز كمنظرين لما يسمى بنظرية الفعل الاجتماعي ، والتي تتقاطع مع الوظيفية ، ومع غيرها من النظريات .

الثانية : ان محاولة تطبيق معنى النظرية (ص ٣٨ ـ ٤٠) واسس تقييمها ، يمكن ان يخرجا اتجاهين من الاتجاهات التي عرض لهما العمل ، من اطار النظرية السوسيولوجية ، واقصد هنا : الاتجاه الظاهراتي والسلوكية الجمعية ، فالاتجاه الأول اقرب ان يكون اتجاهاً منهجياً من كونه اتجاهاً نظرياً ، وحتى لو كان اتجاهاً نظرياً ، فقد اهتم بالافراد اكثر من الفئات والجماعات ، ودونما اهتمام بالبناء الاجتماعي مما اختزل اهتمام الاجتماع في دراسة الحيز المحدود من الحياة الخاصة (ص٢٣٩ ـ ٢٤٢) واما السلوكية الجمعية ، فهي بحكم اهتماماتها ، والقضايا التي ركزت عليها ، اقرب الى علم النفس الاجتماعي منها الى علم الاجتماع . فالنظرية كما وضح الكتاب تتجاهل تحليل الوحدات الاجتماعية الكبرى وتستبعد النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من الدراسة . في الوقت الذي انشغلت فيه بمجرد حالات سيكلوجية مجتزأة عن سياقها العام (ص ٢٥٦) . ولهذا ارى انه كان من الاوفق استبعادهما من نطاق علم الاجتماع كخطوة على طريق تغطية وتنظيم هذا الزحام الذي تتداخل بسبب النظريات التي تعد سوسيولوجية مع غيرها ، فتشتت الملاحظة ويتبدد قدر من التحليل في غير موضعه .

الثالثة : كان الكتاب في حاجة الى فصل اخير او خاتمة تركز فيها النتائج الاساسية التي توصل لها العمل . ومع أنها ملاحظة تبدو شكلية ، لأن هذه النتائج موزعة عبر فصول الكتاب كما سبقت الاشارة ، الا ان تجميعها ، يركز الحصاد ويفيد القارىء ويسهل عليه . وثمة ملاحظة شكلية اخرى تتعلق باستخدام مصطلح اجتماعي Social وسوسيولوجي Sociological حيث استخدما احيانا بالتبادل مع ان ثمة فرقا بينها من وجهة نظر علم الاجتماع . ويدلل على هذا عنوان الكتاب ، وعنوان كل من فصليه الثاني والثالث .

وعلى اي الاحوال، فالملاحظات السابقة اجتهادات تقابلها اخريات لدى الكاتب ، وثالثة مع او ضد هذه او تلك من قراء آخرين .

مجلة

الحقوق والشريعة

تصدرها كلية الحقوق والشريعة بجامعة الكويت

فصلية أكاديمية
تعنى بالمجالات القانونية والشرعية

الاشتراكات

داخل الكويت للافراد
أربعة دنانير

للمؤسسات الرسمية
وشبه الرسمية والشركات
عشرون دينارا

في الخارج
١٥ دولارا امريكيا - بالبريد الجوي

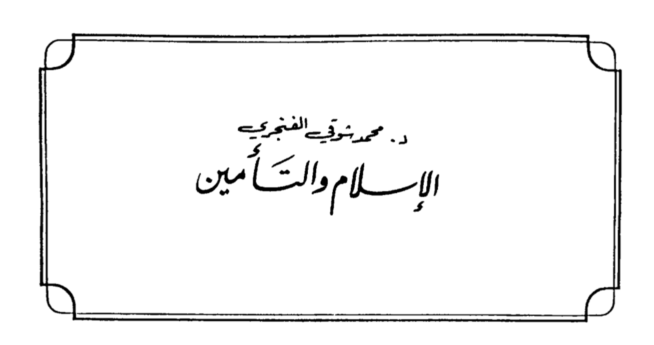
العنوان

جامعة الكويت - كلية الحقوق والشريعة
ص.ب ٥٤٧٦

يحتوي كل عدد على الموضوعات التالية: -

- ابحاث في القانون والشريعة الاسلامية
- تعليقات على الاحكام القضائية والتشريعات
- مراجعات للكتب الجديدة
- تقارير عن المؤتمرات الدولية

جميع المراسلات توجه باسم
رئيس التحرير



مراجعة : د . محمود عبد الحميد*

جاء كتاب الإسلام والتأمين ـ التعاون لا الاستغلال أساس عقد التأمين الإسلامي ـ في أربعة فصول ، تناول الفصل الأول منها الزكاة والتأمين وأوضح فيه المؤلف أنه لا يوجد تعارض بين الزكاة والتأمين فلكل منهما مجاله ولكل منهما الحاجة القصوى إليه . إذ كل منهما يقوم بجانب الآخر ، معاونا ومكملا له ، دون أدنى تناقض أو اصطدام . كما أن لكل منهما سنده الشرعي ، فشرع الزكاة من قبيل النص وشرع التأمين من قبيل المصلحة . وأصحاب القول بالاكتفاء بالزكاة كمظلة تأمينية ، يغفلون حقيقة هامة هي أن ضمان الزكاة لا يكون إلا للمحتاجين ، فلا يستفيد منه الأفراد الذين تلحقهم كوارث وأضرار لا تصل بهم إلى حد الفاقه ، هذا فضلا عن أن أداء الزكاة للمستحقين لها ، يكون بدون مقابل . وهذا بخلاف ضمان التأمين ، فإنه لا يكون إلا للمشتركين ولو كانو أغنياء ، كما أن أداء مبلغ التأمين للمستفيد يكون مقابل أقساط سبق تحصيلها .

وأتفق في الرأي مع المؤلف وأود أن أضيف أن هناك حالات يكون فيها التأمين بغير مقابل ودون تحصيل أقساط من المؤمن لهم مثل بعض مشروعات المعاشات في شركات القطاع الخاص حيث يتحمل صاحب العمل تكلفة التأمين كاملة دون اشراك مستخدميه مستهدفا بذلك جعل التأمين إحدى المزايا الوظيفية التي تمكنه من الحصول

* استاذ التأمين في جامعة الكويت

على الكفاءات اللازمة . وأرى أنه حتى في مثل هذه الحالة فالتأمين شيء والزكاة شيء آخر .

وفي الفصل الثاني تعرض المؤلف لأشكال التأمين المختلفة وهي التأمين التعاوني والتأمين التجاري والتأمين الحكومي ثم تطرق إلى الفرق بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري وكانت أهم النقاط التي ذكرها المؤلف في هذا الصدد تتلخص في الآتي :

١ ـ التأمين التعاوني في صورته الحديثة المتطورة غير محصور بنوع من المخاطر ، بل يلبي جميع طلبات التأمين من مختلف الأخطار ويتولى إدارته عن المستأمنين منظمة متفرعة متخصصة وبأسلوب علمي وفني دقيق . ويقوم التأمين التعاوني الحديث على أساس عقود فردية تعقدها المنظمة مع كل مستأمن باعتبارها ممثلة لجميع المستأمنين ويدفع المستأمن مقابل التأمين على أساس قسط ثابت نسبيا ، يدفع مقدما وبانتظام . أما التأمين التعاوني القديم وإن كان هو الأصل في النشأة ، فقد عجز عن منافسة شركات التأمين التجاري، وصار وجوده بجوارها هامشيا ونادرا .

٢ ـ شركات التأمين التجارية تفرض شروطا تعسفية على المستأمنين استغلالا لحاجة الناس إلى التأمين ، فضلا عن مطالبتها لهم بأقساط تأمين مبالغ فيها جريا وراء الكسب بالإضافة إلى استئثارها وحدها بكافة الأرباح الناجمة عن استثمار مدخرات المستأمنين، مما يهدر حقوق هؤلاء المستأمنين ويجحف بهم. هذا إلى جانب سيطرتها على الإقتصاد القومي بما تجمع لديها من رؤوس أموال ضخمة فضلا عن جنوحها إلى استغلال أموالها في الكسب السريع مما يضر بصالح المجتمع . وقد كان رد الفعل الطبيعي أن تتدخل الدولة بفرض سيطرتها على شركات التأمين التجاري ، هذه السيطرة التي تضيق أو تتسع بحسب ظروف كل مجتمع ، مما يصل ببعضها كمصر إلى حد التأميم الكامل لشركات التأمين التجاري ومباشرة الدولة لهذا النوع من التأمين بواسطة شركات القطاع العام .

٣ ـ التأمين التعاوني يفضل التأمين التجاري من حيث الشكل والهدف كما أن تكاليف التأمين التعاوني تقل عن تكاليف التأمين التجاري بنسبة قد تجاوز ٤٠ ٪ من القيمة التي تتقاضاها شركات التأمين التجاري إلى جانب أن المساهمين في شركات التأمين التجاري هم وحدهم دون المستأمنين يستولون على ما تحققه شركات التأمين

من أرباح أو زيادة في رأس المال بعكس الحال في التأمين التعاوني الذي تعود أرباحه على المستأمنين .

٤ ـ التأمين التجاري لا وجود له في دول العالم الشرقي ومجاله في دول العالم الغربي التي تدين بالمذهب الفردي أو الاقتصاد الحر . وحتى في هذه الدول الأخيرة نتيجة التأمين التجاري إلى الإنكماش فالزوائل تلقائيا إذ لم يعد التأمين التجاري حرا في ممارسة نشاطه ، فقد اتجهت أغلب دول العالم الحر إلى تنظيم نشاط شركات التأمين وإحكام الرقابة عليها بما يحقق مصالح المستأمنين وصالح الإقتصاد القومي . ولم يقف الأمر بالنسبة للتأمين التجاري عند ذلك الحد ، بل لقد وجد له أخيرا منافسا قويا وذلك على مستويين :

(أ) على مستوى الدولة : باتجاه مختلف دول العالم الحر إلى الأخذ بمختلف صور التأمينات الإجتماعية

(ب) على مستوى الأفراد : باتجاههم إلى الإستغناء عن التأمين التجاري والأخذ بالتأمين التعاوني في صورته الحديثة المتطورة .

وعلى ذلك لم يبق للتأمين التجاري مجال سوى في العقود القديمة والتي على مدد طويلة كالتأمين على الحياة . وحتى هذه الأخيرة ، فقد تكشف أخيرا للمستأمنين والمستفيدين مدى خسارتهم فيها ، وذلك عند قبضهم مبالغ التأمين المتفق عليها سواء عند استحقاق البوليصة أو عند الوفاة ، إذ يقبضونها بقيمة مخفضة للغاية بسبب التضخم وإرتفاع قيمة السلع مع انخفاض قيمة العملة الورقية المتعامل بها . وأن تقوم شركات التأمين،على الحياة بضمان الثبات النسبي لقيمة العملة الورقية على أساس سعر الذهب أو الأسعار حال سريان العقد وسعر العملة ذاتها في يوم استحقاق رأس المال موضوع التأمين هو مجرد أمل أو احتمال بعيد .

ولا أجد ما سرده المؤلف في الفصل الثاني من الكتاب قد وضع النقاط على الحروف وذلك للأسباب الآتية :

أولا : لم يتناول الفصل الثاني من الكتاب بالتفصيل الأسباب التي أدت إلى ظهور التأمين التجاري بالرغم من أن التأمين التعاوني القديم هو الأصل في النشأة ولماذا عجز التأمين التعاوني عن منافسة التأمين التجاري ولم يتطور بالرغم من أن

تكاليفه تقل عن تكاليف التأمين التجاري . وأعتقد أن أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك تتلخص في الآتي :

(أ) بدأ التأمين التعاوني في صورة هيئات تأمين تبادلية ذات مسئولية غير محدودة بمعنى أن الأعضاء المشتركين يتحملون كافة الخسائر التي تصيب البعض منهم وتكون أملاكهم الخاصة ضامنة لسداد نصيب كل منهم في حالة عدم كفاية الأقساط المحصلة مقدما عن مقابلة قيمة الخسائر (وقبل ظهور الهيئات ذات الأقساط المقدمة كانت الخسائر تحصل بعد وقوع الخطر في نهاية فترة زمنية معنية إلا أن هذه الهيئات أفسحت الطريق للهيئات ذات الأقساط المقدمة) . لذلك لم يحرص القائمون على الإدارة على تقدير قيمة الأقساط تقديرا علميا سلميا طالما أن الشكل القانوني للهيئة يتيح لهم تحصيل ما يطلبونه بالزيادة. وقد كانت هذه الظاهرة سببا في خلق الكثير من المشاكل، فمن عدم استطاعة بعض الأعضاء دفع نصيبهم بالزيادة إلى اعتراض البعض الآخر على قيمة التعويضات المقدرة إلى تأخير المتضررين في الحصول على تعويضاتهم . . . الخ

(ب) التأمين التعاوني في بدايته كان قاصرا على فئات محدود متعارفه كأهل حرفة أو سوق لذلك لم يكن عدد المشتركين يحقق قانون الأعداد الكبيرة الذي ينبني على أساسه نجاح التأمين وقد ذكر المؤلف ذلك عند مقارنة التأمين التعاوني القديم بالتأمين التعاوني في صورته الحديثة المتطورة . يضاف إلى ذلك أن حجم المخاطر التي يغطيها التأمين كانت في ازدياد مستمر مع تطور الصناعة الأمر الذي يتطلب ضرورة تحقيق قانون الأعداد الكبيرة حتى تكون حصيلة أقساط التأمين كافية لتحمل ازدياد حجم المخاطر .

لذلك ظهرت الحاجة إلى إنشاء هيئات تأمين بحيث تكون فيها مسئولية المستأمن محدودة بقيمة القسط الذي يدفعه وفي نفس الوقت تحقق قانون الأعداد الكبيرة . وانتهى الأمر بظهور التأمين التجاري متمثلا في نوعين أساسيين من الهيئات :

(أ) شركات الأفراد والتي ظهرت على صورة جماعات من الأفراد يزاولون أعمال التأمين كل لحسابه الخاص ويكوِّنون فيما بينهم جمعية تتولى تنسيق النواحي المالية والدعائية مثل جماعة اللويدز بانجلترا وغيرها من البلاد . وفي هذه الشركات تكون مسئولية المستأمن محدودة بقيمة القسط الذي يدفعه بينما تكون مسئولية المؤمن غير محدودة بمعنى أن الأملاك الخاصة للفرد (صاحب الشركة) تكون ضامنة للتعويضات

المستحقة للمستأمنين . وقد اقتصر نشاط هذه الهيئات على التأمينات العامة (الحريق والبحري والحوادث) دون تأمينات الحياة .

(ب) شركات التأمين المساهمة والتي يساهم فيها الجمهور برأس مال محدود وتكون مسئولية المستأمن وكذلك مسئولية الشركة محدودة (بقيمة رأس المال المدفوع).

وقد امتد نشاط هذه الشركات إلى جميع أنواع التأمين وكان من الطبيعي أن تكون تكاليف التأمين في هذه الهيئات الجديدة أعلى من تكاليف التأمين التعاوني وذلك للأسباب الآتية :

(أ) تحصيل زيادة في القسط مقابل إعفاء المستأمن من المسئولية غير المحدودة وهذا أمر طبيعي إذ أن المستأمن كان سيدفع مثل هذه الزيادة في حالة زيادة التعويضات في التأمين التعاوني عن حصيلة الأقساط .

(ب) اضطرار الهيئات الجديدة إلى الاستعانة بوسطاء أو سماسرة أو وكلاء لجذب أكبر عدد ممكن من المستأمنين حتى يتحقق قانون الأعداد الكبيرة خاصة وأن الوعي التأميني كان قاصرا .

(حـ) حاجة مثل هذه الهيئات إلى الإستعانة بالأساليب الحديثة في الإدارة واستخدام الأجهزة ،الآلات الحديثة مثل الأجهزة الحاسبة الالكترونية لتجميع البيانات الإحصائية والقيام بالدراسات اللازمة لتقدير أقساط التأمين تقديرا علميا سليما إلى جانب المساهمة في تطوير وسائل الأمن الصناعي ، وإدارة المخاطر وتطوير وسائل الوقاية منها والمساهمة في إنشاء معاهد دراسية للتأمين . . الخ

ثانيا : ظهور التأمين التجاري أدى إلى إرساء دعائم صناعة التأمين على أسس علمية دقيقة. وساهمت شركات التأمين التجارية في المحافظة على الثروة القومية عن طريق تطوير وسائل الوقاية، من المخاطر، وعملت على قيام تعاون عالمي في حقل التأمين، عن طريق إعادة التأمين بهدف توزيع المخاطر على أكبر عدد ممكن من المؤمنين. وقد استطاعت بذلك هيئات التأمين التجارية تحملّ حجمٍ كبيرٍ من المخاطر لم تكن هيئات التأمين التعاوني لتتحمله . ولم يؤد ظهور التأمين التجاري إلى زوال التأمين التعاوني ، بل أصبح لكل نوع من الهيئات، مجاله ليس من حيث نوعية التأمين ولكن من حيث حجم المخاطر التي تستطيع الهيئة أن تتحمله . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل ظهرت هيئات تأمين تعاونية جديدة ، مثل الجمعيات التعاونية للتأمين (إلا أن نشاطها كان قاصرا في معظم الأحوال على الريف) .

كما قامت الاتحادات التجارية المختلفة بإنشاء جمعيات ضمان Protection and indeminty Associations (orclubs) الهدف منها تغطية المخاطر التي لا تغطيها وثائق التأمين التجاري ففي التأمين البحري مثلا تغطي هذه الجمعيات المسئولية المدنية قبل الغير التي لا تتحملها شركات التأمين التجاري والمسئولية المدنية قبل ركاب السفن والبحارة . . الخ

ثالثا : من الحقائق الثابتة أن هيئات التأمين التعاونية وهي تعمل جنبا إلى جنب مع هيئات التأمين التجاري لجأت إلى تقديم الخدمة التأمينية للجمهور من غير أعضائها (وذلك لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة) واشترطت أن تؤول الأرباح المحققه عن العمليات الخاصة بالجمهور إلى الأعضاء فقط دون الجمهور في حين أن شركات التأمين المساهمة تقوم بإشراك المؤمن لهم (من تأمينات الحياة) في الأرباح التي تحققها وتصل نسبة الأرباح التي توزع على المؤمن لهم إلى تسعة أعشار مجموع أرباح الشركة والعشر الباقي يوزع على المساهمين، وهي نسبة متواضعة .

رابعا : تدخل الدولة في حقل التأمين التجاري، عندما بدأ لم يكن لإحكام الرقابة عليها أو حماية المؤمن لهم من الإستغلال . . الخ بل على العكس كان لحماية هيئات التأمين التجاري من الانهيار إذ كثيرا ما تعرضت هذه الهيئات لأوقات عصيبة وكان هدف الدولة هو الحفاظ عليها، حتى تستطيع تقديم الخدمة للمؤمن لهم، بل إن الحكومات لجأت في بعض الأحيان إلى شركات التأمين التجاري، لتقوم نيابة عن الحكومة بإدارة بعض المخاطر، مثل ما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية في انجلترا، حيث عهدت الحكومة لبعض شركات التأمين التجارية بعملية إدارة خطر الحرب بالنسبة للمدنيين . ثم تطور تدخل الدولة في حقل التأمين التجاري، للحد من المنافسة الضارة بين الشركات، وتنظيم عملية استثمار احتياطيات الشركات، وحماية حقوق المؤمن لهم بالإشراف على أسعار التأمين وإعادة التأمين . . الخ ولا أدري كيف تكون هذه الشركات مستغلة في ظل المنافسة الشديدة ورقابة الدولة حتى على أسعار التأمين وإذا كان الوضع ـ كما يصوره مؤلف الكتاب ـ يضع هيئات التأمين التجاري في قفص الإتهام فلماذا لم تلجأ الحكومات إلى سن التشريعات اللازمة التي تمنع قيام مثل هذه الهيئات، وتسمح فقط بقيام هيئات التأمين التعاوني .

خامسا : بالنسبة لسيطرة شركات التأمين التجاري على الاقتصاد القومي، بما تجمع لديها من رؤوس أموال ضخمة، فضلا عن جنوحها إلى استغلال أموالها في

الكسب السريع مما يضر بصالح المجتمع نورد ما يلي :

(أ) إذا كان هذا هو الوضع مع أن الحكومات تقوم بالإشراف على استثمارات شركات التأمين التجارية وتحدد لها نسبا معينة في كل قناة من قنوات الاستثمار فما عسانا نقول إذا كان هذا الإشراف غير موجود .

(ب) استثمارات شركات التأمين تحكمها عوامل فنية إلى جانب العوامل القانونية الواردة في تعليمات الإشراف والرقابة، ومن هذه العوامل الفنية ضرورة تجانس الاستثمارات مع التزامات الشركة بحيث تحقق نسبة السيولة اللازمة لدفع التعويضات وإلا اضطرت لبيع استثماراتها في وقت تكون فيه السوق غير مواتية .

لذلك نجد أن شركات التأمين التجارية ليس لها مطلق الحرية في اختيار استثماراتها . يضاف إلى ذلك أن رؤوس الأموال الضخمة ليس من السهل استثمارها بما يحقق الكسب السريع .

سادسا : بالنسبة للخسارة التي يتعرض لها المستأمنون والمستفيدون من التأمين نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود فهذا أمر يشترك فيه التأمين التجاري والتأمين التعاوني، وتقوم شركات التأمين التجاري في الوقت الحاضر بإصدار وثائق يكون فيها مبلغ التأمين أسهما في إحدى الشركات الصناعية أوالتجارية. ومن طبيعة هذه الأسهم زيادة سعرها مع التضخم Equity Linked Policies وقد بدأ إصدار هذه الوثائق حوالي سنة ١٩٤٠ إلا أن التأمين التقليدي ما زال متغلبا حتى الآن .

وكان عنوان الفصل الثالث من الكتاب ما يلي :

«التعاون لا الاستغلال أساس عقد التأمين الإسلامي». وتناول فيه المؤلف خلاف فقهاء الشريعة حول عقد التأمين، ثم قام بتحليل هذا الخلاف، وأوضح أن عدم شرعية التأمين التجاري بصورته الحالية في رأيه لا ينبع من مجرد صفتها التجارية أو الإستباحية، وإنما بسبب اتجاهاتها الإستغلالية، أي أن اعتراضه على شركات التأمين التجاري ، هو من حيث التطبيق لا المبدأ ، وذلك من وجهين أساسيين :

أولهما : استغلال حاجة الناس إلى التأمين، وفرض شروط تعسفية وأقساط مبالغ فيها ، جريا وراء الكسب ، وتحقيقا لأكبر قدر من الربح من وراء ذلك

ثانيهما : استثمار أموال ومدخرات المستأمنين لحسابها الخاص، وفقا لهواها

ومصالحها الخاصة، وأحيانا بطرق ربوية ، أو غير مقبولة شرعا.

وقد سبق التعليق على ذلك في الصفحات السابقة، وأود أن أضيف هنا أنني لا أحبذ التأمين التجاري على التأمين التعاوني أو العكس، بل أحاول أن ألقى الضوء على بعض الحقائق التي تبعد الإتهام عن التأمين التجاري وإذا كان التأمين التجاري في الوقت الحاضر كما يقول المؤلف ، يتجه إلى الإنكماش فالزوال تلقائيا ، فسوف تؤول تكلفة التأمين التعاوني ، إذا ما أراد له القائمون عليه أن يتطور إلى ما يقرب من تكلفة التأمين التجاري .

وفي الفصل الرابع ، تناول المؤلف أسس مشروع نظام التأمين التعاوني ، وأوضح أنه يحبذ أن تكون الهيئة التعاونية في شكل شركة تأمينات تعاونية ، وتكون جهازا خاصا أو جهازا مختلطا فيه عناصر حكومية وأخرى أهلية موثوق بها ، تتحمل مع الحكومة مسئولية إدارة المشروع على أن تقوم الحكومة بإعانة هذه الهيئة بمعونة أصلية تكون بمثابة رأس مال فضلا عن الإعانات المقطوعة والقروض عند الحاجة . وفي جميع الأحوال تلتزم الدولة بتغطية خسائر الهيئة إذا تعرضت لظروف غير عادية أي أن الدولة تمثل بالنسبة للهيئة دور إعادة التأمين .

ولا أحبذ التزام الدولة بتغطية خسائر الهيئة إذ أن موارد الحكومة تنبع أساسا من الضرائب التي يدفعها الشعب. وإذا عجزت الحكومة عن أداء التزاماتها المالية فسوف تلجأ إلى زيادة الضرائب وبالتالي يتحمل الشعب هذه الأعباء . يضاف إلى ذلك أن الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة نتيجة لالتزاماتها النابعة من التأمينات الإجتماعية هي من الضخامة بمكان وهو حمل ينوء به كاهل الكثير من الحكومات ويكفي أن نعلم أن هناك ما يزيد عن ثلاثين دولة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا تجد صعوبة كبيرة في مقابلة التزامات التأمينات الاجتماعية لأسباب يطول شرحها، إلى الحد الذي أدى ببعض هذه الدول إلى اتخاذ قرار بايقاف نظام المعاشات .

ولا بأس من أن تحل محل الحكومة مؤسسة مالية اسلامية ، مثل أحد البنوك كما هو الحال في شركة التأمين الإسلامية المحدودة (الخرطوم) ، التي أنشأها بنك فيصل الإسلامي السوداني برأس مال طرح للمساهمين ، بشرط عدم إفادتهم من فائض عمليات التأمين، وإنما يعود عليهم عائد استثمار رأس المال. وفي حالة زيادة التعويضات المستحقة والنفقات الإدارية على مجموع الأقساط المدفوعة، والإحتياطيات، يغطي الفرق

من رأس مال المساهمين واحتياطياته، على سبيل القرض الحسن دون أية فوائد . وحتى في هذه الحالة فإن الإجراء الأخير، يحتاج في رأيي إلى تعديل، إذ ما ذنب المساهم إذا استمرت التعويضات والنفقات الإدارية تزيد عن حصيلة الأقساط لعدة سنوات متتالية، وما هو الوضع إذا استهلك رأس المال بالكامل . إن الحل الأمثل لمثل هذه النقاط، يعود بنا إلى الصورة الأصلية للتأمين التعاوني التي يتحمل فيها المستأمنون الزيادة الناتجة من الفرق بين التعويضات وحصيلة الأقساط وهو الوضع الذي أدى إلى ظهور التأمين التجاري .



الطاقة في عالم محدود

IIASA: ENERGY IN A FINITE WORLD

V.I.: PATHS TO A SUSTAINABLE FUTURE V.II: A GLOBAL SYSTEMS ANALYSIS Ballinger Publishing Co. (Cambridge, Mass. 1981.)

مراجعة : د. سليمان القدسي*

هذه دراسة فريدة من نوعها تمثل ثمرة جهد عدد كبير من العلماء ، ١٤٠ عالماً ، ينتمون الى عشرين دولة من دول العالم شرقية وغربية، تكثفت عبر سنوات سبع من العمل الجاد والمتصل لتنتج دراسة قيمة عن وضع الطاقة في العالم خلال الفترة ١٩٨٠ الى ٢٠٣٠ . وهي بذلك تعد دراسة مستقبلية، تهدف الى محاولة التعرف على عرض الطاقة في العالم عبر هذا المسار الزمني، وتحديد حجم الطلب عليها خلاله، وذلك بغية موازنة عرضها مع طلبها، أو على الأقل محاولة تخفيف المشاكل الانسانية المترتبة على احتمال قصور العرض العالمي عن الطلب . ويقع الجزء الأول في ٢٢٥ صفحة من القطع الكبير بينما جاء الجزء الثاني في ٨٣٧ صفحة . استخدمت الدراسة نموذجاً كونياً متناسقاً تم فيه تحديد حجم الطلب العالمي على الطاقة وهذا بحد ذاته يعد خطوة كبيرة الى الامام، بالمقارنة مع دراسات الطلب على الطاقة على مستوى الدولة الواحدة اذ أن الفرض في هذه الدراسات هو أن ما لا يمكن انتاجه محلياً على مستوى القطر يمكن استيراده . وليس الحال كذلك بالنسبة لدراسة كونية فما تستقيم فرضية الاستيراد مع كينونة النظام العالمي نظاماً هو بحكم التعريف مغلقاً لا استيراد فيه . ثم أن الدراسة تخطو خطوة واسعة أخرى بتتبعها لمسارات العرض والطلب على الطاقة لفترة خمسين عاماً قادمة، ومثل هذا البعد الزمني، له أهمية بالغة، اذ دلت الدراسات على أن تغلغل

(*) المستشار بقسم الاقتصاد التقني بمعهد الكويت للابحاث العلمية .

مصدر طاقة مستحدث في السوق، ليحل محل مصدر طاقة استخدامه قائم حاضر، يأخذ فترة خمسين عاماً، ليبلغ احلال الجديد محل القديم من الطاقة مبلغاً يعتد به . وعلى سبيل المثال، فقد تطلب الأمر مرور مئة عام ليزداد نصيب النفط من اجمالي استخدام العالم للطاقة من واحد بالمئة الى خمسين بالمئة . وبعبارة أخرى، فقد بلغ معدل الاحلال السوقي السنوي لمصدر الطاقة الجديد ، النفط ، محل القديم ، الفحم ، نصفا بالمئة . ويتلخص الهدف الرئيسي لدراسة « اياسا » في وضع استراتيجية يتأتى باستخدامها انفكاك العالم من الاعتماد على مصادر الطاقة الناضبة ، سيما النفط والغاز ، الى مصادر متجددة . وكان التصور الأولي هو ان مثل هذا التغير سيتأتى في بحر خمسين عاماً قادمة، الا أن التمحيص العلمي الدقيق، أظهر لباحثي الدراسة أن مثل هذا التغير، يتطلب فترة من عمر الزمن أطول . بل أن الدراسة تنوه عن وجوب قيام اثنين من التغيرات المتعاقبة : في الأول يتم استبدال مصادر الطاقة الرخيصة والنظيفة كالنفط والغاز بمصادر أكلف وأقل نظافة كالفحم مثلا حتى عام ٢٠٣٠ . وفي الثاني يتم الاعتماد المتزايد على مصادر للطاقة متجددة كالطاقة الشمسية والنووية وغيرها وما يتأتى استكمال هذا الاعتماد قبل تمام القرن الحادي والعشرين . وسيتأتى عن طريق هذا التغير الذي يكتمل مع انطواء صفحة القرن الحادي والعشرين اشباع حاجات سكان العالم ، والمقدر عددهم حينئذ بعشرة بلايين نسمة ، من الطاقة لقرون عدة تلي .
ويسارع محللو الدراسة الى الاعتراف بأن تصوراتهم المستقبلية عن هذين التغيرين هي تصورات احتمالية قابلة للنقض . فحتى يتأتى لاستراتيجيات التغير أن تتحقق، تتطلب الدراسة تفهم وتعاون الجهات الحكومية المسؤولة في بلدان العالم جنباً الى جنب مع تفهم شركات الطاقة العالمية عدا عن السلوك الاستهلاكي الفردي على نحو يعكس الادراك الواعي لمشكلة الطاقة ببعدها العالمي . بل أن تحقق هذا التعاون والتفهم وان كان شرطاً ضرورياً لنجاح استراتيجية الانتقال هذه، فهو ليس بالشرط الكافي . فما يخفى أن بناء تصورات عن المستقبل يتم في اطار فرضيات قد تخطؤها حوادث الغد ومجرياته . فاذا ما أخطأت الفروض ما أصابت النتائج ! وما ينقص هذا الاحتمال من الدراسة قدرها وحقها، فما تملك أية دراسة أو مؤسسة علمية مجهراً مكبراً ترى من خلاله المستقبل بوضوح دون شوائب ! وتبين الدراسة أن أي مسلك للطاقة مستقبلي له تكاليفه البديلة . فأخذ العالم بمبدأ الترشيد الى حد التطرف فيه، ربما أضر بصناعات وزراعات على نحو يؤدي بمعدل النمو الاقتصادي الى الانخفاض ، وعلى الجانب الآخر فالجود في استخدام الطاقة له تكاليفه في صورة تلوث بيئة الانسان وفيها (ومن خيراتها) حياته . ويشكل الوقود السائل ، في تصور واضعي الدراسة ، مشكلة صغرى

في الاطار الأكبر لمشكلة الطاقة عموماً . فرغماً عن توقعهم لاحتمال زيادة عرض الطاقة السائلة عن طريق لجوء العالم الى استغلال مصادر الزيت الصخري مثلاً فإن تواثب الطلب عليها سيما لاغراض المواصلات ، والتكنولوجيا فيها هي بصفة أساسية تكنولوجيا نفطية ، سيجعل دوال فائض الطلب العالمية موجبة بمعنى قصور المعروض منها عن مقابلة الطلب عليها . وتبين الدراسة أن كميات كبيرة جداً من الفحم ينبغي اسالتها لتدعيم موجودات العالم من الطاقة المسالة . والمعروف أن حوالي ٩٠ بالمئة من عرض الفحم العالمي موجود في كل من الولايات المتحدة الامريكية ، الاتحاد السوفيتي ، والصين ومن ثم فجهود تسييل الفحم ستنصب في المقام الأول في هذه البلدان ، الأمر الذي يتضمن أن هذه البلدان ستحتكر انتاج هذا النوع من الوقود المستقبلي . وأما فيما يختص بعرض النفط والغاز فتنبؤات الدراسة تشير الى أن منطقة الخليج ستبقى هي المزود الرئيسي لبلدان أوروبا الغربية ، اليابان ، والبلدان النامية في افريقيا وآسيا . ويتوقع أن تكون الأمريكتان ، أوروبا الشرقية ، والصين في وضع اكتفاء ذاتي بالنسبة للطاقة المسالة اعتماداً على ما لديها من نفط وغاز اضافة الى فحم مسال كما تقدم . ويرد على استمرار الاعتماد على الوقود المسال، كمصدر للطاقة قد يرى باحثو الدراسة انه هام ويتمثل في غازات ثاني اكسيد الكربون الناتجة عن احتراق هذا الوقود في سيارات وناقلات وآلات ونفاثات على نحو قد يصدق محاذير بعض العلماء من أن كثرة استعمال هذه المصادر سيحدث تغيرات مناخية في العالم .

وانتقال العالم من الاعتماد على مصادر للطاقة ناضبة الى مصادر متجددة انتقال وعر ويتطلب وقتاً طويلاً . فالطاقة الشمسية هي اغزر المصادر وأوفرها على الاطلاق : فمع مطلع كل شمس تصل الى كل هكتار من الأرض طاقة شمسية تقدر في المتوسط بحوالي (١,٤ × ١٠) كيلو جراماً وهي تعادل ما مقداره (٤٥٢,٠٠٠ جالوناً) من البنزين سنوياً . الا أنه رغماً عن هذه الوفرة ما تأتي للانسان حتى الآن من النضج التكنولوجي ما يمكنه من تشغيل مصانع الطاقة الشمسية سيما في صحاري العالم على مستوى تجاري، ولا ترى الدراسة امكانية نضوج تكنولوجيا الطاقة الشمسية وبكلفة معقولاً الا في النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين . وأما الطاقة النووية فتعوقها صعاب منها مدى وفرة الوقود النووي ومنها التغلب على الفضلات النووية المترتبة على تشغيل المفاعل النووي، ولعل أهمها يتمثل في احجام الرأي العام العالمي عن التحمس لفكرة المفاعلات النووية بالنظر الى احساسه (غير المسند علمياً) بالمخاطر التي تنطوي عليها والمتمثلة في تسرب الاشعاع النووي، أو حوادث المفاعلات النووية . وأما

مصادر الطاقة الأخرى كالرياح وقوة دفع الماء والحطب . . . الخ ، فلا يتوقع أن يكون لها دور بارز في سد احتياجات العالم المستقبلية من الطاقة . ولتحديد التوازن العالمي في الطاقة من مصادرها المختلفة،قامت الدراسة بتحليل المصادر المختلفة للطاقة من نفط ، وغاز وفحم وطاقة شمسية ونووية وخلافها لتحديد العرض المستقبلي المتاح منها، ثم قامت بعد ذلك بتحديد حجم الطلب العالمي على الطاقة بمصادرها المختلفة في اطار تصورين عن معدلات النمو الاقتصادي . في التصور الأول ،يكون معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً ـ متوسط الدخل الفردي في العالم ينمو بمعدلات عالية ـ الأمر الذي يؤدي مع وجود مرونة دخلية مرتفعة للطلب على الطاقة،لاستخدامها في القطاع الصناعي ، المنزلي ، التجاري والنقلي الى تسارع نماء الطلب عليها بمعدلات وثابة . وفي الثاني يكون معدل النمو الاقتصادي منخفضاً نسبياً،على نحو يخفف من معدل نماء الطلب على الطاقة . ومما يسترعي الانتباه أن معدلات النمو الاقتصادي المتصور تحققها في البلدان النامية وفق فرضيات « اياسا » هي نفس معدلات نمو البلدان المتقدمة تقريباً الأمر الذي يعني ضمنياً بقاء الفجوة بين هاتين المجموعتين من البلدان لعقود من الزمن طويلة .

هذا بشكل عام هو محور دراسة « اياسا »ونتائجها ،ولنا على الدراسة ملاحظات الأولى هي:أن الدراسة وان كانت كونية الشمول ، الا أن بعض فروضها تعوزه الواقعية . فمثلاً ترتب على افتراض معدلات نمو دخلية في البلدان النامية مماثلة لتلك المتصور تحققها في البلدان المتقدمة،بقاء الفجوة الدخلية بين المتقدم والمتخلف من البلدان بصورة نسبية على ما هي عليه،وتزايد الفارق الدخلي بصورة مطلقة ! ليس هذا فحسب بل أثر هذا الفرض « غير العادل » على معدل استهلاك الطاقة فيما بين هاتين المجموعتين من البلدان . فحاضراً يبلغ متوسط استهلاك الفرد الامريكي في المتوسط من الطاقة مثلاً حوالي (١١ كيلو واط ساعة) يقابل ذلك متوسط قدرة حوالي نصف كيلو واط ساعة في البلدان المتخلفة . أي أن الفرد الامريكي يستهلك من الطاقة اثنين وعشرين ضعف متوسط ما يستهلكه الفرد في البلدان النامية . فإذا كان هذا واقع الحال الآن ، وهو واقع أوجده سوء توزيع الدخل والثروة بين بلدان العالم وفيها ، فان فرضيات دراسة « اياسا » تجعل هذا الفارق سائداً لسنوات طويلة من المستقبل مستبقية بذلك على الفوارق بين انسان وانسان دخلية واستهلاكية . وهكذا فوفق التصور المرتفع لمعدلات النمو الاقتصادي،تتوقع « اياسا » ان يصل متوسط استهلاك الطاقة في البلدان المتقدمة الى ١٤ كيلو واط ساعة في عام ٢٠٠٠ وحوالي ١٩ كيلو واط ساعة عام

٢٠٣٠ يقابل ذلك متوسط قدره كيلو واط ساعة واحد عام ٢٠٠٠ و (١/٢ ١) كيلو واط ساعة عام ٢٠٣٠ في البلدان النامية . وبالتالي يكون الفارق بين متوسط استهلاك الطاقة بين انسان « نام » وانسان « متقدم » هو في حدود ١٣ ـ ١٧,٥ كيلو واط ساعة وفق التصور المرتفع . وأما اذا سادت معدلات نمو اقتصادي في العالم منخفضة « التصور المنخفض » فالفجوة بين المتقدم والمتخلف من بني البشر، ستكون في حدود (١١ ـ ١٣) كيلو واط ساعة . إن الزيادة السكانية الحالية في البلدان النامية وزيادة الدخل والتحضر،وارتفاع مستوى التصنيع ،إن تحققت من شأنها ، في رأينا ، أن تجعل الطلب على الطاقة في البلدان النامية يتزايد ،آنا اثر آن على نحو يزيد قصور العرض العالمي للطاقة عن الطلب عليها .

الملاحظة الثانية، هي أن الانتقال العالمي من هياكل انتاجية، تعتمد على الطاقة السائلة بشكل النفط والغاز، الى هياكل تعتمد اشكالاً أخرى للطاقة ليست نفطية، يتطلب استثمارات « تنوء العصبة أولى القوة » في البلدان النامية عن القيام بها،وما تجد الدراسة جواباً عن المصادر المالية اللازمة لتمام هذا التحويل في البلدان النامية .

وأما الملاحظة الثالثة والأخيرة ،فتتعلق بفرضية « اياسا » والقائلة بأن الجزء الأكبر من انتاج منطقة الشرق الأوسط ، سيما الخليج ، من الطاقة السائلة سيتجه الى الأسواق المستهلكة له في أوروبا واليابان . ولكن هذا الفرض، يغفل امكانية أن يستولي الاستهلاك المحلي في البلدان المنتجة للنفط ، ومعدلات ، استهلاكها المحلية مرتفعة جداً ، على الجزء الأكبر من انتاجها السنوي منه . كما يغفل دور الحافز على الانتاج فيها سيما وان معدلات العائد على الانتاج كثيراً ما تكون منخفضة بفعل غياب فرص الاستثمار المربحة وبفعل تضخم عالمي، يأكل جزءاً من القوة الشرائية للعملات العالمية وبها تختزن فوائض البترودولارات !

ورغماً عن أوجه القصور هذه تبقى دراسة « اياسا » أول دراسة علمية جادة تجمع علماء من الشرق والغرب هادفة الى وضع تصور علمي بعيد المدى لصورة مستقبل الطاقة على كوكبنا الأرضي .

د. نادر العطار

العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا

(الطبعة الثالثة ، بدون تحديد لتاريخ ومكان الاصدار)

مراجعة: د. اسماعيل صبري مقلد*

يتعرض الكتاب الذي نحن بصدد عرضه هنا لقضية العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا منذ أن أصبحت مصر محورا رئيسيا من محاور استراتيجية بريطانيا الامبريالية في الشرقين الأدنى والأوسط في نهاية القرن الثامن عشر ،وحتى الوقت الذي تراجعت فيه هذه الاستراتيجية ،وتقلصت أهدافها وطموحاتها بسبب التدهور الحاد الذي لحق بقوة بريطانيا ونفوذها الاستعماري بفعل العديد من الحقائق الدولية المتغيرة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد يكون من الضروري أن ننوه بداءة ،بأن أغلب ما كتب في هذا الموضوع بالعربية ،لا يعدو أن يكون من قبيل المعالجات التاريخية التي ركزت بالأساس على رصد تطور هذه العلاقات من منظور التسلسل التاريخي ،لأحداثها ووقائعها مرحلة اثر مرحلة دون أن تتجاوز ذلك إلى التحليل النافذ والمتعمق لكافة العوامل والمتغيرات ، من محلية واقليمية ودولية ، التي شاركت في تقرير مجراها ، ويبدو أن الدراسة موضوع المراجعة لم تشأ أن تشذ عن هذا الاطار عندما أسهب المؤلف في وصف الظروف التاريخية التي أحاطت بنشأة تعدد العلاقة على غرار ما سبقه إليه كثير من أساتذة التاريخ الذين تصدوا للبحث في هذه القضية الهامة من قضايا التاريخ السياسي الحديث .

* الإستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة الكويت

يتكون الكتاب من ثلاثة أبواب رئيسية ، يختص الأول منها بتعقب جذور العلاقات المصرية البريطانية منذ بدايتها الحقيقية في أواخر القرن الثامن عشر وحتى نهاية الحرب الثانية ، ثم يتابع في الفصل الثاني التطور الذي قطعته هذه العلاقة حتى الجلاء وتأميم القناة وحرب السويس (١٩٥٦) ، ويخصص الباب الثالث بأكمله للوثائق التاريخية التي استغرقت ما يربو على مائة صفحة من جملة صفحات الكتاب التي بلغت حوالي الثلاثمائة والستين وذلك فيما إذا استثنينا الفهارس وثبت المراجع ، الخ .

يقول المؤلف: إن حملة نابليون بونابرت العسكرية ضد مصر في سنة ١٧٩٨ كانت بمثابة نقطة تحول جوهري وفاصل في اتجاهات بريطانيا الاستعمارية في منطقة الشرق الأدنى ، إذ انتقلت من مرحلة الترقب الحذر ،والتدخل المحدود إلى اعتناق استراتيجية نشطة تقوم ،على محاولة تطويق سياسات التوسع الفرنسي،واحباط مضاعفاتها على المصالح البريطانية في هذه البقعة الاستراتاجية من العالم . ويضيف أنه بعد أن اضطر الفرنسيون إلى الانسحاب عسكريا من مصر بعد هزيمتهم المأساوية أمام الاسطول البريطاني قرب الاسكندرية في عام ١٨٠١ ، دخلت بريطانيا مرحلة جديدة تماما من التخطيط ، لتثبيت دعائم تواجدها الاستعماري في تلك المنطقة ،كانت مصر حجر الزاوية فيه . إذ وضعت تحت الرقابة البريطانية المستمرة لأهميته القصوى بالنسبة لمصالحها ونفوذها في الهند ، ومن مصر انطلق البريطانيون للسيطرة على هرمز ومضيق باب المندب ، ثم احتلوا جزيرتي بريم وسوقطرا ، وأخذوا على الحكومة الفرنسية تعهدا يقضي بعدم السماح لأي جيش أوربي بالمرور في بلادهم . وكان الهدف الذي توخته السياسة الاستعمارية البريطانية من كل هذه الاجراءات والتدابير الوقائية ، هو ابعاد فرنسا عن مصر وسوريا والبلاد العربية الأخرى مهما كلف الأمر ، وأيضا اقصاء روسيا عن البحر الأبيض وايران وأفغانستان ، ووضع جميع المنافذ إلى المحيط الهندي والشرق الأقصى في البحر الأحمر وخليج البصرة تحت رقابتهم ، بل وجعل هذا الخليج الأخير بحيرة انجليزية ، يمكن منها مواجهة أي تهديد مسلح للمصالح الانجليزية ، أو بعبارة أخرى فقد قررت انجلترة السيطرة على طرق الهند بأجمعها .

وفي موضع آخر يقول إن وثوب محمد علي إلى سدة الحكم في مصر ،كان فاتحة مرحلة أكثر خطورة من سابقتها في مضمار الصراعات الاستعمارية الأوربية في هذه المنطقة الاستراتيجية ، بقاعدتها المتمركزة في مصر . ويذكر أن محمد علي كان قد استخلص من الصراعات الأوربية حول مصر في الفترة التاريخية السابقة على تسلمه

السلطة، درسين ساسيين استوعبهما تماما، وظلا ماثلين في ذهنه باستمرار ، الأول ويتمثل في ضرورة الاعتماد على المنافسة الدولية للحيلولة دون حدوث غزوة أوربية جديدة لمصر ، لأن احتلال أية دولة أوربية لمصر سيؤلب عليها خصومة الدول الأخرى ويعرضها لنقمتها ، والثاني ويتمثل في الحاجة إلى الافادة من الفعاليات الكامنة في مصر ، والتي يكفلها حسن استغلال مواردها وتنظيم اقتصادها وتجهيز جيشها بصورة حديثة ومتطورة ونشر التعليم ، الخ وذلك حتى يمكنها أن تتصدى لأي عدوان خارجي يقع عليها ، وفي هذا المجال الأخير حقق محمد علي انجازات باهرة لا ينكرها إلا مكابر .

وهذه التطورات الايجابية في مصر، أقلقت بريطانيا التي تصورت فيها تحديا لسياستها الاستعمارية ، وهو بالتالي ما جعلها تفكر في كسر شوكة محمد علي قبل أن يستفحل خطره على مصالحها ، ثم نشطت تلك المخاوف وتعمقت عندما أمكن لمحمد علي أن يسيطر على طريق البحر الأحمر ، ويجتاز شبه الجزيرة العربية حتى يصل إلى طريق الخليج الفارسي ، وزاد على ذلك أنه كان قد أصدر أمرا بمنع السفن الآتية من بومباي أن تتعدى جدة شمالا في البحر الأحمر، مما أثار عليه حنق البريطانيين وسخطهم ، فقد كان اعتمادهم في البحر الأحمر على موانىء السودان واليمن ، فلما أصبح السودان في قبضة محمد علي ، زاد اعتمادهم على اليمن ، ولما دخل اليمن في طاعة الوالي المصري . أحس البريطانيون أنهم تنازلوا عن البحر الأحمر رغما عنهم إلى مصر . ثم يقول المؤلف أنه بسبب التنامي المستمر في قوة محمد علي العسكرية ، وفتوحاته في الشام وانتصاره على الدولة العثمانية وتهديده لها في عقر دارها ، صممت بريطانيا على مقاومة محمد علي بعزله وتطويقه تمهيدا لضربه وتصفيته ، لهذا نجد أنها ألبت عليه الدول فاستعانت بالروس أولا بجعلهم يساندونها في سياستها في الشرق ضد فرنسا ومحمد علي في مقابل بعض التسهيلات والتنازلات شريطة ألا تقترب روسيا من البوسفور أكثر مما يجب ، ثم حصلت على تصريح من ميترنيخ ،يعلن فيه معارضة النمسا لوصول محمد علي إلى الأستانة ، وفي نفس الوقت فقد عقدت مع شيوخ العرب وسلاطينهم ميثاقا بألا يحالفوا أحدا غير الدولة الانجليزية ، ثم انطلقوا ليمدوا سيطرتهم على ما أسمى فيما بعد بالمحميات التسع (لحج ، وحضر موت ، الخ) ، وبهذه الطريقة أمكنهم أن يحموا بعضا من نفوذهم المهدد بقوة محمد علي وطموحاته السياسية الواسعة .

وفي فصل آخر ،يتحدث المؤلف باسهاب عن حفر قناة السويس ،وعن المنافسة

الانجليزية الفرنسية التي احتدمت حولها، وكان لها فيما بعد أخطر العواقب والمضاعفات على التاريخ السياسي لهذه المنطقة بأكملها.

ويذكر أن حفر قناة السويس بواسطة الفرنسيين، تحقق بعد جهود مستميتة وطويلة بذلوها لدى السلطان العثماني، للحصول على موافقته، والتي ظل ينكرها عليهم ردحا طويلا من الزمن. غير أنه وبرغم هذه الضربة الفرنسية الشديدة للنفوذ البريطاني وقتها، فقد تمكنت بريطانيا بأسلوبها المعهود في الدس والتآمر وبالتدبير الذي تحالفت فيه مع الظروف، أن تخرج منتصرة في النهاية من هذا الصراع الدبلوماسي الذي خاضته باصرار ضد غريمتها التقليدية، التي حاربتها في أوربا بلا هوادة، ثم انتقلت المواجهة بينهما لتصبح ساحتها الرئيسية على أرض مصر.

لقد نفذت بريطانيا إلى هدفها، وأمكنها أن تحسم النتيجة كلها لصالحها في نهاية الأمر عندما بدأت باستغلال الضائقة الاقتصادية الشديدة التي وقعت فيها مصر بسبب تراكم أعبائها وديونها المالية التي اقترضها الخديوي اسماعيل باسمها بعد شق القناة وعجزه عن سدادها للدائنين الأوربيين مما اضطر مصر ـ وكان هذا خطأ سياسيا قاتلا وقعت فيه ودفعت ثمنه فادحا زهاء ثلاثة أرباع القرن ـ إلى بيع حصتها من الأسهم في الشركة البحرية العالمية لقناة السويس، وهنا نجد أن الحكومة البريطانية بزعامة دزرائيلي تسارع إلى اغتنام الفرصة وشراء هذه الحصة لحسابها، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من التدخل في الشئون الداخلية لمصر عندما أقامت في البداية وبالاتفاق مع فرنسا (من قبيل التكتيك الاستعماري المرحلي الذي يقوم على الخداع وانتظار ما تأتى به الظروف) نوعا من الرقابة الثنائية على الميزانية المصرية لضمان وفاء مصر بالديون التي أبهظت كاهلها، بل أن الأمر وصل فيما بعد إلى حد تعيين وزيرين أوربيين ولأول مرة في الحكومة المصرية أحدهما بريطاني للمالية، والآخر فرنسي للأشغال، مما أثار حنق المصريين، واستفز مشاعرهم عندما تحول هذا التدخل الأوربي ببلادهم إلى منطقة نفوذ لا تملك من أمرها قليلا أو كثيرا.

كان هذا يحدث بينما كانت بريطانيا تخطط لافتعال الذريعة المناسبة التي تمكنها من الاستئثار بكل السلطة والنفوذ الاستعماري في مصر، وقد واتتها تلك الفرصة أخيرا مع الثورة العرابية التي قامت لتتحدى الأوضاع الفاسدة، سياسيا وعسكريا، التي خلقها هذا التدخل الأوربي الذي اتخذ من خديوى مصر توفيق مطيته وأداته في تحقيق أطماعه. وقد انتهى التواطؤ بين الخديوي والانجليز إلى خبرة الأسطول البريطاني

للاسكندرية في يوليو ١٨٨٢ لتبدأ بذلك المرحلة الفعلية الأولى لاحتلال بريطانيا عسكريا لمصر ، الذي دام منذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩٥٦ .

أما موقف الدول من هذا الاحتلال فقد تراوح بين معارض ومؤيد تبعا لاختلافات المصالح فيما بينهم وبين بريطانيا . ففرنسا بالطبع أغضبها الاحتلال الذي رأت أنه سيؤدي إلى فرض سيطرة بريطانيا التامة على ذلك الجزء من الشرق الأدنى وعلى شرق البحر المتوسط وعلى الطريق البحري الرئيسي الجديد (قناة السويس) المؤدي إلى الشرق الأقصى ، ومن ثم فقد عملت على اثارة الدول الأخرى ضد بريطانيا ، ذلك بأن أيدت روسيا في أواسط آسيا ، وفي الشرق الأقصى والبلقان ، ومن جهة أخرى ، فقد حاولت أن تضع كافة العراقيل في وجه الادارة البريطانية لمصر ، ومن ذلك أنها احتجت على الغاء انجلترة لنظام المراقبة الثنائية بقرار منفرد من جانبها ، ورفضت الاشتراك في مؤتمر لندن لحل المشكلات المالية المصرية إلا بعد أن حدد الانجليز عام ١٨٨٨ موعدا لجلائهم عن وادي النيل . أما ايطاليا التي كانت مشغولة بمراقبة تحركات الفرنسيين في تونس وتحصين سواحلها وتقوية نفسها ، فقد كافأتها انجلترة على سكوتها ، باعطائها بعض أجزائها في افريقيا ، وتنازلت لها عن حصونها ، وأظهرت عطفا على أمانيها في البحر المتوسط . وأما بسمارك فقد أيد سياسة الاحتلال البريطاني لمصر ، معللا ذلك بأنه لم يكن لألمانيا مصالح هامة في ممتلكات الدولة العثمانية ، وأما روسيا فقد كانت منشغلة بقضايا البلقان والشرق الأقصى ، كما أنها لم تكن تستطيع الاعتماد على بسمارك في أية معارضة جدية يمكن أن تقوم بها ضد احتلال انجلترة لمصر ، ولذا كانت معارضتها محدودة وغير فعالة ، ومن ذلك كله يتضح كيف أن المناخ الدولي بأوضاعه وتناقضاته ، كان ملائما تماما لهذا الاحتلال .

لقد نتج عن الاحتلال البريطاني لمصر عدة نتائج داخلية وخارجية ، فبالنسبة للنتائج الخارجية ، أصبحت قناة السويس تحت التحكم البريطاني المباشر ، كما أصبحت انجلترة تشرف تماما على علاقات السودان الخارجية ، كذلك غدت انجلترة في وضع تستطيع معه أن تواصل توسعها في افريقيا الوسطى ، وأن تحمي مستعمراتها في جنوب افريقيا . وعلى الصعيد الداخلي ، أصبح المعتمد البريطاني مصدر السلطة الحقيقية في مصر ، كما أعيد تنظيم الجيش المصري ، ليلائم المصالح الجديدة التي سعى وراءها الاحتلال .

بعد ذلك ، يعرض المؤلف لتطور الحركة الوطنية التي قامت على مقاومة

الاحتلال ، ويشير إلى الظروف التي صاحبت فرض الحماية البريطانية على مصر خلال الحرب العالمية الأولى والتي هيأت الظروف لوقوع ثورة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول ، ثم يذكر الأسباب التي قادت بريطانيا إلى اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي بموجبه ألغيت الحماية ، والذي تضمن أيضا التحفظات الأربعة المعروفة : تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر ، والدفاع عن مصر ضد التدخل الأجنبي ، وحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات ، والسودان . ويقول إن هذه التحفظات كانت ذريعة استعمارية للتدخل في سياسات مصر الداخلية والخارجية ، وهو قول صحيح دون أدنى شك .

لقد تعثرت المفاوضات التي جرت مع الحكومات البريطانية المتعاقبة (وبالأخص حكومتي ستانلى بلدوين ورافرى ماكدونالد)، وفشلت في الحصول على التزام محدد من بريطانيا بالجلاء عن مصر ، وغاية ما أمكن التوصل إليه فيما بعد ، معاهدة ١٩٣٦ (التي أسميت بمعاهدة الصداقة والتحالف بين الدولتين ! !) والتي نصت على انهاء احتلال مصر العسكري مع ابقاء بعض قوات بريطانية في منطقة قناة السويس ليست لها صفة الاحتلال (!!) . أما السودان فقد ظلت ادارية مستمدة من اتفاقية ١٨٩٩ ، كما اتفق على أن تكون عصبة الأمم حكما في حالة اختلاف الطرفين المتعاقدين على تفسير أي بند من بنود المعاهدة ، وأعلنت بريطانيا عن تأييدها للطلب الذي تقدمت به مصر للدخول في عضوية العصبة .

وعندما ينتقل المؤلف إلى البحث في تطور العلاقات المصرية البريطانية بعد الحرب الثانية ، فهو يبدأ بالاشارة إلى قضية السودان ، ومرة أخرى يقدم لنا خلفية تاريخية طويلة نسبيا لأحوال العلاقات المصرية السودانية في المرحلة السابقة على الاحتلال البريطاني لمصر في عام ١٨٨٢ ، ثم يتحدث عن الحملة العسكرية البريطانية المصرية المشتركة التي أرسلتها بريطانيا لاحتلال السودان في عام ١٨٩٨ ، والتي نجحت في تحقيق هدفها ، وأعقبها توقيع الحكومتين البريطانية والمصرية على اتفاقية ١٨٩٩ التي أرست الخطوط الأساسية لادارة السودان من قبل الفريقين ، ويقول إنه بهذا الحكم الثنائي ، دخلت قضية السودان مرحلة دقيقة من تاريخها الحديث ، وان كانت بريطانيا قد أمكنها بالطبع أن تستأثر بالسلطة شبه الكاملة في حكم السودان وادارته . ويعرض المؤلف لتطور الحركة الوطنية في السودان ، ويخلص إلى القول ، بأنه وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ودخول السلطات المصرية في مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية ، تقدم وفد السودان إلى الحكومة المصرية بمشروع يطالب فيه بانهاء الحكم الثنائي ،

واجلاء الانجليز عن السودان ، واعلان قيام دولة وادي النيل الشاملة لحدود مصر والسودان ،تحت التاج المصري مع وحدة السياستين الخارجية والدفاعية ، وقيام حكومة سودانية لادارة شئون السودان الداخلية تشكل بمرسوم مصري ، ويخرج من نطاق صلاحياتها شئون السياسة الخارجية والدفاع ، التي ستسند إلى هيئة مصرية سودانية مشتركة ، الخ ، إلا أن شيئا من ذلك لم يتحقق .

ويناقش المؤلف في فصل آخر تطور المفاوضات المصرية البريطانية حول الجلاء والسودان بعد الحرب الثانية ، فيبدأ بمفاوضات صدقي بيغن ،في عام ١٩٤٦ ، ويذكر أن بريطانيا اقترحت عقد ميثاق للدفاع المشترك في مرحلة ما بعد الجلاء ، إلا أن الوفد المصري في هذه المفاوضات عارض التفسيرات التي قدمتها بريطانيا لمهمة لجنة الدفاع المشترك ، وطالب بأن تكون هذه اللجنة استشارية ،وأن تعلق اجتماعاتها على دعوة الحكومتين ، وألا تشترك مصر في حرب إلا إذا هوجمت أراضيها أو أرض بلد متاخم لها ، وأن يلحق بالمعاهدة بروتوكول ينص فيه على أن مفاوضات ستجري اثر توقيع المعاهدة مباشرة لتقرير وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري . أضف إلى ذلك أن مصر تمسكت بنقطتين جوهريتين أولاهما أنها ليست ملزمة بشراء أسلحة من بريطانيا ،بل يكون لها الخيار في انتقاء السلاح الذي يلائمها طبقا لاحتياجاتها الدفاعية ، وثانيهما ألا تزيد مدة الجلاء عن سنة واحدة . ولكن بريطانيا رفضت وجهة النظر المصرية ، فمن ناحية ارتأت أن مدة الجلاء يمكن أن تطول إلى خمس سنوات ، وأن لمجلس الدفاع المشترك أن يجتمع وقتما يشاء ، وأن مصر ملزمة بدخول الحرب في حالة وجود تهديد لأي من الفريقين ،دون اشتراط أن يكون التهديد ضدها وحدها أو بالقرب منها ، وأن تعلق مسألة السودان في الوقت الحاضر .

ومن هنا فشلت المفاوضات، ثم استؤنفت بين الطرفين في مرحلة لاحقة ، غير أن اختلاف التفسيرات حول البروتوكول الخاص بالسودان والذي كان قد ألحق بمشروع اتفاق مبدئي تم التوصل إليه بين الحكومتين ، أدى إلى انهيار العملية برمتها . وبعد أن استقالت حكومة اسماعيل صدقي وخلفتها حكومة النقراشي ، قامت هذه برفع قضية مصر إلى مجلس الأمن وكان ذلك في يونيو ١٩٤٧ ، إلا أن هذا الاجراء لم يوصل إلى أية نتيجة ايجابية ، وظل الوضع على ما هو عليه حتى أقدمت حكومة مصطفى النحاس في أكتوبر ١٩٥١ على الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وكذلك اتفاقية ١٨٩٩ الخاصة بالسودان . وكرد على الالغاء اقترحت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا تشكيل قيادة متحالفة تشترك فيها مصر مع قوات الدول الأربع ،كنواة لاقامة منظمة دفاعية جماعية عن

منطقة الشرق الأوسط . ولم تتردد الحكومة المصرية في رفض هذه المقترحات التي كانت تجعل من قناة السويس قاعدة غربية وتلزم مصر بالانحياز إلى جانب الغرب في صراعه ضد الاتحاد السوفيتي ، دون أن يكون لها في هذا الانحياز ناقة ولا جمل .

وقد عجلت مضاعفات هذا الموقف مضافا إليها فساد نظام الحكم القائم وقتها في مصر وعجزه عن مجابهة التحديات التي فرضت نفسها عليه ، بوقوع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي كانت بداية مرحلة تاريخية جديدة تماما ليس فقط في الحياة السياسية المصرية ، وانما في حياة الوطن العربي كله . وبعد أن يحصل المؤلف العديد من الملابسات الداخلية التي أسرعت بتفجير هذه الثورة ، يقول إنه كان على الحكام الجدد أن يجابهوا الموقف الدولي والعربي المتمثل في : نكبة فلسطين التي كانت ما تزال تنزف منها الدماء ، وجو سياسي مضطرب تدعم فيه أمريكا حليفتها بريطانيا في أوربا ، وتصميم من بريطانيا بالمحافظة على قناة السويس باعتبارها شريان الامبراطورية الحيوي .

ثم يتحول المؤلف في فصل مستقل إلى توضيح طبيعة الظروف التي أصدر فيها الرئيس عبد الناصر قراره التاريخي بتأميم الشركة البحرية العالمية لقناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، وإذا كان الكثير من الحقائق والوقائع التي سبقت التأميم معروفة لحداثتها ولكثرة الدراسات التي تناولت هذا الحدث التاريخي العظيم ، فانه قد يكون من المفيد أن نشير من قبيل التذكير إلى أبرز هذه الوقائع وهي : عقد معاهدة حلف بغداد في عام ١٩٥٥ التي عارضتها مصر بشكل اصرار وتصميم حتى جمدتها وأسقطتها ، ومحاربة مصر لسياسات الانحياز والتبعية للقوى الكبرى وتزعمها مع الهند ويوغسلافيا لحركة عدم الانحياز في السياسة الدولية ، وعقدها لصفقات الأسلحة السوفيتية التي نسفت قاعدة أساسية من قواعد النفوذ الغربي في الشرق الأوسط ، وأنهت الهيمنة شبه المطلقة التي فرضها الغرب على أوضاع وسياسات هذه المنطقة ، ومساندتها غير المشروطة لثورات التحرر في الوطن العربي وبالأخص الثورة الجزائرية ، وتبنيها لدعوة القومية العربية واحتضانها لمطلبها الأساسي في توحيد الأمة العربية من المحيط إلى الخليج ، وابرامها العديد من مواثيق الدفاع العسكري المشترك مع بعض الدول العربية التي ابتعدت عن حلف بغداد وذلك تحقيقا لمتطلبات الأمن الذاتي العربي ، وتدعيما لقدراته بعيدا عن دعاوى الدول الكبرى وتدخلاتها المباشرة ، واعترافها بشرعية النظام الحاكم في بكين مما كان يعني انغلاقا كاملا من قبضة الغرب وتدميرا لكل رموز التبعية التي كانت تشد مصر إلى مصالحه وسياساته واتجاهاته من الصراع الذي كان يدور بينه وبين

الكتلة السوفيتية ، الخ ، ثم يأتي تراجع الغرب عن تحويل مشروع السد العالي ـ كبادرة احتجاج من جانبه على الثورة التي قادتها مصر ضد مصالحه في المنطقة وفي العالم الثالث عموما ليدفع عبد الناصر في اتجاه التأميم الذي كان يضع نهاية على حد قوله ، لوجود دولة داخل الدولة ويعيد لمصر سيطرتها على جزء لا يتجزأ من أراضيها .

ويناقش المؤلف التطورات الدولية التي أعقبت التأميم ، ويشير إلى مؤتمري لندن الأول والثاني اللذين عقدا بناء على مبادأة من الغرب لبحث المشكلة ، وينوه بالحجج التي أثارتها الدول الغربية ضدمصر ،والتي استهدفت قبل كل شيء خلق رأى عالمي معاد لها ،لتهيء السبيل بذلك أمام الاجراءات العسكرية العنيفة التي كانت تنوي تنفيذها ضدها ، ثم يذكر الحجج المضادة التي تقدمت بها مصر ودافعت بها عن شرعية قرارها وبطلان الاجراءات الغربية ، ويقول إن عناد الغرب كان له أثره في افشال كافة الاجراءات الدبلوماسية التي كان من الممكن أن تسهم في حل الأزمة ، ويضيف بالحرف الواحد : كان ايدن يرى ضرورة انزال ضربة قاصمة بالقومية العربية يعيد مصر إلى أحضان بريطانيا ، وترهب القوميات الجديدة والحركات التحررية في افريقيا وآسيا ، وتدخل سورية والأردن ثانية تحت النفوذ الغربي فتكون مصدر خامات ، وقواعد صواريخ او سوقا لسلع الإستهلاك التي تباع إليها بأسعار باهظة ، ومن ثم تطمئن بريطانيا إلى البترول ، ونجاح حلف بغداد ، واحكام الطوق حول العدو السوفيتي الرهيب ، وهكذا حزم أمره وارتكب الحماقة الكبرى » . . .

ويتحدث المؤلف بشيء من التفصيل عن العدوان الثلاثي على مصر ، وعن التواطؤ البريطاني الفرنسي الاسرائيلي واجتماع سيفر المعروف الذي تم فيه اقرار خطة الهجوم على مصر ،وتحديد أبعاد الدور الاسرائيلي في هذا المشروع ، هذا في الوقت الذي طلب فيه من نوري السعيد العمل على تهيئة ثورات مسلحة في سوريا والأردن وتنصيب حكومات تسير في ركاب الكتلة الغربية ، وتقطع الطريق على التأييد الذي يمكن أن تلقاه مصر من المعسكر الشرقي أو من الدول الصديقة . أما أمريكا فقد اختير الهجوم في وقت تكون منشغلة أثناءه بانتخاباتها ، وأما روسيا فقد دبرت لها ثورات في المجر وبولندا تشغلها طيلة فترة التدخل العسكري التي قدرت لها الدولتان أسبوعا على الأكثر .

ويشير إلى ردود الفعل العربية والدولية وحتى داخل الكتلة الغربية التي خلقها هذا التدخل العسكري ضد مصر ، مما انتهى أخيرا بافشال أهدافه وانسحاب الدولتين

وانحسار نفوذهما في جو عربي معادٍ تماما لهما ، ودخول أمريكا الى الشرق الأوسط لترث ما بقي لهما من نفوذ ومصالح ، وكان الاعلان عن مبدأ أيزنهاور في يناير ١٩٥٧ ايذانا ببدء هذه المرحلة التي كانت في نفس الوقت فاتحة فصل جديد في صراع القومية العربية ضد خصومها الذين حاولوا التستر وراء شعارات محاربة الشيوعية الدولية كما فعل مبدأ أيزنهاور للتدخل في الشئون الداخلية للدول العربية والضغط عليها وعرقلة مسيرتها التحررية .

وفي خاتمة الكتاب، يذكر المؤلف الظروف التي استؤنفت فيها العلاقات المصرية البريطانية فيقول أن هذه العلاقات ظلت مقطوعة أمرا طويلا بعد العدوان الثلاثي ، وكانت الحكومة المصرية قد أعلنت الغاء اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤ مع بريطانيا استنادا إلى القاعدة الدولية التي تجيز الغاء الاتفاقيات والمعاهدات الدولية عند وقوع حرب بين الدولتين المتعاقدتين . ويضيف أن العلاقات بين الدولتين دخلت مرحلة جديدة من التوتر بعد ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٨ في العراق ، وبسبب التدخل البريطاني في الأردن الذي جاء في أعقاب الثورة ، غير أنه بعد أن هدأت الأوضاع ، بدأت المفاوضات لاعادة العلاقات بين الطرفين ، وكانت نقطة البداية التوقيع على اتفاقية فبراير ١٩٥٩ التي نصت على رفع الحظر عن الأرصدة الاسترلينية المجمدة على أن تدفع مصر تعويضا ماليا عن حصة بريطانيا المؤممة من أسهم شركة قناة السويس ، كما تعهد الطرفان بالتنازل عن كافة مطالبهما عن الأضرار التي حاقت بمصالحهما من جراء التدخل العسكري ، وقد انصرف هذا التنويه إلى مصر بشكل خاص ، وقد عادت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا في ديسمبر ١٩٥٩ على مستوى القائم بالأعمال ثم تقرر رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى درجة سفارة في يناير ١٩٦١ .

وبعد ، فقد عرضنا لأهم ما تضمن هذا الكتاب من آراء وأفكار ، وتبقى لنا عليه بعد ذلك عدة ملاحظات يندرج بعضهما ضمن اطار الشكل بينما ينصرف البعض الآخر إلى الجوانب الموضوعية .

١ ـ من الناحية الشكلية ، جاء الكتاب بعنوان « العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا » دون تحديد للاطار الزمني أو التاريخي لهذه العلاقات ، وبذلك فان المؤلف يكون قد خرج على العرف المألوف في مثل هذه الأحوال وهو التعريف في العنوان بالفترة الزمنية التي ستغطيها الدراسة من قبيل تنوير القارىء ومخاطبة اهتماماته .

ثم أن الكتاب لم يتضمن أية إشارة إلى تاريخ النشر ، أو مكانه ، أو الناشر الذي صدر عنه ، ولا نعرف كيف فات على مؤلف الكتاب مثل هذه الأمور الشكلية البديهية، التي ما كان يجب عليه أن يقع فيها، لأنها من اللوازم التي لا يمكن غض النظر عنها .

٢ ـ يذكر المؤلف في مقدمة الكتاب أنه أدرج في الباب الثالث نماذج منتقاة من الوثائق التاريخية ، ويقول أنه ركز بشكل خاص على ما كان له صفة مكتوبة أو غير معروفة للرأي العام . وفي رأينا أن هذه الوثائق لم تأت بجديد عما هو معروف ، ومن ثم فإن هذا الادعاء من جانب المؤلف يكون قد جنح إلى المبالغة وافتعال أهمية لما أتى به على غير الحقيقة والواقع .

وينطبق نفس الشيء على القسم الأجنبي من هذه الوثائق ، إذ يقول المؤلف بالحرف : أما القسم الأجنبي فهو غير منشور على الأغلب حتى الآن ، وقد آثرت ايرادها (أي هذه الوثائق) بلغتها الأصلية، ليطلع القارىء على جوهر الموضوع في اطاره الخاص » ، وبالتدقيق والمراجعة لم نجد لهذه الوثائق الأجنبية أثرًا بالمرة في الكتاب ، وهو ما أثار استغرابنا حقا ، ولسنا ندري السبب في عدم ادراجها في باب الوثائق طالما أن المؤلف نوه بذلك وأكد عليه .

٣ ـ إنه كان يتوقع من المؤلف ، وهذا بديهي ، أن يجيء تحليله مطابقا من الناحية الموضوعية لما توحي به العناوين التي اختارها لبعض فصوله ، ولكن التوفيق خانه في العديد من المواضع ، ومن أمثلة ذلك الفصل الأول من الباب الثاني « روح السياسة البريطانية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية » ، فهو يسهب في وصف أهمية المستعمرات للاقتصاد البريطاني ، وبعد هذا التقديم الذي أطال المؤلف فيه كثيرا وبلا ضرورة ، كنا نتوقع أن ينتقل منه إلى بحث المناخ السياسي والنفسي والدولي الذي أحاط بالعلاقات المصرية البريطانية في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة ، إلا أنه لم يفعل ؛ وانما قدم عرضا لأهداف ووسائل السياسة الاستعمارية البريطانية في العالم دون أن ينفذ من ذلك إلى لب الموضوع الأساسي الذي نذر نفسه للبحث فيه .

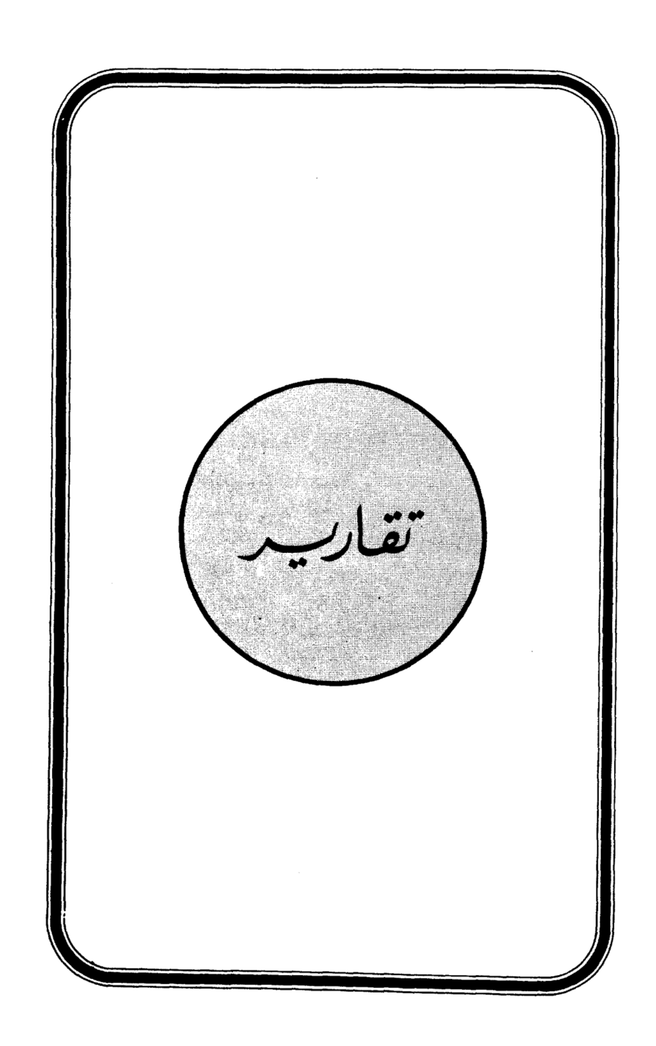
كذلك نجد أنه في الفصل السادس من الباب الثاني والذي يحمل عنوان « تضاؤل مركز بريطانيا الدولي والسياسي » ، يتوسع المؤلف في ابراز الخلفية التاريخية لهذا التدهور في قوة بريطانيا في المجال الدولي منذ فترة ما بين الحربين العالميتين ، وقد أطنب في ذلك كثيرا في حين أنه كان قد تجاوز بحكم التسلسل التاريخي للوقائع التي حواها الكتاب هذه المرحلة بعدة فصول ، وبالتالي فقد جاء هذا

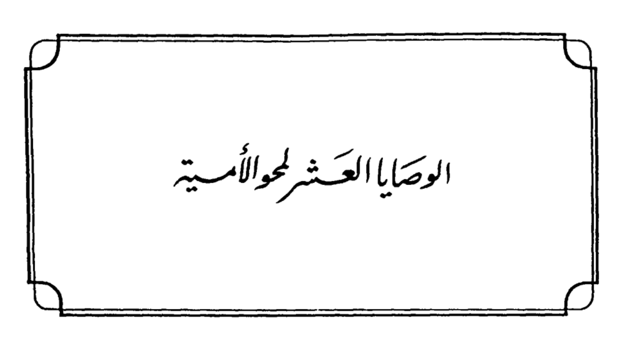
العرض في غير مكانه المناسب تماما . ولا ندري كيف لم ينتبه المؤلف إلى هذه المفارقة الواضحة وهو يضع خطة كتابه .

٤ ـ إن المعالجة انتهجت الأسلوب الوصفي ، أي أسلوب السرد المجرد في معظم أجزاء الكتاب ، وكان يؤمل من باحث متخصص في مقدرة الدكتور نادر العطار أن ينهج في تناوله لهذه الحقائق أسلوبا تحليليا، من شأنه أن يشخص ويفسر ويربط ويستنتج ويوضح ويقارن ، الخ ، إلا أنه آثر الطريق السهل ، ومن هنا جاءت اسهاماته محدودة نسبيا خلافا لما كنا ننتظره ونرجوه .

إلا أن هذه الملاحظات يجب ألا تغمط المؤلف حقه ، فقد كتب هذه الدراسة بعاطفة قومية صادقة، كانت تشعّ من كل سطر من سطورها ، وقد قدم هذه الدراسة التاريخية في حدود ما وسعه الجهد وساعدت عليه الظروف ، ونأمل أن تجيء اسهامات الدكتور العطار القادمة،وقد خلت من هذه الهنات والعثرات التي يكاد لا يخلو منها عمل علمي واحد .




تقارير



اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي(*)

تعتبر الأمية اكبر عقبة في طريق التنمية الشاملة بجوانبها المجتمعة المختلفة من اقتصادية واجتماعية وسياسية وبالطبع في جانبها العلمي ايضاً ، على اساس ان الانسان الأمي في المجتمع كالحلقة الضعيفة في سلسلة متصلة الحلقات للتنمية ، ومن السهل كسر هذه الحلقة الضعيفة وبالتالي تحطيم عملية التنمية ذاتها .... ولم لا .. ؟ .. فتنمية المجتمع ، التي تعني التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، يمثل فيها الانسان حجر الاساس فاذا استطعنا تنميته وصلنا بذلك الى التقدم والرخاء للمجتمع كله .

والأمية في مفهومنا العام ليست مجرد الجهل بالحروف الهجائية قراءة وكتابة وحساب بل أكثر من ذلك وأخطر .. فالخطر الأكبر على المجتمع يكمن في الأمية السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية .. التي تكون جوانب لها خطرها المباشر على المجتمع ولا بد من النظر إليها ككل متكامل .

ان الأمية تحدٍّ خطير يواجهنا كدولة نامية ـ ان صح التعبير ـ ووصمة لا بد من إزالتها حتى نسير في الطريق الصحيح نحو التقدم والبناء .

(*) محرر بالهيئة العامة للاستعلامات ـ مصر

الأمية في المفهوم العربي

استعمل العرب كلمة « الأمي » بمعنى الجاهل بالكتابة ، فهذا الامام ابن جرير الطبري يعلل ذلك فيقول « نسبت العرب من لا يكتب ولا يخط من الرجال الى أمه في جهله بالكتابة دون أبيه» ولكن المؤرخين لا يأبهون بهذا التحليل خصوصاً أن هذا النسب للكلمة « أمي » لا يتأتى الاحيث تنتشر معرفة الكتابة بين الرجال،ولم يكن ذلك شائعاً بين عرب الشمال في الجاهلية وصدر الاسلام ، ويمكن ان نقول ان الأمي نسبة الى الأم يعني الساذج او الغفل الذي لم يثقف ولم يصقل اجتماعياً .

وجاءت كلمة « الأميّ » في لسان العرب على أنه هو « العيى الجلف الجافي القليل الكلام » واستشهد لسان العرب لذلك بقول الراجز :[1]

ولا أعود بعدها كريا
أمارس الكهلة والصبيا
والغرب المنفّه الأمّيا

فإذا نسب « الأمي » الى الأم كان معناه الغفل الذي لا يقرأ ولا يكتب كأنه الصبي الذي لم يفارق أمه .

ملامح الأمية في المفهوم الدولي :

قامت مختلف الدول بمحاولة علاج مشكلة الامية بصور متعددة ومختلفة وكانت النظرات متباينة ، واهتمت الامم المتحدة بذلك الموضوع فجعلت عقداً كاملاً لمحو الأمية على مستوى العالم ولكن لم يهتم احد في نطاقنا العربي او المصري بالانتهاء من مشكلة الأمية في هذا العقد ؟؟؟

كذلك قدمت الشعبة الفرنسية الدولية لليونسكو افتراضاً عاماً شرحت فيه وحللت مفهوم الأمية فقالت[2] : « يجب النظر الى معرفة القراءة والكتابة في البلاد النامية على انها مسألة عملية ، أي ننظر اليها على انها وسيلة تؤدي الى غاية ، انها وسيلة لخلق مواطنين اكثر نفعاً واكثر انتاجاً ، ولزيادة سرعة التنمية القومية ، وعلى ذلك ينبغي ان يرتبط مضمونها باحتياجات المجتمع وخطة التنمية ، وان يتم التأكيد على ان تعلم القراءة والكتابة عمل نافع من وجهة نظر المجتمع والفرد وان عائدها سيكون في الوظائف والمراكز التي يحصل عليها المتعلم ويخدم بها المجتمع . ومن هنا تنبع الحوافز على تعلم القراءة والكتابة . كما ينبغي ان تكون مواد القراءة التي نلقنها

للمتعلمين متصلة بطريقة علمية ومرتبطة أيضاً بمشاكل حياتهم ومرتبطة بالفرص المتاحة لهم في المجتمع، حتى لا يرى من يتعلم أن تعليمه لم يكن يستحق كل هذا الجهد الذي بذله له مما قد يؤدي الى أن يتخلى عن التعليم كلية ويكون الارتداد بمساوئه ».

معالجة الأمية في الميدان العربي ..

نسبة الأمية الى سكان الوطن العربي مرتفعة نسبياً، ففي مصر على سبيل المثال أكثر من ثلثي السكان يعانون وطأة الأمية.

وقد تم الاتفاق في بغداد في ديسمبر ١٩٧٦ على مبادىء عشرة تؤدي الى القضاء على الأمية بعد تأسيس الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار بقرار من مجلس جامعة الدول العربية في ١٨ / ١ / ١٩٦٦ . والمبادىء العشر التي تم الاتفاق عليها هي[٣] .

١ ـ المفهوم الحضاري للأمية لتمكين المواطن من المشاركة الايجابية في بناء المجتمع الجديد .

٢ ـ المواجهة الشاملة وتكامل الجهود لمحو الامية عن طريق مساعدة الدول القادرة للدول غير القادرة مادياً وبشرياً .

٣ ـ أهمية القرار السياسي والإدارة الشعبية في الحملة الشاملة .

٤ ـ توجيه الجهود الشعبية والجماهيرية وتوظيفها في حركة عون ذاتي في المعركة .

٥ ـ سد منابع الأمية بالزامية التعليم الابتدائي وتعميمه .

٦ ـ تحقيق التكامل بين التعليم المدرسي، وغير المدرسي بفتح القنوات وسد الجسور بين النظامين .

٧ ـ العمل على ايجاد تكامل بين جهود محو الامية وجهود التنمية لتحديث المجتمع .

٨ ـ الاخذ بالاسلوب العلمي في مواجهة المشكلة اعداداً وتخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً .

٩ ـ توظيف الحوافز المادية والاجتماعية والمعنوية في عملية المواجهة الشاملة .

١٠ ـ المتابعة والتقويم المستمر لكل المراحل والخطوات والاهداف .

ان الأمية يجب ان تلقى عناية مستمرة من المسئولين عن الشعب العربي في كل مجال لاهميتها القصوى في مجالات النمو .

الوصايا العشر لمحو الأمية

ليست مهمة يسيرة تلك التي تحاول القضاء على الأمية . . . ولكنها مهمة صعبة بل غاية في الصعوبة لأن التعبير ليس بالأمر الهين . . . وانما يكمن التغيير في التغلب على القيم والتقاليد الاجتماعية الراسخة التي تجد من يدافع عنها دفاعاً قوياً . . فالأمية من هذه القيم والتقاليد التي رسخت في المجتمع ، وأصبح الانسان الأمي نفسه جزءاً من هذه الاتجاهات والعادات،ومحاولة تغيير هذا الوضع بمحاولة محو الأمية يسبب له آلاماً شخصية،بل ويباعد بينه وبين الحياة والرفاق الذين يتعايش ويتعاطف معهم ويتجنب سخريتهم من كل تحديث أو تغيير(٤) .

ولذلك ،ومن واقع الممارسة في هذا المجال . . ومن واقع قراءتنا النظرية عن مختلف التجارب ، نضع وصايا عشراً للعلاج الشامل للأمية :

الوصية الأولى :
أن تكون معالجة الأمية جزءاً من عملية التنمية ذاتها : ـ

ترتبط التنمية بالتغيير ، بمعنى أنه كلما استطعنا تغيير اتجاهات وسلوك الافراد التقليديين الى أسلوب عصري في الحياة كلما كانت عملية التنمية ممكنة ، ولا بد أن يقتنع الناس بهذا التغيير ويتقبلوه ،وحينئذ يمكن أن يتم في يسر وسهولة ويؤتى ثماره. ولذلك يجب النظر الى عملية التنمية على انها عملية مجتمعية في الأساس الأول، ويجب أن تحتل مشكلة محو الأمية ركناً أساسياً فيها ، والافإن معوقات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستظهر من الأميين ،وستكون عملية التغيير صعبة ،ومن ثم لابد من كسب ودّ هؤلاء الأميين والعمل على كسبهم كمواطنين صالحين مع وضمن خطة التنمية .

الوصية الثانية :
أن تعد خطة وحملة قومية لمعالجة الأمية : ـ

على أن يراعى في هذه الخطة : ـ

(أ) أن تكون قومية ، بمعنى أن تشمل كل انحاء ومواطني الاقليم .

(ب) أن تكون تحت قيادة رئيس الجمهورية بنفسه حتى تأخذ الاهتمام الواجب بين جميع الأجهزة الرسمية والشعبية(*) .

(جـ) أن تكون حضارية باستخدام كل الوسائل التكنولوجية والعملية الممكنة .

(د) أن توضع فترة زمنية يتم الانتهاء فيها من الحملة الشاملة لمحو الأمية ، وهي فترة لا تقل أبداً ـ في المجتمع المصري ـ عن عشر سنوات ، على أن تكون الفترة الزمنية متناسبة مع قدرات وإمكانيات المجتمع وظروفه .

(هـ) أن تشترك جميع القوى في المجتمع متكاتفة ـ في هذه الحملة من الجهاز التنفيذي بوزارة متخصصة لمحو الأمية ومن الأحزاب السياسية ومن المحليات ومن الجامعات ، ولا بد أن يسهم الجميع بنصيب في هذه الحملة القومية .

وهذه الحملة أو الخطة القومية لا بد أن تكون شرسة لأنها معركة حضارية بكل المقاييس .

الوصية الثالثة :
الشباب أساس عملية محو الأمية :ـ

بحكم وضع الشباب وطاقته، يمكن استثمارها :

فلو تجمعت طاقات الشباب وجهدهم وأخذت مسالك بناءة فلن تقف الأمية عقبة أبداً ، فالشباب هو القادر بحكم خصائصه العضوية والنفسية ، على تولي مسئولية حكمه الوطني ولا بد أن ينمي بلده ويصل بها الى الآفاق الجديدة . ثم أن دور الشباب في هذا المجال ليس مجرد واجب بل هو فرض عليه . . لأنه دين استدانة الشباب من المجتمع نتيجة التعليم الذي توافر له . وهذا الدين في عنق الشباب لمن لم تتح له فرصة التعليم . . ويجب أن يعرف الشباب هذا جيداً لأن الشباب هو العنصر الهام الفعال في القوى البشرية، وأن تفاعل طاقة الشباب الذي ينفذ مع حكمة الشيوخ التي ترسم وتخطط يصل بالمجتمع الى أوسع المجالات[٦] .

الوصية الرابعة :
أن تكون عملية مواجهة الأمية عملية متكاملة :

بمعنى أن تكون مجالات الدراسة وتعليم الكبار والتدريب على المهارات

الاساسية مرتبطة بالمجتمع وبخصائصه بحيث ترتبط بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتصل الى تشجيع المواطن على الممارسة السياسية في صورة سليمة وشاملة ، وبالتالي لا يفتقد المواطن قوة الدفع للتوجه بكل قواه نحو الهروب من الأمية بعد أن ترتبط بحياته ذاتها ، وبوضعه سواء الطبقي أو العائلي أو القبلي أو المجتمعي ، وألا تقتصر على عنصر واحد من عناصر المجتمع ، بل يجب أن تمتد خصوصاً للعنصر النسائي الذي تزيد فيه نسبة الأمية عن الرجال . ولذا يجب أن تكون الخطة متكاملة متفهمة لطبيعة السيدات في المجتمع .

الوصية الخامسة :

القضاء على تسرب التلاميذ من التعليم الالزامي :

من الملاحظ أنه رغم كل الحملات ـ الواهنة اساساً ـ ورغم كل الجهود ، فإن نسبة الأمية في المجتمع ـ ان تحسنت ـ فهو تحسن طفيف لا يناظر الجهود المبذولة ، وفي دراسات عديدة وجد أن أهم خطر على حملات محو الأمية هو التسرب من التعليم الالزامي .

ولعملية التسرب شقان :

(أ) **الشق الأول** : وهو الجانب الذي لم يلتحق بالمدارس أساساً وهذا الجانب بلا شك قطاع كبير ، نظراً للتقاليد الريفية أو القبلية أو عدم وجود أماكن مناسبة أو خلافه . . ومع تزايد السكان بصورة كبيرة ـ يتزايد هو الأخر بنسبة أكبر . ولم تفلح كل الجهود لمعالجة ذلك الا بانتشار المدارس ـ الإلزامية ـ في كافة القرى والعزب والنجوع ، لأن هذا العدد يلتهم كل المحاولات للقضاء على الأمية ولأن القضاء على الأمية على المدى الطويل يرتبط بالأجيال الصاعدة التي يمكن تعليمها ـ الزامياً ـ في البداية مما يسهل أية محاولة للقضاء نهائياً على الأمية ، وقد قدرت الاحصائيات الرسمية لوزارة التعليم المصرية أن حوالي ٢٣٪ من الاطفال في مصر لا يلتحقون بالمدارس(٧) .

(ب) **الشق الثاني** : المتسربون أثناء الدراسة ، وهؤلاء اشد خطراً لأنهم قد لا يضعون في البرامج المخصصة لمحو الأمية أو في الحملات المتتالية ، وهؤلاء يمثلون نسبة كبيرة تعود الى عدم استيعاب التعليم التالي لهم ، أو عدم رغبتهم في اتمام تعليمهم الاساسي أو الالزامي نتيجة ظروف مختلفة ، وهم يمثلون نسبة كبيرة تلتهم كل الجهود التي تبذل لمحو الأمية(٨) .

والمتسربون من التعليم الالزامي فعلاً يتزايد عددهم مع عدم مواجهة التوسع في المدارس الالزامية ومع عدم العناية بتشجيع التلميذ على حب العلم ومواصلة دراسته ، وبما أنهم خطر يلتهم كل الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل محو الأمية ، من هنا لا بد الاّ ان نفصل خطط محو الأمية عن العملية التعليمية ذاتها ، لأن العملية التنموية عملية متكاملة اساساً فما بالنا بالعلاقة بين التعليم ومحو الأمية ؟؟

الوصية السادسة :

دور الاعلام أساسي والرئيسي في العملية :

تساعد وسائل الاعلام حقاً وفعلياً في كل أنواع التعليم ، وقد برهنت وسائل الاعلام على قدرتها في القيام بجزء كبير من العمل التعليمي وذلك لأن وظائف الاعلام هي المعرفة والاقتناع بتكوين الاتجاه وتغييره ، ثم القرار بمعنى التبني أو الرفض ، ثم تأكيد القرار . فالاعلام له فائدة كبيرة في عملية اتخاذ القرارات التي يجب أساساً أن تصاحب التغيير الاجتماعي[٩] .

ويتجلى الدور الرئيسي والأساسي للاعلام في عملية محو الأمية في :

(أ) وظيفة وسائل الاعلام كوظيفة هامة في المراحل الثلاث لعملية تعليم القراءة والكتابة ، فهي تعاون في بناء الاهتمام والحافز على تعليم القراءة . ثم عندما يذهب الدارس الى الفصل تستطيع وسائل الاعلام أن تلعب دوراً أساسياً ومساعداً في نفس الوقت ، وعندما يحصل الدارس على مهارة كافية ليقرأ قليلاً بنفسه فإنه يجب أن نمده بواسطة وسائل الاعلام بمادة سهلة، تصل الفجوة ما بين التعليم في الفصل والقراءة الطبيعية للمواطن[١٠] .

(ب) وأينما يندر المدرسون والمدارس نجد وسائل الاعلام تلعب دور المعلم حيث أثبت الراديو والتلفزيون قدرتهما الفائقة في تعليم الكبار في فصول الدراسة . والطريقة المتبعة في فصول تعليم القراءة والكتابة باستخدام وسائل الاعلام هي أن يتم تكليف مدرس أو على الأقل مشرف متطوع في الأماكن التي تخصص للدارسين لتعليم أو لمشاهدة برامج تعليم القراءة والكتابة ، ووجود مدرس أو مشرف مهم جداً في حالة التعلم بالراديو الذي يقدم الصوت ولا يقدم الصورة . وهذا المدرس يحتاج الى قليل من التدريب ثم أن التلفزيون أداة مشوقة في تعليم القراءة والكتابة ، ولذا فيجب استغلاله في فصول الدراسة .

(جـ) ويجب في الحملة القومية أن تعد برامج خاصة عن أهمية التعليم ومساوىء الأمي خصوصاً بعد انتشار التلفزيون ، وانتشار هائل من المعلومات لدى المواطنين . فيجب أن يتبع هذا عملية تعليم كامل . ويجب استغلال البرامج التي تجذب المشاهدين ، فيمكن أن تنتج أفلام وتمثيليات تلفزيونية ، ترمي الى تعريف المواطن بمساوىء الأمي سواء من الجانب المجتمعي ، أو الجانب الشخصي ، حتى يتم اقناعه وبالتالي محاولته الذاتية وسعيه لمحو أميته .

ومن هذا يتضح ، أن الأجهزة الاعلامية ضرورية لاحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي المستهدف في أقصر وقت ودون ايلام ، لمالها من قدرة على بلوغ الجماهير العريضة وتبصيرها وتعليمها واقناعها باسلوب محبب ومن ثم قلقلتها للتقاليد والقيم المراد تغييرها ثم احلال الجديد محلها[١١] .

الوصية السابعة :

أهمية وجود الحوافز كضرورة لاتمام العملية :

ولا شك أن الحوافز ، مادية وعينية ، ضرورية لنجاح حملة محو الأمية ، وينبغي أن تنبع تلك الحوافز من حقيقة واضحة وهي أن تعلم القراءة والكتابة عمل طيب من وجهة نظر المجتمع والفرد ، وأن فوائدها ستعود على المتعلم في الوظائف والمراكز التي سيحصل عليها في المجتمع ، أو في المزايا المالية والعينية الأخرى[١٢] .

الوصية الثامنة :

استصدار مزيد من القوانين لحصار الأميين :

يجب أن تصدر - بصورة تدريجية - بعض القوانين لحث الجميع على التعليم والتعلم والكتابة مثل :

عدم التعيين في وظائف الحكومة والقطاع العام الا لمن يجيد القراءة والكتابة ، وكذلك حظر تعيين الخفراء في القرى الا بنفس الشرط .

حظر التعامل بالأختام في جميع المصالح الحكومية بما فيها الجمعيات الزراعية وبنوك القرى والتموين وخلافه .

إسقاط الحق السياسي عن الأمي - في مرحلة تالية - بحيث لا يمكنه لا فقط من الترشيح لشغل المقاعد البرلمانية والشعبية ، بل من حق الانتخاب ذاته لأن الأمي دائماً يقاد ويفسد العملية الانتخابية .

يمكن في فترة لاحقة التضييق عليهم باصدار قوانين بحظر حمل السلاح معهم .... الخ ، ومع امكانية تنوع وتعدد هذه القوانين في فترات لاحقة للحملة القومية، بحيث تسير معها وتنفذ بكل دقة ، يمكن أن تؤتي ثمارها المرجوة منها .

الوصية التاسعة :

التركيز على محو الأمية الثقافية :

لا بد أن يتوافق محو الأمية الثقافية مع محو أمية القراءة والكتابة والحساب ، وذلك لأن الثقافة تعطي المواطن احساساً بذاته الانسانية، وتقوده الى مزيد من التعمق في القراءة والكتابة، ولا تسمح بارتداد المواطن عن القراءة والكتابة ، ويمكن أن تخصص الصحف القومية صفحة - الصفحة الأخيرة مثلاً أو ملحقاً مع الصحيفة - خاصاً بالمبتدئين تكون الحروف كبيرة مبسطة ، وبها بعض المعلومات العامة التي تدخل في دائرة اهتماماتهم ، وتكون لهم برامجهم في الاذاعة والتلفزيون ، تقدم لهم المعلومات السريعة والهامة .

ويمكن ان يتم تشجيع انتشار الصحف المحلية والاذاعات المحلية التي يمكن أن تساهم بصورة أكبر في تلك العملية، وخصوصاً أنها الأقرب من المواطن في محل اقامته والاقرب من مشاكله والعالمة بتفكيره .

ويمكن أيضاً تشجيع اقامة المكتبات العامة في القرى ..... الخ ، من الوسائل المتاحة لمحو الأمية الثقافية لمواطني الدولة .

الوصية العاشرة :

ضمان استمرارية العملية :

لا تعني الحملة - بعد نجاحها - بعد عشر سنوات مثلاً - أن نلغي الوزارة والجهود المبذولة ، بل فقط أن نتركها طبيعية فيجب أن تستمر الوزارة في تنمية العملية التعليمية لدى المبتدئين ومواجهة أية حالات ارتداد للأمية أو تسرب من العملية التعليمية أوّلاً بأول، حتى لا نحتاج بعد فترة أخرى الى حملة قومية أخرى، قد يكون هناك من المشاكل ما هو أهم منها .

وأي عمل قومي بدون استمرارية يعني جهداً ضائعاً ، فالاستمرار هو الذي يعطي للعمل القومي سماته، وهي القضاء على الأمية من جذورها مع المتابعة الجادة والنشطة

والمستمرة والمعايشة المستمرة مع المبتدئين لتشجيعهم على المزيد من التزود الثقافي .

وبعد . . .

ان عملية محو الأمية ـ بعد نجاحها ـ ستؤدي حتما الى تنمية حقيقية وتؤدي الى حل مشكلات المجتمع بصورة أيسر ، فتنظيم الأسرة سيكون في هذه الحالة تلقائياً تبعاً للإمكانيات المتوفرة والاحتياجات الحضارية للمواطن ، وستؤدي العملية ـ محو الأمية ـ الى تدعيم القوى البشرية ، والى خير استثمار للعنصر البشري الذي طالما أشرنا اليه بأنه السبب المباشر لمشاكلنا كلها ، مع أنه ـ بالتدريب والتعليم ـ يصبح قوة انتاجية أهم من كل الثروات الموجودة طبيعية كانت أو صناعية .

ان التنمية القومية ترتكز على الفهم الواعي لكافة جوانبها ، وتعتمد على ركيزتين لنجاحها وهما محو الأمية وتنظيم الاسرة بالنسبة للمجتمع المصري ، ومن هنا ان محو الأمية خطوة كبيرة يجب أن تجند لها كل الطاقات القومية للوصول الى أفضل طريق للتنمية الشاملة .

الحواشي

(١) د. محمد خليفة التونسي ، « الأمية والأميون » ـ مجلة العربي العدد ١٨٨ يوليو الكويت ١٩٧٤ ص ٤٤ ـ ٤٩ .

(٢) G. Foster : **Traditional cultures and the Impact of the Technological change** Newyork , H.R , 1962 P.P 138 , 139 .

(٣) محمد علي المداح : « أبعاد مشكلة الأمية ومستقبل التنمية » ، مجلة النيل ، مركز النيل للاعلام ـ عدد يناير ٨٢ القاهرة ص ١٠٢ ـ ١٠٦ .

(٤) ولبورشرام : **أجهزة الاعلام والتنمية الوطنية** : ترجمة محمد فتحي [القاهرة ـ وزارة الثقافة ـ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ـ ١٩٧٠] ص ٣١٩ .

(٥) د. إبراهيم عصمت : عميد كلية التربية جامعة طنطا : محاضرة **دور الشباب في محو الأمية** [القاهرة ـ مركز النيل للاعلام ـ في ٢ / ٢ / ٨٢] .

(٦) اسماعيل عبد الفتاح : الشباب له دور هام في التقدم الاقتصادي (بحث غير منشور) مقدم للمجلس الاعلى للشباب والرياضة بالقاهرة ـ نوفمبر ١٩٨١ .

(٧) يوسف السباعي : **مصر المشكلة والحل** [القاهرة ـ دار المعارف ـ ١٩٧٨] ص ٣٨، ٣٩ ، ٦٢، ٦٣ .

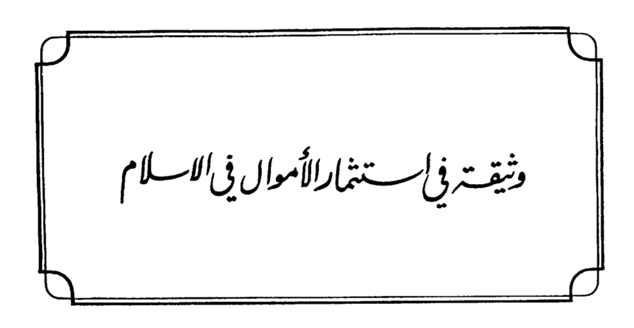
(٨) اسماعيل عبد الفتاح : « مشاكل التعليم ومحو الأمية » القاهرة ـ جريدة الجمهورية ـ ٥ ديسمبر ١٩٧٦ صفحة الفكر ص ٥ .

(٩) Schvamm.w : **Anntated Bibliography of Research on Programmed Instruction** Washingtsn , D.c.U. Soffice of education , 1964 P. 141 , 142

(١٠) د. سمير حسن : محاضرة الاعلام في خدمة قضايا التنمية [القاهرة ـ منبر الاسلام ٣٤ سنة ٤٠] ص ١٠٨ .

(١١) د . شاهيناز محمد طلعت : وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية [القاهرة ـ الانجلو ـ ١٩٨٠] ص ٢٥٨ وأيضا : ولبورشرام : ترجمة محمد فتحي م.س.ذ. ص ٧

(١٢) اسماعيل عبد الفتاح : مشاكل التعليم ومحو الأمية : م.س.ذ.



وثيقة في استثمار الأموال في الاسلام

د . محمد عبد الوهاب خلاف*

الدراسة والتعليق

الوثيقة التي نحن بصددها استخرجناها من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل الأسدي الأندلسي المتوفي سنة ٤٨٦ هـ . ولا شك في طرافة الوثيقة مما حملنا على تبسيطها للقارىء العادي بلغة عصرية ليسهل فهمها ، إلى جانب تخفيف الوثيقة من الأصول المخطوطة المودعة في الخزانة العامة للكتب والوثائق بالرباط وهي توضح مدى الواقع الجاد في التفكير الاستثماري عند عامة الناس في الأندلس في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي . مما يطرح أمامنا قضية جديرة بالاهتمام حول أهمية تبسيط التراث الاسلامي ليكون تحت أيدي الجميع نستفيد منه بدراسته وتحليله وننطلق به إلى ميدان فسيح الأرجاء وذلك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

ومثار البحث في هذه الوثيقة هو ماإذا كان من السائغ بيع العقد الموروث قطعةً واحدةً أو مجزءاً أيُّهما أفضل ؟ وهل الإبقاء عليه أجدى ، أو شراء عقار للصبية القاصرة أنفع لها ؟

وقد انتهى الرأي إلى أنه إذا كان العقد بثمن أعلى في حالة بيعه بأكْمَله فإنه يكون

(*) المدرس بمعهد التربية للمعلمين بالكويت.

أفضل من بيعه مجزءا . وإذا صح أن العقد جوهر محفوظ القيمة لا يتأثر في ذاته بالنقص في قيمته بينما العقار يمكن أن يدر دخلا ومن ثم يكون جلب النفع للصبية بهذا الاستثمار أولى .

نص الوثيقة

وفي بيع عقد على يتيمة وابتياع عقار (في ثمنه)[1]

(٣٥) الفى ـ رحمكم الله ـ في تركة (داود)[٢] عقد (لؤلؤ)[٣] فذهب أخوه وأخته المحيطان (بوراثته)[٤] مع ابنته الصغيرة التي قدمت للنظر (لها)[٥] من وثقت به إلى بيع العقد. وقالوا:

أن بيعه (مجتمعا)[٦] أجلب للثمن وأعود (في البيع)[٧] وقد أردت أن أبتاع لها عقاراً (بناض)[٨] (صار)[٩] لها فإن كنتمْ ترون أن بيع نصيبها من العقد مع سائر الورثة (لضم)[١٠] ما ينص من ثمنه إلى (مَاضيها)[١١] لابتياع عقار.

فاكتبوا إلينا بخطوط أيديكم بذلك لنأمر من ينفذ البيع . وإن رأيتم أن يقسم العقد فاكتبوا العقد فيوقف نصيبها . أمرنا بذلك إن شاء الله (عز وجل)[١٢] .

فهمت ما ذكره القاضي ـ وفقه الله ـ من بيع (العقد)[١٣] وابتياع عقار للصبية وإنما في هذا الاجتهاد والنظر. فإن كان بيعه مجتمعا أجلب للثمن بيع مجتمعاً أو مقطعاً بيع مقطعا. يكشف عن ذلك)[١٤] أهل البصر بالجوهر والتجارة به. وأما ابتياع عقار للصبية فإنه لا شك أعود عليها وأنفع (لها)[١٥] لأن العقار يغل والأصل قائم والجوهر حجر موضوع لا يغل فهذا قولنا في هذا.

قال بذلك (أيوب بن سليمان)[١٦].

وقال (عبيد الله بن يحيى)[١٧] (يُسأل)[١٨] من يوثق به من أهل المعرفة بالجوهر فإن رأوا بيع العقد مجتمعا أنفع لها بيع مجتمعا، وضم سهمها منه إلى ناضها وتأمر بابتياع ضيعة لها فهو أعود عليها من الجوهر.

---

*النسخة الأصلية التي اعتمدنا عليها في تحقيق هذه الوثيقة هي نسخة مكتبة الزاوية الناصرية بتمكروت رقم ١١٨٩ من مخطوطات الأوقاف رقم ٨٣٨ ق الخزانة العامة بالرباط ، ورمزنا لها « بالأصل » . والنسخة الثانية من مخطوطات مكتبة الزاوية الناصرية بتمكروت تحت رقم ٣٧٠ ق مخطوطات الأوقاف ورمزنا لها بالرمز « قج » . والنسخة الثالثة تحت رقم ٥٥ ق الخزانة العامة للكتب ، ورمزنا لها بالرمز « قب » . انظر التعريف بهذه المخطوطات في تمهيد كتابينا السابقين : « وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس » ، « وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس » .

وقال (ابن لبابة)[19]:

إنما ينظر للصبية (بما) هو أعود عَلَيْها وبيع الجوهر واشتراء الأرض أنفع لها وأرد عليها. و(يُسأل)[21] أهل البصر بالجوهر عن وجه بيعه فتعمل (بذلك)[22] إما مجتمعا وإما مقطعا.

التعليقات والحواشي

(١) في قج : بثمنه .
(٢) داود : لم نستطع التعرف على هذه الشخصية في التراجم التي بين أيدينا ولعله شخصية من عامة المجتمع القرطبي حينئذ .
(٣) لؤلؤ : اللؤلؤ : الدر وهو يتكون في الأصداف من رواسب أو جوامد صلبة لماعة مستديرة في بعض الحيوانات المائية الدنيا من الرخويات واحدته : لؤلؤة والجمع : لآلىء .
(٤) في قج ، قب : بميراثه .
(٥) في قج : علَيها .
(٦) في قب : مجموعا .
(٧) في قب : للمبيع .
(٨) ناض : ما دفعه من ثمن .
(٩) في قب ، قج : صَح .
(١٠) في قب : وضم .
(١١) في قج ، قب : ناضها .
(١٢) ساقطة في قب ، قج .
(١٣) في قب : نصيبها من العقد .
(١٤) في قب ، قج : هذا .
(١٥) ساقطة في الأصل ومذكورة في قج ، قب .
(١٦) أيوب بن سليمان : هو « أيوب بن سليمان بن هاشم بن صالح بن هاشم » يكنى : أبا صَالح ، من أهل قرطبة ، وأصله من جيان . كان إماما في رأي مالك وأصحابه ، متقدما في الشورى . توفي سنة ٣٠٢ هـ . انظر في ترجمته : محمد خلاف : وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس ، حاشية رقم ٨٨ ، ص ٥١ ، وما ورد فيها من مصادر .
(١٧) عبيد الله بن يحي : هو : « عبيد الله بن يحي الليثي » . من أهل قرطبة ، يكنى : أبا مروان . روى عن أبيه علمه ولم يسمع بالأندلس من غيره . كان رجلا عاقلا كريما ، عظيم المال والجاه ، مقدما في المشاورة في الأحكام . توفي سنة ٢٩٨ هـ . انظر في ترجمته : ابن الفرضي : ترجمة رقم ٧٦٤ . محمد خلاف : تراجم في تسمية فقهاء الأندلس ، المناهل ، عدد ٢١ ترجمة رقم ٢٦ ، الحميدي : جذوة المقتبس ترجمة رقم ٥٨١ ، الضبي : بغية الملتمس : ترجمة رقم ٩٧٣ .

(١٨) في الأصل سئل والمذكور في قج ، قب .
(١٩) ابن لبابة : هو « محمد بن عمر بن لبابة » . يكنى : أبا عبد الله . من أهل قرطبة . عاش ٨٩ عاما . كان إماما في الفقه مقدما على أهل زمانه في حفظ الرأي والبصر في الفتيا . توفي ٣١٤ هـ . انظر في ترجمته : محمد خلاف : وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس ، ترجمة رقم ١٠ ص ٤٤ وما ورد فيها من مصادر :
(٢٠) في قج : ما .
(٢١) في الأصل : سئل والمذكور في قج ، قب .
(٢٢) في قح : على ذلك .

المراجع

ابن سهل (أبو الأصبغ عيسى . . . الأسدي الأندلسي) . الأحكام الكبرى (مخطوط) نسخة مكتبة الزاوية الناصرية ، بتمكروت ، رقم ١١٨٩ ، مخطوطات الأوقاف ، رقم ٨٣٨ ق ، الخزانة العامة ـ الرباط .

ابن الفرضي (أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي الحافظ) . تاريخ علماء الأندلس ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦ ، القاهرة .

ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري) . لسان العرب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة .

الحميدي (أبو عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله) . جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦ ، القاهرة .

خلاف (محمد عبد الوهاب ـ دكتور) ـ تراجم في تسمية فقهاء الأندلس ، مجلة المناهل ، العدد ٢١ ، ١٩٨١ ، المغرب ـ وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس ، الطبعة الأولى ، المركز العربي الدولي للاعلام ، ١٩٨٠ ، القاهرة . ـ وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس ، الطبعة الأولى ، المركز العربي الدولي للاعلام ، ١٩٨٠ ، القاهرة .

الندوة العلمية لرعاية المسنين بالدول العربية الخليجية

منيرة العتيقي*

وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية

نظم مكتب المتابعة ندوة علمية حول رعاية المسنين ، بتكليف من المجلس ، وكانت تلك الندوة لقاء خليجيا مشتركا تم فيه تبادل الآراء والتجارب والاتفاق على المبادىء والمفاهيم من أجل توحيد الجهود المستقبلية في رعاية المسنين ، كذلك كان هذا اللقاء الخليجي اسهاما اقليميا ابرزت من خلاله الدول الأعضاء مجتمعة قيمها وتراثها في مجال رعاية المسنين والحفاظ على مكانتهم .

وقد حرص مكتب المتابعة على أن يحشد لتلك الندوة مجموعة من خيرة الخبرات العربية في موضوع لا زال حديثا حتى على المستوى العالمي ، فشاركت بدعوة من المكتب بعض الجامعات في الدول الأعضاء ومنظمات اقليمية ذات علاقة ، وخبراء تم اختيارهم بصفة شخصية ، فتوفرت للندوة بفضل ذلك مجموعة من الأبحاث والموضوعات القيمة التي يمكن اعتبارها مرجعا هاما لكل العاملين والمهتمين في مجال رعاية المسنين بالدول الأعضاء .

وقد تمت ضياغة مجموعة من الأهداف المحدده لهذه الندوة تتلخص في الأتي : -

* الباحثة بمجلة العلوم الاجتماعية .

١ ـ التركيز على قضايا ومشاكل المسنين في المجتمع العربي الخليجي .

٢ ـ تعميق الصلات بين المسئولين والعاملين في مجال رعاية المسنين بالدول العربية الخليجية .

٣ ـ الوقوف على أهم ما استحدث من مفاهيم واتجاهات حول المسنين .

٤ ـ توثيق الصلات العلمية والعملية بين المشاركين في الندوة .

٥ ـ ابراز أهمية العمل العربي الخليجي المشترك في المجال الاجتماعي .

٦ ـ الخروج بعدد من المؤشرات والتوصيات العلمية التي تعزز العمل العربي الخليجي في مجال الخدمة والرعاية الاجتماعية وخاصة رعاية المسنين . .

النتائج والتوصيات

انتهت الندوة إلى النتائج والتوصيات التالية : ـ

إن الحفاظ على كرامة الإنسان أثمن ما يمكن أن ننشده في شتى مراحل حياته ، مهما تقدم به العمر .

٢ ـ النظر إلى الشيخوخة باعتبارها حالة من القدرة وليست حالة من العجز .

٣ ـ اعتماد المنهج العلمي اسلوب لتحديد ابعاد ظاهرة الكبر في الدول العربية الخليجية من خلال اجراء المزيد من الدراسات والمسوح الميدانية على المستوى القطري والخليجي .

٤ ـ تحديد وتوحيد المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في مجال رعاية المسنين بالدول العربية الخليجية .

٥ ـ عقد المزيد من اللقاءات والندوات والحلقات الدراسية للعاملين مع كبار السن بالدول العربية الخليجية .

٦ ـ اجراء ابحاث تستهدف استطلاع آراء المسنين حول مشكلاتهم .

٧ ـ تشكيل لجان وطنية أو هيئات عليا دائمة ومشتركة بين الجهات والمؤسسات المعنية برعاية المسنين .

٨ ـ تخصيص الثلاثين من نوفمبر من كل عام للاحتفال به كيوم عربي خليجي للمسنين .

٩ ـ التأكيد على المعاني السامية للتعاليم الاسلامية التي تحث على رعاية المسنين واحترامهم .

١٠ ـ التأكيد على حق كبار السن في مجموعة من الخدمات ليس من منطلق الشفقة والتفضل وانما كواجبات مفروضة بحكم القوانين والنظم .

١١ ـ الأخذ بنظام التأمين الاجتماعي بفروعه المختلفة .

١٢ ـ وضع احكام خاصة لكبار السن ، الراغبين في التقاعد لظروفهم الخاصة .

١٣ ـ التوسع في تطبيق نظام المساعدات الاجتماعية .

١٤ ـ عدم النص في قانون التأمين الاجتماعي أو قوانين المكافآت على سن تقاعد الزامي .

١٥ ـ السماح للمؤمن عليه عند بلوغه سن الاستحقاق بالاستمرار في العمل بصفة اخرى تتناسب وخبراته .

١٦ ـ توسيع قاعدة المشتركين في نظام التأمين الاجتماعي بقدر الامكان .

١٧ ـ ان تساهم التأمينات الاجتماعية في تكاليف انشاء وادارة دور للضيافة تخصص للمتقاعدين من كبار السن .

وقد اخذ المجال الصحي ومجال الرعاية الاجتماعية ، ومجال الثقافة والتعليم بالاضافة الى مجال العمل والتدريب والمجال الاعلامي بالنسبة للمسنين نصيبا من الاهتمام من خلال التوصيات والنتائج التي انتهت اليها الندوة .

نتائج تقييم اعمال الندوة :

استطاعت الندوة تغطية اهدافها بشكل ممتاز وجمعت في موضوعاتها المطروحة بين الجانبين النظري والتطبيقي . وقد قرر ٥٥ ٪ من المشاركين إن المتحدثين في الندوة قد استطاعوا تغطية قضايا ومشكلات المسنين في المجتمع العربي الخليجي بصورة كافية تماما . وقد اسهمت الندوة في تحقيق وحدة فكرية في مجالات العمل الاجتماعي .

وقد تمت عملية تقييم برنامج عمل الندوة من ثلاث زوايا ، من حيث الزمن المخصص للمتكلمين في الندوة وحول فرص النقاش المتاحة والمكان المخصص

للندوة . وتبين من خلال الوقوف على آراء المشاركين أن الندوة قد حققت الكثير ، وكانت على مستوى عال من الاعداد والتنظيم ، وتنفيذ برنامج العمل . وقد كانت هناك بعض الملاحظات حول النواحي العلمية للندوة والنواحي التنظيمية وابدى المشاركون بعض المقترحات التي تبلورت في الآتي : -

١ - مشاركة المسنين في مثل هذه الندوات .

٢ - اصدار نشرات وكتيبات علمية مبسطة عن مراحل كبر السن وارشادات بكيفية التعامل مع كبار السن .

٣ - أن يقوم مكتب المتابعة بطباعة الأضافات التي يقدمها الخبراء على ابحاثهم المقدمة .

٤ - اشراك وزارات الصحة والاعلام وبقية الجهات المعنية برعاية المسنين .

٥ - اعداد لوائح وانظمة موحدة ونموذجية لدور رعاية المسنين وتعميمها على الدول الاعضاء للاسترشاد بها .

٦ - توزيع نتائج وتوصيات الندوة على كافة الوزارات والجهات المعنية برعاية المسنين في الدول العربية الخليجية .

٧ - تنظيم زيارات ميادنية للمسؤولين والعاملين في مجال رعاية المسنين .

٨ - ارسال الابحاث والدراسات المقدمة للندوة الى الجامعات ومراكز البحث العلمي والهيئات الاقليمية ذات العلاقة في الدول العربية الخليجية .

دليل الرسائل الجامعيّة

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية مع هذا العدد نشر ملخصات عن الرسائل العلمية المقدمة في الجامعات العربية ـ تعميماً للفائدة .

ونقدم من هذا العدد ملخصاً لبحث الماجستير المقدم من عبد المجيد عامر إلى جامعة القاهرة ، والبحث بعنوان : الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني : دراسة ميدانية عن حالة مخيم

الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني
دراسة ميدانية عن حالة مخيم

اعداد عبد المجيد عامر
لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية
جامعة القاهرة .

عرض د. كمال المنوفي*

أصبحت قضية الهوية احدى أهم القضايا التي تشغل بال المعنيين بالعلم الاجتماعي في الوقت الراهن في ضوء أزمة التكامل الوطني التي تواجهها البلدان المتخلفة والمتقدمة بدرجات متفاوتة . واذا كانت الحاجة لدراسة قضية الهوية ملحة بوجه عام ، فانها أشد الحاحا بالنسبة للشعب العربي الفلسطيني الذي يناضل من أجل نيل حقوقه المشروعة المتمثلة في اقامة دولته المستقلة وتحقيق سيادته على أرضه . ولا شك أن البحث في هذا الموضوع له أهميته العملية من زاوية خدمة القضية الفلسطينية خصوصا في تلك الظروف التي تحاول فيها القوى المعادية للشعب الفلسطيني تصفية قضيته وطمس هويته الوطنية .

انطلاقا من ذلك ، قام عبد المجيد عامر ـ وهو فلسطيني يعمل بشركة أونوك ـ باجراء دراسة حول الهوية الوطنية للفلسطينين كان لي شرف الاشتراك في الاشراف عليها . ونال الباحث عليها ـ في سبتمبر ١٩٨٢ ـ درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة بتقدير ممتاز . لقد استهدفت هذه الدراسة التحقق من صدق الافتراض القائل بأن فقدان الشعب العربي الفلسطيني لاقليمه الجغرافي نتيجة الاحتلال الصهيوني لفلسطين وتشتته في جميع الاقطار العربية وولادة أجيال فلسطينية جديدة في المهجر لا تعرف فلسطين معرفة حسية لم يترتب عليه فقدان أو ضعف الهوية

* الاستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت

الوطنية الفلسطينية . واختبر الباحث هذا الافتراض في ضوء معلومات جمعها عن طريق استبيان طبقة في أواخر ١٩٧٩ على عينة من مائتي شخص في مخيم شاتيلا. وتناولت هذه المعلومات الهوية الفلسطينية من زوايا متعددة : البعد المعرفي ، الشعور بالانتماء ، الاحساس بالتمايز ، والاعتزاز الوطني ، والحنين الى الوطن .

تقع الدراسة في ثمانية فصول تسبقها مقدمة وتلحقها خاتمة . ويتناول الفصل الأول الاطار النظري للبحث حيث يعرض للتعريفات المتداولة لمفهوم الهوية سواء في الفكر الغربي أو الفكر العربي . ثم يتناول بشكل نقدي التيارات المختلفة في دراسة الهوية خصوصا التيار المتعلق بالهوية الفردية ، والتيار الخاص بالهوية الجمعية . ويتبع الباحث ذلك بتبيان أبعاد دراسة الهوية في نماذج من الدراسات التجريبية خصوصا تلك المتعلقة بالهوية الفلسطينية مثل دراسة سلفى منصور بعنوان « الهوية بين الشباب الفلسطيني » ، دراسة روز ماري صايغ الموسومة « الهوية الفلسطينية بين سكان المخيمات » ، ودراسة هوغمان وبيت صلاهمي المعنونة « الهوية الفلسطينية وعرب اسرائيل »

يختص الفصل الثاني بعرض الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية . وهنا يبدأ الباحث بالحديث عن المجال الجغرافي والبشري للبحث من حيث الأسباب التي دفعته الى اختيار مخيم شاتيلا ، وتطور هذا المخيم وأوضاعه الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية والصحية والتعليمية . وبعد ذلك يوضح الباحث كيف اختار عينة دراسته ويبين خصائص مفرداتها . وأخيرا يقدم الباحث وصفا لأدوات جمع البيانات التي كان الاستبيان أهمها جميعا .

يأتي الفصل الثالث ليعالج الأساس المعرفي أو الادراك للهوية الفلسطينية . وهنا وجد الباحث أن أغلب المبحوثين قادرون على تسمية الثورات التي قام بها الفلسطينيون قبل النكبة ، والأعياد الوطنية التي كانوا يحتفلون بها في البلاد . والقيادات الفلسطينية التي استشهدت قبل وبعد النكبة والمعالم الجغرافية الفلسطينية . هذه المعلومات يستقيها الفلسطيني من مصادر عديدة في مقدمتها الأسرة ، ووسائل الاعلام والمدرسة وأجهزة الثورة الفلسطينية .

يتصدى الفصل الرابع لبعد الشعور بالانتماء . وفي هذا الصدد ، أظهر المبحوثون ميلا الى الربط بين الفلسطينية والعروبة ، الأمر الذي يمكن فهمه في ضوء التاريخ السياسي لفلسطين قبل النكبة ، وتفاعل الحركة السياسية الفلسطينية في الخمسينيات مع كل الأحداث التي شهدها الوطن العربي ، وتأكيد المنطلقات الفكرية

للثورة الفلسطينية على البعد العربي . كما تجلت لديهم نزعة الى ربط مصيرهم بمصير الشعب الفلسطيني ككل من منطلق الانتماء للشعب والأرض الفلسطينية . وأفاد كلهم تقريبا بالمشاركة في الثورة سواء بأنفسهم أو من خلال ذويهم . وكانت هذه المشاركة أوضح وأشمل لدى الذكور منها لدى الاناث بحكم سطوة التقاليد « خايفين على بناتنا تنحرف » .

أما الفصل الخامس فيختص بمعالجة بعد الشعور بالفخار الوطني . لقد أبدى المبحوثون بوجه عام شعوراً بالعزة لكونهم فلسطينيين رغم حالة التشرد التي يعيشها الشعب الفلسطيني ، وهو الأمر الذي يصعب فهمه بعيداً عن دور العمل الفدائي وأجهزة اعلام الثورة والشعراء والكتاب الفلسطينيين في بعث الثقة بالنفس ورفع الروح المعنوية للجماهير الفلسطينية .

وتمضي الدراسة في الفصل السادس الى رصد حقيقة الشعور بالتمايز لدى الفلسطينيين . واتضح أن عملية التبادل الاجتماعي ـ ممثلة في المصاهرة والصداقة ـ تكاد تقتصر على أطراف فلسطينية . واتضح كذلك حرص شديد من جانب مفردات العينة على التمسك بنمط الحياة الفلسطيني . هذا الشعور رده الباحث الى الشتات وقسوة الظروف الحياتية في المخيمات ، وسوء المعاملة من الوسط المحيط حكوميا وشعبيا ، والهامشية الاقتصادية للفلسطينيين في لبنان . على أن دخول المقاومة الى المخيمات وتكوين الجبهة اللبنانية المساندة للمقاومة قد غير علاقة المخيم بالوسط المحيط . فانفتح الأول على الثاني وأقام معه علاقات وطيدة خصوصا مع القوى التقدمية اللبنانية في سبيل التصدي المشترك للصهيونية والقوى الانعزالية اللبنانية .

وتناول الفصل السابع بعد الحنين الى الوطن من خلال الموقف إزاء مشروعات حل القضية الفلسطينية المطروحة على الساحة عند إجراء البحث ، ومتابعة التطورات التي طرأت على البلاد بعد الاحتلال ، وتكرار الاتصال بالأقارب في الأرض المحتلة . لقد أبدى المبحوثون رفضهم لاقامة دولة في الضفة والقطاع كحل نهائي للقضية . ونفوا جميعا أن يكون أمل العودة قد تبدد بابرام معاهدة الصلح بين مصر واسرائيل . وذكروا أنهم على معرفة بما أصاب قراهم ومدنهم بعد الاحتلال . وأفاد ثلثهم أنهم يتصلون بذويهم في الأرض المحتلة عن طريق الرسائل . وفي ذلك ما يؤكد أن الأرض بالنسبة للفلسطيني ليست مجرد مورد رزق ، بل رمز الاستقلال والعودة ، وابعاده عنها لا يمكن أن يعوضه أي شيء مادي أو غير مادي .

أما الفصل الثامن والأخير فقد خصصه الباحث لمناقشة العوامل التي ساعدت على استمرارية الشعور بالهوية الوطنية لدى الفلسطينيين في المخيم . فأبرز دور العائلة ، والبيئة الاجتماعية داخل المخيم ، وهي بيئة فلسطينية خالصة ، والمقاومة الفلسطينية ، والأدب شعرا ونثرا ، فضلا عن عجز الوسط المضيف عن استيعاب الفلسطينيين اقتصاديا واجتماعيا .

وفي ختام الدراسة ، يذكر الباحث أن تأثير المقاومة على تغيير القيم والمفاهيم الاجتماعية لسكان المخيمات ما زال محدوداً ، بل ان العشائرية قد انتقلت الى صفوف المقاومة حيث توسلت بعض التنظيمات بالعشائرية الى كسب الأنصار في المخيمات . كما نوه الباحث الى أن التنشئة السياسية التي تضطلع بها المقاومة تتصف بالعفوية وينقصها التخطيط والتوجيه .

ان دراسة عبد المجيد عامر ـ من حيث المنهجية التي استخدمتها والنتائج التي توصلت اليها ـ هي بلا شك دراسة قيمة . وهي لهذا جديرة بأن تجد سبيلها الى النشر كي يتعلم العدو الصهيوني ومن يسانده أن سنوات اللجوء والتشرد الطويلة لم تنس الشعب الفلسطيني وطنه السليب ولم تهز احساسه بهويته . وأملنا أن يجري باحثون آخرون دراسات مماثلة على التجمعات الفلسطينية في أقطار أخرى بهدف بناء جسر من التصميمات بشأن الهوية الوطنية الفلسطينية .


ملخصات
ABSTRACTS

d) high esteem of forign products.

e) involvement in the present instant and lach of future perspective.

f) indifference to public issues and property

g) individuality and lach of interest in common goals.

h) irrationality.

i) ends (profit) justify means (corruption).

j) snopism.

However, the value systems of the previous national and independent stage have not vanished. They have been historically formed and adapted by large sectors in the society. Political and social opposition forces carry and express those values. The failure of the dominant parasite dependent class in solving the peoples problems and in achieving development will bring and end to the dominance of its value systems.

THE IMPACT OF STRUCTURAL CHANGES IN EGYPTIAN SOCIETY ON VALUE SYSTEMS AND DEVELOPMENT

S. Naim*

Egypt has been witnessing drastic changes in her socio-economic system since the begining of the seventies, which finally brought an end to her leading role in economic, political and cultural independence and in the struggle against imperialism, and turned her to a satelite the international capitalist system. A parasite, non productive capitalist class became dominant and allied herself with international capitalist corporations. This class, together with state machinaries used every available means to transform value systems among the egyptian population to suit and enforce the new status-quo.

Mass Communication means, legislation, modes of consumptive behavior, advertisement, corruption, adverse living conditions of the majority of the population, inflation, migration to oil countries and cultural invasion, all had a serious impact on value systems which in turn had a serious impact on soeio-economic development in Egypt.

Contrary to the value systems which prevailed in Egypt during the previous stage of independent development and struggle against imperialism the value systems of the dependent satelite state have the following major charecteristics:

a) Understimation of productive behavior as a mean to self gratification and status.

b) encouragement of easy and rapid profit.

c) high esteem of luxurious consumption.

* Professor of Sociology, Kuwait University.

TRAFFIC ACCIDENT IN KUWAIT CAUSES AND PREVENTION

This paper discusses the problem of traffic accident in Kuwait and the factors affecting it. Statistics of accidents and accident rates are used to provide an estimate of the magnitude of the problem. An investigation into the general causes and possible remedies of traffic accident is presented. The author emphasizes the role of the driver in accidents and it was found that speed and carless driving are major causes of accidents in Kuwait.

THE INPUT-OUTPUT MODEL AS A TOOL FOR PLANNING PRODUCTION IN THE MANUFACTURING PROJECT

M. A. Matar

The research aimed at illustrating and analysing the advantages of using Input-Output Model in Planning Production where technological interrelationships are found in the manufacturing process. It consisted of three parts: In the first part I discussed the model building process. Then I allotted the second to a practical illustration by which I examined the model advantages in preparing a production budget.

In the third part I came up with some results upon which I offered some recommendations to improve the model's efficiency by making it more objective as well as more elastic.

قواعد وأسس النشر بالمجلة

أ - الأبحاث والدراسات : الشروط والاجراءات :

١ - ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة في اللائحة الداخلية) والتي تهدف إلى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة . وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى أن تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

أما الأبحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد أن تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العملية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ - وكي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعي واضع البحث الملحوظات التالية :

أ - اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابة البحث .

ب - ان تزود المجلة بثلاث نسخ مطبوعة من الدراسة المراد نشرها ، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية ، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .

د - تضمين غطاء عنوان البحث اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه .

يرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف وبخاصة القسم الذي يعمل فيه ، وعنوانه الكامل .

٣ ـ ترسل الابحاث معنونة إلى رئيس التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة ـ جامعة الكويت ، ص ب/٥٤٨٦٠ الكويت .

٤ ـ وبعد أن تصل الابحاث إلى رئيس التحرير يتم عرضها ـ على نحو سري ـ على محكمين (اثنين أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير .

٥ ـ وفي خطوة لاحقة ، يقوم رئيس التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالرأي النهائي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية :

أ ـ يبلغ اصحاب الابحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث ، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين .

ب ـ اما الابحاث التي يرى المحكمون وجوب اجراء بعض التعديلات عليها أو الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد إلى اصحابها مع الملحوظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر .

ج ـ وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، او بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، او غير ذلك من الاسباب ، فإن رئيس تحرير المجلة سيقوم بتبليغ اصحابها بذلك .

د ـ يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذي تضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجانا

٦ ـ الابحاث التي تصل الى المجلة لا ترد إلى اصحابها .

٧ ـ يبلغ رئيس التحرير اصحاب الابحاث عن استلام المجلة ابحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام ، على أن يبلغوا بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر .

٨ ـ يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ رئيس تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فإن المجلة سوف تعتذر عن قبول أية ابحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث .

٩ ـ يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب .

ويراعى في أولويات النشر الاعتبارات التالية :

أ ـ تاريخ استلام رئيس التحرير للدراسة المعينة .

ب ـ طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، ذلك ان من سياسة المجلة عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته .

ج ـ مصدر البحث ، ذلك أن من سياسة المجلة تحقيق توازن بحيث تنشر لأكبر عدد ممكن من الكتاب ومن اكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد .

١٠ ـ تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر إلى ملكية المجلة .

١١ ـ تدفع المجلة لاصحاب الابحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها (٥٠) دينارا كويتيا .

ب ـ مراجعة الكتب :

وبالاضافة إلى نشر الابحاث العلمية المختلفة ، تقوم مجلة العلوم الاجتماعية بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى بهذا المجال الالتزام بالقواعد التالية :

١ ـ ان تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر أي صادرة بعد العام ١٩٧٠ أو تقترحها السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .

٢ ـ أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة اخرى .

٣ ـ أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود (٥) صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الايجاز ضمن هذه الحدود . وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، إلى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج .

٤ ـ أن يرسل منها ثلاث نسخ مطبوعة .

٥ ـ أن تحوي الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق ، واسم المؤلف ، ودار النشر ، وتاريخه ، مع ذكر عدد صفحات الكتاب ، وثمنه إن امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتها .

٦ ـ تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٥) دينارا كويتيا ، علاوة على نسختين مجانيتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

ج ـ ندوة العدد :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات ، وادراكا منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوارندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ اشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة رئيس التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٥) ديناراً كويتياً باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى (٥٠) ديناراً كويتياً .

د ـ التقارير العلمية :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٥) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وابحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة .

هـ ـ دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من اخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة .

و ـ قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية ، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية ، شيئا فشيئا ، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع ـ مناقشات :

واخيرا ، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلمية فيما ينشر من ابحاث في المجلة . وفي هذا المجال ، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفة .

d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

11. REVIEWS:

The journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance:

1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970).

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3- Two copies of the review should be submitted with a cover- page includir.g the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university of institute with which the reviewer is currently associated.

4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5- The renumeration for a book review is 25 KD. (68 U.S.)

111. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the journal of the Social. Sciences of relevant conferences or seminas to be help inor out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:

Editor.

Journal of the Social Sciences.

P. O. Box 5486.

Kuwait University.

Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle- range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.

2) Two copies of the article should be submitted with a cover- page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and the name of the university or institute with which the author is associated.

3) A separate sheet should be attached listing the following information: accademic achievements, previous publications, exact current address:

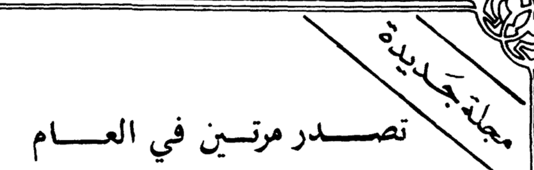
4) Scholars are requested not to submit articles that have been publixhed previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presenta- tion and subsequent discussion and modification.

5) Publication procedures are as follows:

a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submited for publication but not accepted will not be returned).

b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.

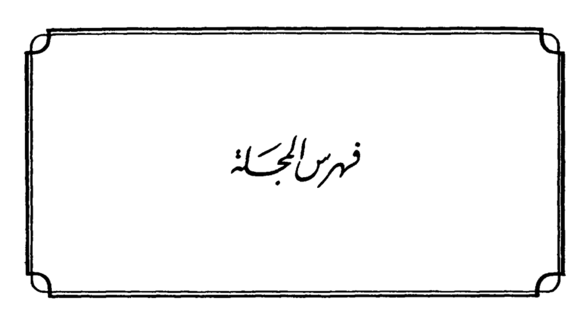
c- Renumeration for an article accepted for publication will be 50 KD (ap- prox. 140 U. S.). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.



مجلة معهد المخطوطات العربية

- مجلة متخصصة نصف سنوية مُحَكّمة، تقدم البحوث الأصيلة في ميدان المخطوطات العربية.
- تهتم المجلة بنشر البحوث، والدراسات، والنصوص المحققة، وفهارس المخطوطات، ومراجعة الكتب، كما تعرّف بالتراث المخطوط.
- مواعيد صدور المجلة يونيه (حزيران) وديسمبر (كانون أول) من كل عام.
- قواعد النشر تطلب من رئيس التحرير.
- جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير.
- ثمن العدد: نصف دينار كويتي، أوما يعادلها من العملات الأخرى.
- الاشتراك السنوي: دينار كويتي أو مايعادله من العملات الأخرى.
- العنوان:

معهد المخطوطات العربية
ص.ب: ٢٦٨٩٧ الصفاة ـ الكويت



اولا : المقالات العربية :

ـ د . اسكندر النجار ، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية . العدد الأول/السنة الرابعة ـ ابريل ١٩٧٦ ـ ص ٥٣ ـ ٧٠ .

ـ د . توفيق فرح ، د . فيصل السالم ، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان ، العدد الاول/السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٣٨ ـ ٥٢ .

ـ د . ربحي محمد الحسن ، العلاقات الإنسانية في العمل ، العدد الأول/السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ص ٢٢ ـ ٣٧ .

ـ د . عدنان النجار ، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية العدد الاول/السنة الرابعة ـ ابريل ١٩٧٦ ، ص ١٠ ـ ٢١ .

ـ د . منذر عبد السلام ، شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسية ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري ، العدد الأول/السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٧١ ـ ٩٠ .

ـ د . عاصم الاعرجي ، حول فاعلية وكفاءة الاجهزة الادارية الخدمية الحكومية ، العدد الثاني/السنة الرابعة ـ يوليو ١٩٧٦ ـ ص ٦٦ ـ ٨٠ .

ـ د . عبد الاله ابو عياش ، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية ، الكويت ، العدد الثاني/السنة الرابعة ـ يوليو ١٩٧٦ ـ ص ٤٥ ـ ٦٥ .

ـ د . عبد الحميد الغزالي ، نحو محاولة تشخيص ازمة الاقتصاد العالمي العدد الثاني/السنة الرابعة/يوليو ١٩٧٦ ، ص ٨١ ـ ٩١ .

- د . صديق عفيفي ، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية ، العدد الثالث/السنة الرابعة ـ اكتوبر ١٩٧٦ ـ ص ٤٠ ـ ٥٤ .
- د . عباس أحمد ، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي ، العدد الثالث/السنة الرابعة ـ اكتوبر ١٩١٠ ـ ص ٦ ـ ٢٢ .
- د . محمد محروس اسماعيل ، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية ، العدد الثالث/السنة الرابعة ـ اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٢٣ ـ ٣٩ .
- د . اسماعيل صبري مقلد ، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، الاطار النظري العام ، العدد الرابع/السنة الرابعة ـ يناير ١٩٧٧ ، ص ١٠٤ ـ ١٢ .
- د . حسين حريم ، القيادة الادارية : مفهومها وانماطها ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ٢١ ـ ٤٠ .
- د . سمير تناغو ، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٦٩ ـ ١٠٣ .
- د . عاطف احمد ، سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٢٠ .
- د . عمار بوحوش ، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١ ـ ٦٨ .
- د . محمد عيسى برهوم ، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ، العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ٧ ـ ٣٦ .
- د . حيد القيسي ، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ، العدد الاول/السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٣٧ ـ ٦٢ .
- د . اسعد عبد الرحمن ،ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ، العدد الأول/السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٦٣ ـ ٧٨ .
- د . محمد العوض جلال الدين . السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٧٩ ـ ٧٠٢ .
- د . محمود محمد الحبيب ، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦ ـ ٢٧ .
- د . علي السلمي ، نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٢٨ ـ ٥٢ .

د . صالح الخصاونة ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي : اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري ـ الاردني ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦٨ .

ـ د . عبد الرسول سلمان ، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للاقطار النفطية ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦٩ ـ ٨٢ .

ـ د . عبد الله النفيسي ، معالم الفكر السياسي الإسلامي ، العدد الثالث/السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٦ ـ ٢٦ .

ـ د . عاطف احمد فؤاد ، في العلاقة بين علم الإجتماع والتاريخ ، العدد الثالث/السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٢٧ ـ ٣٤ .

ـ د . علي عبد الرحيم ، تكاليف التسويق : دراسة تحليلية انتقادية ـ العدد الثالث/السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٣٥ ـ ٤٥ .

ـ د . سليمان عطية ، اسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٦٧ ـ ٨٨ .

ـ د . محي الدين توق/التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي ـ مدخل نظري ، العدد الرابع/السنة الخامسة يناير ١٩٧٨ ، ص ٦ ـ ٢٦ .

ـ د . هناء خير الدين ، اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية ، العدد الرابع/السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ، ص ٢٧ ـ ٥٧ .

ـ . . . اسحق القطب ، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ، العدد الرابع/السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ـ ٧٢ ـ ١٠٤ .

ـ د . صقر احمد صقر ، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر ، العدد الرابع/السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ـ ص ٧٢ ـ ١٠٤ .

ـ د . عرفان شافعي ، الصناعة التحويلية في العالم العربي ، تقييم لواقعها واهدافها ، العدد الأول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ـ ص ٧ ـ ٣٨ .

ـ د . فرح السطنبولي ، الاحياء القصديرية في المدن الشمال ـ افريقية ، العدد الأول/السنة السادسة ـ ابريل ١٩٧٨ ، ص ٣٩ ـ ٥٨ .

ـ د . ناهد رمزي ، المرأة والعمل العقلي : منظور سيكولوجي ، العدد الأول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٥٩ ـ ٧٤ .

ـ د . محمد عدنان النجار ، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ، العدد الاول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٧٥ ـ ٩١ .

- د . السيد محمد الحسيني ، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٧ - ٢٦ .
- د . اسكندر النجار ، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ، العدد الثاني/السنة السادسة يوليو ١٩٧٨ ، ص ٢٧ - ٤٤ .
- د . زيدان عبد الباقي ، حول دوافع وبواعث السلوك الإنساني ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٤٥ - ٦٢ .
- د . يحيى حداد . دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٦٣ - ٨٣ .
- د . عبد الله النفيسي ، الجماعية في دولة الإسلام ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٧ - ٢٤ .
- د . صفوت فرج ، الابداع والفصام ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢٥ - ٥٠ .
- د . اسماعيل ياغي ، العراق والقضية الفلسطينية ، العدد الثالث السنة السادسة ،اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٥١ -١٠١ .
- د . محمد يوسف علوان ، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٠٣ - ١٢٨ .
- د . عبد الاله ابو عياش ، تطور النظرية الجغرافية ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٩ - ١٤٤ .
- د . كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٧ - ٢٨ .
- د . احمد عبد الباسط حول العلاقة الوظيفية في التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٩ - ٤٣ .
- د . حامد الفقي ، د . تيسير ناصر ، جميل عبده ، تقويم واقعي لاوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٤٥ - ٦٧ .
- د . سبع ابو لبدة ، مص الاصابع ، العدد الرابع السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ . ص ٦٩ - ٨٤ .
- د . محمد الليبي ، التنمية الاقتصادية في مصر : دراسة تحليلية ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٨٥ - ٩٩ .

- د . حميد القيسي ، نحو سياسة بترولية عربية مشتركة ، العدد الاول/السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٧ ـ ٣٦ .

- د . عبد الستار ابراهيم ، التوجيه التربوي للمبدعين ، العدد الأول السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٢٧ ـ ٦١ .

- د . عاطف احمد فؤاد ، المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي ، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة ، العدد الأول/السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ٦٣ ـ ٨٢ .

- د . سامي خصاونة ، التخطيط التربوي والتنمية ، العدد الأول/السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٨٣ ـ ٩٤ .

- د . أمين محمود ، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٧ ـ ٣١ .

- د . سمير نعيم احمد ، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٣٣ ـ ٤٤ .

- د . بدرية العوضي ، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن « كامب ديفيد » في ضوء القانون الدولي ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٤٥ ـ ٦٢ .

- د . عماد الجواهري ، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة ، من تاريخ الدولة العثمانية ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٦٢ ـ ٨٠ .

- د . عبدالله الأشعل ، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ، العدد الثالث/ السنة السابعة ـ تشرين أول/ اكتوبر ١٩٧٩ .

- د . اسكندر النجار ، نجوم نظام نقدي دولي جديد ، العدد الثالث/السنة السابعة ـ تشرين اول ـ اكتوبر ٤٥ ـ ٨٤ .

- د . فيصل مرار مشاركة العاملين في الادارة . العدد الثالث/السنة السابعة ـ تشرين اول ـ اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ٨٥ ـ ١٢٣ .

- د . محمد السيد ابو النيل ، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامريكيين ، العدد الثالث/السنة السابعة ـ تشرين اول/اكتوبر ١٩٧٩ ص ١٢٤ ـ ١٤٨ .

- د . كمال المنوفي ، السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية ، العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٧ ـ ٢٦ .

- د . داوود عبده ، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي ، العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٢٧ - ٤٠ .

- د . عواطف عبد الرحمن ، الخليج وقضاياه في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل - العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٤١ - ٥٥ .

- عبد ضمد الركابي ، الاصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرفية والطبقية ، العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٥٧ - ٧٦ .

- عبد الغفار رشاد ، تبقرط العملية السياسية ، العدد الأول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ - ص ٦ - ٣٢ .

- د . سلطان ناجي ، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ، العدد الاول/السنة الثامنة - ابريل ١٩٨٠ - ص ٣٥ - ٧٤ .

- د . فتحي عبد الرحيم ، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الابعاد الفارقة في برنامج التقويم السيكولوجي للمعوقين ، العدد الاول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ ، ص ٧٥ - ١٠٢ .

- د . سهير بركات ، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة ، العدد الاول/السنة الثامنة - ابريل ١٩٨٠ - ص ١٠٣ - ١١٩ .

- د . رمزي زكي ، الازمة الراهنة في الفكر التنموي : العدد الثاني/السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ - ص ٧ - ٦٩ .

- د . عبد الرحمن الاحمد ، د . صالح جاسم ، التربية العملية : وضعها الحالي ، البرامج المقترحة واثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت - العدد الثاني/السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ - ص ٧١ - ٩٧ .

- د . رابح تركي ، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية الغربية الحديثة ، العدد الثاني/السنة الثامنة ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ٩٩ - ١٣٠ .

- د . احمد الخطيب ، التربية المستمرة : سياستها ، برامجها ، وأساليب تنفيذها ، العدد الثاني ، السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ ، ص ١٣١ - ١٥٦ .

- د . فهد الثاقب ، جوزيف سكوت ، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ، العدد الثالث/السنة الثامنة - اكتوبر ١٩٨٠ .

- د . محي الدين توق - المستوى الاقتصادي الاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الاطفال الاردنيين : دراسة تجريبية ، العدد الثالث/السنة الثامنة - اكتوبر ١٩٨٠ .

- د . عاطف احمد فؤاد ، علم الاجتماع : التحديات الايديولوجية ، ومحاولات التبحث عن الموضوعية ، العدد الثالث/السنة الثامنة اكتوبر ١٩٨٠ .
- د . فيصل السالم ، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت : دراسة اولية : العدد الثالث/السنة الثامنة/اكتوبر ١٩٨٠ .
- د . محمد سلامة آدم ، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .
- د . حامد الفقي ، اثر اهمال الأم على النمو النفسي للطفل ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .
- د . طلعت منصور ، علم النفس البيئي : ميدان جديد للدراسات النفسية ، السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .
- د . وليد سليم التميمي ، مفهوم التسوية السياسية ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د . اسماعيل مقلد ، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د . انور الشرقاوي ، الاساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د . عبد الرحمن الاحمد ، لعب المحاكاة وامكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د . عبد المالك التميمي ، الخليج العربي : دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي . العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .
- د . أنس السيد نور ، تطبيقات الحاسبات الألكترونية في المجالات الاقتصادية الاجتماعية : الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .
- د . محمد علي الفرا : الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الإجتماعية ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .
- د . اسكندر النجار ، نظام النقد الأوروبي : اهدافه ومستقبله ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

ـ د . محمد العظمة ، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار ، العدد الثاني/السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

ـ د . سليمان الريحاني ، معالجة التبول اللاارادي سلوكيا ، دراسة تجريبية علاجية ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

ـ د . مصطفى تركي ، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ، العدد الثالث / السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

ـ د . امينة كاظم ، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

ـ د . محي الدين توق ، علي عباس ، انماط رعاية اليتيم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الاطفال في الاردن ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

ـ د . فتحي عبد الرحيم ، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي : دراسة ميدانية في البيئة الكويتية ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

ـ د . نادية شريف ، الانماط الإدراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعلم التقليدي ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

ـ د . ناصف عبد الخالق ، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية ، العدد الرابع ، السنة التاسعة/كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

ـ د . محمود البكري ، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

ـ د . فؤاد السالم ، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

ـ د . اسحق القطب ، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

ـ د . أنور الشرقاوي ، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

ثانيا : ندوات :

ـ ثبات او تغيير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم الإجتماعية في الغرب ، د . اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٩١ ـ ١٠٩

ـ النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي ، د . اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة الرابعة ، يوليو ١٨٧٦ ، ص ٩٢ ـ ١٢٤ .

ـ مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية ، د . أسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث/السنة الرابعة ، اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٥٥ ـ ٧١ .

ـ حول النظرية والممارسة في الادارة البيروقراطية ، د . محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١٢٨ ـ ١٥٢ .

ـ العالم الثالث والنظام الدولي الجديد ، د . فهمي الصدى (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ١٠٣ ـ ١٣٢ .

ـ الصراع حول البحر الاحمر ، د . عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/السنة الخامسة ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٨٥ ـ ١٠٩ .

ـ التحضر ومشكلاته في الوطن العربي ، د . عبد الاله ابو عياش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث السنة الخامسة ، اكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٩١ ـ ١٠٦ .

ـ ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية ، محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٠٧ ـ ١٣٤ .

أبعاد الهجرة الداخلية من الريف والبادية الى المدن في الوطن العربي ، د . اسحق القطب (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة السادسة ابريل ١٩٧٨ ، ص ٩٥ ـ ١٣٠ .

ـ مشكلة التخلف في الوطن العربي ، د . عمار بوحوش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٨٥ ـ ٩٨ .

ـ التربية والتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية ، محي الدين توق (تنظيم وتحرير) العدد الثالث/السنة السادسة ـ اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٤٨ ـ ١٦١ .

ـ التعاون الاقتصادي الخليجي ، د . اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع /السنة السادسة ـ يناير ١٩٧٩ ، ص ١٠٤ ـ ١١٧ .

ـ التغيير الاجتماعي في الوطن العربي ، د . كامل ابو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الاول/السنة السابعة ـ ابريل ١٩٧٩ ، ص ١١٩ ـ ١٣٤ .

ـ دول العالم الثالث ، د . عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة السابعة ـ يوليو ١٩٧٩ .

ـ التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية ، د . اسحق القطب (تنظيم وتحرير) ـ العدد الثالث/السنة السابعة ، تشرين اول اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ١٥٣ ـ ١٧٠ .

ـ دور الجامعات في العالم الثالث ، د . احمد ظاهر (تنظيم وتحرير) ـ العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ـ ص ٨١ ـ ١٠٦ .

ـ التنمية الشاملة . . . ما هي ومن اين تبدأ ، د . عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول . السنة الثامنة/ابريل ١٩٨٠ ، ص ١٢٤ ـ ١٤٩ .

ـ قضية الأمن الخليجي ، المفهوم والتحديات ، د . وليد مبارك (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني ـ السنة الثامنة/يوليو ١٩٨٠ ـ ص ١٥٩ ـ ١٧٧ .

ـ الاتجاهات المعاصرة في علم نفس الطفل ، د . عبد الرحيم صالح (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث السنة الثامنة ، اكتوبر ١٩٨٠ .

ـ الاغتراب ، د . حليم بشاي (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .

ـ مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي ، محمود خضير (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .

ـ الطاقة في الوطن العربي : الحاضر والمستقبل ، د . سليمان القدسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

ـ الجالية العربية والقضايا العربية في الولايات المتحدة الامريكية ، د . اياد القزاز (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

ـ الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للوطن العربي ، د . ابراهيم عثمان (تنظيم وتحرير) . العدد الرابع ،السنة التاسعة ، كانون اول/ديسمبر ١٩٨١ .

N. Al-Sayegh, *Alienation : A Multi-Dimensional Interpretation*, No.1. Vol. 8 April 1980.

A. Saleh, *The Relationship Between Congnitive Development and School Achievement*, No.2, Vol.8, July, 1980, pp.1- 15.

A. Al-Abed, *Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World*, No.2, Vol.8, July, 1980. pp.16- 28.

N. Eid, *The Kuwait Capital Market*, No.2, Vol.8, July, 1980. pp.29- 44.

S. Al-Qudsi, *Growth and Distribution in the Kuwait Economy 1960- 1975. A Production Function Approach*, No.3, Vol.8, Cotober, 1980.

H. Bishay, *Maternal Self-Concept and Children'sAcademicAchievement*,No.3, Vol.8, October, 1980.

J. Harris and S. Harik, *Dynamic Considerations in the Pricing of Public Enterprise and the Policy Maker's Objectives Revealed by Preference: An Application to Selected Asian Economies, No.4, Vol.8, January 1981.*

F. Sakri, *The Arab NationalCharacter: A Critique, No.4, Vol. 8, January 1981.*

A. Al-Moosa, *Non- Arab Immigration to Kuwait with Special Reference to Asian Immigrants*, No.4, Vol. 8, January 1981.

A. Dhaher,*Bureaucracy and Social Alientation: The Case of King Abdul-Aziz University*, No.1, Vol.9, March 1981.

M. Midani, *The Risk Return Characteristic of Investment in Common Stocks in the Beirut Bourse*, No.2, Vol.9, June 1981.

M. Mansour, *Consumer Protection in Developing Countries: Problems and Issues*, No.2, Vol.9, June 1981.

A. Al-Ameen, *Investment Allocations and Implementation of Development Plan Objectives: Iraq's Absorptive Capacity (1951- 1980)*, No.2, Vol.9, June 1981.

A. Saleh. *Reflection Impulsivity Among School Children in Kuwait*, No.3, Vol. 9, September 1981.

A Wardi, F. Baali, *Ibn Khaldun's Typology of Society in the Light of Modern Thought*, No.3, Vo.9, September 1981.

H. Bishay, *How The Gifted Should be Defined andIdentifiéd* No. 4, Vol. 9, December 1981.

G. Farah, *The Economics of RefuseCollectionin Kuwait*, No. 4, Vol. 9, December, 1981.

H. Ayesh, *Information as a Form of Energy* No.3, Vol. VI, October 1978, pp.228- 247.

W. Wahba, *Cost- Benefit Analysis Applied to Technology,* No.4, Vol.VI, January 1979, pp.229- 240.

J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization,* No.4, Vol. VI, January 1979, pp.209- 228.

A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics,* No.4, Vol. VI, January 1979, pp.186- 207.

S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview,* 1950- 1976, No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.1- 36.

M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.38- 50.

S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.52- 50.

H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry,* No.2, Vol. IIV, July 1979,.pp.1- 27.

M. Naji, *An Integrated Approach. to Manpower Development in the Arab World,* No.2, Vol. IIV, July 1979, pp.28- 5.5.

S. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun.* No.2, Vo.IIV, July 1979, pp.57- 72.

E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration, No.3, Vol. 7, October 1979.*

W. G. Wahba, Factor Prices and the Choice of Technology in Developing Countries, No.3, Vol. 7, October 1979.

A. Al-Koubaisy, *Classical vs. Modern Organization Theories in Developing Countries,* No.3, Vol.7, October 1979.

A. Bouhouch, *Bureaucracy and Its Impact on the Social Intergation in the Arab World: A Descriptive Analysis,* No.4, Vol.7, January 1980.

S. Mahmoud, *American Aid to Israel: A Patron- Client Relationship,* No.4, Vol.7, January 1980.

Y. Haddad, *Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond: Toward a Theory of Structural Functional Change,* No.4, Vol.7, January 1980.

A.D. Issa, *The Financial Market in Jordan,* No.1, Vol.8, April 1980.

G. Elghazzawy, *The Social Welfare System: A Conceptual Appıoach,* No.1, Vol.V. April 1977, pp.26- 42.

H. Faris and J. Gaffney, *Three Studies of Social Change in the Middle East: A Re-Evaluation,* No.1, Vol.V. April 1977, pp.44- 59.

S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development,* No.2. Vol.V. July 1977, pp.1- 17.

R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries,* No.2. Vol.V. July 1977, pp.18- 27.

T. Farley and D. Kefgen, *Unity from Hostility: A Critique of the Psychosocial Perpective on the Middle East,* No.3, Vol.V. October 1977. pp.1- 10.

S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations,* No.3, Vol.V. October 1977. pp.11-29.

K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait,* No.4, Vol.V. January 1978, pp.236- 271.

Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the «Detached Intellectual»,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.221- 235.

W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.208- 218.

F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations,* No.4, Vol.V. January 1978, pp.192- 207.

W. Wahba *Joint Ventures: Myth and Reality,* No.E., Vol. VI. April 1978, pp.228- 242.

J. Prager, *Sccial Administration and Social Change,* Vol.1. Vol.VI, April 1978, pp.189- 227.

S. Magee, *Tarrif Preferences for Less Developed Countries,* No.2 Vol.VI, July 1978, pp.231- 275.

A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii,* No.2, Vol. VI, July 1978, pp.197- 230.

B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study,* No.3, Vol.VI, October 1978, pp.273- 293.

G. Szurovy and S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability,* No.3. Vol. VI, October 1978, pp.249- 272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH:

I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World,* No.2, Vol.IV, July 1976, pp.207- 234.

C. Prager, *Reflections about Systems «Theorists» in Search of International Politics,* No.3, Vol.IV, October 1976, pp.177- 202.

CONTENTS

Vol. 11 No. 1 March 1983

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.300) or equivalent.

Subscriptions:

* For individuals - KD 2.000 per year in Kuwait, KD 2.500 or equivalent in the Arab world (Air Mail): $U.S. 15 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions - $ U.S.(40) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated : JSS

KUWAIT UNVERSITY

An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by KUWAIT UNVERSITY, concerned with issues pertaining to theories and / or application of theories in the various fields of the social sciences.

* **Forward all correspondence and subscriptions to :**

Journal of The Social Sciences

Kuwait University P. O Box 5486 - Tel. 510188 / 373 / 250

State of Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by Kuwait University

VOL . 11 – NO . 1 . MARCH 1983

طبع وتصميم

ذات السلاسل / للطباعة والنشر والتوزيع / الكويت